

ISSN: (Print) 2518 – 5756
ISSN: (Online) 2707 – 4854



جامعة الاستقلال
AL-ISTIQLAL UNIVERSITY

مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث

تصدر عن
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
جامعة الاستقلال
أريحا - فلسطين

مجلد 8 عدد (1) حزيران 2023

مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث (البحوث والدراسات الأمنية)

الهيئة الاستشارية

- أ.د. نور الدين أبو الرب، جامعة الاستقلال، فلسطين (رئيساً).
أ.د. أحمد نجم الدين، جامعة الحسن الأول، المغرب.
أ.د. أنمار أمين البرداري، جامعة الموصل، العراق.
أ.د. سامية ابريغيم، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
أ.د. ظافر الصرايهر، جامعة مؤتة، الأردن.
أ.د. عبد الرحمن الشاعر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
أ.د. عبد الرحمن عزّي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
أ.د. عدنان شقير، جامعة بيت لحم، فلسطين.

هيئة تحرير المجلة:

رئيس هيئة التحرير	أعضاء هيئة التحرير
د. نايف جراد نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية ص.ب: 10 تلفون: +970-2-2322194 فاكس: +970-2-2322197 بريد المجلة: fgs_iuj@pass.ps	د. خيرية يحيى (مدير التحرير) د. إياد أبو زنيط د. رحاب السعدي د. محمد البيدوسي د. محمد صعايدة أ. ناريمان شقورة

لجنة المتابعة الفنية للمجلة:

- د. سامح القبح (رئيساً)، أ. إبراهيم الشولي، أ. حنين رزق، أ. فايز عبد الحفيظ

التصميم والمونتاج:

- أ. ماهر صبري دويكات

المنسق:

- أ. محمد فرج بني عوده

التدقيق اللغوي:

- د. معاذ اشتية، د. خالد مسعود

سياسات وتعليمات النشر في المجلة

أولاً: التعريف بالمجلة:

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الاستقلال، اريحا، فلسطين. تصدر بشكل دوري كل ستة أشهر، والرقم الدولي للنسخ الورقية هو: ISSN:2518-5756، والرقم الدولي للنسخ الالكترونية هو: ISSN:2707-4854. وتُعنى المجلة بنشر الأبحاث والدراسات الأصلية في المجالات الانسانية والاجتماعية مع اعطاء الاولوية للمجالات الأمنية، وتُنشر الأبحاث المقدمة للنشر من داخل الجامعة أو من خارجها اما باللغة العربية أو الانجليزية حسب لغة البحث المقدم للنشر. والتي لم يسبق نشرها من قبل، وتعتبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء مؤلفيها ونتائجهم فقط ولا تنشر المجلة ما يتعارض تصريحاً أو تلميحاً مع فلسفة الجامعة وقيم الشعب الفلسطيني.

ثانياً: سياسات النشر في مجلة:

1. تعد مجلة دورية نصف سنوية وتصدر إلكترونياً و ورقياً.
2. تهتم بنشر الأبحاث والمراجعات العلمية في مجالات مختلفة والأولوية لتلك المتعلقة بالعلوم الأمنية.
3. تلتزم المجلة بمنح وصول مجاني لكل المقالات التي لديها فور نشرها كمساهمة في التبادل المعلوماتي العالمي.
4. يتم استلام الابحاث والرد عليها وتحكيمها من خلال البريد الالكتروني لمجلة جامعة الاستقلال للأبحاث أو من خلال الموقع الالكتروني للمجلة بواسطة نظام اداري الالكتروني خاص بالمجلة.
5. لا يتجاوز الرد على مدى صلاحية البحث للنشر أربعة أشهر من تاريخ الاقرار باستلام البحث ما لم يكن هناك طارئ يحول دون ذلك.
6. يتم تحكيم الأبحاث من قبل متخصصين، وتراعى فيه الرتبة العلمية والخبرة والتنوع من داخل الوطن وخارجه.
7. الحد الأقصى لعدد الأبحاث المنشورة في المجلد الواحد هو بحثان للمؤلف الواحد (بحث في كل عدد).
8. عملاً بالحرية الاكاديمية فإن ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي الباحثين فقط.
9. لا ترد الأبحاث أو المواد المرسله لهيئة تحرير المجلة سواء تم نشرها أو لم يوافق على نشرها.
10. جميع حقوق النشر محفوظة لمجلة جامعة الاستقلال للأبحاث.

ثالثاً: شروط إعداد المخطوطة للنشر:

1. لا يزيد حجم البحث عن 20 صفحة حجم A4 وبحد اقصى 6000 كلمة بما في ذلك الأشكال والرسوم والجداول والهوامش، ويكتب بصيغة word وبخط (12)، غامق للعناوين، ولا ترفق الملاحق بالبحث إلا لغايات التوضيح فقط.
2. إذا كانت لغة البحث العربية يتم استخدام خط من نوع . Simplified Arabic إما إذا كانت لغة البحث الانجليزية يستخدم خط نوع Times New Roman.
3. يتم إعداد الصفحة بحيث يترك هامش 2.5 سم من اليمين واليسار و3 سم من الأعلى والأسفل.
4. تكون مسافة التباعد بين الأسطر بمقدار 1.5 سم.
5. يجب تجنب الإشارة إلى اسم الباحث أو شخصه خلال صفحات البحث.

رابعاً: مرفقات البحث:

1. رسالة تغطية من الباحث إلى هيئة تحرير مجلة جامعة الاستقلال من خلال البريد الإلكتروني للمجلة أو من خلال نظام اداري الالكتروني خاص بالمجلة، يطلب فيها نشر بحثه في مجلة الجامعة.
2. تقديم تعهد شخصي من الباحث أن بحثه لم ينشر سابقاً في أي مجلة أخرى، وانه ليس مقدم للنشر في مجلة أخرى.
3. إرفاق نسخة من الاستبانة إذا كان البحث يتضمن تحليلاً إحصائياً، أو اعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات والبيانات اللازمة لبحثه.
4. ارفاق شهادة تدقيق لغوي من مدقق مختص.
5. في الأبحاث المشتركة على كل باحث ان يقدم إقرار خطي يوضح فيه دور او نسبة مشاركة كل باحث في البحث.

خامساً: التوثيق:

1. التوثيق في متن البحث: يتعين على الباحث استخدام نمط التوثيق (APA STYLE) بعد فقرة الاقتباس مباشرة كما هو موضح فيما يلي (اسم عائلة الباحث، سنة النشر، رقم الصفحة)، وإذا كان المصدر الالكتروني يكون التوثيق كما يلي: (عنوان الموقع، تاريخ دخول الباحث إلى الموقع، اسم كاتب الموضوع، الموضوع).
2. التوثيق في نهاية البحث يكون كما يلي:
 - أ. إذا كان المصدر أو المرجع كتاباً يكون التوثيق كما يلي: (اسم عائلة المؤلف، الاسم الأول للمؤلف، سنة النشر، عنوان الكتاب، مكان النشر، دار النشر، الطبعة، الجزء أو المجلد، بلد النشر).
 - ب. إذا كان المصدر بحثاً أو دراسة علمية يكون التوثيق كما يلي: (اسم عائلة الباحث، اسم الباحث الأول، السنة: عنوان البحث، منشور أو غير منشور، اسم المجلة، العدد، الجامعة، البلد التي تم النشر فيها).
 - ج. إذا كان المصدر موثقاً من الانترنت، يراعي فيه الترتيب الآتي: (اسم عائلة المؤلف أو شهرته، اسمه الأول، سنة النشر، «عنوان المقالة»، الموقع (ويوضع تحته خط).

الفهرس

الصفحة	عنوان البحث	الرقم
1	ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي (في ضوء التشريعات الفلسطينية والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية) / د. سعيد أبو فاره	1
25	أثر المهارات القيادية في التحول الرقمي بمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني(مركز شؤون المرأة-غزة أنموذجاً) / د. محمد عبد اشتيوي	2
59	مصادر التمويل والإنفاق على البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر إسلامية / أ. فراس محمد عودة	3
83	رؤى نقدية معاصرة في الثوابت الوطنية في الكتب المدرسية الفلسطينية / د. لمى عادل صلاح	4
109	الإعلام الفلسطيني ودوره في التسويق الاجتماعي / أ. محمد سالم أبو شباب، د. شادي رمضان الكفارنة	5
137	مستوى علم النفس الإيجابي لدى لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية / أ.د. زين العابدين بني هاني، أ. أسامه سالم طبيشات	6
155	مدى التزام صانع المحتوى في وسائل التواصل الاجتماعي بالتشريعات الصحفية الفلسطينية من وجهة نظر القائم بالاتصال / د. أحمد يونس محمد حمودة	7
175	العلاقة بين مهارات الاتصال والتواصل وجودة الخدمة المقدمة في المعابر الفلسطينية: دراسة حالة معبر الكرامة الفلسطيني / أ. محمود حماده، د. عبد اللطيف أبو عوده	8
201	مدى تطبيق أندية المحترفين في كرة القدم لفلسفة التدريب الرياضي الحديث في فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني / د. إسماعيل أحمد زكارنة، د. بشير محمد الطلول	9

الأبحاث
الأبحاث

**ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي
دراسة مقارنة:
(في ضوء التشريعات الفلسطينية والنظام
الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية)**

د. سعيد بدر عبد الله أبو فاره

قسم القانون العام، كلية الحقوق، الجامعة العربية الامريكية ، فلسطين

Saeed Bared Abdallah Abu fara
Public Law Department, Faculty of Law, Arab American University,
Palestine

Saeed.abufara@aaup.edu

ملخص

عالجت هذه الدراسة الضمانات الواجب منحها للمتهم أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي، وهي الضمانات التي نص عليها قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001م وتعديلاته، كما بحثت مدى مواءمتها لضمانات المحاكمة العادلة المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998م والمتعلقة بالمرحلة ذاتها؛ وذلك لغايات معرفة أثر هذه الضمانات في توفير إجراءات محاكمة عادلة للمتهم.

في سبيل تحقيق ذلك، اعتمد الباحث على المنهج التحليلي المقارن؛ من أجل الوقوف على تلك الضمانات في التشريعين المحلي (الفلسطيني) والدولي (نظام روما الأساسي). وقد قام الباحث بتقسيم هذه الدراسة الى مبحثين حيث عالج في المبحث الأول الضمانات اثناء مرحلة التحقيق في ضوء أحكام قانون الإجراءات الجزائية، اما المبحث الثاني فقد خصص للحديث عن ضمانات المتهم في ضوء نظام روما الأساسي أثناء مرحلة التحقيق.

خُصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: أن قانون الإجراءات الفلسطيني جاء متضمناً معظم الحقوق والحريات والضمانات التي يتمتع بها المتهم خلال مرحلة التحقيق الابتدائي والمنصوص عليها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك تتعدد الحقوق العامة للمتهم أثناء التحقيق في كل من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني ونظام روما الأساسي، إذ إن هناك ضمانات تتعلق بعدم خضوع المتهم للإكراه البدني أو النفسي، إضافة إلى ضمانات تتعلق بعلم المتهم بالتهمة المنسوبة إليه، أما بالنسبة لضمانات المتهم وحقوقه أثناء الاستجواب؛ فتتمثل في حق المتهم التزام الصمت، وكذلك حق المتهم في طلب المساعدة القانونية.

الكلمات المفتاحية: ضمانات المتهم، ضمانات المحاكمة العادلة، مرحلة التحقيق، قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني، نظام روما، المحكمة الجنائية الدولية، القانون الجنائي الدولي، المدعي العام، الدائرة التمهيدية، الدائرة الابتدائية.

Guarantees of the Accused during the Preliminary Investigation Stage a Comparative Study: (In Light of Palestinian Legislation and the Statute of the International Criminal Court)

Abstract

This study dealt with the guarantees to be granted to the accused during the preliminary investigation phase, as stipulated in the Palestinian Code of Criminal Procedure No. 3 of 2001 and its amendments. The extent to which they are compatible with the fair trial guarantees specified in the Statute of the International Criminal Court of 1998 and related to the same stage, to know the impact of these guarantees in providing fair trial procedures for the accused.

To achieve this, the researcher used the comparative analytical approach to identify these guarantees in domestic (Palestinian) and international legislation (Rome Statute). The researcher divided this study into two sections, where he dealt in the first section with the guarantees during the investigation phase in the light of the provisions of the Code of Criminal Procedure, and the second section was devoted to talking about the guarantees of the accused in the light of the Rome Statute during the investigation phase.

This study has reached a set of conclusions, the most prominent of which is that the Palestinian Code of Procedure included most of the rights, freedoms, and guarantees enjoyed by the accused during the preliminary investigation phase found in the Rome Statute of the International Criminal Court. In addition, there are many general rights for the accused during investigation in both the Palestinian Code of Criminal Procedure and the Rome Statute; there are guarantees related to the non-subjection of the accused to physical or psychological coercion, as well as guarantees related to the knowledge of the accused of the charge against him. As for the guarantees and the rights of the accused during interrogation, his right to remain silent, as well as the right to legal assistance represent them.

Keywords: *Guarantees of the Accused, Guarantees of Fair Trial, Investigation Phase, Palestinian Code of Criminal Procedure, Rome Statute, The International Criminal Court, International Criminal Law, Prosecutor, Pre-Trial Chamber, Trial Chamber.*

مقدمة

كل إنسان له الحق في أن يعامل بكرامة واحترام، وهو ما يتحقق واقعاً من خلال التمتع بجميع الحقوق والحريات اللصيقة بالإنسان، والمحمية بموجب مبدأ سيادة القانون وحظر الانتهاك أو الاعتداء على تلك الحقوق والحريات. الأمر الذي شكل الركيزة الأساسية لمختلف التشريعات والقوانين سواء أكان على المستوى الدولي أم كان على المستوى المحلي في أي دولة من الدول.

إن سيادة القانون في أي مجتمع من المجتمعات تعتبر الضامن الوحيد لحماية حقوق وحريات الأفراد، أو بتعبير آخر تمثل سيادة القانون آلية أعمال حقوق الإنسان وتحويلها من مجرد مبدأ نظري إلى حقيقة واقعة، لها انعكاساتها وتطبيقاتها على أرض الواقع بالشكل الملموس والتطبيق الفعلي للأحكام والقواعد القانونية الجاري العمل بها في أي دولة من الدول، وبالتالي الحفاظ على الحقوق الفردية والحريات الشخصية لجميع فئات وأفراد المجتمع من أي خطر يشكل تهديداً لهم. وتعد الجريمة بكافة صورها وأشكالها أحد أخطر الظواهر التي تفتك بالمجتمعات عموماً، وتتعرض آثارها ونتائجها على المستويين الفردي والجماعي.

تعتبر الضمانات الممنوحة للمتهم خلال مرحلة التحقيق الابتدائي من قواعد النظام العام، التي لا يجوز التنازل عنها أو تجاوز حدودها من قبل المكلفين بها. بهذا المعنى تعد تلك الضمانات أداة في يد الأفراد والمجتمع لمنع انحراف السلطة الموكلة بتطبيق القانون عن حدود الصلاحيات الممنوحة لها. يمكن القول إن هذه الضمانات تعمل على توفير المناخ الملائم للمتهم بجريمة معينة، كي يوضح موقفه ويجب على الاتهامات الموجهة إليه، في جو سليم وإرادة سليمة لا يشوبها عيوب الرضا والإكراه.

أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001م، وهو يمثل الشق الإجرائي للقانون الجنائي. راعى المشرع الفلسطيني في هذا القانون المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمنه العديد من الضمانات التي من شأن تطبيقها احترام حقوق المتهمين، بما لا ينتقص من حق المجتمع في ملاحقة المجرمين والكشف عنهم وتقديمهم للعدالة.

شهد العام 2015 حدثاً هاماً على صعيد انضمام فلسطين للاتفاقيات والمواثيق الدولية، ويتعلق ذلك بانضمام فلسطين كعضو كامل الحقوق للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في يناير من العام نفسه؛ لضمان المساءلة والمحاسبة للاحتلال الإسرائيلي عن الجرائم التي ارتكبها ومازال يرتكبها بحق الأعيان المدنية والمدنيين الفلسطينيين. مثلت هذه المرحلة أول خطوة نحو إنهاء حقبة عدم المساءلة والإفلات من العقاب.

وفلسطين كغيرها من الدول الأعضاء في جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية، يقع على عاتقها مجموعة من الالتزامات التي توجب عليها تعديل تشريعاتها الجزائية سواء أكان على

المستوى الموضوعي أو المستوى الإجرائي، بالشكل الذي يتلاءم مع مقتضيات نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

بناء على ذلك ارتأى الباحث تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين؛ سيتناول في المبحث الأول ضمانات المحاكمة العادلة أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي في ضوء أحكام قانون الإجراءات الجزائية والتشريعات الفلسطينية، كما قسم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول تُعرض فيه الضمانات المشتركة بين مراحل الدعوى الجزائية كافة، والمطلب الثاني تُبحث فيه الضمانات الخاصة بمرحلة التحقيق الابتدائي.

أما المبحث الثاني سيتناول ضمانات المتهم في ضوء نظام روما الأساسي أثناء مرحلة التحقيق الابتدائي، وتم تقسيمه أيضا إلى مطلبين: الأول سيتناول المبادئ العامة للمحاكمة، والثاني سيكون حول الضمانات الخاصة بمرحلة التحقيق الابتدائي.

مشكلة الدراسة

تكمن إشكالية البحث في الإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بإمكانية تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، وآليات ضمانات حقوق المتهم، وإمكانية الاستفادة من المحكمة فلسطينياً.

بناءً على ما تقدم طرحه؛ فإن الإشكالية المحورية لهذا الموضوع -محل الدراسة والتحليل - تتجلى في:

ما هي مظاهر المواءمة بين قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني ونظام روما الأساسي على مستوى ضمانات المتهم خلال مرحلة التحقيق الابتدائي؟

تساؤلات الدراسة

يتفرع عن هذه الإشكالية، مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن ذكر بعضها على النحو الآتي:

- ما مدى كفاية هذه الضمانات للمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي؟
- ما خصائص ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي؟
- ما الأحكام الموضوعية والإجرائية النازمة لضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي؟
- ما مدى انعكاس مقتضيات نظام روما الأساسي في التشريع الجزائي الفلسطيني خلال مرحلة التحقيق الابتدائي؟

أهمية الدراسة

تكمّن أهمية البحث في أنه يتناول منظمة دولية مهمة - المحكمة الجنائية الدولية-، خصوصاً في الوقت الراهن الذي تعيشه البلدان العربية كاليمن، وسوريا، وفلسطين، والعراق، وليبيا؛ لأجل ذلك فإن المحكمة الجنائية الدولية تعمل جاهدة للحد من الانتهاكات التي طالت النفس البشرية ومازالت تطالها. كما تتجسد أهمية هذه الدراسة على المستويين النظري (العلمي) والتطبيقي (العملي)، نبين ذلك كما يلي:

فيما يتعلق بالأهمية النظرية (العلمية)، فهي تتمثل في كون موضوع ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي من المواضيع التي لم تحظى باهتمام كاف من قبل القوانين العربية والدولية، وعليه تمثل هذه الدراسة محاولة متواضعة لإثراء المكتبة القانونية والمساهمة قدر الإمكان في تغطية بعض جوانب النقص والضعف في البحوث المتخصصة في ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، لاسيما على المستوى المحلي بفلسطين ومقارنته مع مقتضيات نظام روما الأساسي.

أما فيما يتعلق بالأهمية العملية أو التطبيقية، فتتمثل من وجهة نظر الباحث في ضرورة وأهمية معرفة مدى فعالية النصوص القانونية النازمة في فلسطين، في توفير الضمانات الكافية للمتهمين في مرحلة التحقيق الابتدائي، وإلى أي حدّ تستطيع النصوص الجنائية الموضوعية والإجرائية في تحقيق هذه الغاية، والتطرق إلى مدى بروز الحاجة لإجراء تعديلات تشريعية بما يتلاءم مع مقتضيات نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

أهداف الدراسة

تقديم رؤية قانونية متكاملة حول ضمانات المتهم تنفيذاً للأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية من خلال استعراض بعض نصوص نظامها الأساسي. كما يتوخى الباحث عند الانتهاء من هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إجمالها بما يأتي:

- إلقاء الضوء على طبيعة ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي في التشريع الفلسطيني، ومقارنتها مع الضمانات المقررة بموجب نظام روما الأساسي. وكذلك التعرف على الأحكام الموضوعية والإجرائية النازمة لضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، في التشريع الفلسطيني ونظام روما الأساسي.
- تقديم مجموعة من المقترحات على المستويين التشريعي والتطبيقي في فلسطين. يكون الهدف منها توفير الضمانات كافة التي تضمن حقوق المتهمين خلال مرحلة التحقيق الابتدائي، بما يواكب نصوص نظام روما الأساسي ومواده.
- توضيح المواءمات التشريعية بين الأحكام القانونية في ميثاق روما وبين التشريعات الفلسطينية الضامنة لحقوق المتهم.

منهج الدراسة

تماشياً مع طبيعة الموضوع محل الدراسة، اتبع الباحث منهجاً مختلطاً يجمع بين الوصف والتحليل والمقارنة. جاء المنهج الوصفي التحليلي لجملة من النصوص القانونية، بغية الخوض في إجراءات المحكمة وإمكانية تنفيذ أحكامها. وكذلك تم اعتماد المنهج التحليلي في الشق المتعلق بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما اختار الباحث لهذه الدراسة أيضاً المنهج التحليلي المقارن، من أجل وصف ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي عموماً، باعتبارها من المواضيع التي لا يكاد يمر يوم واحد دون التعرض لها والحاجة الى توفيرها. كل ذلك من أجل تحليل النصوص القانونية الموضوعية والإجرائية النازمة لهذا الموضوع والوقوف على جوانب النقص والقصور بها، وكذلك التطرق لمقارنة الضمانات المقررة بموجب التشريع الفلسطيني مع نظيراتها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

مصطلحات الدراسة

المحاكمة العادلة: تلك المحاكمة التي تجري وفق ضوابط القانون وتضمن الحقوق للخصوم.

دليل منظمة العفو الدولية: مجموعة المعايير الدولية التي توضح ضمانات المحاكمة العادلة.

ميثاق روما: هو النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المنشئ للمحكمة عام 1998.

قواعد الاجراء والاثبات: تلك القواعد التي اعتمدت من قبل جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في دورتها الأولى المنعقدة في نيويورك خلال الفترة من 3 إلى 10 أيلول/سبتمبر (2002).

المبحث الأول

ضمانات المحاكمة العادلة أثناء مرحلة التحقيق في ضوء أحكام قانون الإجراءات الجزائية

ناقش هذا المبحث ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي من حيث؛ أولاً: بيان الضمانات العامة المشتركة في كافة مراحل الدعوى الجزائية. ثانياً: بيان الضمانات الواجب توفرها للمتهم خلال إجراءات التحقيق الابتدائي سواء أكان خلال إجراءات جمع الأدلة، أو خلال الإجراءات الاحتياطية ضد المتهم.

المطلب الاول: الضمانات المشتركة بين كافة مراحل الدعوى الجزائية

تمر الدعوى الجزائية بعدة مراحل، لكل مرحلة منها أهميتها الخاصة، وطبيعتها الذاتية، وخصائصها التي تتفرد بها عن غيرها. إلا أن هذه المراحل على اختلافها تقع جميعها تحت مظلة واحدة فيما يتعلق بضمانات المتهم. إذ إن هناك عدة ضمانات وحقوق مشتركة بين كافة مراحل الدعوى الجزائية على اختلافها تتمثل في الضمانات المتعلقة بمبدأ المشروعية، كذلك مبدأ الأصل ببراءة الإنسان، وحق الاستعانة بمحام، وأخيراً حظر التعذيب وسوء المعاملة.

الفرع الأول: الضمانات المتعلقة بمبدأ المشروعية

يعني مبدأ المشروعية في الجرائم والعقوبات أن توكل مهمة حصر الجرائم وتحديد عقوبتها إلى السلطة التشريعية، فهي الجهة الوحيدة التي يُعهد إليها بيان الأفعال التي تعد جرائم، وهي التي تقرر الجزاء الجنائي الذي يترتب على وقوع كل منها بصورة دقيقة وواضحة. ينقرع عن ذلك أيضاً أن تقتصر مهمة القضاء على تطبيق القواعد الجنائية فقط، أي التأكد من مطابقة الوقائع التي ارتكبت على النموذج القانوني لجريمة من الجرائم المنصوص عليها، ويحظر عليه إضافة جرائم جديدة أو عقوبات لم يتضمنها التشريع (القهوجي، 2002).

يعتبر هذا المبدأ السياج الحقيقي لحماية الحقوق والحريات الفردية؛ ذلك أن إسناد مهمة تحديد الجرائم وعقوباتها إلى السلطة التشريعية ضمان لعدم الاعتداء على حقوق الأفراد وحرياتهم من قبل السلطات الأخرى. وبالتالي لا تملك المحاكم ملاحقة أفعال لم يجرمها المشرع، ولا تقرر عقوبات غير تلك التي حددها النصوص التشريعية. كما لا يجوز لسلطات التنفيذ توقيع جزاءات جنائية غير تلك التي قضت بها الأحكام الجنائية، ولا تنفيذ تلك الجزاءات بأسلوب يغير ما نصت عليه القوانين واللوائح. يضاف إلى ذلك أنه -فيما يخص تحديد الجرائم وعقوباتها- على التشريع أن يحقق إنذار الأفراد مقدماً بما هو محظور عليهم ارتكابه من الأفعال، فلا يفاجؤون بأمر تقييد من حرياتهم وتنازل من حقوقهم (القهوجي، 2002).

تجسيدا لهذا المبدأ في التشريع الفلسطيني فقد نص القانون الأساسي على أن: «العقوبة شخصية، وتمنع العقوبات الجماعية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون» (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2003).

نرى أن القوانين الوطنية جسدت هذا المبدأ إذ إنه لا يعاقب المجرم على فعل إلا إذا كان مجرماً بنص القانون ولا يعاقب على هذا الفعل المجرم إلا بالعقوبة المقررة وفقاً لهذا القانون. كذلك لا يعاقب المجرم على الأفعال المجرمة قبل نفاذ القانون، وهذه تمثل ضمانات للمتهم وتحافظ على الحقوق والحريات، وتحقق العدالة في المساواة بين أفراد المجتمع وعدم التمييز بينهم.

وتأكيداً على ذلك ما نص عليه قانون العقوبات الأردني ساري في فلسطين أنه لا يقضي بأي عقوبة لم ينص القانون عليها حين اقتراح الجريمة...» (قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960).

الفرع الثاني: الضمانات القانونية للمتهم المستمدة من أصل البراءة

اهتمت التشريعات الفلسطينية بتكريس الحق في افتراض براءة المتهم، حيث ورد في التشريعات الفلسطينية العديد من الأحكام الناظمة للحق في النظر المنصف للقضايا ويظهر ذلك من خلال ما نص عليه القانون الأساسي أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه» (القانون الفلسطيني الأساسي المعدل لسنة 2003).

وكذلك ما نص عليه قانون الإجراءات الجزائية أن تقتضي المحكمة بالبراءة عند انتهاء الأدلة أو عدم كفايتها أو لانعدام المسؤولية أو كان الفعل لا يشكل جرمًا أو لا يستوجب عقاباً» (قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001). وأنه لا تنفذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجزائية إلا إذا أصبحت نهائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك» (من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001).

فالأصل أن الإنسان بريء، وله الحق في أن يعتبر بريئاً، وذلك يعني أن يعامل باعتباره بريئاً أثناء جميع الإجراءات، بما في ذلك المحاكمة، وبخلاف ذلك تغدو المحاكمة لا معنى لها ولا قيمة قانونية. لبيان ذلك أن المتهم في ارتكاب جريمة ما يعرض على المحكمة لإجراء محاكمته حتى يصدر بالنتيجة الحكم إما بتعزيز الأصل وهو البراءة، وإما بإدانته بما أسند إليه من أفعال، على أن يكون ذلك وفقاً لحكم القانون في سياق محاكمة تتفق مع شروط المحاكمة العادلة (فرج، 2004).

إن معاملة المتهم على أساس مبدأ «افتراض البراءة إلى أن تثبت الإدانة» يعني أن عبء إثبات التهمة يقع على عاتق الادعاء العام، ما لم يتم إثبات الذنب بما لا يدع مجالاً للشك؛ فلا يجوز لأي محكمة الحكم بالإدانة، وإن توافرت أسباب معقولة للشك فيجب تبرئه المتهم، وذلك وفقاً للقواعد العامة في التجريم. بتطبيق هذا المبدأ لا يمكن تنفيذ أية عقوبة بحق المتهم بمجرد صدور حكم

من محكمة الدرجة الأولى، وإنما تبقى قرينة البراءة مفترضة حتى يصبح الحكم نهائياً إلا إذا نص القانون على خلاف هذا الأصل كحالة استثنائية يتم النص فيها بوضوح (فرج، 2004).

الفرع الثالث: الحق بالاستعانة بمحام

إن من أهم الضمانات الواجب منحها للمتهم في جميع مراحل الدعوى العمومية هو تمكينه من حقه بالدفاع عن نفسه. لكن هناك الكثير من الأفراد الذين لا يستطيعون لسبب أو لآخر، الدفاع عن أنفسهم وإثبات براءتهم أو توضيح الظروف المحيطة بارتكابهم الفعل المعاقب عليه. ويجب على وكيل النيابة عند حضور المتهم لأول مرة إلى التحقيق أن يتحقق من هويته، واسمه، وعنوانه، ومهنته، ويستجوبه بالتهمة المنسوبة إليه ويطلبه بالإجابة عليها، ويخبره أن من حقه الاستعانة بمحام. لذا، وخلال هذه المرحلة، وبعد تنبيه وكيل النيابة للمتهم أن من حقه الاستعانة بمحام، على وكيل النيابة أن يتقدم بما طلبه المتهم في حالة طلب توكيل محام فعليه أن يمهلته مدة 24 ساعة من وقت التنبيه لكي يوكل محامياً (قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001). وبالتدقيق في قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني، فإنه يتبين أن أمر توكيل المحامي خلال مرحلة التحقيق الابتدائي هو أمر جوازي، سواء أكان بالجنايات أو بالجناح.

بالتدقيق في الفصل الخامس المتعلق بالاستجواب في قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني، نجد أن المشرع الفلسطيني لم ينص على النتيجة المترتبة على مخالفة النصوص التي تعطي للمتهم ضمانات خلال هذه الفترة، ولكن نصت المادة 13 من القانون الأساسي على ما يأتي: «1. لا يجوز إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب، ويعامل المتهمون وسائر المحرومين من حرياتهم معاملة لائقة. 2. يقع باطلاً كل قول أو اعتراف صدر بالمخالفة لأحكام الفقرة الأولى لهذه المادة».

اهتمت التشريعات الفلسطينية بتكريس حق الاستعانة بمحام؛ حيث ورد في العديد من الأحكام الناظمة للحق بالاستعانة بمحام. إذ نصت المادة (12) من القانون الأساسي على أن: «يبلغ كل من يقبض عليه أو يوقف بأسباب القبض عليه أو إيقافه، ويجب إعلامه سريعاً بلغة يفهمها بالاتهام الموجبة إليه، وأن يتمكن من الاتصال بمحام، وأن يقدم للمحاكمة دون تأخير».

كذلك نصت المادة (102) على ما يلي: 1- يحق لكل من الخصوم الاستعانة بمحام أثناء التحقيق. 2- لا يجوز للمحامي الكلام أثناء التحقيق إلا بإذن من وكيل النيابة، فإذا لم يأذن له وجب إثبات ذلك في المحضر. 3- يسمح للمحامي بالاطلاع على التحقيق السابق، وعلى الاستجواب فيما يخص موكله. 4- للمحامي أن يتقدم بمذكرة تتضمن مطالعته وملاحظاته (قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001).

كذلك المادة (103) نصت على أنه: «يجوز لوكيل النيابة في مواد الجنايات والجناح ولمصلحة التحقيق أن يقرر منع الاتصال بالمتهم مدة لا تتجاوز عشرة أيام قابلة للتديد لمرة واحدة، ولا يسري

هذا المنع على محاميه الذي يجوز له الاتصال به في أي وقت يريد دون قيد أو رقابة» (قانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001).

يتضح لنا مما سبق أن لكل شخص يحتجز، أو يحتمل أن تتسبب إليه تهمة الحق في الحصول على المساعدة من محام يختاره لحماية حقوقه ومساعدته في الدفاع عن نفسه. رغم عدم تطرق عدد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية للحق في الاستعانة بمحام في الفترة ما قبل الاتهام، الا ان الباحث يشدد على أهمية هذا الحق كشرط هام للمحاكمة العادلة والإجراءات القانونية، حتى يتمكن الشخص المشتبه فيه أو المتهم بارتكاب جرم جنائي من حماية حقوقه ومن البدء في إعداد دفاعه، والحصول على المشورة القانونية من محامٍ في مرحلة ما قبل المحاكمة.

فيما يتعلق بخلو نص قانون الإجراءات الجزائية من إعطاء الحق للمقبوض عليه بتوكيل محام من لحظة إلقاء القبض عليه. على الرغم من أن القانون الأساسي أشار بوضوح الى ذلك (القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003). إلا أن خلو النص التشريعي الإجرائي يستوجب هنا وقفة لغايات التوصية بتعديل تشريعي يضمن هذا الحق بشكل واضح في الإجراءات الجزائية. السبب فيه أن هنالك نقصاً في التشريعات الوطنية من حيث تحديد التشريع الفلسطيني بوجود وجود محامٍ في مرحلة التحقيق.

الفرع الرابع: حظر التعذيب وسوء المعاملة

اهتمت التشريعات الفلسطينية بحظر التعذيب وسوء المعاملة قبل المحاكمة وأثناءها، وقد ورد العديد من الأحكام الناظمة لحظر التعذيب وسوء المعاملة قبل المحاكمة وأثناءها، حيث نصت المادة (13) من القانون الأساسي على أنه: «لا يجوز إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب، ويعامل المتهمون وسائر المحرومين من حرياتهم معاملة لائقة، ويقع باطلاً كل قول أو اعتراف صدر بالمخالفة لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة». كذلك إن: «الإفادة التي يؤديها المتهم أمام مأموري الضبط القضائي ويعترف فيها بارتكاب الجريمة تقبل إذا قدمت النيابة العامة بينة على الظروف التي أدت فيها، واقتنعت المحكمة بأنها اخذت طوعاً واختياراً (قانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001). وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الإكراه أو التهديد، فإنه يهدر ولا يعول عليه (قانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001).

ولا يسمح أن تستخدم المحكمة عند النظر في الدعوى أي دليل (بما في ذلك اعترافات المتهمين) إذا كان هناك شك بأنها انتزعت تحت وطأة التعذيب، أو تحت أية وسيلة من وسائل الضغط أو القهر والإكراه أو المعاملة اللإنسانية المهينة للكرامة، حيث يتم استبعاد هذه الأدلة وعدم الأخذ بها إطلاقاً، لكون هذا الاستبعاد نابعا من طبيعة الحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، وتتنطبق قاعدة استبعاد الأقوال المنتزعة عن طريق التعذيب أو غيره على الأقوال التي يدلي بها أي شخص آخر كذلك (محمد، 2014).

المطلب الثاني: الضمانات في مرحلة التحقيق

تمثل مرحلة التحقيق الابتدائي مرحلة هامة من مراحل الدعوى الجزائية، حيث يرافق تلك المرحلة إجراءات عديدة ذات أهمية بالغة. كما قد تمس تلك الإجراءات حقوق الإنسان وحرية؛ فالإنسان في هذه المرحلة أحوج ما يكون إلى ضمانات تصون كرامته وحرية الشخصية، في إطار التوازن ما بين الحقوق والحريات الفردية وحق المجتمع في ملاحقة الجناة وسلطة العقاب.

الفرع الأول: الضمانات المتعلقة بإجراء التفتيش والحجز

إن من أهم الحقوق والحريات للإنسان في كافة التشريعات حرية وحرمة مسكنه؛ لذلك أحاط المشرع الفلسطيني هذه الحقوق بضمانات كثيرة لصيانتها من تعسف السلطة التنفيذية وبطشها وذلك على النحو الآتي:

1. ضمانات الحجز

اهتمت التشريعات الفلسطينية بتكريس منع الاعتقال التعسفي، والاحتجاز غير القانوني، فقد جاء في التشريعات الفلسطينية العديد من الأحكام الناظمة لمنع الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني. كما نص القانون الاساسي على: «1- الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مكفولة لا تمس. 2- لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر قضائي وفقاً لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي، ولا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون (القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003).

وكذلك لا يجوز القبض على أحد أو حبسه إلا بأمر من الجهة المختصة بذلك قانوناً، كما يجب معاملته بما يحفظ كرامته ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً (قانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001)، ولا يجوز القبض على المتهم في الجرائم المتلبس بها التي يتوقف تحريك الدعوى الناشئة عنها على شكوى إلا إذا صرح بالشكوى من يملك حق تقديمها أو يجوز أن تقدم لمن يكون حاضراً من أعضاء السلطة العامة المختصين (قانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001)، ويجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المقبوض عليه، فإذا لم يأت بمبرر لإطلاق سراحه، يرسله خلال أربع وعشرين ساعة إلى وكيل النيابة المختص (قانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001)، ولا يجوز إصدار أمر بتوقيف أي متهم في غيابه، إلا إذا اقتنع القاضي بالاستناد الى بيانات طبية أنه تعذر احضاره بسبب مرضه (قانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001).

2. ضمانات التفتيش

اهتمت التشريعات الفلسطينية بتكريس الحق بعدم دخول المساكن وصيانة حرمتها، حيث نصت المادة (17) من القانون الأساسي على أن للمساكن حرمة، فلا يجوز مراقبتها أو دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب (القانون الأساسي المعدل لسنة 2003). كذلك ما ذهب إليه المشرع في قانون الإجراءات الجزائية أن « دخول المساكن وتفتيشها عمل من أعمال التحقيق؛ فلا يتم إلا بمذكرة من النيابة العامة أو بحضورها بناءً على اتهام موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها...» (قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001). كذلك أيضاً جعل المشرع الفلسطيني قيوداً على التفتيش إذ إن تفتيش المنازل يجب أن يكون نهاراً، ولا يجوز دخولها ليلاً إلا إذا كانت الجريمة متلبساً بها، أو كانت ظروف الاستعجال تستوجب ذلك (قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001)، وكذلك يتم التفتيش بحضور المتهم أو صاحب المنزل فإذا تعذر حضوره يجري التفتيش بحضور شاهدين من أقاربه أو جيرانه، ويدون ذلك في محضر التفتيش، كما قيد المشرع تفتيش الأئمة فلا يجوز تفتيشها إلا بواسطة أئمة ينتدبها لذلك القائم بالتفتيش (قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001).

الفرع الثاني: تدوين المحاضر

إن مسألة تدوين التحقيق هي من المسائل الهامة التي تعيد طرفي الدعوى، حيث من جهة تعيد المتهم وتحميه من التحريف في الوقائع أو الأدلة التي تم الحصول عليها، إضافة إلى حمايته من تحريف أو شهادة الشهود المأخوذة خلال التحقيق. ومن جهة أخرى، فهي مفيدة للسلطة القائمة على التحقيق، إذ لا يمكن لأي فرد أن يتذكر كل ما يراه أو ما يقال أمامه بالدقة المطلوبة نظراً لخطورة تلك الإجراءات. وعليه، فقد أوجبت غالبية التشريعات، منها قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني، على الجهة التي تجري التحقيق أن تقوم بتدوينه (قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001). كما أن الكتابة أمر هام فالتوقيع على تلك المحاضر أيضاً له أهمية خاصة في التصديق على المحاضر المكتوبة من قبل أطراف العلاقة (الجور، 2002). كما أن الكتابة أمر هام فالتوقيع على تلك المحاضر أيضاً له أهمية خاصة في التصديق على المحاضر المكتوبة من قبل أطراف العلاقة (الجور، 2002).

وحماية لحقوق المتهم الذي يتوجب عليه أن يوقع على المحاضر بعد قراءته؛ فإن هنالك الكثير من التشريعات التي منعت أن يكون هناك أي محو أو حشو في المحاضر، وكذلك منعت من ترك الفراغات خوفاً من حشو الكلام.

بالتدقيق في التشريع الفلسطيني، وخاصة في قانون الإجراءات الجزائية، يتبين أنه لا يوجد نص مماثل في قانون الإجراءات مع العلم أن وجود مثل هذا الحكم يشكل ضماناً هامة للمتهم عند

تدوين الاستجواب في ألا يتم تحريف المحضر، وكذلك فهو ضمانات -كما سبق وضح- للجهة التي تقوم بالتحقيق، وتعطيهم حصانة نسبية من الطعن في المحاضر التحقيقية، مع العلم أن هذا الحكم موجود في قانون الإجراءات بالنسبة لمحضر الشهادة، أي إفادات الشهود (قانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001).

المبحث الثاني

حقوق المتهم في ضوء نظام روما الأساسي أثناء مرحلة التحقيق

تقتضي أصول المحاكمات العادلة أن يعامل المتهم معاملة البريء حتى صدور حكم الإدانة ضده من قبل جهة القضاء المختصة. لذلك وضع المجتمع الدولي مجموعة متنوعة ومتكاملة من النصوص الإلزامية التي تتضمن المعايير الدولية لضمان المحاكمة العادلة، أيضا بهدف حماية حقوق المشتبه فيه. يتم هذا بدءاً من تاريخ توقيفه إلى مرحلة انعقاد المحاكمة.

المطلب الأول: المبادئ العامة للمحاكمة

لقد كفل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حقوقاً للمتهم، وتضمن العديد من الضمانات التي من شأنها حفظ حقوق المتهم قبل بدء إجراءات مرحلة المحاكمة، تلك الحقوق التي من شأنها أن تكفل للمتهم محاكمة عادلة.

الفرع الأول: احترام مبدأ المشروعية الجنائية

إن التجريم حسب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لا يمنع عن الفعل أو أي فعل آخر الصفة الإجرامية حسب قواعد القانون الدولي، إلا إذا كان خارج إطار هذا النظام الأساسي (حجازي، 2007).

لقد نص الباب الثالث من نظام روما الأساسي على المبادئ العامة للقانون الجنائي، ومنها مبدأ المشروعية الجنائية المتمثل في « لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص»، فنجد أن المشرع الدولي قسم هذا المبدأ إلى جزأين نص على جزء في مادة، والجزء الثاني في مادة أخرى. بهذا تم الفصل بين الجزأين على أساس أنهما يشكلان مبدأ قانونيا واحدا.

ومنه نجد أن المادة (22) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، قد نصت على الجزء الأول من مبدأ المشروعية الذي هو «لا جريمة إلا بنص»، وبهذا أقرت بأنه لا يسأل الشخص جنائياً بموجب هذا النظام الأساسي ما لم يشكل السلوك المعني وقت وقوعه جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، وعليه فقد أقرت هذه المادة مبدأ عدم المساءلة الجنائية، إلا أنه -من خلال وجود نصوص تشريعية أخرى- لا يجوز إدخال جرائم بخلاف الجرائم الواردة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (فهمي، 2011)، وبالرجوع إلى نص المادة الخامسة من النظام الأساسي

للمحكمة نجدها تنص على الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة (نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998).

أما المادة (23) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فقد بينت الجزء الثاني من مبدأ المشروعية الجنائية بقولها «لا عقوبة إلا بنص»، مما يستشف منه أن هذه المادة قد أشارت بصورة واضحة وصريحة إلى أنه لا يمكن معاقبة أي شخص أدانته المحكمة إلا وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن المادة (77) من النظام نفسه قد نصت على العقوبات الواجبة التطبيق، الأمر الذي يبين أن المشرع الجنائي الدولي قد أكد على منع الظلم الذي قد يقع على الشخص، وهذا بعدم مفاجأته بأن الفعل الذي ارتكبه يشكل جريمة يعاقب عليها القانون دون سند قانوني.

هذا وسارت المادة (78) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في السياق نفسه عندما بينت عوامل تقرير العقوبة، واشترطت ضرورة تناسبها مع الجرم الذي تم ارتكابه من طرف الشخص أو مجموعة أشخاص (فهمي، 2011).

الفرع الثاني: الضمانات القانونية للمتهم المستمدة من أصل البراءة

تعد كل من أصل البراءة والمشروعية الجنائية وجهين لعملة واحدة فلا يمكن الحديث عن هذه الأخيرة بمعزل عن أصل البراءة. أصل البراءة أيضاً هي إحدى الضمانات الأساسية التي يتمتع بها المتهم. كذلك تعد حصناً منيعاً في مواجهة الجهات القضائية التي تعمل على إثبات عكس براءته التي من شأنها الإسهام في تحقيق إجراءات تضمن للمتهم الفرصة الكافية في التمتع بتحقيق عادل، ومحاكمة نزيهة، وعادلة يسودها ضمان قانوني وقضائي في كل إجراءاتها. لاسيما أن أصل افتراض البراءة ينتج عنه العديد من الآثار التي هي بمثابة ضمانات قانونية للمتهم مستمدة من أصل البراءة، وهي إعفاء المتهم من إثبات براءته، وتفسير الشك لصالحه فضلاً عن ضمانات حماية حريته الشخصية، وذلك على النحو الآتي:

1. إعفاء المتهم من إثبات براءته

قرينة البراءة تنتج أثرين: أثر سلبي يتمثل في إعفاء المتهم من إثبات براءته، وأثر إيجابي يتحقق بنقل عبء الإثبات على سلطات التحقيق. وقد تم تأكيده في (المادة 66) الفقرة الثانية من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيث نصت بشكل صريح على أنه يقع على المدعي العام عبء إثبات أن المتهم مذنب» ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذا الأمر لا يعني حرمان المتهم من حقه في إثبات براءته، بل يجوز له الدفاع عن نفسه بكل الوسائل وأن يقدم ما يشاء من الأدلة لتوليد القناعة لدى القاضي ببراءته (سديره، 2014).

2. تفسير الشك لصالح المتهم

إذا ثار شك لدى القاضي في صحة أدلة الإثبات وجب أن يميل إلى جانب الأصل، وهو البراءة، باعتبار أن الأحكام تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال. هذا ما أكدته بشكل صريح المادة 22 الفقرة الثانية من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بقولها: «يؤول تعريف الجريمة تأويلاً دقيقاً ولا يجوز توسيع نطاقه عن طريق القياس في حالة الغموض، يفسر التعريف لصالح الشخص محل التحقيق أو المقاضاة أو الإدانة».

ولكن في هذا المجال لا بد من التفريق بين تطبيق مبدأ تفسير الشك لصالح المتهم في مرحلة التحقيق عنه في مرحلة المحاكمة؛ فقاضي التحقيق لا يحكم في القضية وإنما يحيلها إلى المحكمة، وبالتالي لا يشترط فيه أن تصل قناعته حد اليقين الكامل بإدانة المتهم. أما فيما يخص قاضي الحكم فهو من يحكم في القضية ويتقرر على أساس حكمه مصير المتهم؛ لذلك يجب أن يبني هذا الحكم على دليل قطعي غير قابل للظن فيه. وهذا ما نصت عليه المادة 66 الفقرة الثالثة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيث نصت على أنه: «يجب أن تقتنع المحكمة بأن المتهم مذنب بصورة لا تدع أي مجال معقول للشك قبل أن تدينه (سديره، 2014).

3. ضمان الحرية الشخصية للمتهم

الإجراءات التي يتم اتخاذها في أي مرحلة من مراحل الدعوى يجب أن تتخذ في أضيق الحدود، وبما يحافظ على ضمانات الحرية الفردية، وبما يلبي فقط الحاجة الضرورية للكشف عن الحقيقة. يعود السبب في ذلك إلى أنه لا بد من معاملة المتهم معاملة البريء إلى أن يثبت إدانته وفق حكم قضائي بات. لهذه الضمانة أيضاً أهمية بالغة في حماية الحرية، كما تكفل بضماناتها الوقوف ضد تحكم السلطة وسيطرتها. بناءً على ذلك كله، يتبين أن هناك ضرورة ملحة في نيل المتهم حريته الشخصية طوال مدة إحالة الدعوى الجنائية الدولية للمحكمة حتى الحكم فيها (سديره، 2014).

المطلب الثاني: الضمانات أثناء مرحلة التحقيق

التحقيق مرحلة تهدف إلى البحث والتحري عن الحقيقة وإيجاد الأدلة حتى تكون الدعوى الجزائية قابلة للعرض على القضاء؛ لذلك لا بد من إحاطة هذه المرحلة بمجموعة من الضمانات، وجعل التحقيق محكوماً بعدة قواعد أساسية توجب على السلطة القائمة مراعاتها؛ لأن إجراءات التحقيق غالباً ما ينطوي عليها مساس بالحرية الشخصية للمتهم. وعليه فإن الباحث سوف يقسم هذا المطلب إلى فرعين؛ يتحدث في الفرع الأول عن الضمانات المطبقة أمام المدعي العام. أما في الفرع الثاني فسوف يستعرض فيه الضمانات المطبقة أمام الدائرة التمهيدية.

الفرع الأول: الضمانات المطبقة أمام المدعي العام

يختص المدعي العام بالتحقيق، ويتمتع بصلاحيات واسعة. لكن بالرجوع إلى النظام الأساسي

للمحكمة الجنائية الدولية، يظهر أنها لم تترك المتهم تحت سلطة المدعي العام وبطشه بل أحاطته بالعديد من الضمانات؛ لتحقيق التوازن والعدالة بين السلطة المختصة بالتحقيق، وبين حقوق المتهم. وهذه الضمانات على النحو الآتي:

أولاً: حق المتهم في الإفراج عنه مؤقتاً:

نصت على هذا الحق المادة (3/59) من نظام روما الأساسي؛ فقد جاء فيها أن الشخص الذي تم القبض عليه يمكن له أن يلتمس الحصول على إفراج مؤقت إلى حين تقديمه للمحكمة. الإفراج المؤقت هو ضمانات للمتهم أو المقبوض عليه، وتخطر به الدائرة التمهيدية للمحكمة، إذ تعطي توصيات للمحكمة الجنائية الدولية. هذه التوصيات لا بد أن تحظى بالاهتمام قبل إصدار قبول هذا الطلب، وفي حالة الموافقة على هذا الطلب فإنه يكون تحت تقارير دورية تستدعيها الدائرة التمهيدية من الدولة التي يتواجد المتهم على إقليمها (نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998). إذن، لا بد أن تتحقق الدائرة التمهيدية من أن المتهم قد علم بالتهمة التي وجهت إليه وبما له من حقوق، خاصة حقه في الإفراج المؤقت، في حالة ما إذا تحققت الدائرة التمهيدية من أنه لا يوجد أسباب مقنعة لمواصلة احتجاز المتهم إلى حين المحاكمة فإنها تتولى الإفراج عنه.

في حالة إطالة مدة القبض على المتهم، أي طوال إجراءات التحقيق، وهذا يسبب ضرراً للمتهم المقبوض عليه؛ مما يجعل المحكمة تنتظر في أمر الإفراج عنه، بعد التأكد من أن التأخير كان بسبب المدعي العام (عيد، 2011).

كما أنه يلزم أن يكون هناك فتح ملف للمدة التي انقضت، فيما يخص الاعتقال الذي قامت به الدولة، والاحتفاظ بهذا الملف إلى نهاية محاكمة المتهم بالإدانة أو بالبراءة من طرف المحكمة الجنائية الدولية. وفي حال تم إدانة المقبوض عليه؛ فإن المحكمة الجنائية تضمن أخذ هذا بالحسبان (بسيوني، 2004).

ثانياً: الحق في المساعدة القانونية:

يعتبر الحق في المساعدة القانونية من أهم الحقوق في مرحلة التحقيق، وذلك لأن المتهم يحتاج إلى العديد من الخبرات القانونية بهدف دفع التهم الموجهة إليه من قبل سلطة التحقيق. إذ غالباً ما يفنقذ المتهم لهذه الخبرات. عملياً حتى وإن كان المتهم ذا خبرات قانونية واسعة؛ إلا أنه لا يستطيع الدفاع عن نفسه بالقدر الكافي والملائم نظراً لتوتره البالغ؛ مما يدفعه عادة إلى الاستعانة بمحام آخر (منظمة العفو الدولية، 2014).

معلوم أن النظام الأساسي للمحكمة منح المتهم حق الاستعانة بأي مساعدة قانونية سواء أكان في مشورة قانونية أم في الاستعانة بالمحامين أو غيرهم من أهل الاختصاص. وقد أعطي هذا الحق للمتهم بهدف الدفاع عن نفسه. كما نصت القاعدة 22 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات

على العديد من الشروط الواجب توافرها في المحامي، حيث يجب أن يكون له كفاية مشهود بها في القانون الدولي أو الجنائي والإجراءات الجنائية، كما يجب أن يكون ذا خبرة سواء أكان قاضياً أو مدعياً عاماً أو محامياً. كذلك يجب أن يتقن -على الأقل- لغة واحدة من اللغات المتعامل بها في المحكمة الجنائية الدولية ويتحدثها بطلاقة، كما أنه يمكن أن يساعد المحامي أشخاص آخرون، بمن فيهم أساتذة وعلماء القانون الذين تتوافر فيهم الخبرة اللازمة (صبيح، 2009).

الفرع الثاني: الضمانات المطبقة أمام الدائرة التمهيدية

نظراً للدور الخطير الذي يقوم به المدعي العام كونه يقع عليه عبء إثبات أن المتهم مذنب، فإن الأمر يستوجب الرقابة والحد في بعض الأحيان بمحددات يجب أن تكون صادرة عن سلطة قضائية بما يضمن المزيد من النزاهة في الإجراءات وهذا الدور تلعبه الدائرة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية ومن هذه الضمانات:

1. عدم تعرض المتهم للإكراه البدني

إن ممارسة التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة تعتبر أفعالاً محظورة في كافة المراحل التي تمر بها الدعوى، وبصفة خاصة أثناء التحقيقات الجنائية الدولية. وعلى ذلك فإن للمتهم الحق في الدفاع عن نفسه، وكذلك الحق في عدم إجباره على الشهادة ضد نفسه، أو الاعتراف بالذنب، كما لا يجوز أن تستخدم مع المتهم وسائل الإكراه سواء أكانت مادية أم معنوية. إضافة إلى أنه لا يجوز للمتهم استخدام أية وسيلة قد تؤثر على وعيه وإدراكه وحرية اختياره. وبناءً على ذلك يتمتع المتهم بالعديد من الضمانات أثناء التحقيق أمام المحكمة الجنائية الدولية ومنها حق المتهم في عدم خضوعه لكل أشكال المعاملة القاسية أو المهينة (العقون، 2009).

2. الضمانات ذات العلاقة باعتماد التهم

من الضمانات الأخرى الممنوحة للمتهم أمام الدائرة التمهيدية؛ قيام الدائرة التمهيدية، قبل أن تحيل الدعوى الجزائية الدولية إلى جهة الحكم المتمثلة في الدائرة الابتدائية، باتخاذ الإجراءات الإدارية والقضائية لاعتماد التهم ضد الشخص المتهم، وتتمثل فعلياً في القيام بعقد جلسة لاعتماد التهم إذ يعتزم المدعي العام طلب المحاكمة على أساسها، هذا ما يؤكد حقيقة أهمية تلك الضمانة والحق؛ كونها تمكن المتهم من استخدام كافة وسائل الدفاع لنفي التهمة عنه.

ومن الملاحظ أن هناك العديد من التدابير السابقة لجلسة اعتماد التهم التي من الواجب اتخاذها من قبل الدائرة التمهيدية، والمدعي العام قبل جلسة اعتماد التهم، ويمكن استنتاجها من نص المادة 121 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، ومن أبرزها؛ مثول الشخص الذي صدر بحقه أمر بالقبض عليه، أو بالحضور أمام الدائرة التمهيدية بمجرد وصوله إلى المحكمة، وبحضور المدعي العام على أن يتمتع هذا الشخص بكامل حقوقه. أيضاً تحديد

الموعد الذي تعتمزم فيه الدائرة التمهيدية عقد جلسة لإقرار التهم وذلك حين المثل الأول لذلك الشخص الذي صدر بحقه أمر القبض أو الحضور. من أبرز التدابير كذلك قيام المدعي العام بتقديم بيان مفصل بالتهم وقائمة بالأدلة المنوي تقديمها في تلك الجلسة إلى كل من الدائرة التمهيدية وإلى الشخص المعني في مدة أقصاها ثلاثون يوماً قبل موعد عقد جلسة إقرار التهم. ومن اهم التدابير ايضاً التي تم التطرق إليها في نص المادة سابقة الذكر التي تتمثل في قيام المدعي في حالة عزمه على تعديل التهم ان يقوم بإخطار الدائرة التمهيدية والشخص المعني بذلك قبل عقد الجلسة في مدة أقصاها 15 يوماً بالتهم المعدلة (سديره، 2014).

حيث يبدأ إجراء إقرار التهم بحضور المتهم بطلب من رئيس الدائرة التمهيدية إلى موظف قلم المحكمة بتلاوة التهم بالصيغة التي قام بتقديمها المدعي العام، حيث إنه على المدعي العام أثناء الجلسة أن يقوم بالتدعيم بالدليل الكافي لكل تهمة من التهم؛ لإثبات وجود أسباب جوهريّة تدعو للاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب الجريمة المنسوبة إليه، فالدائرة التمهيدية إما أن تعتمد التهم التي قررت بشأنها وجود ادلة كافية، أو أن ترفض اعتماد التهم التي قررت الدائرة بشأنها عدم كفاية الأدلة، وإما أن تؤجل الجلسة وتطلب من المدعي العام إجراء مزيد من التحقيقات أو تقديم مزيد من الأدلة (سديره، 2014).

بعد اعتماد التهم وقبل بدأ المحاكمة، يجوز للمدعي أن يعدل التهم، يكون ذلك بإذن من الدائرة التمهيدية وبعد اخطار المتهم، وفي حالة سعى المدعي العام إلى أن يضيف تهماً أخرى أو الاستعاضة بتهمة أشد، وجب عقد جلسة جديدة لاعتماد التهم.

إذا تنازل الشخص عن حقه في الحضور، أو فر ولم يتم العثور عليه، فإن هاتين الحالتين تجيزان للدائرة التمهيدية، بناء على طلب المدعي العام أو بمبادرة منها، عقد جلسة في غياب الشخص المنسوب إليه التهم التي يعتمزم المدعي العام طلب المحاكمة على أساسها، حيث إنه في هذه الحالة يتم تمثيل الشخص بواسطة محام بعدما تقرر الدائرة التمهيدية أن ذلك في مصلحة العدالة، كما تقرر الدائرة التمهيدية بعد إجراء المشاورات عقد جلسة إذا كانت هناك ضرورة لإقرار التهم في غياب الشخص المعني (سديره، 2014). ومن الملاحظ انه في حالة عدم اعتماد الدائرة التمهيدية التهم المنسوبة للمتهم أو في حالة تم سحبها من قبل المدعي العام؛ فإنه يتوقف مفعول سريان أمر الحضور الصادر. إلا أنه في حالة اعتماد التهم يخطر كل من المدعي العام والشخص المعني ومحاميه إذا أمكن، بقرار الدائرة التمهيدية المتعلق بإقرار التهم، وكذلك بإحالة المتهم للدائرة الابتدائية، ومن ثم يحال ذلك القرار إلى الرئاسة مشفوعاً بمحضر جلسات الدائرة التمهيدية (العقون، 2009).

انطلاقاً مما سبق ذكره يتضح أن الدائرة التي تعتمد التهم وتقرر إحالتها إلى الدائرة الابتدائية، هي الدائرة التمهيدية وليس المدعي العام. إن من شأن هذا الأمر التأكيد على ضمانة مهمة للمتهم بحيث لا تكون إحالة هذا المتهم إلى المحكمة الابتدائية إلا بعد الاقتناع التام بأنه مرتكب للجرائم الدولية فعلاً (القهوجي، 2002).

الخاتمة

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وهذه التوصيات تستهدف إلى رفع مستوى الحقوق الممنوحة للمتهم وحجمها في مرحلة التحقيق الابتدائي في التشريعات المتعلقة بالإجراءات الجزائية الفلسطينية ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

1. النتائج

- إن قانون الإجراءات الفلسطيني جاء متضمناً معظم الحقوق والحريات والضمانات التي يتمتع بها المتهم خلال مرحلة التحقيق الابتدائي، وهي التي نص عليها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- لقد بينت الدراسة أهمية تدوين إجراءات التحقيق وأن هذه الإجراءات تمت وفقاً للأصول القضائية والقانونية.
- تتعدد الحقوق العامة للمتهم أثناء التحقيق في كل من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني ونظام روما الأساسي، فهناك ضمانات تتعلق بعدم خضوع المتهم للإكراه البدني أو النفسي، وكذلك حقه معرفة المتهم بالتهمة المنسوبة إليه.
- تلعب الضمانات والحقوق المقررة للمتهم دوراً كبيراً في تحقيق الموازنة بين حق المجتمع في الوصول إلى الحقيقة ومعاقبة المجرم إذا ثبتت إدانته.
- إن من أهم مقومات تحقيق عدالة دولية ليس فقط وجود قضاء دولي، بل أيضاً وجود قوة تحمي منجزاته.

2. التوصيات

- العمل على إيجاد مواءمات تشريعية بين قانون العقوبات الفلسطيني وميثاق روما.
- أوصى المشرع الفلسطيني بضرورة جعل مدة كافية للمتهم لتوكيل محام للدفاع عنه عند إبداء رغبته بذلك.
- ضرورة تحديد الجرائم التي يجوز التوقيف عليها لدى النيابة العامة، وحصراً في الجرائم التي لا تزيد فيها العقوبة عن حد معين، بدلاً من السماح بالتوقيف على كافة الجرائم، وذلك بغرض تعجيل إنهاء الملفات التي تتعلق بتلك الجرائم.
- ضرورة إضافة مادة في قانون الإجراءات الجزائية توضح حق المتهم في جنابة الاستعانة بمحام.
- ضرورة أن يتضمن قانون الإجراءات الجزائية ما يجيز استئناف القرار الصادر من وكيل النيابة.
- تنمية الوعي القانوني بالقانون الدولي، وسبل الملاحقة الممكنة لمرتكبي الجرائم الخطيرة بحق الشعب الفلسطيني.
- يجب أن يكون المشرع الفلسطيني أكثر شمولاً فيما يتعلق بحق المتهم بالاطعن بالأحكام فبالرغم من أنه قد حدد آلياتها ومدتها إلا أنه لا زال يشوبه بعض القصور مقارنةً مع المعايير الدولية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- بسيوني، محمود (2004). المحكمة الجنائية الدولية، مدخل لدراسة أحكام وآليات الانفاذ الوطني للنظام الأساسي، القاهرة: دار الشروق.
- الجبور، محمد (2002). استعانة المتهم بمحامي: دراسة مقارنة، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، (1)9: 443-341.
- حجازي، عبد الفتاح (2007). المحكمة الجنائية الدولية: دراسة متخصصة في القانون الجنائي الدولي، مصر: دار الكتب القانونية.
- سديرة، نجوى (2014). ضمانات المتهم امام المحكمة الجنائية الدولية، (ط1)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- صبيح، ميس (2009). سلطات المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية: دراسة مقارنة مع سلطات المدعي العام في القانون الجنائي الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان.
- العقون، شيماء (2020). الضمانات الاجرائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور-الجفلة، الجزائر.
- عيد، سناء (2011) اجراءات التحقيق والمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية، حسب نظام روما 1998، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- فرج، محمد (2004). قرينة البراءة وقانون الكسب غير المشروع، القاهرة: دار النهضة العربية.
- فهمي، خالد (2011). المحكمة الجنائية الدولية: النظام الاساسي للمحكمة والمحاكمات السابقة والجرائم التي تخص المحاكمة بنظرها، (ط1)، الاسكندرية، مصر: دار الفكر العربي الجامعي.
- القهوجي، علي (2002). شرح قانون العقوبات القسم العام: دراسة مقارنة، بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- محمد، مسعود (2014). شروط صحة الاعتراف -دراسة مقارنة-، بحث مقدم الى مجلس القضاء، العراق.

● القوانين والمراسيم والمعاهدات الدولية:

– الإعلان العالمي لحقوق الانسان (1948). استرجعت بتاريخ 2022، من: https://www.ohchr.org/en/UDHR/Documents/UDHR_Translations/eng.pdf

- دليل منظمة العفو الدولية، استرجعت من: <https://www.amnesty.org/en/2002/en/001/documents/org20>
- قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001.
- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م.
- قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002.
- قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960.
- القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2003.
- قانون رقم 6 لسنة 1998 بشأن مراكز الإصلاح والتأهيل.
- القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية. استرجعت من:
- ميثاق الأمم المتحدة (د.ت.) استرجعت بتاريخ 2022، من: <https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، استرجعت من: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html>
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998.

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Al-Aqoun, Sh. (2020). Procedural guarantees before the International Criminal Court, unpublished Master Thesis, Zayan Ashour University - Jaffle, Algeria.
- Bassiouni, M. (2004). The International Criminal Court, an introduction to the study of the provisions and mechanisms of national enforcement of the Statute, Cairo: Dar Al-Shorouk.
- Eid, S. (2011). Investigation and trial procedures before the International Criminal Court, according to the Rome Statute of 1998, unpublished Master Thesis, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
- Fahmy, Kh. (2011). The International Criminal Court: Statutes of the Court, Previous Trials, and Crimes Pertaining to Trials, (1st Edition), Alexandria, Egypt: Dar Al-Fikr Al-Arabi University
- Faraj, M. (2004). Presumption of Innocence and the Law of Illicit Gain, Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabia.
- Hijazi, A. (2007). The International Criminal Court: A specialized study in international criminal law, Egypt: Dar Al-Kutub Al-Kawani.
- Al-Jabour, M. (2002). The accused's use of a lawyer: a comparative study, Al-Balqa'a Research Journal, 9(1): 341-443.
- Mohammed, M. (2014). Conditions for the validity of recognition: a comparative study, research submitted to the Judicial Council, Iraq.
- Al-Qahwaji, A. (2002). Explanation of the Penal Code, the general section: a comparative study, Beirut-Lebanon: Al-Halabi Human Rights Publications.
- Sabih, M. (2009). Powers of the Public Prosecutor at the International Criminal Court: A Comparative Study with the Powers of the Public Prosecutor in National Criminal Law, unpublished Master Thesis, Middle East University, Amman.
- Sadira, N. (2014). Guarantees of the Accused before the International Criminal Court, (1st Edition), Amman: Dar Al Thaqafa for Publishing and Distribution.

● Laws, decrees, and international treaties:

- The Amended Basic Law of the Palestinian National Authority of 2003.
- Amnesty International Handbook, retrieved from: <https://www.amnesty.org/en/documents/org202002/001/en/>
- The Charter of the United Nations (D.T.) Retrieved on 2022, from: <https://www.>

un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

- International Covenant on Civil and Political Rights, retrieved from: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html>
- Law No. 6 of 1998 regarding correction and rehabilitation centers.
- Judicial Authority Law No. 1 of 2002.
- The Palestinian Criminal Procedures Law No. 3 of 2001.
- The Palestinian Basic Law amended for the year 2003.
- Jordanian Penal Code No. 16 of 1960.
- Procedural rules and rules of evidence for the criminal court. Retrieved from: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/iccprocedure.htm>
- The Rome Statute of the International Criminal Court for the year 1998 AD.
- Universal Declaration of Human Rights (1948). Retrieved 2022, from: https://www.ohchr.org/en/UDHR/Documents/UDHR_Translations/eng.pdf

أثر المهارات القيادية في التحول الرقمي بمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني (مركز شؤون المرأة-غزة أنموذجاً)

د. محمد عبد اشتيوي

كلية العلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

Mohammed Abed Eshtiewy

Faculty of Administrative and Economic Sciences, Al Quds Open
University, Palestine

meshtewy@qou.edu

ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المهارات القيادية في التحول الرقمي بمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، حيث طبقت مفرداتها على مركز شؤون المرأة بغزة، وقد تمثل مجتمع الدراسة الحقيقي في جميع العاملات في المركز وعددهن «70»، حيث تم اختيار جميع مفردات مجتمع الدراسة باستخدام أسلوب المسح الشامل، ووزعت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات عليه ولكن ما تم استرداده فقط «56»، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد أثبتت النتائج بأن مستوى ممارسة المهارات القيادية، ومستوى التحول الرقمي بالمركز جاء مرتفعاً جداً، وقد تبين وجود أثر بنسبة (40.3%) للمهارات القيادية في التحول الرقمي، حيث يتمثل هذا التأثير في بعد «المهارات التقنية» ولم يثبت التأثير لأبعاد المهارات القيادية الأخرى، كما أثبتت الدراسة بأنه لا توجد فروق معنوية في استجابات أفراد العينة تعزى لمتغيرات (العمر، سنوات الخدمة، المؤهل العلمي) تجاه كل من (المهارات القيادية، والتحول الرقمي). وقد أوصت الدراسة بتوجيه العاملات وتعزيز ثقافة التحول الرقمي والإدراك الحقيقي بضرورة ممارسة عمليات التحول الرقمي في المركز.

الكلمات المفتاحية: المهارات القيادية، التحول الرقمي، مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني.

The Impact of leadership skills on the digital transformation of Palestinian civil society institutions (Women's Affairs Centre-Gaza Model)

Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of leadership skills on the digital transformation of Palestinian civil society institutions, applying their system at Gaza Women's Affairs Centre as a model. The real society of study was represented in all of the Centre's workers and their number "70". A simple random sample of "56" was selected to represent the real society of the study. The study followed the descriptive analytical approach. The results demonstrated that the level of leadership skills practice and the level of digital transformation of the Centre was very high, and it was found that there was an effect of (40.3%) for leadership skills on digital transformation, which is the "technical skills" dimension and the impact is not demonstrated for other leadership skills dimensions. The results also demonstrated that there are no moral differences in sample responses attributable to the variables (age, years of service, and scientific qualification) towards both (leadership skills, digital transformation). The study recommended directing female workers, promoting the culture of digital transformation, and realizing the necessity of practicing digital transformation processes in the center.

Keywords: Leadership Skills, Digital Transformation. Palestinian Civil Society Organizations.

مقدمة

مؤخراً، تطورت العديد من مجالات الحياة، لاسيما في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، ومع ظهور شبكة الإنترنت طورت كثير من المنظمات برمجيات لتسهيل إجراءاتها وخفض تكاليف عملها. حيث بدأت العديد من المنظمات في التحول في أعمالها من العمل التقليدي إلى العمل الرقمي، وجاء هذا التحول كرد فعل لطبيعة تلك التطورات الحاصلة، والعمل على الاستفادة من التقنيات الحديثة المتوفرة في تحسين مخرجات العمل. الأمر الذي أوجب على قيادة المنظمات أن تتكيف مع متطلبات التغيير الحاصلة، وأن تكون نموذجاً للعاملين الآخرين، لاسيما في مجال عمليات التحول المطلوب. ومن الطبيعي أن تتأثر مؤسسات المجتمع المدني بتلك التطورات، وأن مركز شؤون المرأة كواحد من مؤسسات المجتمع المدني لا بد وأن يتأثر كذلك، فيجد واقع جديد يتطلب مهارات قيادية مميزة لتحقيق المواكبة للتطورات، وألا يقف عند العمليات الإنتاجية التقليدية. وهذا ما أكده أبو انعيم (2021) حيث بين بأن القائد هو المسؤول الأول في تحفيز العاملين وحثهم وتشجيعهم، لذا حظيت القيادة قديماً وحديثاً على اهتمام الباحثين والمختصين، ولقد أورد كثير منهم فوائد ومزايا القيادة، وأهميتها في تحقيق الأهداف. وبنفس الاتجاه أكدته التويجري (2022) حيث أشارت إلى أن القائد هو من يمارس سلوكيات أدائية شاملة لمجالات العمل المؤسسي كقائد إداري، بحيث يكون من خلالها إحداث التأثير في الآخرين وتحقيق الأهداف التي يسعى إليها بكفاءة وفعالية. وأن حالة التحول الرقمي في منظمات الأعمال تتطلب العديد من المواقف والقرارات الإدارية من قيادتها لتطبيق ذلك التحول المفيد لها، الأمر الذي أشار إليه طواهرير وبن حامد (2015) حيث أورد بأن التحول الرقمي أصبح ركيزة أساسية لكثير من المؤسسات الحكومية، لما يحققه من فوائد لمنع حالات الهدر، وتوفير خدمات للمواطن يمكنه الاستفادة منها بأي وقت ومن أي مكان. وبنفس التوجه نحو بيان أهمية التحول الرقمي أكد السيد والشريف (2018) على أن التحول الرقمي اكتسب أهمية لما له من مميزات تتعلق بسرعة إنجاز المهام، وفي أي وقت، ومن أي مكان تتوفر فيه الأدوات الإلكترونية خاصة الإنترنت. مما سبق تتضح أهمية توافر متطلبات التحول الرقمي في المنظمات لاسيما القدرات والإمكانات البشرية المتعلقة بإدارة وقيادة تلك المنظمات.

مشكلة الدراسة

في ضوء ثورة الاتصالات والمواصلات والتطور التكنولوجي الحاصلة عالمياً، دأبت منظمات الأعمال للانخراط ضمن منظومة التغيير والتحول الرقمي بما يتوافق مع التطورات المعاصرة، الأمر الذي ظهرت أهميته في فترة ظهور جائحة كورونا، حيث تعثر عمل العديد من المنظمات التي لم تول اهتمامها بالتطور التكنولوجي والاعتماد على أساليب الرقمنة الحديثة، ولم تكن مؤسسات المجتمع المدني بعيدة عن ذلك، لاسيما وأنها تتفاعل مع العديد من الشرائح المجتمعية وتقدم العديد من الخدمات المختلفة لها. ومركز شؤون المرأة بقطاع غزة هو أحد تلك المنظمات

الذي يعنى بكل ما يتعلق بكينونة المرأة الفلسطينية، وأن مثل هذه المراكز تتصف بالتخصصية في العمل، وأن قياداتها لا بد وأن تتمتع بمهارات تتوافق مع تلك التخصصية، وتكون قادرة على قيادة العمل بكفاءة وفعالية، ولن يحصل ذلك دون تبني القيادة فيها لمفهوم التحول الرقمي واستخدام نظم العمل التكنولوجية الحديثة، ولما قام الباحث بعقد عددٍ من اللقاءات التوعوية والندوات الإدارية التخصصية في مركز شؤون المرأة بغزة، لاحظ بأن بعضاً من أساليب العمل الإداري التقليدية ما زالت تمارس داخل المركز، لاسيما في طبيعة الاتصال والتواصل مع الفئات المستهدفة من الخدمات التي يقدمها المركز، وذلك مقابل توافر العديد من مقومات التحول الرقمي في المركز، مما دفع بالتفكير نحو دور قيادة المركز في تطبيق نظم العمل الرقمية، وما تمتلكه هذه القيادة من مهارات تمكنها من المساهمة في الدفع نحو عمليات التحول الرقمي للمركز. وفي ضوء ذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما أثر المهارات القيادية في التحول الرقمي بمركز شؤون المرأة-غزة؟ ولإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس كان لا بد من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مستوى ممارسة المهارات القيادية في مركز شؤون المرأة-غزة؟
- ما واقع التحول الرقمي في مركز شؤون المرأة -غزة؟
- هل تؤثر المهارات القيادية في التحول الرقمي في مركز شؤون المرأة -غزة؟
- هل توجد فروق في استجابات أفراد العينة تجاه كل من (المهارات القيادية، والتحول الرقمي) في مركز شؤون المرأة-غزة تعزى لمتغيرات (العمر، وسنوات الخدمة، الدرجة العلمية)؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للمهارات القيادية في التحول الرقمي بمركز شؤون المرأة -غزة. وللتحقق من الفرضية الرئيسة كان لا بد من التحقق من الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للمهارات القيادية الشخصية في التحول الرقمي بمركز شؤون المرأة -غزة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للمهارات القيادية الإدارية في التحول الرقمي بمركز شؤون المرأة -غزة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للمهارات القيادية التقنية في التحول الرقمي بمركز شؤون المرأة -غزة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للمهارات القيادية الإبداعية في التحول الرقمي بمركز شؤون المرأة -غزة.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تجاه كل من (المهارات القيادية، والتحول الرقمي) بمركز شؤون المرأة-غزة تعزى لمتغيرات (العمر، سنوات الخدمة، والدرجة العلمية).

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى:

- قياس مستوى ممارسة المهارات القيادية بمركز شؤون المرأة -غزة.
- معرفة واقع التحول الرقمي بمركز شؤون المرأة -غزة.
- الكشف عن تأثير المهارات القيادية في التحول الرقمي بمركز شؤون المرأة -غزة.
- الكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة تجاه كل من (المهارات القيادية، والتحول الرقمي) بمركز شؤون المرأة -غزة تعزى لمتغيرات (العمر، وسنوات الخدمة، الدرجة العلمية).

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية: تتمثل أهمية الدراسة العلمية في كونها توفر إطاراً نظرياً علمياً يزيد من المعرفة حول المهارات القيادية والتحول الرقمي يمكن الاستعانة به عند إجراء بحوث علمية جديدة؛ وكونها تركز على مفهوم التحول الرقمي بمؤسسات المجتمع المدني كمؤسسات يديرها المجتمع؛ وتوضح معلومات ومعارف عن المهارات القيادية التي تساهم في إنجاز التحول الرقمي.

ثانياً: الأهمية العملية: تتمثل أهمية الدراسة العملية في كونها توضح المهارات القيادية المطلوبة التي تسهم في اتخاذ قرار التحول الرقمي في المركز؛ وتظهر للعاملات في مركز شؤون المرأة نقاط القوة والضعف التي يمكن الانطلاق منها لعمليات التحول الرقمي؛ وتساعد نتائج الدراسة في اتخاذ القرارات عند صياغة سياسات العمل التي تتوافق مع عمليات التحول الرقمي في مركز شؤون المرأة.

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: يتمثل في (المهارات القيادية)، والتي تتشكل من الأبعاد التالية (مهارات شخصية؛ مهارات إدارية؛ مهارات تقنية؛ مهارات إبداعية). وتم اعتماد هذه الأبعاد بعد أن ظهرت بأنها الأكثر تداولاً بين الكتاب والباحثين، والتي جاءت بحسب جدول (1):

جدول 1: مصفوفة أبعاد المتغير المستقل

المرجع	وجدانية	فنية	فكرية	بشرية	شخصية	إدارية	إبداعية	تقنية	التأثير	إنسانية	العمل الجماعي
انعيم، 2021	/				/	/	/	/			
صيتي ولعمور، 2019		/	/	/							
اشتيوي، 2018		/	/							/	
Yoon, & Suh, 2021					/	/	/	/	/		
Dada, et al, 2020	/			/	/						
Boak, & Crabbe, 2019	/				/	/	/	/		/	
Andrews, 2019					/	/	/	/	/	/	/
المجموع	3	2	2	2	6	5	5	5	2	2	1

المصدر: جرد بوساطة الباحث اعتماداً على الدراسات السابقة

المتغير التابع: يتمثل في (التحول الرقمي) حيث تمت دراسته بكليته.

حدود الدراسة: تمثلت الحدود الموضوعية للدراسة في كونها ركزت على استكشاف أثر المهارات القيادية في التحول الرقمي في مركز شؤون المرأة-غزة. أما الحدود المكانية فقد تمثلت في كونها طبقت على مركز شؤون المرأة الواقع في حي النصر بمدينة غزة-فلسطين. وأما الحدود الزمانية تمثلت في كونها طبقت خلال العام الجامعي 2022-2023. أما الحدود البشرية فقد تمثلت في كون الدراسة طبقت على جميع العاملات في مركز شؤون المرأة-غزة.

مصطلحات الدراسة

المهارات القيادية: عرفتها الجندي (2017) على أنها قدرات وسمات مكتسبة من خلال المعارف والخبرات أو برامج التدريب، وتظهر المقدرات في إطار الأدوار التي يقوم بها الفرد. ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها مجموعة سمات وقدرات فنية وإدارية وشخصية وتقنية يستفيد منها القائد في التأثير على العاملات في المركز وتوجيه ممارساتهن نحو تطوير وتحسين العمل في المركز.

التحول الرقمي: عرفه طواهرير وبن حامد (2015) على أنه تقديم الخدمات بطرق تقنية رقمية، والقيام بكافة المهام بطرق تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، بما يسمح بتقديم الخدمات

بأي وقت ومن أي مكان بدقة وسرية وفاعلية. ويعرفه الباحث إيجاباً بأنه يتمثل في قدرة مركز شؤون المرأة على التحول من العمل التقليدي إلى العمل الرقمي، اعتماداً على ما يمتلكه من إمكانات مختلفة، والتي تجعله قادر على إنجاز العمل بشكل أسرع وأدق.

مؤسسات المجتمع المدني: بحسب ما ورد في وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا» (wafa.ps) يعرف برتراند بادي في كتابه sociologie politique المجتمع المدني بأنه كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيارات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الدولة.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم القيادة: عرفت الشوابكة (2023) القيادة على أنها قدرة القائد على التأثير في أفراد الجماعة واتباع أوامره من خلال سمات يمتلكها القائد، منها الذكاء والخبرة والقدرة الجسدية وغيرها من السمات التي تجعل أفراد الجماعة يتبعونه دون إجبار على ذلك، بل برغبة منهم بهدف تحقيق الأهداف المشتركة معه. كما عرفها (Yavuz, 2019) على أنها عبارة عن صفات وقدرات ومهارات يتمتع به القائد وتساعد على تغيير سلوك الفريق وتوجيه جهودهم نحو الأهداف. مما سبق يمكن تعريف القيادة على أنها التأثير في الآخرين دون الضغط عليهم من أجل تحقيق هدف مشترك.

- **المهارات القيادية:** عرفها اشتيوي (2018) بأنها المهارات التي يتصف بها القائد والتي تنعكس على سلوكياته وتعاملاته مع العاملين والتي بشأنها أن تؤثر في طبيعة ومستوى أدائهم وإنجازهم في المنظمة. أما رضوان وعمرى (2020) يعرفانها على أنها سلسلة من الممارسات القيادية المتمثلة في المهارات (الذاتية-الإدارية-الإنسانية-الفنية-الفكرية-الإدراكية أو التصويرية) التي يمارسها المدير مع العاملين بقصد التأثير فيهم وتشجيعهم على إنجاز مهامهم بكل دقة تحقيقاً للهدف ووصولاً للتنافسية. مما سبق يمكن تعريف المهارات القيادية على أنها مجموعة من الصفات والخصائص الفردية التي يتمتع بها القائد والتي تجعله قادر التأثير في العاملين وتوجيههم إلى أفضل السبل لإنجاز المهام وتحقيق أهداف العمل والتميز بين المنظمات الأخرى. ولن تحقق أي من المنظمات نجاحاتها دون وجود إدارة تتمتع بمهارات قيادية تجعلها قادرة على التميز والنجاح، علماً بأن تلك المهارات تتنوع بتنوع طبيعة أداء المنظمة، حيث يمكن أن تشمل المهارات التالية:

- **المهارات الشخصية:** عرفها شبير (2020) على أنها تتمثل في أن يمتلك الرئيس مجموعة من المهارات الفنية مثل تقديم التقارير الدورية في الموعد المحدد، والتعامل مع تطورات العمل المحيطة، وتنفيذ ما هو مطلوب منه بما يضمن تنفيذ الخطة والأنشطة الدورية في العمل. أما الوادعي (2020) يعرفها على أنها المهارات التي تحلي الفرد بالصفات القيادية التي

تتكر الذات، والاندفاع نحو إبرازها على حساب المنظمة، وكذلك التحلي بالصبر والمسئولية والتعاون والإيثار والانتماء والولاء للمنظمة بشكل عام. مما سبق يتضح بأن المهارات الشخصية تتمثل في المهارات الفنية والسمات الفردية الذاتية التي يتمتع بها القائد وتجعله قادر على التأثير في الآخرين، والتميز عنهم، وتوجيههم بما يحقق الأهداف بكفاءة وفعالية.

– **المهارات الإدارية:** عرفها شبيير (2020) على أنها مجموعة من المهارات الإدارية التي من الضروري أن تتوفر لدى المسؤولين، مثل القدرة على اتخاذ القرارات على نحو جيد، وإدارة الاجتماعات، والقدرة على توزيع المهام على العاملين بشكل عادل، وإدارة العمل بشكل جيد لتنفيذ العملية الإنتاجية، وإدارة الوقت لضمان تحقيق الأهداف المخطط لها. وبحسب ما أورد الشاعر (2016) فإن المهارات الإدارية تتمثل في القدرة على اتخاذ القرارات على نحو جيد، سواء المتعلقة بالأفراد أو بالمنظمة، وإدارة الاجتماعات، وإجراء المقابلات، وإدارة المبنى وتوزيع المخصصات على العاملين بشكل عادل، وكتابة التقارير الخاصة بالمنظمة، وحفظ النظام داخل المنظمة لضمان تحقيق الأهداف. مما سبق يتضح بأن المهارات الإدارية تتمثل في قدرة القائد على عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتقييم داخل المنظمة، بما يحقق أفضل المستويات من الأداء، من خلال الإمكانيات البشرية والمادية والمعنوية المتوفرة في المنظمة.

– **المهارات التقنية:** بحسب ما أورد الفريح (2022) فإنها تتمثل في إتقان العمل، ومعرفة طبيعة ومهام عمل جميع فريق العمل، والقدرة على استخدام المعلومات وتحليلها، وتحديد أفضل الطرق المتاحة لإنجاز العمل. أما الوادعي (2020) عرفها على أنها القدرة على العمل تحت الضغوط وتحمل المسؤولية وتوزيع المهام بين أفراد المنظومة بإتقان، ومتابعة تنفيذها بشكل صحيح وبدقة وأقل جهد ممكن. مما سبق يتضح بأن المهارات التقنية تتمثل في امتلاك القائد القدرة على فهم ومعرفة تفاصيل العمل الدقيقة والتعامل معها بحرفية ومهنية عالية، وتسخير كل إمكانيات المنظمة لإنجاز أفضل مستويات الأداء.

– **المهارات الإبداعية:** يعرفها الشاعر (2016) على أنها مجموعة من العمليات والأنشطة والحلول المبتكرة التي يمارسها القائد للقيام بالأعمال المنوطة به بأقل جهد ووقت، وتمتاز هذه الحلول بالجدة والأصالة. أما زيادة (2021) عرفت على أنها مجموعة من المهارات والمعارف المهمة التي تمكن القائد من توليد الأفكار المبتكرة، بهدف تطوير مجالات العمل والإنجاز، وتشمل العديد من المهارات مثل (المرونة-الطلاقة-الأصالة-الحساسية للمشكلات-المخاطرة). مما سبق يتضح بأن المهارات الإبداعية تمثل مطلباً رئيساً لنجاح العمل في المنظمات حيث تتمثل في قدرات القائد على التفكير بطريقة لا يفكر بها التقليديون، وأن يتمتع بالنعوية والتميز في التفكير بما يجعله قادراً على ابتكار الحلول للمشكلات بسهولة وإيجاد سبل تطويرية مبتكرة للعمل تجعله منافساً لأعمال الآخرين.

ثانياً التحول الرقمي: بحسب ما أورد العربي وعبد العال (2022) تعود مبادرة التحول الرقمي إلى المنتدى الاقتصادي العالمي لعام «2016» والذي أطلق للمساهمة في بناء القدرات الرقمية أو المهارات الرقمية تمهيداً لتدشين سياسة التحول الرقمي الشامل بالقطاعات الخدمائية الحكومية على الصعيدين المركزي والمحلي. ولقد عرفه العديد من الكتاب والباحثين بحسب توجهات كل منهم، فعرفه الدهشان والسيد (2020) على أنه عملية انتقال المنظمات التقليدية إلى منظمات رقمية، من خلال الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المنظمة، واستبدال العناصر والعمليات المادية بأخرى افتراضية، وتقديم كافة خدماتها بصورة إلكترونية لزيادة قدرتها على الاستجابة للمتغيرات الخارجية المعاصرة. أما (Schallmo & Williams 2018) عرفه بأنه التحول المستدام على مستوى الشركة من خلال عمليات الشركة المنفحة أو التي تم إنشاءها حديثاً، ونماذج الأعمال التي تحققت من خلال مبادرات الرقمنة ذات القيمة المضافة، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين الربحية. كما عرفه كل من توفيق ومرسي (2023) على أنه عملية تحويل المنظمات التقليدية إلى منظمات رقمية، وهو ما يعتمد بشكل أساسي على التقنيات الرقمية، من خلال الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المنظمة، في ضوء مجموعة من المتطلبات المادية والبشرية والمعرفية والتقنية المختلفة. مما سبق يمكن تعريف التحول الرقمي على أنه يتمثل في قدرة المنظمة على التحول من العمل التقليدي إلى العمل الرقمي، اعتماداً على ما تمتلكه من إمكانيات مختلفة، والتي تجعلها قادرة على إنجاز العمل بشكل أسرع وأدق.

ثالثاً: مركز شؤون المرأة: بالرجوع إلى الموقع الإلكتروني الرسمي لمركز شؤون المرأة (new.wac.ps) تمكن الباحث من جمع المعلومات التي توضح ماهية المركز، والتي بينت بأن مركز شؤون المرأة هو جمعية أهلية نسوية مستقلة غير ربحية تهدف إلى تمكين النساء وتعزيز حقوق المرأة والمساواة الجنسانية من خلال برامج تمكين المرأة والأبحاث والمناصرة. يلتزم مركز شؤون المرأة خلال تحقيقه لرؤيته ورسالته بمبادئ حقوق الإنسان والتي تشمل المسؤولية والالتزام بحكم القانون والشفافية والتسامح والعدالة والمساواة وعدم التمييز والمشاركة والتمكين للفئات المهمشة. ويعتبر مركز شؤون المرأة من أوائل المؤسسات النسوية والأهلية التي تم تأسيسها في فلسطين. فقد تأسس المركز في العام (1991) في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة. ولا زال مركز شؤون المرأة يواصل عمله حتى اللحظة لتحقيق رؤيته ورسالته. وقد حقق العديد من الإنجازات لصالح قضايا المرأة الفلسطينية على مدار الأعوام الماضية. وبمراجعة البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني ذاته، يتضح بأن المركز يستخدم العديد من الأدوات والأساليب الإلكترونية في عمليات التواصل الداخلي والخارجي للمركز، وكذلك في عمليات إنجاز المهام وإرشادات العمل، وإعداد التقارير وعرضها للعامة عبر الموقع الإلكتروني للمركز.

الدراسات السابقة:

أولاً - دراسات المهارات القيادية: لما كانت المهارات القيادية تمارس في العديد من المؤسسات مختلفة المجالات، فإنها تختلف بطبيعة عمل كل مؤسسة من تلك المؤسسات، كما أنها تختلف بحسب المهام المطلوب تنفيذها، وبذلك تم ربط المهارات القيادية في العديد من المتغيرات المختلفة، مثل تمكين المرأة العاملة فقد أجرت (الحسيني، 2013) دراسة هدفت إلى التعرف على «العلاقة بين الأنماط القيادية السائدة ودرجة تمكين المرأة العاملة إدارياً من وجهة نظرها في جامعة القدس المفتوحة وجامعة بيت لحم»، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي في إنجاز الدراسة، وتم تصميم استبانة لجمع البيانات، وقد تكوّن مجتمع الدراسة من (216) عاملة إدارية في الجامعتين. وقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق جوهرية كبيره تجاه النمط الإداري المطبق في الجامعتين، حيث كان النمط القيادي الأكثر تطبيقاً في الجامعتين هو النمط الديمقراطي، يليه النمط المتساهل، ومن ثم النمط الأوتوقراطي، كما أثبتت النتائج وجود بعض الممارسات الأوتوقراطية، مثل احتكار المدير سلطة اتخاذ القرار لنفسه. كما لم تظهر فروق جوهرية على درجة التمكين الإداري السائد في الجامعتين حيث أن أفراد الدراسة أبدوا موافقات بدرجة كبيرة، وهذا يدل على مدى إدراك الجامعتين لأهمية التمكين للعمليات، ومع ذلك درجة تفويض السلطة للعمليات قليلة جداً، كما تبين وجود علاقة إيجابية طردية قوية بين النمط الديمقراطي ودرجة تمكين المرأة العاملة إدارياً، وقد بينت النتائج معيقات تقلل من عملية التمكين الإداري في الجامعتين، من أكبرها قلة وجود البرامج التدريبية التي تسهم في تنمية قدرات المرأة، وعدم وجود فروقات في إجابات المبحوثات للأنماط القيادية وعلاقتها بالتمكين الإداري تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، مدة العمل في الجامعة، الراتب الشهري، عدد الدورات). وبنفس المجال أجرت (راغب وآخرون، 2022) دراسة هدفت إلى التعرف على علاقة مهارات القيادة الإبداعية بتمكين المرأة الكويتية العاملة اقتصادياً واجتماعياً ومهنياً، وقد طبقت الدراسة على عينة قوامها «185» زوجة عاملة في وزارة التربية بالكويت من مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة، وكانت الاستبانة هي أداة جمع البيانات، وأثبتت النتائج وجود علاقة بين مهارات القيادة الإبداعية للمرأة الكويتية العاملة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً ومهنياً، كما أثبتت وجود فروق في استجابات أفراد العينة في مهارات القيادة الإبداعية لدى المرأة لصالح السن الأكبر، والمستوى التعليمي الأعلى، وعدد سنوات الخبرة الأطول، كما تبينت فروق في استجابات أفراد العينة في أبعاد التمكين لدى المرأة كانت لصالح السن الأكبر، والمستوى التعليمي الأعلى، وعدد سنوات الخبرة الأطول، والمسمى الوظيفي «مدير عام»، ولراتب المرأة الأكبر. أما في مجال بيان الكفاءة التشغيلية فقد أجرى (Dada, et al., 2020) دراسة هدفت إلى بيان أثر المهارات القيادية على الكفاءة التشغيلية في المنظمات الدينية (FBOs) في نيجيريا، واستخدمت الدراسة المنهج الارتباطي، وتم استخدام الاستبانة كأداة أساسية في جمع البيانات، حيث طبقت على (140) قائداً في المنظمات المختارة،

ولم يستجب سوى (118) قائداً، واعتمدت الدراسة على نموذج المعادلة الهيكلية، وبينت النتائج أن المهارات القيادية لها تأثير كبير على الأداء التشغيلي، وأن هذه المهارات تحقق الاستراتيجية المتبعة، كما تبين أن السمات الديموغرافية تعدل العلاقة بين المهارات القيادية والكفاءة التشغيلية، وأنه يمكن الاستفادة من المهارات القيادية في تحقيق التوجه الاستراتيجي، وإدارة الأفراد، وتعزيز القوة التكنولوجية. وفي مجال التعليم أجرى (صيتي ولعمور، 2019) دراسة هدفت إلى التعرف على اتجاهات العاملين نحو المهارات القيادية: الفنية، والفكرية، والبشرية، والذاتية اللازمة لإدارة التغيير التنظيمي بجامعة غرداية بالجزائر، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة الأداة الرئيسة لجمع البيانات حيث طبقت على عينة عشوائية بلغت (126) من الموظفين. وقد أشارت النتائج إلى وجود تباين في تأثير المهارات القيادية على تطبيق التغيير التنظيمي. كما تبين أن اتجاهات العاملين تجاه المهارات القيادية مرتفعاً. وأنه توجد فروق بين متوسط آراء عينة الدراسة تعزى لمتغيرات الجنس وسنوات الخدمة، كما تبين أنه لا فروق تعزى لاختلاف متغيرات العمر والمؤهل العلمي والوظيفة. أما ما يتعلق بممارسة المهارات على المستوى الاستراتيجي فقد أجرى (Yoon, & Suh, 2021) دراسة هدفت إلى معرفة العناصر الرئيسة لمهارات القيادة الاستراتيجية التي تسهم في نجاح الشركات حديثة العهد. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وأسلوب دراسة الحالة لشركة (RT Mart) التي شهدت نجاحاً كبيراً، وتم جمع البيانات من خلال إلقاء الضوء على أدوار ومقدرات الرؤساء التنفيذيين وفرق الإدارة العليا والإدارة الاستراتيجية في تحقيق التداول والنجاح التنظيمي في سوق التجزئة الصيني، وأثبتت النتائج أن تحقيق النجاح بحاجة إلى منظور شامل للقيادة الاستراتيجية، وأن المهارات القيادية للإدارة العليا والاستراتيجية في الشركة من الجوانب الحاسمة في تحقيق التحول المؤسسي والنجاح، كما تبين أن أهم هذه المهارات تتمثل الاستيعابية، والتكيفية، والذكاء الاجتماعي، والقدرة على الاستفادة من الموارد المتاحة، والمهارات المتعلقة بطرق التأثير في العاملين، وأنه إذا توفرت هذه المهارات فإن فرص الاستكشاف والتجريب تزيد، وجميع هذه الخطوات والعناصر تمثل سلاسل النجاح. وفي مجال الخدمة المدنية أجرى (Andrews, 2019) دراسة هدفت الدراسة إلى معرفة وجهات النظر حول المهارات القيادية في الخدمة المدنية بولاية فيجي، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، واستندت على مسح وجهات نظر المسؤولين في الجهاز القيادي للخدمة المدنية في ولاية فيجي، وشارك في الدراسة نحو (145) قائداً من مستويات تنظيمية مختلفة. وقد بينت النتائج أن المهارات القيادية المتوفرة متوسطة، وأن الأمانة الدائمين للوزارات صنفوا المهارات القيادية لفرقهم على أنها أقل مما صنفها الآخرون من مستويات تنظيمية أخرى. كما بينت النتائج أهمية تقييم المهارات القيادية، لتتمكن مؤسسات الخدمة من تطوير خدماتها، وتحديد احتياجات التطوير.

ثانياً - دراسات التحول الرقمي: أجريت العديد من الدراسات في المجالات المختلفة التي سلطت الضوء على تلك التحولات، ففي مجال عمل مؤسسات المجتمع المدني أجرى (حجاج، 2021)

دراسة هدفت إلى التعرف على واقع استثمار المنظمات الأهلية في مصر للتقنيات الرقمية في تحقيق أهدافها في ضوء الأزمات المستحدثة ، وقد استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة على جمعية الأورمان وعينة قوامها (69) مفردة تمثل أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التقنيات الرقمية ساعدت المنظمات الأهلية في بناء صورة ذهنية إيجابية عن برامج ومشروعات الجمعية بين جمهور شبكات التواصل، كما أنها ساهمت في سرعة وسهولة الأداء، وشفافية ودقة الإجراءات، و الترويج لثقافة التبرع لتمويل المنظمة، وتوفير منظومة تُخاطب المواطن بشكل مباشر عبر المتطوعين، وبينت بأن أهم المعوقات عدم وجود إدارة للدعم الفني وتقديم الاستشارات المهنية ، واقترحت الدراسة تعزيز نشر الثقافة الرقمية في مختلف منظمات المجتمع المدني ، تعزيز القدرة المالية لتمويل البرامج والتطبيقات الرقمية. أما في مجال القطاع الحكومي العام فقد أجرى (مهدي، 2022) دراسة هدفت إلى بيان دور التحول الرقمي في تحسين ممارسات إدارة الموارد البشرية، حيث طبقت الدراسة في وكالة الصندوق الوطني للتقاعد في ولاية سعيدة كأحد المؤسسات الاقتصادية العامة، وقد تمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين في الوكالة حيث طبقت مفرداتها على عينة عشوائية بسيطة عددها (40) من العاملين، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد أثبتت النتائج بأن التحول الرقمي ساهم إلى حد كبير في تحسين ممارسات إدارة الموارد البشرية، أن ممارساتها تغيرت متأثرة بالتكنولوجيا الحديثة في مجال الإعلام والاتصالات. أما في مجال التدريب والتعليم فقد أجرت (محمد، 2022) دراسة استهدفت التعرف على انعكاس أثر تقنيات التحول الرقمي على كفاءة العملية التدريبية المعاصرة بالتطبيق على عينة قوامها (282) مفردة من المتدربين «بالبرامج التدريبية، أساسيات التحول الرقمي» بمراكز تدريب المجلس الأعلى للجامعات المصرية، وقد توصلت النتائج إلى وجود تأثير معنوي بين آليات التحول الرقمي المتمثلة في أبعاد القيادة، (التقنية، الدعم، التفاعل) على منظومة العملية التدريبية، كما بينت وجود اختلاف لتأثير آليات التحول الرقمي على منظومة العملية التدريبية لصالح الذكور على الإناث، ومن أهم توصيات الدراسة الاستفادة من كفاءة منظومة العملية التدريبية باستخدام آليات التحول الرقمي.

في ضوء الدراسات المذكورة تبين بأن عمليات التحول الرقمي ترتكز على العديد من المتغيرات، ومن أهمها العنصر القيادي للمنظمات، فالمهارات القيادية في المنظمة تعتبر حجر الزاوية لبناء أي منظومة عمل ناجحة، فنتائج القرارات المتخذة من القيادة يترتب على مهاراتها وقراراتها القيادية في المنظمة، وأن عمليات التمكين والتأهيل للمؤوسين يعتمد كذلك على مستوى توافر تلك المهارات القيادية ونمط ممارستها، وكذلك عمليات التغيير والتطوير والانتقال من نقطة إلى نقطة أفضل منها، المهارات القيادية وأسلوب ممارستها، وأمام الدراسات المطبقة في العديد من المجالات، وعلى حد علم الباحث لا توجد أي منها طبق على منظمات تهتم بشؤون المرأة الفلسطينية، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

إجراءات الدراسة

أولاً: منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة وتحليل بيانات الظاهرة وبيان العلاقة بين مكوناتها.

ثانياً: مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة الكلي في جميع العاملات بمركز شؤون المرأة في غزة والبالغ عددهن (70). علماً بأن العدد الكلي للعاملات يتغير نسبياً بحسب متطلبات البرامج محل التنفيذ بالمركز، وهو ما مثل المجتمع الحقيقي.

ثالثاً: عينة الدراسة: نظراً لصغر حجم المجتمع طبقت مفردات الدراسة على جميع مفردات مجتمع الدراسة من العاملات في مركز شؤون المرأة بغزة، حيث وزعت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات على جميع مفردات المجتمع البالغ عددها (70) مفردة، ولكن ما تم استرداده فقط (56) لتمثل مجتمع الدراسة الحقيقي بنسبة (80%). والجدول (2) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة:

جدول 2: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

النسبة المئوية	العدد	متغيرات الدراسة	
50.0	28	30 سنة فأقل	العمر
28.6	16	من 30 - أقل من 40	
14.3	8	من 40- أقل من 50	
7.1	4	50 سنة فأكثر	
100.0	56	المجموع	
35.7	20	أقل من 5 سنوات	سنوات الخدمة
46.4	26	من 5- أقل من 10	
10.7	6	من 10- أقل من 15	
7.1	4	15 سنة فأكثر	
100.0	56	المجموع	
91.1	51	بكالوريوس	المؤهل العلمي
8.9	5	دراسات عليا	
100.0	56	المجموع	

يتضح من الجدول (2) بأن الفئة العمرية أقل من 30 سنة هي الأعلى، يعزو الباحث لك إلى أن أحد أهم أهداف المركز هو التركيز على فئة الشباب من الخريجات وتعزيز قدرتهن لدخول سوق العمل. وأن سنوات الخدمة للفئة من (5-10) سنوات كانت الأكثر، ما يعزوه الباحث إلى أن المركز منح مساحة كبيرة لفرص العمل ضمن المشاريع التي يقدمها لخدمة المجتمع، كما تبين بأن حملة درجة البكالوريوس هم الأكثر، الأمر الذي يعزوه الباحث إلى أن أغلب العاملات في المركز من خريجات الجامعات لدرجة البكالوريوس.

رابعاً: أداة الدراسة: في ضوء اطلاع الباحث على الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة محل البحث قام الباحث ببناء استبانة شملت مقياسين بلغ عدد فقرات مقياس المهارات القيادية (24) فقرة، ومقياس التحول الرقمي (14) فقرة حيث أعطى لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم متدرج خماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) أعطيت الأوزان التالية (5، 4، 3، 2، 1).

صدق المقياس: قام الباحث بالتأكد من صدق المقياس بطريقتين:

1. صدق المحكمين: عرضت الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المتخصصين ممن يعملون في الجامعات الفلسطينية، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات المقياس، ومدى انتماء الفقرات إلى المقياس، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، حيث تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل البعض الآخر.

2. صدق الاتساق الداخلي: جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي للمقياس بتطبيق المقياس على عينة استطلاعية مكونة من (20) لحساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية للبعد، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)

أ- مقياس المهارات القيادية:

جدول 3: يوضح معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المهارات القيادية مع الدرجة الكلية للبعد

م	البعـد	معامل الارتباط	البعـد	معامل الارتباط	البعـد	معامل الارتباط	البعـد
1	البعـد الأول: المهارات الشخصية	0.803**	البعـد الثالث: المهارات التقنية	0.641**	البعـد الثاني: المهارات الإدارية	0.732**	البعـد الرابع: المهارات الإبداعية
2		0.806**		0.845**		0.722**	
3		0.751**		0.749**		0.851**	
4		0.655**		0.540**		0.871**	
5		0.818**		0.734**		0.673**	
6		0.813**		0.778**		0.687**	

*ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.463

*ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.361

يبين الجدول (3) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.627-0.845)، وبذلك تعتبر فقرات المقياس صادقة لما وضعت لقياسه.

ب- مقياس التحول الرقمي:

جدول 4: يوضح معامل ارتباط كل فقرة من فقرات التحول الرقمي مع الدرجة الكلية للمقياس

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	0.515**	8	0.712**
2	0.617**	9	0.701**
3	0.760**	10	0.776**
4	0.737**	11	0.785**
5	0.810**	12	0.587**
6	0.521**	13	0.536**
7	0.527**	14	0.618**

*ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.463

*ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.361

يبين الجدول (4) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.515-0.810)، وبذلك تعتبر فقرات المقياس صادقة لما وضعت لقياسه.

ثبات المقياسين Reliability: أجرى الباحث خطوات التأكد من ثبات المقياسين وذلك بعد تطبيقهما على أفراد العينة الاستطلاعية بطريقتين وهما التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم استخدام درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات المقياسين بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل مقياس من المقياسين وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان براون (Spearman-Brown Coefficient) والجدول (5) يوضح ذلك:

جدول 5: يوضح معاملات الارتباط بين نصفي كل مقياس من المقياسين قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل

معامل الثبات بعد التعديل	الارتباط قبل التعديل	عدد الفقرات	المقياس
0.883	0.790	6	البعد الأول: المهارات الشخصية
0.846	0.733	6	البعد الثاني: المهارات الإدارية
0.839	0.722	6	البعد الثالث: المهارات التقنية
0.894	0.808	6	البعد الرابع: المهارات الإبداعية
0.891	0.803	24	الدرجة الكلية لمقياس المهارات القيادية
0.817	0.961	14	الدرجة الكلية لمقياس التحول الرقمي

*تم استخدام معادلة جتمان لأن النصفين غير متساويين

يتضح من الجدول (5) أن معامل الثبات للمهارات القيادية بلغ (0.891) ولمقياس التحول الرقمي (0.817)، هذا يدل على أن المقياسين يتمتعان بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

1. طريقة ألفا كرونباخ: استخدم الباحث طريقة أخرى من طرق حساب الثبات وهي طريقة ألفا كرونباخ، وذلك لإيجاد معامل ثبات المقياسين، حيث حصل على قيمة معامل ألفا لكل مقياس من المقياسين والجدول (6) يوضح ذلك:

جدول 6: يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل مقياس من المقياسين

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المقياس
0.946	6	البعد الأول: المهارات الشخصية
0.874	6	البعد الثاني: المهارات الإدارية
0.887	6	البعد الثالث: المهارات التقنية
0.924	6	البعد الرابع: المهارات الإبداعية
0.961	24	الدرجة الكلية لمقياس المهارات القيادية
0.883	14	الدرجة الكلية لمقياس التحول الرقمي

يتضح من الجدول (6) أن معامل الثبات لمقياس المهارات القيادية بلغ (0.961) ولمقياس التحول الرقمي (0.883)، هذا يدل على أن المقياسين يتمتعان بدرجة عالية من الثبات تظمن الباحث إلى تطبيقها على العينة.

المحك الاحصائي المعتمد: تم اعتماد المحك الاحصائي التالي لتحديد درجات الموافقة:

جدول 7: مستويات الموافقة على فقرات ومحاوّر الدراسة.

الوزن النسبي		حدود الفئة		مستوى الموافقة
إلى	من	إلى	من	
35.99	20.00	1.79	1.00	قليل جداً
51.99	36.00	2.59	1.80	قليل
67.99	52.00	3.39	2.60	متوسط
83.99	68.00	4.19	3.40	مرتفع
100.00	84.00	5.00	4.20	مرتفع جداً

نتائج الدراسة وتفسيرها

الإجابة عن السؤال الأول الذي ينص: ما مستوى ممارسة المهارات القيادية في مركز شؤون المرأة-غزة؟ وللإجابة عن هذا التساؤل قام الباحث باستخدام التكرارات والمتوسطات والنسب المئوية، والجدول (8) يوضح السؤال ذلك:

جدول 8: يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل بعد من أبعاد المقياس وكذلك ترتيبها

الدرجة	الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	الفقرة
مرتفع جداً	1	89.40	0.593	4.470	البعد الأول: المهارات الشخصية
مرتفع جداً	3	87.98	0.560	4.399	البعد الثاني: المهارات الإدارية
مرتفع جداً	2	88.69	0.437	4.435	البعد الثالث: المهارات التقنية
مرتفع جداً	4	86.19	0.604	4.310	البعد الرابع: المهارات الإبداعية
مرتفع جداً		88.07	0.477	4.403	الدرجة الكلية لمقياس المهارات القيادية

يتضح من الجدول (8):

- أن بعد المهارات الشخصية احتل على المرتبة الأولى بوزن نسبي مرتفع جداً (89.40%)، يعزو الباحث هذه النتيجة إلى قناعة العاملين بمهارات قيادتهم بالتأثير عليهن وتوجيههن نحو تحقيق أهداف العمل، وأن الخصائص الشخصية التي تتمتع بها القيادة في المركز مثل الولاء والانتماء للمركز والإيثار والعمل ضمن الفريق يجعلها مميزة ومؤثرة فيهن.
- أن بعد المهارات الإدارية احتل على المرتبة الثالثة بوزن نسبي مرتفع جداً (87.98%)، يعزو الباحث هذه النتيجة إلى النظرة الإيجابية التي تمتلكها العاملات في المركز تجاه قيادتهن، لاسيما في عمليات التخطيط والتوجيه والرقابة والتقييم للعمل بكافة جوانبه بالمركز، مما يجعلهن واقعات من تحقيق النتائج التي توقعتهن القيادة منهن.
- أن بعد المهارات التقنية احتل على المرتبة الثانية بوزن نسبي مرتفع جداً (88.69%)، يعزو الباحث هذه النتيجة إلى اعتبار قيادة المركز نموذجاً للعاملات فيه، فهن على قناعة بقدرات تلك القيادة على القيام بالمهام الفنية والتقنية على أكمل وجه، وأن القيادة تمتلك ما لم يمتلك من مهارات فترشدهن وتوجههن لممارسة تقنيات العمل بالصورة الأفضل.
- أن بعد المهارات الإبداعية احتل على المرتبة الرابعة بوزن نسبي مرتفع جداً (86.19%)، يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن قيادة المركز تتحمل مسؤولية حل أي من المشكلات التي تواجه العمل بطرق إبداعية ومقبولة للجميع، وأن ثقة العاملات مرتفعة بقدرة قيادتهن على التفكير غير التقليدي والإبداع في المواقف وابتكار الحلول الخلاقة لصالحهن ولصالح المركز.
- أما الدرجة الكلية للمهارات القيادية حصلت على وزن نسبي مرتفع جداً (88.07%). يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن طبيعة العمل في المركز تعتمد على هامش كبير من التفاعل

بين المسؤولين والعاملات فيه وأن قيادة المركز هي من نفس النوع الاجتماعي للعاملات في المركز، وهذا ما يجعلها أكثر حساسية وشعور وتفهم لمتطلبات العاملات وحاجتهن. وأن هذه النتيجة تتم عن حالة رضا من العاملات تجاه قيادة العمل في المركز، لاسيما وأن مبدأ عمل الفريق هو السائد في إنجاز برامج وأعمال المركز لتكون فيه العلاقة تشاركية وتكاملية بين القيادة والعاملات. تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (Dada, et al, 2020؛ Yoon& Suh, 2021؛ اشتيوي، 2018؛ صيتي ولعمور، 2019)، حيث أشارت نتائجها إلى توافر للمهارات القيادية بمستويات مرتفعة ومرتفعة جداً، أما توافر المهارات القيادية بحسب دراسة (Andrews, 2019) كانت متوسطة.

الإجابة عن السؤال الثاني الذي ينص: ما واقع التحول الرقمي في مركز شؤون المرأة - غزة؟

جدول 13: يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات

مقياس التحول الرقمي وكذلك ترتيبها

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	يخصص المركز قسم لأرشفة البيانات والمعلومات.	4.464	0.503	89.29	5	مرتفع جداً
2	يصل الموظف للبيانات والمعلومات بسهولة عبر حواسيب المركز.	4.250	0.745	85.00	12	مرتفع جداً
3	يوجد لكل موظف اسم مستخدم وكلمة مرور خاص به لموقع المركز	4.357	0.724	87.14	8	مرتفع جداً
4	تتدفق البيانات عبر أدوات تواصل رقمية مثل البريد الإلكتروني والواتس آب والتليجرام والفيس بوك وغيرها.	4.357	0.672	87.14	9	مرتفع جداً
5	يسهم موقع المركز الإلكتروني بتسهيل إجراءات العمل.	4.500	0.572	90.00	3	مرتفع جداً
6	يرسل المسؤول تعليماته عبر مواقع التواصل الاجتماعي للعاملين.	4.286	0.803	85.71	11	مرتفع جداً
7	يسمح المركز لبعض العاملين بإنجاز مهامهم من أي مكان.	4.036	1.061	80.71	14	مرتفع جداً
8	يعتمد المركز على برامج حاسوبية توفر وقت الموظف.	4.464	0.503	89.29	6	مرتفع جداً
9	تسهم شبكة الانترنت الموجودة في توفير قنوات اتصال مستمرة.	4.536	0.503	90.71	1	مرتفع جداً

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
10	يوظف المركز تطبيقات الكترونية عند تعميم التعليمات على العاملين.	4.536	0.571	90.71	2	مرتفع جداً
11	يستجيب المركز للتغيرات التكنولوجية الحاصلة بسرعة.	4.500	0.505	90.00	4	مرتفع جداً
12	يوجد قسم خاص بالمركز لصيانة الأجهزة والأدوات	4.321	0.543	86.43	10	مرتفع جداً
13	يتبنى المركز سياسات خاصة باستحداث خدمات جديدة	4.393	0.623	87.86	7	مرتفع جداً
14	سعى المركز لتوفير كافة خدماتها للمستخدمين عبر تطبيقات رقمية	4.214	0.780	84.29	13	مرتفع جداً
	الدرجة الكلية للمقياس	4.372	0.408	87.45		مرتفع جداً

يتضح من الجدول (13) أن أعلى فقرة في المقياس كانت الفقرة (9) والتي نصت على «تسهّم شبكة الإنترنت الموجودة في توفير قنوات اتصال مستمر» احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي مرتفع جداً قدره (90.71%). يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن قيادة المركز تؤمن بتطبيق سبل الاتصال المعاصرة المعتمدة على تكنولوجيا حديثة، وأن شبكة الإنترنت أصبحت رابط ينظّم العلاقة بين جميع العاملات في المركز ويسهل التواصل بينهن باستمرار وبأقل تكاليف ممكنة. وأن أدنى فقرة في المقياس كانت الفقرة (7) والتي نصت على «يسمح المركز لبعض العاملين بإنجاز مهامهم من أي مكان.» احتلت المرتبة السادسة عشر بوزن نسبي مرتفع قدره (80.71%). وهي نتيجة مقبولة من وجهة نظر الباحث الذي يعزوها إلى أن طبيعة بعض أعمال المركز تتطلب العمل من خارج المركز، وأن ممارسة تلك الأعمال يعتمد إلى حد كبير على عناصر التكنولوجيا الحديثة لاسيما ما يتعلق بعمليات الاتصال والتي تدرج ضمن مفهوم العمل الرقمي، حيث يمكن إنجاز بعض المهام عن بعد، رغم حالة التواصل المستمرة مع المركز إلكترونياً. بينما الدرجة الكلية للمقياس حصلت على وزن نسبي مرتفع جداً قدره (87.45%). يرى الباحث بأن هذه النتيجة تتناغم فعلياً مع حالة التطور التكنولوجي الحاصلة محلياً وعالمياً وأنها تتوافق مع التوجهات العامة في عمليات التحول الرقمي في العمال وتجاوز أي أعمال تقليدية أصبحت تعيق إنجاز العمل، وأن هذه النتيجة تتوافق مع توجهات الجهات الخارجية الداعمة والممولة للمركز، خاصة وأن العديد من متطلبات إنجاز مهام العمل أصبحت تعتمد على عناصر الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة، مثل إعداد التقارير وإدارة المشاريع وغيرها من المهمات المطلوبة. تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من (حجاج: 2021؛ طواهرين وبن حامد: 2015؛ مهدي: 2022؛ محمد: 2022) التي أشارت إلى توافر حقيقي لمتغير التحول الرقمي بمستويات تراوحت ما بين مرتفع ومرتفع جداً.

الإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص: هل تؤثر المهارات القيادية في التحول الرقمي في مركز شؤون المرأة - غزة؟ وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بصياغة الفرضية التالية « لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للمهارات القيادية في التحول الرقمي بمركز شؤون المرأة - غزة. للتحقق من هذا الفرض قام الباحث باستخدام معامل الانحدار المتعدد، والجدول (14) يوضح ذلك:

جدول 14: تحليل الانحدار المتعدد (المهارات القيادية، التحول الرقمي)

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية .sig	مستوى الدلالة عند (0.05)
الثابت	1.836	0.455		4.040	0.000	دالة عند 0.01
البعد الأول: المهارات الشخصية	0.005	0.110	0.007	0.042	0.966	غير دالة إحصائياً
البعد الثاني: المهارات الإدارية	0.008	0.126	0.011	0.065	0.949	غير دالة إحصائياً
البعد الثالث: المهارات التقنية	0.412	0.166	0.441	2.473	0.017	دالة عند 0.05
البعد الرابع: المهارات الإبداعية	0.152	0.114	0.225	1.327	0.191	غير دالة إحصائياً
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F	8.596				القيمة الاحتمالية	0.000
قيمة معامل التفسير المعدل R2	0.403					

يتضح من الجدول (14) أن نموذج الانحدار المتعدد لتمثيل تأثير المهارات القيادية في التحول الرقمي دالة إحصائياً، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (968.5)، وأن المهارات القيادية تفسر (40.3) من المتغيرات في التحول الرقمي، وهي نسبة مرتفعة، والباقي (59.7) من التغيير تعزى لمتغيرات أخرى. ولا يوجد تأثير إيجابي معنوي لبعد المهارات الشخصية التحول الرقمي حيث بلغت قيمة Beta (0.007)، وبلغت قيمة «T» (0.042). وهي قيمة غير دالة إحصائياً وعليه يتضح أنه لا يوجد أثر دال إحصائياً بين المهارات الشخصية والتحول الرقمي. يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الخصائص والصفات الشخصية للقائد قد لا توظف في جوانب التحول الرقمي

بشكل واضح، وإنما تتعلق بمقومات فردية لدى القائد مثل الإيثار والانتماء وغيرها تجعل منه مؤثراً في العمليات، وليس شرطاً أن يكون ذلك التأثير مباشراً في عمليات التحول الرقمي. ولا يوجد تأثير إيجابي معنوي لبعده المهارات الإدارية والتحول الرقمي حيث بلغت قيمة Beta (0.011)، وبلغت قيمة «T» (0.065). وهي قيمة غير دالة إحصائياً وعليه يتضح أنه لا يوجد أثر دال إحصائياً بين المهارات الإدارية والتحول الرقمي. يرى الباحث بأن هذه النتيجة غير منطقية، لأن العمليات الإدارية التي تمارسها قيادة المركز تعتمد إلى حد كبير على التكنولوجيا الحديثة وسبل التحول الرقمي توجهاً مع ما ينحو إليه العالم المعاصر، وهنا يتضح بأن العمليات في المركز يمارس الأعمال التنفيذية أكثر من مشاركتهم في العمليات الإدارية المرتبطة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتقييم. ويوجد تأثير إيجابي معنوي لبعده المهارات التقنية التحول الرقمي حيث بلغت قيمة Beta (0.441)، وبلغت قيمة «T» (2.473). وهي قيمة دالة إحصائياً وعليه يتضح أنه يوجد أثر دال إحصائياً بين المهارات التقنية والتحول الرقمي. يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الجانب التقني هو الأهم في الممارسة عند عمليات التحول الرقمي، وأن امتلاك قيادة المركز للمهارات التقنية تجعلها نموذجاً يحتذى به من قبل العاملات عند ممارسة الأعمال، وأن قيادة المركز هي أول من سيمارس جوانب الرقمنة في العمل ويتخذ القرارات اللازمة لممارستها من قبل العاملات جميعاً. ولا يوجد تأثير إيجابي معنوي لبعده المهارات الإبداعية والتحول الرقمي حيث بلغت قيمة Beta (0.255)، وبلغت قيمة «T» (1.327). وهي قيمة غير دالة إحصائياً وعليه يتضح أنه لا يوجد أثر دال إحصائياً بين المهارات الإبداعية والتحول الرقمي. بحسب تقدير الباحث هذه النتيجة غير منطقية، نظراً لأن عمليات التحول الرقمي في غالبها تعتمد على عنصر الإبداع والابتكار والتجديد، والقفز عن الممارسات التقليدية والتفكير بطريقة إبداعية نحو ممارسة الرقمنة في العمل، وأن المهارات الإبداعية إذا امتلكتها قيادة العمل في المركز يمكنها تيسير الكثير من الأمور التي تساعد العاملات في التحول الرقمي في كافة مجالات العمل بالمركز.

الإجابة عن السؤال الرابع الذي ينص: هل توجد فروق في استجابات أفراد العينة تجاه كل من (المهارات القيادية، والتحول الرقمي) في مركز شؤون المرأة-غزة تعزى لمتغيرات (العمر، وسنوات الخدمة، المؤهل العلمي)؟ وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث بصياغة الفرضية التالية: لا توجد فروق في استجابات أفراد العينة تجاه كل من (المهارات القيادية، والتحول الرقمي) في مركز شؤون المرأة-غزة تعزى لمتغيرات (العمر، وسنوات الخدمة، المؤهل العلمي). وللتحقق من هذه الفرضية قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية:

الفرض الأول الذي ينص: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تجاه كل من (المهارات القيادية، والتحول الرقمي) بمركز شؤون المرأة-غزة تعزى لمتغير العمر. وللإجابة عن هذا الفرض قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.

جدول 15: مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة «ف» ومستوى الدلالة تعزى لمتغير العمر

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
البعد الأول: المهارات الشخصية	بين المجموعات	1.688	3	0.563	1.657	0.188	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	17.652	52	0.339			
	المجموع	19.339	55				
البعد الثاني: المهارات الإدارية	بين المجموعات	983.	3	0.328	1.047	0.380	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	16.277	52	0.313			
	المجموع	17.260	55				
البعد الثالث: المهارات التقنية	بين المجموعات	663.	3	0.221	1.170	0.330	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	9.819	52	0.189			
	المجموع	10.482	55				
البعد الرابع: المهارات الإبداعية	بين المجموعات	1.796	3	0.599	1.702	0.178	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	18.284	52	0.352			
	المجموع	20.079	55				
الدرجة الكلية لمقياس للمهارات القيادية	بين المجموعات	1.144	3	0.381	1.741	0.170	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	11.391	52	0.219			
	المجموع	12.535	55				
الدرجة الكلية لمقياس التحول الرقمي	بين المجموعات	565.	3	0.188	1.140	0.341	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	8.585	52	0.165			
	المجموع	9.150	55				

ف الجدولية عند درجة حرية (3,52) وعند مستوى دلالة (0.01) = 4.16

ف الجدولية عند درجة حرية (3,52) وعند مستوى دلالة (0.05) = 2.78

يتضح من الجدول (15) أن قيمة «ف» المحسوبة أقل من قيمة «ف» الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) في جميع الأبعاد والدرجة الكلية لمقياس للمهارات القيادية، والتحول الرقمي أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر. يعزو الباحث هذه النتيجة إلى وجود حالة من الانسجام والرضا الوظيفي في المركز بنيت على أساس متين من العلاقة بين العوامل وقيادتهن في المركز، فكان لجميع الفئات العمرية نظرة متقاربة تجاه المهارات التي تمتلكها قيادتهن، كما أن العاملات يؤمن بتوجهات قيادتهن في إدارة المركز وأن توجهاتهن نحو التحول الرقمي متقاربة، فممر العاملة لم يغير من تلك التوجهات. تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة

(الحسيني: 2013؛ اشتوي: 2018) التي بينت عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة تجاه متغير المهارات القيادية، ولكنها اختلفت مع نتائج دراسة كل من (صيتي ولعمور: 2019؛ محمد: 2022) التي أثبتت وجود فروق في استجابات المبحوثين.

الفرض الثاني الذي ينص: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في استجابات أفراد العينة تجاه كل من (المهارات القيادية، والتحول الرقمي) بمركز شؤون المرأة- غزة تعزى لمتغير سنوات الخدمة. ولإجابة عن هذا الفرض قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.

جدول 16: مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة «ف» ومستوى الدلالة تعزى لمتغير سنوات الخدمة

البعء	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
البعء الأول: المهارات الشخصية	بين المجموعات	2.211	3	0.737	2.237	0.095	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	17.129	52	0.329			
	المجموع	19.339	55				
البعء الثاني: المهارات الإدارية	بين المجموعات	1.496	3	0.499	1.644	0.190	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	15.764	52	0.303			
	المجموع	17.260	55				
البعء الثالث: المهارات التقنية	بين المجموعات	945.	3	0.315	1.717	0.175	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	9.537	52	0.183			
	المجموع	10.482	55				
البعء الرابع: المهارات الإبداعية	بين المجموعات	1.552	3	0.517	1.452	0.238	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	18.527	52	0.356			
	المجموع	20.079	55				
الدرجة الكلية لمقياس للمهارات القيادية	بين المجموعات	1.244	3	0.415	1.910	0.139	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	11.291	52	0.217			
	المجموع	12.535	55				
الدرجة الكلية لمقياس التحول الرقمي	بين المجموعات	267.	3	0.089	0.521	0.670	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	8.883	52	0.171			
	المجموع	9.150	55				

ف الجدولية عند درجة حرية (3,52) وعند مستوى دلالة (0.01) = 4.16

ف الجدولية عند درجة حرية (3,52) وعند مستوى دلالة (0.05) = 2.78

يتضح من الجدول (16) أن قيمة «ف» المحسوبة أقل من قيمة «ف» الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) في جميع الأبعاد والدرجة الكلية لمقياس المهارات القيادية والتحول الرقمي أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة. يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن طبيعة عمل المركز تعتمد على تنفيذ برامج عمل متنوعة غير ثابتة، وأن التعاملات ينظرن إلى قيادتهن ويتفقن على أنها مصدر التأثير والإلهام لهن في عملهن، فتقييم التعاملات لمهارات قيادتهن متقارب لأن العاملة القديمة والجديدة ستعملان على تنفيذ البرامج القائمة في المركز خلال فترة تواجدهن في المركز، وأن كل برنامج قد يحتاج إلى مهارات مختلفة عن الآخر. كذلك ما يتعلق بعمليات التحول الرقمي فإن التعاملات يرتبطن بقيادتهن في هذا الجانب، لاسيما وأن متطلبات رقمنة العمل تأخذ جانبين: الأول يتعلق بتطبيق وممارسة قيادة المركز لمقومات التحول الرقمي، والثاني يتعلق بامتداد عمليات التحول الرقمي لدى التعاملات في المركز، وهي مهمة من مهمات قيادة المركز. تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (صيتي ولعمور، 2019) التي بينت عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة تجاه متغير المهارات القيادية، وتختلف مع نتائج دراسة (راغب وآخرون، 2022) التي أثبتت وجود فروق في استجابات المبحوثين تعزى لعدد سنوات الخدمة.

الفرض الثالث الذي ينص: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ في استجابات أفراد العينة تجاه كل من (المهارات القيادية، والتحول الرقمي) بمركز شؤون المرأة- غزة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

للتحقق من صحة هذا الفرض استخدم الباحث اختبار t-Test (ت) ويوضح الجدول التالي نتائج ذلك:

جدول 17: يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة «ت» للمقياسين تعزى لمتغير المؤهل العلمي

البعد	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
البعد الأول: المهارات الشخصية	بكالوريوس	51	4.464	0.605	0.247	0.806	غير دالة إحصائياً
	دراسات عليا	5	4.533	0.506			
البعد الثاني: المهارات الإدارية	بكالوريوس	51	4.418	0.542	0.829	0.411	غير دالة إحصائياً
	دراسات عليا	5	4.200	0.767			

المستوى الدالة	قيمة الدالة	قيمة "ت"	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	المؤهل العلمي	البعد
غير دالة إحصائياً	0.379	0.886	0.443	4.418	51	بكالوريوس	البعد الثالث: المهارات التقنية
			0.365	4.600	5	دراسات عليا	
غير دالة إحصائياً	0.086	1.749	0.612	4.353	51	بكالوريوس	البعد الرابع: المهارات الإبداعية
			0.274	3.867	5	دراسات عليا	
غير دالة إحصائياً	0.617	0.503	0.485	4.413	51	بكالوريوس	الدرجة الكلية لمقياس للمهارات القيادية
			0.420	4.300	5	دراسات عليا	
غير دالة إحصائياً	0.995	0.006	0.409	4.373	51	بكالوريوس	الدرجة الكلية لمقياس التحول الرقمي
			0.441	4.371	5	دراسات عليا	

قيمة «ت» الجدولية عند درجة حرية (54) وعند مستوى دلالة (0.05) $2.00 =$

قيمة «ت» الجدولية عند درجة حرية (54) وعند مستوى دلالة (0.01) $2.66 =$

يتضح من الجدول (17) أن قيمة «ت» المحسوبة أقل من قيمة «ت» الجدولية في جميع أبعاد المهارات القيادية والدرجة الكلية لها، ومقياس التحول الرقمي، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي. يرى الباحث بأن هذه النتيجة منطقية ويعزوها إلى أن النسبة الأكبر من العاملات في المركز حاصلات على درجة البكالوريوس وأن نظرتهن للمهارات القيادية الممارسة في المركز لا تحتكم إلى الدرجة العلمية التي حصلوا عليها لأن العلاقة التي تربطهن بالقيادة تحتكم إلى عامل القناعة والثقة المتبادلة وهي عوامل شخصية لكل منهن. أما ما يتعلق بتوجهات العاملات تجاه التحول الرقمي فهذه النتيجة غير منطقية من وجهة نظر الباحث، حيث تعتمد عمليات التحول الرقمي إلى مهارات ومعارف متقدمة ويمكن أن تتحقق لدى العاملات عبر حصولهن على مؤهلات علمية متقدمة تشمل معلومات حول عمليات التحول الرقمي، والتي تسهم في زيادة إدراك العاملات بأهمية تلك العمليات. تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (صيتي ولعمور، 2019) التي بينت عدم وجود فروق في استجابات أفراد العينة تجاه متغير المهارات القيادية، ولكنها تختلف مع نتائج دراسة (راغب وآخرون، 2018) التي أثبتت وجود فروق في استجابات المبحوثين تعزى للمؤهل العلمي.

نتائج الدراسة:

بينت النتائج بأن المهارات القيادية تؤثر بنسبة (40.3%) في التحول الرقمي وأن (59.7%) تعزى لمتغيرات أخرى. وأن مستوى ممارسة المهارات القيادية جاء بنسبة مرتفعة جداً بلغت (88.07%). وأن مستوى التحول الرقمي بنسبة مرتفعة جداً بلغت (87.45%). وقد توافرت المهارات الشخصية بنسبة مرتفعة جداً بلغت (89.40%). وتوافرت المهارات التقنية بنسبة مرتفعة جداً بلغت (88.69%). وتوافرت المهارات الإدارية بنسبة مرتفعة جداً بلغت (87.98%). وتوافرت المهارات الإبداعية بنسبة مرتفعة جداً بلغت (86.19%). وقد أثبتت وجود تأثير إيجابي معنوي لبعد المهارات التقنية في التحول الرقمي بنسبة (44.1%). وأنه لا يوجد تأثير معنوي للأبعاد (المهارات الشخصية- المهارات الإدارية- المهارات الإبداعية) في التحول الرقمي. كما لا توجد فروق في استجابات أفراد العينة تعزى لمتغيرات (العمر، سنوات الخدمة، المؤهل العلمي) تجاه كل من (المهارات القيادية، والتحول الرقمي). وأن المركز يوفر شبكة للإنترنت تساهم في توفير قنوات اتصال مستمرة بين العاملات، ويسمح للعاملات بإنجاز مهامهن من أي مكان.

توصيات الدراسة: في ضوء النتائج المتحصلة توصي الدراسة بالتالي:

- توجيه العاملات للإدراك الحقيقي بضرورة ممارسة عمليات التحول الرقمي في المركز، عبر اتخاذ قيادة المركز القرارات التي تضمن تحقيق ذلك.
- تعزيز ثقافة التحول الرقمي لدى العاملات في مركز شؤون المرأة بطرق مختلفة وعبر دورات توعوية ارشادية متخصصة تضمن تمكين المرأة الفلسطينية سواء على المستوى القيادي او على مستوى التحول الرقمي.
- توسيع مساحة التفاعل الفردي بين القيادة والعاملين لزيادة مساحة التأثير الشخصية المتعلقة بالبعد الإداري والابداعي، وبما يحقق عنصر النموذجية في العمل وتوحيد الثقافة التنظيمية العامة في المركز.

قائمة والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

- أبو انعيم، مصعب (2021). دور المقدرات القيادية في تحقيق الريادة الاستراتيجية في ضوء التوجه الاستراتيجي: دراسة ميدانية على شركات العمل عن بعد، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- اشتوي، محمد (2018). المهارات القيادية وعلاقتها بمستوى الأداء الوظيفي من وجهة نظر العاملين في كلية فلسطين التقنية، مجلة جامعة الاستقلال للبحوث، 3(1): 63-106.
- توفيق، صلاح الدين ، ومرسي، سيرين (2023). متطلبات تحقيق الأمن السيبراني بالجامعات المصرية في ضوء التحول الرقمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: جامعة بنها أنموذجاً، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، 105(2): 738-866.
- التويجري، أريج (2022). دور إدارة الموارد البشرية في تنمية المهارات القيادية لدى القادة الإداريين في جامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، 46(3)، 301-350.
- الجندي، أحلام (2017). تطوير إدارة المدارس الثانوية العامة في ضوء مدخل الإدارة الذاتية في مصر، مجلة كلية التربية - جامعة طنطا. 65(1): 446-491.
- حجاج، إبراهيم (2021) دور بعض الأزمات المستحدثة في تعزيز التحول الرقمي كآلية لتحقيق الغايات التنموية بالمنظمات الأهلية في المجتمع المعاصر، مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، 27(1): 523-610.
- الحسيني، سهاد (2013). الأنماط القيادية وعلاقتها بتمكين المرأة العاملة إدارياً في جامعة القدس المفتوحة وجامعة بيت لحم: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التنمية المستدامة، جامعة القدس، فلسطين.
- الدهشان، جمال ، والسيد، سماح (2020). رؤية مقترحة لتحويل الجامعات المصرية الحكومية إلى جامعات ذكية في ضوء مبادرة التحول الرقمي للجامعات، المجلة التربوية لكلية التربية، جامعة سوهاج، 98: 1250-1344
- راغب، رشا ، وأحمد، رعدة ، والضويحي، مطلق (2022). مهارات القيادة الإبداعية وعلاقتها بتمكين المرأة الكويتية العاملة اقتصادياً واجتماعياً ومهنياً، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، 8(38): 643-719.

- رضوان، وائل، وعمري، عاشور (2020). المهارات القيادية مدخلاً لتحقيق الميزة التنافسية بمؤسسات التعليم قبل الجامعي، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، 74: 1130-1176.
- زيادة، رانية (2021). دور الإدارة الرقمية في تنمية مهارات القيادات الإبداعية: دراسة حالة جامعة الملك خالد، مجلة تطوير الداء الجامعي، 14(2): 98-116.
- السيد، علاء الدين ، والشريف، كمال (2018). التحول الإلكتروني كمدخل لتعزيز الرقابة الداخلية: دراسة تطبيقية على وزارة الصحة في قطاع غزة، مجلة جامعة الأزهر - سلسلة العلوم الإنسانية، 20 (خاص 62 - 33 :A).
- الشاعر، حسين (2016). الابداع الإداري وعلاقته بالمهارات القيادية لدى مديري مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظة غزة من وجهة نظر المعلمين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر-غزة، فلسطين.
- شبير، معتز (2020). إدارة الذات وعلاقتها بتعزيز المهارات القيادية لدى رؤساء الأقسام الأكاديميين بالجامعات الفلسطينية في محافظات قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والتمويل، جامعة الأقصى، فلسطين.
- الشوابكة، نبيلة (2023). أثر السلطة الجاذبة لدى معلمي المرحلة الثانوية في تنمية المهارات القيادية للطلبة الأردن، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 7(2): 72-91.
- صيتي، عبد اللطيف، ولعمور، رميلة (2019). اتجاهات العاملين نحو المهارات القيادية اللازمة لإدارة التغيير التنظيمي: دراسة حالة جامعة غرداية بالجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه الخضر، 9(2): 261-276.
- طواهير، عبد الجليل، وبن حامد، عبد الغني (2015). أهمية التحول الإلكتروني للخدمات في تحسين أداء الإدارة العمومية: التجربة التونسية نموذجاً. مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد الثالث والخاص بفعاليات المؤتمر الدولي: المؤسسة بين الخدمة العمومية وإدارة الموارد البشرية، ص 453 - 464.
- العربي، محمد ، وعبد العال، محمد (2022). إعادة جدارات المورد البشري الحكومي بالمحليات من منظور سياسات التحول الرقمي: دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات، 24(1): 263-304.
- الفريح، نايف (2022). المهارات القيادية وعلاقتها بتقدير الذات لدى الطلاب الموهوبين، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم، 15(3): 502-538.
- محمد، هدى (2022). انعكاس أثر تقنيات التحول الرقمي على كفاءة منظومة العملية التدريبية

المعاصرة. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، 3(2,3): 290-233 مركز شؤون المرأة (د.ت). تم الاسترجاع بتاريخ 6 شباط 2023، من: [/https://new.wac.ps](https://new.wac.ps)

مهدي، عمر (2022). دور التحول الرقمي في ممارسات إدارة الموارد البشرية، مجلة التخطيط والعمل، 11(1): 154-166.

الوادعي، محمد (2020). المهارات القيادية المضمنة في كتاب الدراسات الإسلامية بالمرحلة المتوسطة في ضوء استراتيجية تطوير منطقة عسير: دراسة تحليلية، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، 38(8): 302-335.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا» (2001). المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، تم الاسترجاع بتاريخ 10 شباط 2023، من: المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة | مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (wafa.ps)

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

Abu Nacem, M. (2021) The role of leadership capabilities in achieving strategic leadership in light of the strategic direction: a field study on remote work companies. Unpublished master's thesis, Islamic University of Palestine.

Al-Araby, M., & Abdel-Al, M. (2022). Restoring the competencies of the government human resource in localities from the perspective of digital transformation policies: a comparative study between the Arab Republic of Egypt and the Kingdom of Saudi Arabia, Dirasat Journal, 24 (1): 263-304.

Al-Dahshan, G., & Al-Sayed, S. (2020). A proposed vision for transforming Egyptian public universities into smart universities in light of the digital transformation initiative for universities, The Educational Journal of the Faculty of Education, Sohag University, 98: 1250-1344

eshteivy, M. (2018). Leadership skills and their relationship to the level of job performance from the viewpoint of workers at Palestine Technical College, Journal of Al-Istiqlal University for Research, 3 (1) : 63-106.

Al-Farih, N. (2022). Leadership skills and their relationship to self-esteem among gifted students, Journal of Educational and Psychological Sciences, Qassim University, 15 (3): 502-538.

Hajjaj, I. (2021). The role of some emerging crises in promoting digital transformation as a mechanism for achieving development goals in civil organizations in contemporary

- society, Journal of the Human Studies Sector, Al-Azhar University, 27 (1): 610-523.
- Al-Husseini, S. (2013). Leadership styles and their relationship to the empowerment of administratively working women at Al-Quds Open University and Bethlehem University: a comparative study, unpublished master's thesis, Institute for Sustainable Development, Al-Quds University, Palestine.
- Al-Jundi, A. (2017). Developing the management of public secondary schools in light of the approach to self-administration in Egypt. Journal of the Faculty of Education - Tanta University. 65(1): 446-491.
- Mahdi, O. (2022). The role of digital transformation in human resource management practices, Journal of Planning and Action, 11 (1): 154-166.
- Mohamed, H. (2022). Reflection of the impact of digital transformation techniques on the efficiency of the contemporary training process system. Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research, Faculty of Commerce, Damietta University, 3 (2, 3):.290-233
- The Palestinian News and Information Agency "Wafa" (2001), retrieved on 10/2/2023, from: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3827
- Radwan, W., & Omari, A. (2020). Leadership skills as an introduction to achieving competitive advantage in pre-university education institutions, Educational Journal, Sohag University, 74: 1130-1176.
- Ragheb, R., Ahmed, R., & Al-Duwaihi, M. (2022). Creative leadership skills and their relationship to the empowerment of working Kuwaiti women economically, socially and professionally, Journal of Research in the Fields of Specific Education, 8 (38): 643-719.
- Al-Sayed, A., & Al-Sharif, K. (2018) Electronic transformation as an introduction to strengthening internal control: an applied study on the Ministry of Health in the Gaza Strip, Al-Azhar University Journal - Human Sciences Series. 20 (Special A): 33-62.
- Seiti, A., & Lamour, R. (2019). Workers' attitudes towards the leadership skills needed to manage organizational change: a case study at Ghardaïa University in Algeria, Economic Insights Journal, Martyr Hama al-Khidr University, El-Wadi, Algeria, 9 (2): 261-276.
- Shabeer, M. (2020). Self-management and its relationship to enhancing leadership skills among heads of academic departments in Palestinian universities in the governorates of the Gaza Strip, unpublished master's thesis, Faculty of Management and Finance, Al-Aqsa University, Palestine.

- Shawabkeh, N. (2023). The effect of attractive authority among secondary school teachers on developing the leadership skills of Jordanian students. *Journal of Educational and Psychological Sciences*, 7 (2): 72-91.
- Al-Shaer, H. (2016) . Administrative creativity and its relationship to leadership skills among principals of UNRWA schools in Gaza governorates from the point of view of teachers, an unpublished master's thesis, Faculty of Education, Al-Azhar University - Gaza, Palestine.
- Tawahir, A., & Ben Hamed, A. (2015). The importance of electronic transformation of services in improving the performance of public administration: the Tunisian experience as a model. *Journal of Development and Human Resources Management*, the third issue of the activities of the International Conference: The Institution between Public Service and Human Resources Management, pp. 453-464.
- Tawfiq, S., & Morsi, C. (2023). Requirements for achieving cybersecurity in Egyptian universities in light of digital transformation from the point of view of faculty members: Benha University as a model, *The Educational Journal*, Sohag University, 105 (2): 738-866.
- Al-Tuwaijri, A. (2022). The role of human resources management in developing leadership skills among administrative leaders at Prince Sattam bin Abdulaziz University, *Journal of the College of Education*, Ain Shams University, 46 (3): 301-350.
- Al-Wadaei, M. (2020) Leadership skills included in the book of Islamic studies at the intermediate stage in light of the strategy for developing the Asir region: an analytical study, *Scientific Journal of the Faculty of Education*, Assiut University, 38 (8): 302-335.
- Women's Affairs Center (d.t). retrieved on 10/2/2023, from: <https://new.wac.ps/>
- Ziada, R. (2021) The role of digital management in developing the skills of creative leaders, a case study of King Khalid University, *Journal of University Performance Development*, 14 (2): 98-116.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Andrews, K. (2019). Leadership capabilities in Fiji's civil service: perspectives of senior officials. *Asia Pacific Journal of Public Administration*, 41(1): 48-55.
- Boak, G. & Crabbe, S. (2019) "Experiences that develop leadership capabilities", *Leadership & Organization Development Journal*, 40 (1): 97-106.
- Dada, J., & Worlu, R., Osibanjo, A., & Ufua, D., & Falola, H. (2020). Leadership Capabilities and Operational Efficiency of Faith-Based Organizations in Nigeria. *Academy of Strategic Management Journal*, 19(5): 1-13.
- Schallmo, D., & Williams, Ch. (2018) *Digital Transformation Now! Guiding the Successful Digitalization of Your Business Model*, Springer Briefs in Business, ISBN 978-3-319-72844-5 (eBook) <https://doi.org/10.10075-72844-319-3-978/>
- Yavuz, M. (2019). Transformational Leadership and Authentic Leadership as Practical Implications of Positive Organizational Psychology. In *Handbook of Research on Positive Organizational Behavior for Improved Workplace Performance*, IGI Global, p122-139.
- Yoon, J., & Suh, M. (2021). The key elements of strategic leadership capabilities to the latecomer firm: the case of RT Mart's success in the Chinese retail industry. *Asia Pacific Business Review*, 27(1), p 29-52.

مصادر التمويل والإنفاق على البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر إسلامية

أ. فراس محمد عبد عودة

قسم التربية، كلية العلوم التربوية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

Feras Mohammed Abed Odah

Education Department, Faculty of Educational Sciences, Al-Quds Open University, Palestine

fodeh@qou.edu

ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى مصادر التمويل والإنفاق على البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر إسلامية نظراً لما يحظى به البحث العلمي من اهتمام في شتى المجالات، وقد أنتقل هذا الاهتمام إلى الدول النامية من أجل اللحاق بركب التطور والحضارة. ويسجل التاريخ للمسلمين الريادة في تحسين أوضاع التعليم في المؤسسات التربوية الإسلامية، فقد كان الإنفاق على المؤسسات الإسلامية التربوية من عدة مصادر: كالكفاة، والهبات من الخلفاء والأمراء، وأموال الوقف الإسلامي... وغيرها من مصادر التمويل والإنفاق التي كان وجود بها أهل الجود والإحسان إيماناً منهم بأهمية العلم. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث باعتماد البحث العلمي المكتبي، وقدم الباحث من خلال هذه الدراسة عدداً من المصادر الإسلامية التي تتوافق مع مقاصد الدين الإسلامي من العلم يمكن من خلالها دعم البحث العلمي في المؤسسات التعليمية وضمان استمرار المسيرة التعليمية نحو تحقيق أهداف المؤسسات التعليمية. وتمثلت هذه المصادر في عدد من الأشكال: الدعم الحكومي، الدعم الخاص من مؤسسات المجتمع المحلي، البنوك الإسلامية، وكذلك مصادر الدعم الذاتي من قبل المؤسسات التعليمية من خلال تبني عدد من المشاريع التي يمكن من خلالها توفير مصادر تمويل ولو بالحد الأدنى يمكن من خلالها ضمان الاستمرار والتطور في مسيرة البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: التمويل والإنفاق على البحث العلمي، مؤسسات التعليم العالي.

The Sources of Funding and Spending on Scientific Research in Higher Education Institutions from an Islamic Point of View

Abstract

The study aimed to identify the sources of funding and spending on scientific research in higher education institutions from an Islamic point of view, because of the interest in scientific research in various fields. This interest has moved to developing countries in order to catch up with development and civilization. History documents how Muslims took the lead in enhancing the academic environment in Islamic educational institutions. Expenditure on Islamic educational institutions came from several sources: such as zakat, gifts from caliphs and princes, Islamic endowment funds, and other sources of funding and spending that, the people of generosity and charity used to give out of faith for the importance of science. To achieve the aim of the study, the researcher relied on desk-based scientific research. Through this study, the researcher presented several Islamic sources that are compatible with the purposes of the Islamic religion of science through which it is possible to support scientific research in educational institutions and to ensure the continuation of the educational process towards achieving the goals of educational institutions. These sources came in many forms: government support, private support from local community institutions, and Islamic banks, as well as sources of self-support by educational institutions through the adoption of many projects through which funding sources can be provided, even at a minimum, through which continuity and development can be ensured in the scientific research process.

Keywords: *Funding and Spending on Scientific Research, Higher Education Institutions.*

مقدمة

يعتبر البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي مطلباً أساسياً للتميز في مجالات العلوم المختلفة، لا سيما العلوم الطبيعية، والتطبيقية، ولقد أصبح تقييم الجامعات وتصنيفها على المستوى العالمي من حيث جودة البحث العلمي في صميم الاهتمام الأكاديمي والسياسي في البلاد المتقدمة، ومطلباً مهماً لدى الدول النامية التي ترنوا إلى أن ترتقي إلى مصاف الدول المتقدمة.

ويعاني البحث العلمي في الجامعات من ضعف التمويل وعدم استقراره وتواصله وضعف الاستراتيجيات البحثية بالجامعات، وتضاؤل العون الخارجي، «لذلك أصبحت الأنظمة التعليمية في جميع دول العالم، تواجه تحديات كبيرة تتناسب حدتها مع درجة تقدمها، ومن بين أهم هذه التحديات إن لم يكن أهمها على الإطلاق، ذلك التحدي المتمثل في توفير مصادر تمويلية كافية لتأمين التعليم بالكم والنوع المناسبين، إذ تؤكد إحصاءات اليونسكو أن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل (1,7) مليار دولار فقط أي ما نسبته (0,3) % من الناتج القومي الإجمالي، ولقد أدى هذا الضعف في التمويل اللازم للبحث العلمي ما نتج عنه من عدم مساهمة البحث العلمي في الدول العربية عامة مثيلاتها في دول العالم المتقدم (حلس، 2009).

وما يزال الإنفاق على البحث العلمي دون المستوى المطلوب، مما يستدعي البحث عن مصادر تمويلية بديلة، إضافة إلى المخصصات المالية المعتادة من أجل تنشيطه وتطويره. لذا هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى اقتراحات أو حلول تسهم في تقديم الدعم المطلوب لتقديم البحوث العلمية المميّزة، والخدمات الاستشارية الجيدة في ضوء متطلبات العصر، سعياً للحاق بثورة العلم والتطور التي تجري سريعاً أملاً أن نلحقها، ومن هنا يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مجموعة من الأفكار والمقترحات الإسلامية أو تجارب الدول المتقدمة فيما يتعلق بتمويل البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، إيماناً من الباحث أن تحسين وإصلاح عجلة التعليم هي حجر الزاوية في النهضة والتقدم.

مشكلة الدراسة

تعد «الجامعات اليوم ومن خلال أهدافها ووظائفها الأساسية المتمثلة بالتعليم الأكاديمي والبحث العلمي وخدمة المجتمع أحد أهم العناصر الداخلة في بناء وتطور حضارة العصر الذي نعيش فيه، فهي المؤسسة التعليمية الأكبر، وقد لعبت الجامعات الفلسطينية دوراً بارزاً في تحقيق هذه الأهداف فيما يتعلق بالتعليم الأكاديمي وخدمة المجتمع والبحث العلمي» (الأطرش، وعساف، 2021).

تشير التقديرات إلى عدم تجاوز الإنفاق على البحث العلمي نسبة 0.5% من الناتج القومي الإجمالي لأيّ من الدول العربية، مقارنة بنحو 3.5% لألمانيا و 2.9% لأمريكا و 3% لليابان و 4.7% لإسرائيل، مع انخفاض مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي إلى 3% فقط،

مُقارنة بما يصل أحياناً لنسب 60 و70% في الدول المتقدمة؛ ما تجلّى أثره في انخفاض الإنتاجية البحثية، بحيث بلغت متوسط 0.2 بحث فقط للباحث العربي مقابل متوسط 1.5 بحث للباحث في الدول المذكورة. (سالم، ومحمد، 2018).

وعليه تكمن إشكالية الدراسة في محاولتها الاجابة على التساؤل الرئيس للدراسة هو: **ما أهم مصادر التمويل والإنفاق على البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر إسلامية؟**

وتتبقى عن السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية الآتية:

– ماهية التمويل الإسلامي للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي؟

– ما أهم مصادر التمويل الاسلامية للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله كونها تتعلق بالبحث العلمي بسبب «ازدياد اعتماد الدول على البحث العلمي إدراكاً منها بمدى أهمية البحث العلمي في تحقيق التقدم والتطور الحضاري واستمراريته واصبحت منهجية البحث العلمي واساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، إضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء» (المنارة للاستشارات، 2010).

أما من الناحية العملية، فتتبلور أهمية الدراسة من خلال طرق باب ذو أهمية كبرى في نجاح البحث العلمي ألا وهو التمويل والإنفاق على البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي كون التمويل يعتبر حجر الزاوية في الارتقاء بمسيرة البحث العلمي وصولاً للأهداف التي تم تحديدها من قبل المؤسسات التربوية.

فهذه الدراسة من شأنها أن تساعد صناع القرار وخصوصاً وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية وإدارات الجامعات الفلسطينية ومراكز البحث العلمي من خلال الإشارة لأهم مصادر تمويل البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر اسلامية. وكذلك العكس على فتح المجال أمام إجراء بحوث ودراسات أخرى حول مصادر تمويل البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي. لذا فمن المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في رفع مستوى تمويل البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.

أهداف الدراسة

إيماناً بأهمية الدور الرائد للبحث العلمي في خدمة المجتمع كونه اللبنة الأساسية في بناء الكادر البشري الذي ينطلق من خلاله مجتمع المعرفة نحو استثمار طاقاته وخبراته في بناء الفرد والمجتمع

والرقي والحضارة، كانت فكرة هذا البحث لتسلط الضوء على مصادر التمويل للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وبناء على ما تقدم تبلورت أهداف البحث فيما يلي:

- توضيح ماهية التمويل الإسلامي للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.
- التعرف على مصادر التمويل الإسلامية للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.

منهج الدراسة

من أجل تحقيق هدف الدراسة قام الباحث باعتماد البحث العلمي المكتبي وهو من أحد أهم أنواع البحث العلمي التي تأتي حسب تصنيف مصادر البيانات، يتم فيه الاستعانة بالمكتبة كعنصر أساسي، حتى يقوم بأخذ جميع المعلومات والبيانات الهامة التي تعيد بحثه، وهذه العناصر المغذية للبحث هي: التقارير، الكتب، المترجمات، الموسوعات، المراجع، الدوريات.

مصطلحات البحث

تمويل التعليم: يعني «مجموعة الموارد التي من خلالها يتم الإنفاق على العملية التعليمية التربوية في كافة جوانبها المتنوعة» (الجرجاوي، 2005).

تمويل التعليم اجرائياً: جميع الموارد المالية الشرعية التي أقرها الإسلام، والتي يمكن من خلالها العمل على الإنفاق على مؤسسات التعليم بجميع احتياجاتها، حتى تتمكن هذه المؤسسات من تحقيق دورها الريادي في بناء ونهضة المجتمع.

الدراسات السابقة

- دراسة حماد والبشير (2000م)، هدفت الدراسة إلى التعرف على «تمويل التعليم في الدول العربية من خلال فحص تمويل التعليم العالي في الدول العربية مقارنة مع الدول الصناعية والمتقدمة، كما تناولت دراستهما الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول العربية ومقارنتها بالدول الصناعية الرئيسية. وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة أعلى منها في الدول العربية وهذا يدل على مدى اهتمام الدول الصناعية بالتعليم العالي، وأظهرت الدراسة أن إنفاق الدول الصناعية على البحث العلمي قد تجاوز الملايين إلي المليارات من وحدات النقد الوطنية وأن أعلى نسبة للإنفاق على البحث العلمي والتطوير كانت في الدول الثلاث (اليابان، وأمريكا، وألمانيا) ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير كانت في الدول الصناعية فوق مستوى (1%) في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز (2.%) من الناتج المحلي الإجمالي في مجموع الدول العربية عام (1996م) و قدم الباحثان توصيات منها: توظيف واستثمار جهود الهيئات الشعبية والأهلية في تمويل التعليم، والعمل على استغلال أموال الوقف للتعليم.

– دراسة القحطاني (2005م)، هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تساعد على تنشيط عملية البحث العلمي في الجامعات. التعرف على مصادر تمويل البحث العلمي في بعض دول العالم. ومعرفة الأسباب التي تسهم في تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي الجامعي. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة المدروسة من خلال جمع المعلومات وتصنيفها ، ومن ثم تحليلها وتفسيرها. ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة: ضآلة حجم الإنفاق المالي على البحث العلمي في الجامعات العربية مقارنة بمثيلاتها في الدول الأوروبية وترجع الدراسة سبب ذلك لعدم وجود مخصصات ميزانية مستقلة مشجعة للبحث العلمي. ومن أهم توصياتها: تعزيز الدعم الحكومي وتسهيل الإجراء الإداري في مجال البحث العلمي. وتشجيع القطاع الخاص للإسهام في دعم البحث العلمي.

– دراسة صبيح (2005م)، هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته، ولتحقيق ذلك اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت بتوزيع استبانة على جميع أعضاء مجالس التعليم الجامعي الفلسطيني، والبالغ عددهم (52) عضواً، موزعين على ثلاث جامعات (الأزهر، الأقصى، الإسلامية)، وذلك بهدف التعرف على المشاكل التي أوجدتها الأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية، وأسبابها، والسياسة التمويلية التي تعتمدها الجامعات الفلسطينية، وقد كشفت الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تعتمد في تمويلها اعتماداً كبيراً على رسوم الطلبة، وأنها تعاني من عجز مالي، سبب لها الكثير من المشاكل في المجالات (الإدارية، الأكاديمية، البحث العلمي، الأجهزة والمعدات، خدمة المجتمع) وكان مجال البحث العلمي من أكثر المجالات تأثراً بالأزمة المالية، وأن أكثر الأسباب مساهمة في إيجاد الأزمة المالية في الجامعات غياب استراتيجية تمويلية واضحة تعتمدها، وقلة دعم الحكومة للجامعات الفلسطينية، واعتماد الجامعات الفلسطينية على مصادر تمويلية غير ثابتة.

– دراسة حلس (2009م)، هدفت الدراسة للكشف عن مدى الإنفاق على البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وانعكاساته على نوعية الإنتاج العلمي متبعاً الباحث في دراسته هذه المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة وصفاً كمياً وكيفياً من خلال جمعه للبيانات الرقمية لميزانية عمادات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، ومعتمداً الباحث على عينة من الجامعات الفلسطينية مكونة من: (الإسلامية- الأزهر- الأقصى)، مستخدماً في أدواته المقابلة الفردية مع مسؤولي عمادات البحث العلمي، والشؤون الإدارية وصولاً للبيانات ، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن تدني الإنفاق على البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وأن دور القطاع الحكومي والخاص في تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية متدني مما ينعكس على نوعية الإنتاج. ومما أوصت به الدراسة: ضرورة تفعيل

مفهوم الجامعة المنتجة بتحويل البحوث العلمية من أبحاث استهلاكية إلى أبحاث من أجل الاستثمار. واقترحت الدراسة مجموعة من الصيغ يمكن أن تحد من أزمة تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في الوقت الحالي (الوقف- الزكاة- الدعم-الحكومي-الذاتي- الخاص).

التعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسات السابقة أغلبها مع الدراسة الحالية على:

- الهدف العام للدراسة والذي تناول موضوع تمويل البحث العلمي
- أن الجامعات العربية تعاني من مشكلات التمويل لأنشطة البحث العلمي.
- رأيت معظمها أن سبب المشكلات التمويلية التي تعاني منها الجامعات العربية اعتمادها التمويل الحكومي الآخذ في التراجع.
- اعتماد الجامعات العربية أسلوب التمويل الذاتي كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعي.

اختلفت الدراسات السابقة أغلبها مع الدراسة الحالية على أن

- استخدمت هذه الدراسات المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة فيما اعتمدت الدراسة الحالية للباحث المنهج المكتبي.
- اختلفت الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في البعد الزمني لها.
- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال:

- الدراسة الحالية تختلف مع هذه الدراسات في أنها تبحث عن صيغ تمويلية من الفكر التربوي الإسلامي.
- تقديم أفكار لمصادر تمويل تتناسب مع الجامعات الفلسطينية لخصوصية الظروف التي تعيشها بعيدا عن الجامعات العربية.

المبحث الأول

ماهية التمويل الإسلامي للبحث العلمي

لقد حث الإسلام المسلمين على التعلم، وقد جاء ذلك بدليل واضح صريح بدعوة النبي محمد ﷺ في أولى الآيات المنزلة عليه قوله تعالى ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ٢ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ٤ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ٥﴾ (سورة العلق، 1:5). وقال تعالى في تعظيم مكانة أهل العلم والعلماء أهل العمل ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ٩﴾ (سورة الزمر، 9).

وفي الحديث النبوي الشريف عن أبو الدرداء عن الرسول ﷺ أنه قال: (مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا ، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَنْزِعُ أَجْنَحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا يَصْنَعُ وَإِنَّ الْعَالَمَ لَيْسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ، حَتَّى الْحَيَاتَانِ فِي الْمَاءِ ، وَفَضَلَ الْعَالَمُ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يورِثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِنَّمَا ورِثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ فَمَنْ أَخَذَ بِحِطِّ وَافِرٍ). (أخرجه أبو داود (3641)، والترمذي (2682)، وابن ماجه (223)، وأحمد (21715) باختلاف يسير)

يشير الصقر والحفظي إلى أن «نقص الأموال في المؤسسات التعليمية أوجد العديد من المشاكل في شتى المجالات الإدارية، الأكاديمية، البحث العلمي، خدمة المجتمع، المعدات والأجهزة وهذا بالطبع يؤثر سلباً على جودة التعليم، ذلك لأن المؤسسات التعليمية في ظل هذه المشاكل تكون عاجزة عن تطوير وتحسين مستواها ورفع كفاءتها التعليمية. ومن الواضح أن من أهم المشكلات التي يواجهها التعليم العالي هي مشكلة تمويل التعليم بسبب ارتفاع معدلات التكلفة بصورة مستمرة وتزايد أعداد الطلبة كافية كمصادر لتمويل التعليم» (الصقر والحفظي، 2007).

لذلك يسعى الباحث من خلال هذا الفصل إلى التعرف على مفهوم تمويل التعليم، وخاصة التمويل الإسلامي للمؤسسات التربوية في سعيه إلى التعرف على المصادر الإسلامية الشرعية التي من شأنها أن تقدم الدعم المادي للبحث العلمي والمؤسسات التعليمية.

المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي للبحث العلمي:

ويعتبر تمويل التعليم مدخلاً مهماً لأي نظام تعليمي، ذلك لأنه من عوامل تحريك كفاءة التعليم، وتقاس مدى أهمية التعليم لأي دولة من الدول بمدى إنفاقها وتمويلها عليه، لأنه يزود المجتمع بالقوى الاقتصادية الضرورية، التي تمكنه من الحصول على احتياجاته من الموارد البشرية، والمادية، وبدون التمويل اللازم يقف التعليم عاجزاً عن أداء مهامه الأساسية. (صبيح، 2005)، لهذا سيحاول الباحث في هذا الجزء إلقاء الضوء على مفهوم كل من التمويل، وتمويل التعليم، ومصادر تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر الإسلام.

مفهوم التمويل

للوصول إلى فهم واضح ودقيق لمفهوم مصطلح تمويل التعليم لا بد لنا من أن نعرض أول على مفهوم كلمة «التمويل» في إطار سعي الباحث للوصول إلى تعريف شامل لمفهوم تمويل التعليم يعتبره حجر الزاوية في الانطلاق نحو تحقيق أهداف البحث. لذلك طاف الباحث على العديد من مصادر الأدب التربوي الذي خطه الكتاب والباحثون من أصحاب الاهتمام بهذا المجال وكان له الرأي التالي:

التمويل لغة: مَوْلاً، ومَوْلاً: كَثْرَ / ماله، ومال فلانا: أعطاه المال، و(موله): قدم له ما يحتاج من

مال. (أنيس، وآخرون، 2004).

التمويل اصطلاحاً: يورد الباحث في هذا المجال عدداً من التعاريف التي وردت في الأدب التربوي المتعلق بالموضوع:

- عرفت دائرة المعارف البريطانية التمويل بأنه: «مجموعة الأعمال التي تمدنا بوسائل الدفع». (حميد، 2000)

- يرى إسماعيل بأن «التمويل يعبر عن مختلف الأنشطة التي تتضمن مختلف الأعمال التي يقوم بها الأفراد والمشروعات للحصول على النقدية للوفاء بالالتزامات المستحقة للغير في مواعيد استحقاقها». (إسماعيل، 1986)

- ويعرف الصائغ التمويل بأنه «تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة والتخطيط والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية». (الصائغ، 2000)

ويرجع الباحث الاختلاف الآراء في مفهوم التمويل لاختلاف توجهات من يتناول المصطلح من ناحية اقتصادية أو تربوية، لذلك نرى أن هنالك العديد من التعاريف التي تناول مفهوم التمويل بآراء وتوجهات مختلفة.

مفهوم تمويل التعليم:

وانطلاقاً مما سبق وبعد الاطلاع على الأدب التربوي المختص بمجال تمويل التعليم جمع الباحث عدداً من التعاريف التي يرى أنها يمكن أن تحقق الفهم الواضح لمفهوم تمويل التعليم، يعرض منها ما يلي:

- ويعرف الحبيب تمويل التعليم بأنه «كل ما تستطيع البلد أن تعبئه من موارد لخدمة أغراض مؤسسات وأجهزة التربية والتعليم» (الحبيب، 1981).

- وفي تعريف أبو الوفا وآخرون هو: «مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق، الأهداف التي يتعين تحقيقها، بالموارد المتاحة، وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة» (أبو الوفا، وآخرون، 2000).

- كما يقصد بتمويل التعليم عند غانم أنه: «إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة، حتى تتمكن من تحقيق، أهدافها ورسالتها التربوية، والبحثية والاقتصادية» (غانم، 2000).

- ويرى الجرجاوي أن التمويل يعني: «مجموعة الموارد التي من خلالها يتم الإنفاق على العملية التعليمية التربوية في كافة جوانبها المتنوعة» (زياد الجرجاوي، 2005).

- أما تمويل التعليم حسب ما يراه حميد فهو «الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط

للأموال، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المنظومة» (حميد، 1983). يرى الباحث أن مفهوم تمويل التعليم من وجهة نظر إسلامية بالاعتماد ما قدمه الباحثون السابقون هو عبارة عن «جميع الموارد المالية الشرعية التي أقرها الإسلام، والتي يمكن من خلالها العمل على الإنفاق على مؤسسات التعليم بجميع احتياجاتها، حتى تتمكن هذه المؤسسات من تحقيق دورها الريادي في بناء ونهضة المجتمع».

المطلب الثاني: المؤسسات التربوية التي أنشئت في العهود الإسلامية

لقد كانت «المؤسسات التربوية في الإسلام تعتمد على الجهود الأهلية والشعبية في تمويله بشكل كبير، فقد كان أفراد المجتمع يقومون بإنشاء المدارس والخوانق (صبيح، 2005).

وقد قدمت تلك المؤسسات العديد من النماذج الرائعة من العلماء والفقهاء الذين قدموا للحضارة الإسلامية الشيء الكثير، بل لقد قادوها الى أن ترتقي إلى الدرجات المتقدمة في شتى مجالات العلوم عامة. وقد تعددت المعاهد والمؤسسات التربوية في الإسلام، كالمنازل، والمساجد، الكتاتيب، المدارس الإسلامية، والمكتبات. ويقدم الباحث من خلال الصفحات التالية تفصيلاً موجزاً لكل من هذه النماذج الإسلامية الرائعة:

أولاً: غار حراء

إذا سلمنا بأن تعريف المدرسة «هي المكان الذي يتلقى فيه الطالب العلوم من المعلم، فإن غار حراء يعد المكان الأول الذي تلقى فيه الرسول ﷺ معلم البشرية العلم فيه، عندما جاء جبريل عليه السلام برسلاً من رب العالمين فعلمه سورة العلق» (الجرجاني، 2010).

ومن هنا يمكننا اعتبار غار حراء أنموذجاً راقياً للمؤسسات التعليمية الإسلامية التي تعنى بتربية الشخصية المسلمة القادرة على أن تعبد الله تعالى عن علم انطلاقاً لقوله عز وجل: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعِلْمِيُّ ﴾ (سورة فاطر: 28).

ثانياً: المنازل

لقد كانت بداية المؤسسة التربوية في التاريخ الإسلامي انطلاقاً من المنزل، فالمتتبع للتاريخ الإسلامي وللسيرة النبوية يرى أن منزل رسول الله ﷺ بمكة المكرمة كان المنارة التربوية الأولى التي يجتمع فيها المسلمون رغم قلتهم لتلقي التعاليم الإسلامية عن الحبيب ﷺ، وحتى بعد وفاته ﷺ بقي منزله منارة للعلم ومقصدًا للعلماء وكانت زوجاته رضوان الله عليهن يجبن ويعلمن مما تعلمن عن الرسول ﷺ.

كما "عرف الإسلام المؤسسة التربوية منذ اللحظة الأولى لبدء نزول الوحي على قلب محمد ﷺ، فكانت دار الأرقم بن أبي الأرقم أول مؤسسة تربوية، فقد كان المعلم الأعظم يجمع القلة القليلة التي آمنت به سرا في هذه الدار، ويستخلص نفوسها، ويعلمها آيات القرآن التي ينتزل بها الروح الأمين على قلبه، ويشكلها بما يتفق وتعاليم الإسلام الحنيف» (سعد الدين، 2008).

وقد أقتدى بذلك «الصحابة رضوان الله عليهم فكان أغلبهم يختفون في بيوتهم من أجل قراءة القرآن أو الصلاة، وكانوا يزورون بعضهم من أجل العبادة في بيوتهم، ومن ذلك قصة خباب بن الأرت مع فاطمة أهدت عمر بن الخطاب وزوجها عندما كان يعلمهم آيات من سورة طه» (زياد الجرجاوي، 2010).

لقد حرص الإسلام على الاهتمام بالنواة الأولى للمجتمعات والتي من شأن صلاحها أن يعم الصلاح على جميع المجتمع لذلك انطلقت المؤسسات التعليمية الإسلامية من المنازل لتعطي انطبعا عن أهمية المنزل والأسرة في العملية التعليمية.

ثالثاً: المساجد

ولا يخفى على أحد أن أول ما عمد الرسول ﷺ إلى تجهيزه وبناءه منذ هجرته إلى يثرب كان بناء المسجد ليكون المؤسسة التي يجتمع فيها المسلمون ليتدارسوا أمور دينهم ويتلقوا عن الرسول ﷺ ما ينتزل عليه من آيات الذكر الحكيم.

وبظهور التعليم في المسجد ظهر لنا مصطلح الحلقات العلمية، وهي كناية عن الشكل الذي كان يتخذه الطلبة من التعلق حول شيوخهم في المساجد على شكل يشبه الحلقة أثناء تلقي الدروس العلمية، وأدى انتشار المساجد في الدولة الإسلامية إلى تزايد عدد الحلقات العلمية التي لم يكن يخلو مسجد منها، «بل ويكاد لا يخلو تاريخ عالم من العلماء أو شيخ من الشيوخ، من الإشارة إلى (حلقة) له بمسجد من المساجد» (فكري، 1965).

ومن المساجد التي اشتهرت بالتدريس فيها «مسجد أحمد بن طولون وقد اكتمل بناؤه سنة 256 هـ، وقام الفقهاء بالتعليم فيه، بالإضافة إلى الجامع الأزهر الذي انشأه جوهر الصقلي في عهد المعز لدين الله الفاطمي، وقد اكتمل بنائه سنة (361 هـ)، وفي سنة (761 هـ) أنشأ بالأزهر مكتب لتحفيظ اليتامى من المسلمين القرآن الكريم، ونظمت فيه دروس للفقهاء من الحنفية، وكان الأزهر عامراً بتلاوة القرآن الكريم، وتلقيه، ودرسته، والاشتغال بالتفسير والحديث وعلوم الفقه والنحو والبلاغة. وقد كانت حلقات العلم تقام جامع المنصور، والمسجد الأموي» (موسوعة عريق).

رابعاً: الكتاتيب

يعد الكتّاب من أقدم المراكز التعليمية عند المسلمين، والكتاتيب عبارة عن حلق منظمة في المساجد كان الهدف منها تعليم أطفال المسلمين حفظ القرآن الكريم، والقراءة، والكتابة. «ومن أشهر

الكتاتيب التي ظهرت في العصور الإسلامية: مكتب ابن قاسم البلخي، كان يضم ثلاثة آلاف تلميذ وكان فسيحاً جداً لدرجة أن البلخي كان يركب حماراً ليمر على التلاميذ ويشرف على تعليمهم، وقد انتشرت الكتاتيب منذ القرن الأول الهجري في الأمصار الإسلامية» (صبيح، 2005).

وقد ازداد «عدد الكتاتيب وعدد المعلمين في القرن الثاني الهجري والقرون التي بعده حتى صار في كل قرية كتاب أو أكثر وقد أسهم كثير من المسلمين في إنشاء الكتاتيب لتعليم الأطفال وتنافسوا في بنائها تقرباً إلى الله ونشر التعليم بين الأغنياء والفقراء على السواء وكانت الكتاتيب تلحق بالمساجد حيناً وتبعد عنها أحياناً وكان بعض المعلمين يقومون بالتعليم بدون أجر ابتغاء مرضاة الله وبعضهم يقبلون أجراً زهيداً حتى يحصلوا على الضروريات في الحياة». (موسوعة عريق).

خامساً: المدارس الإسلامية

لقد أجمع المؤرخون على أن تاريخ نشأة المدرسة الإسلامية كان في القرن الخامس للهجرة، وأشار المقرئزي إلى ذلك حينما قال: «لم تكن المدارس معروفة في زمن الرسول ﷺ ولا التابعين وإنما حدث عملها بعد الأربعمئة من الهجرة وأول من حفظ عنه أنه بنا مدرسة في الإسلام أهل نيسابور فبنيت بها المدرسة البهقية وبنا بها أيضاً الأمير نصر بن سبكتكين مدرسة.. وأشهر ما بني في القديم المدرسة النظامية ببغداد وشرع في بنائها نظام الملك الوزير السلجوقي، في سنة سبع وخمسين وأربعمئة» (صبيح، 2005).

وتهدف المدرسة من وجهة نظر الاسلام إلى «إيجاد الاتجاه العقلي والعاطفي الصحيح نحو الله سبحانه ونحو رسوله وتكوين الفكر الإسلامي الواضح في ذهن الأفراد، وتحقيق الوحدة الفكرية القائمة على وحدة العقيدة، وتحقيق التوازن بين الجانبين الدنيا والآخرة، وتكوين ما يسمى بالضمير الديني أو السلطة الذاتية، وإمداد المتعلم بالقيم الموجهة للسلوك، وإمداد المتعلم بالمعرفة الدينية والتعريف بالاسلام عقيدة وسلوكاً إلى جانب تهذيب النفس وتربيتها على الكمال والمثل» (مجاور، 1990).

سادساً: المكتبات الإسلامية

عرفت الحضارة الإسلامية أنواعاً متعددة من المكتبات لم تعرفها أي حضارة أخرى، ولقد انتشرت هذه المكتبات في جميع أرجاء الدولة الإسلامية، فوجدت المكتبات في قصور الخلفاء، وفي المدارس والكتاتيب والجوامع، مما يؤكد على حب العلم لدى أبناء الحضارة الإسلامية منذ القدم.

لقد أبدى الخلفاء المسلمون اهتماماً كبيراً بالمكتبات «منذ فجر العهد الأموي بالكتاب العربي وتكثيره ونشره بين الناس وإنشاء الخزائن التي تضم الكتب والدفاتر والسجلات.. وكانوا يزودون المساجد في كل إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية بالخزائن التي تضم المصاحف وكتب العلم» (عبد الدايم، 1978).

المبحث الثاني

مصادر التمويل الإسلامية للبحث العلمي

أكدت الدراسات على ضعف الموارد المالية المخصصة للبحوث العلمية في الجامعات العربية بصفة عامة وعلى عدم مشاركة المؤسسات والشركات والأثرياء من الإنفاق في تغطية نفقات البحث العلمي (القحطاني، 2005).

وقد استعرض الباحث في المبحث الأول عددا من الأمثلة البارزة على مؤسسات التعليم الأكثر شهرة عبر التاريخ الإسلامي، ومما لا شك فيه أن هذا الازدهار والرصيد الكبير من الشهرة والنجاحات لهذه المؤسسات العريقة لم يأت من فراغ، بل كان لابد له من أيادي متوضئة، تسعى إلى الخير أينما كان، وعلى رأس عناصر النجاح يأتي التمويل المادي لهذه المؤسسات، الذي يعتبر شريان الحياة التي يمكنها من شق طريقها وتحقيق أهدافها التربوية عبر العصور.

لقد تطورت أدبيات التمويل الإسلامي خلال الربع الأخير من القرن الماضي. لذلك ومن خلال الفصل الحالي سيقدم الباحث نماذج حقيقية لمصادر تمويل التعليم في المؤسسات التربوية بما يحقق لها إمكانية تقديم خدماتها للجمهور، حيث اعتمدت هذه المؤسسات عبر التاريخ الإسلامي على العديد من المصادر: كأموال الزكاة، والهبات والعطايا من الخلفاء والأمراء، أموال الوقف الإسلامي، وكذلك كان لهيئة الأوقاف الإسلامية دورها الرائد في هذا المجال.

قسم الباحث هذه المصادر إلى نوعين: الأول مصادر التمويل التي عرفت عبر التاريخ الإسلامي، أما النوع الثاني مصادر حديثة ومقترحة لتمويل التعليم في المؤسسات التربوية تلاقي قبولا من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

أ. مصادر تمويل التعليم عبر التاريخ الإسلامي:

أولاً: الزكاة:

لغة: النماء والزيادة: من زكا، والزرع يزكو زكاء ممدوداً أي نما أزكاه الله وكل شيء يزداد، وينمى فهو يزكو زكاء، وفي حديث على كرم الله وجهه: "المال تنقصه النفقة والعلم يزكو على الإنفاق. (ابن منظور، د.ت، ج14/358))

أما اصطلاحاً: فقد جمع (الغفيلي، 2008) تعريفاً للزكاة حسب المذاهب الأربعة كما يلي:

- الحنفية: تملك جزء مال عينه الشارع من مسلم فقير غير هاشمي ولا مولاه، مع قطع المنفعة عن الملك من كل وجه لله تعالى.
- المالكية: جزء من المال، شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصاباً.
- الشافعية: اسم لأخذ شيء مخصوص، من مال مخصوص، على أوصاف مخصوصة، لطائفة مخصوصة.

- الحنابلة: حق واجب، في مال مخصوص، لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص.

وتعد الزكاة ركنا من أركان الاسلام ولا خلاف على مشروعيتها ووجوبها استنادا إلى:

- يقول ربنا جل جلاله في محكم التنزيل ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾. (سورة التوبة: 60)

- حدثنا عبيد الله بن موسى قال: أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان عن عكرمة بن خالد عن بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسِ شَهَادَةٍ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَصَوْمِ رَمَضَانَ). (صحيح البخاري، (230/65)، حديث رقم (451))

لقد تساءل الفقهاء المعاصرون هل يجوز إعطاء القروض الحسنة من أموال الزكاة قياسا للمستقرضين (الغارمين الذين استدانوا فعلا) ذهب إلى جواز ذلك بعض الفقهاء المعاصرين أمثال أبو زهرة وخلاف وحسن في بحثهم عن الزكاة معللين ذلك بأنه إذا كانت الديون العادلة تؤدي من مال الزكاة، فأولى أن تعطى منه القروض الحسنة الخالية من الربا، لترد إلى بيت المال. فجعلوه من قياس الأولى. قد أيد هذا الرأي القرضاوي وقال « إنه يعتقد أن القياس والمقاصد العامة في باب الزكاة .. تجيز له القول بإقراض المحتاجين من سهم الغارمين. على أن ينظم ذلك و ينشأ له صندوق خاص. وبذلك تساهم الزكاة مساهمة عملية في محاربة الربا» (صبيح، 2005).

وقد استعرض القرضاوي في كتابه فقه الزكاة المقرونة بالإنفاق في آيات القرآن الكريم، وقارنها ب«سبيل الله» في آية المصارف ، وسبيل الله فوجد أنها تعني الجهاد. وآثر القرضاوي عدم التوسع في الواردة في أحاديث الرسول مدلول «سبيل الله» بحيث يشمل كل المصالح والقربات. كما رجح عدم التضييق فيه بحيث لا يقتصر على الجهاد بمعناه العسكري المحض. فالجهاد قد يكون بالقلم واللسان، كما يكون بالسيف والسنان. وقد يكون الجهاد فكريا، أو تربويا، أو اجتماعيا، أو اقتصاديا، أو سياسيا (القرضاوي، 2007).

ويرى الباحث أنه وبالرغم من اختلاف آراء فقهاء وعلماء الأمة بين موافق ومعارض حول مشروعية الإنفاق والتمويل للمؤسسات التربوية من أموال الزكاة ، إلا أن الناظر إلى حال مؤسساتنا التربوية في العالم العربي عموما لا يخفى عليه الوضع المتردي الذي وصلت إليه المؤسسات التربوية بسبب سوء الأحوال المادية، لذلك وانطلاقا من الحكمة العامة التي شرع الله بها الزكاة على المسلمين، فإن الباحث يدعم الرأي القائل بمشروعية دعم المسيرة العلمية وطلبة العلم من خلال هذه الأموال نظرا لحاجة المؤسسات لها، وكذلك لما سيعود على المجتمع من نفع بسبب هذا التمويل، كما أن في ذلك سببا لكفاية هذه المؤسسات والابتعاد عن البحث عن مصادر تمويل غير شرعية، أو ربوية وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة.

ثانياً : الوقف الإسلامي

الوقف في اللغة هو: الحُبس والمنع، وهو مصدر مشتق من وقف، أي حبس. تقول وقفت الدار وقفاً، حبستها في سبيل الله، والجمع أوقاف (الانصاري، 1992).

أما اصطلاحاً فلقد اختلف الفقهاء في بيان معنى الوقف شرعاً، إذ عرفوه بتعاريف مختلفة تبعا لاختلاف مذاهبهم في الوقف من حيث لزومه وعدمه، واشتراط القرية فيه، والجهة المالكة للعين بعد وقفها، وغيرها من الشروط والسمات التي تبين صحة عقد الوقف عندهم (الكبيسي، 1977).

فقد عرفه خليل بن إسحاق صاحب المختصر في الفقه المالكي بأنه: «جعل منفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته لمستحق مدة ما يراه المحبس» (أبو ليل، 1997).

أما عند العلامة ابن قدامة فهو: تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة (المقدسي، 1992).

وقد أجمع أئمة الإسلام رضي الله عنهم على مشروعية الوقف، وعلى أنه يأتي ضمن أبواب الخير التي يدعو لها الإسلام، وجاء هذا الإجماع استناداً على:

- الآيات التي وردت في القرآن الكريم كقوله تعالى ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِللرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأِنَّ السَّبِيلَ كَيْ لَا يُكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ٧ ﴾ (سورة الحشر: 7).

- السنة النبوية لما سمعه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال (مَنْ أَحْتَسَبَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِيْمَانًا بِاللَّهِ، وَتَصَدِيقًا بَوَعْدِهِ، فَإِنَّ شِبَعَهُ وَرِيَهُ وَرُوْتَهُ وَبَوْلَهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (صحيح البخاري، [2863]).

- أفعال صحابة رسول الله ﷺ، «وتحفل كتب السير والتراجم والحديث بأسماء الكثير من الصحابة الكرام الذين وقفوا بعض أموالهم على الخير فقد حبست عائشة رضي الله عنها وأختها أسماء أم سلمة وأم حبيبة وصفية أزواج النبي، وحبس سعد بن أبي وقاص وخالد بن الوليد وجابر بن عبد الله وعنتبة بن عامر وعبد الله بن الزبير وغيرهم أجمعين، هذا إجماع واضح من صحابة رسول الله على جواز ومشروعية الوقف» (صبيح، 2005).

إن إنشاء وقف إسلامي هو أشبه ما يكون بإقامة مؤسسة اقتصادية ذات وجود دائم إذا كان الوقف مؤبداً، أو مؤقت في الوقف المؤقت. فهو عملية تتضمن الاستثمار للمستقبل، لتوزع على أغراض الوقف خيراتها القادمة بشكل منافع وخدمات أو إيرادات وعوائد (قحف، 2006)

إن نظرة فاحصة في المضامين التي ينطوي عليها النظام الوقفي سواء من حيث مصدر العملية الوقفية ومنشؤها، والأوعية المالية التي تتكون منها المحفظة الوقفية، والجهات المستهدفة من وراء ذلك، وما ينبثق عن كل ذلك من مؤسسات وأنشطة وبرامج تظال مختلف أطراف العملية

الوقفية يجعل من العلاقة بين النظام الوقفي والتنمية المستدامة أمراً لازماً، تتسم في أغلب حالاتها بالديمومة والاستمرار (هليل، 2006).

إن هذه الديمومة التي يحدثها نظام الوقف يمكن من خلالها أن يتم توفير المصادر المالية التي تحتاجها المؤسسات التربوية لضمان نجاح العملية التعليمية، أو للإنفاق على مجالات البحث العلمي المختلفة كفيلاً بأن توفر مصدراً دائماً للإنفاق على احتياجات المؤسسات التربوية.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان هنالك عدد من مصادر تمويل المؤسسات التعليمية عند المسلمين كالكتاتيب، والمساجد، والمدارس ولكنها تختلف من مكان إلى آخر، أي بمعنى أنها كانت مصادر ثانوية تعتمد عليها بعض المؤسسات فيما تتجنبها بعضها، ومنها (غنيمة، 1953) «

- عطاءات الخلفاء والحكام.

- الأجور الخاصة التي يتم الاتفاق عليها ابن الاساتذة والطلبة.

- الهبات والاعانات والصدقات.

ب. مصادر حديثة لتمويل التعليم:

أولاً: التمويل الحكومي:

يأتي من ضمن مسؤوليات الحكومة في الدولة بشكل مباشر العمل على توفير مصادر تمويل للمؤسسات التعليمية في الدولة، ويظهر ذلك من خلال ما يصطلح على تسميته «الميزانية العامة للدولة» ويتم تخصيص نسبة من هذا الميزانية لدعم التعليم. إلا أن بعض الحكومات تلجأ أيضاً إلى طرق مختلفة أو ربما إضافية لتوفير التمويل اللازم للمؤسسات التربوية في الدولة، ويظهر هذا الدعم ضمن عدة أشكال منها:

- تفرض بعض الحكومات ضرائب على فئات وقطاعات اجتماعية معينة لحساب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة (صبيح، 2005).

- تقوم بعض الحكومات بعمل تسهيلات ضريبية على مؤسسات، لاسيما المؤسسات الإنتاجية الكبرى لدفعها لتقديم منح مالية إلى الجامعات في مجالات البحث العلمي المختلفة أو تبرعها بأجهزة ومعدات وأية تسهيلات أخرى» (جربوع، 2000).

ثانياً: البنوك الإسلامية

وتعد البنوك الإسلامية من المؤسسات المالية المصرفية حديثة النشأة حيث ظهرت خلال العقود الثلاثة الماضية، وتزايد تواجدتها تدريجياً في مختلف الدول العربية والإسلامية ليصل عددها مع نهاية القرن الماضي إلى نحو 150 مؤسسة مالية ومصرفية إسلامية (مقداد وحلس، 2005).

وقد كان لإنشاء «الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في سنة 1977م دور هام في تزايد ثقة المتعاملين مع البنوك الإسلامية وانتشار هذه البنوك. ومن أهدافه متابعة إنشاء الروابط بين البنوك الإسلامية التي تعمل وفق أحكام الشريعة كما يقوم بتمثيل البنوك الإسلامية والدفاع عن مصالحها في المحافل الدولية» (الصعبي، 1981).

إن البنوك السلامية أحد أهم الحلول المتاحة لتمويل المؤسسات التربوية من خلال ما تقدمه هذه البنوك من مشاريع تنموية للمجتمعات، وتلقى هذه المشاريع الدعم من الجمهور كونها تعتمد على معايير الشريعة الإسلامية، إن توجيهه بوصلة هذه المشاريع التنموية نحو دعم التعليم من شأنه الارتقاء بهذه المؤسسات، وبذلك دعم الخطوات التي من شأنها بناء مجتمع متعلم قادر على البناء والعطاء.

ثالثاً: مؤسسات المجتمع المحلي:

ويمثل العمل التطوعي أحد مرتكزات بناء المجتمع وتنميته حيث يعمل على تفعيل الطاقات الكامنة لدى الأفراد وتوظيفها في خدمة المجتمع (شرعي، 2007).

ويمكن وصف والعمل الخيري بأنه «ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجموعات البشرية منذ الأزل ولكن تختلف في حجمه وشكله واتجاهاته ودوافعه، فيقل في فترات الاستقرار، ويزيد في أوقات الكوارث والحروب، ومن حيث الاتجاه فقد يكون تلقائياً أو موجهاً من قبل الدولة في أنشطة اجتماعية أو تعليمية أو تنموية، ومن حيث دوافعه فقد تكون دوافع نفسية أو اجتماعية أو سياسية» (عرايبي، 2001).

وتمثل المنظمات الأهلية العمود الفقري للمجتمع المدني، كما أنها تعمل على تحريك همم وطاقات المواطنين في المجتمع المحلي للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية، كما تلعب المؤسسات الأهلية دوراً كبيراً في رعاية المؤسسات التعليمية والعلمية من مدارس وجامعات ومعاهد بحثية. وميزة أن تقوم المؤسسات الأهلية بهذا الدور هو أن يتحول الهدف الإستراتيجي إلى روح تسري في جسد الأمة، بدلا من أن يظل خاضعا تحت رحمة الروتين الذي يميئ أكثر الأفكار حيوية ونشاط، ولا شك أن ذلك يرجع إلى عدم تعزيز ثقافة العمل الجماعي لدى أفراد المجتمع (شرعي، 2007).

رابعا: المنح والإعفاءات والكفالات الطلابية

تعد المنح والإعفاءات والكفالات الطلابية «واحدة من الآليات المستخدمة في تمويل التعليم الجامعي، لتحقيق عدالة أكبر بين المواطنين، وعادة ترتبط المنح والقروض الطلابية بالدخل والأداء الأكاديمي ونوع التعليم الذي يحصل عليه الطالب، وفي معظم الأوقات تحتوي القروض الطلابية على نسبة حقيقية من المنح الخفية، حيث أن الكثير من دول العالم تؤكد على ضرورة عدم حرمان أن طالب من التعليم لمجرد فقره» (الجرجوي، 2010).

ويمكن لهذه الشريحة من مصادر التمويل أن تؤتي ثمارها في دعم طلبة العلم إذا ما انطلقت من أسس علمية سليمة، ووضعت لها القوانين التي تحدد المستفيدين منها، وكذلك النسب التي تقدم لهم. ومن الممكن أن تأخذ هذه الاعفاءات والمنح الطلابية عدداً من الأشكال والشرائح التي تسعى إلى تقديم الدعم المناسب لهم، ويقدم الباحث من خلال هذا البحث بعض الأمثلة على هذه الاعفاءات والمنح الدراسية، كما يلي:

- منحة التفوق الدراسي: والتي يمكن أن تقدم للطلبة الأوائل على التخصصات، وهذا يؤدي إلى خلق روح من المنافسة المحمودة بين الطلبة للظفر بهذه المنحة التي لها قيمة اقتصادية، وكذلك اجتماعية.
- منحة حفظة القرآن الكريم: يمكن تشجيع طلبة العلم على الإقبال على حفظ كتاب الله - أو مكافأة الحافظين له- من خلال تخصيص منحة لمن أتم حفظ القرآن الكريم، وهذا تكريم لهذه الفئة، وتشجيع لبقية الطلبة للإقبال على حفظ كتاب الله.
- منحة الأخوة: وتقدم هذه المنحة للأخوة الذين يدرسون في نفس المؤسسة التعليمية لمساعدة العائلة في تمويل التعليم لأبنائهم خاصة إذا كانت هذه العائلة محدودة الدخل.
- منحة الأزواج: وتقدم هذه المنحة للأزواج الذين يشاركون الدراسة في نفس المؤسسة التعليمية، فتقدم لهم منحة لتمويلهم ودعم جهودهم في استمرار التعليم رغم أعباء الزواج. ويرى الباحث أن مثل هذه المنح تشكل مصدراً هاماً لتمويل التعليم لطبقات مختلفة من المجتمع، ربما كانت ستنقطع بهم السبل ولن يكونوا قادرين على اتمام تعليمهم، لولا مثل هذه المساعدات.

خامساً: الدعم الذاتي

يعتمد نجاح المؤسسات التعليمية بشكل كبير على توفر الدعم والتمويل المالي، وتسعى المؤسسات التربوية الناجحة إلى تنويع قنوات الدعم المالي من حيث كمية الدعم المقدم وشروط توفيره.

ويأتي التمويل الذاتي للمؤسسات التربوية كأحد الأشكال التي يمكن الاعتماد عليها لتوفير الدعم للنشاطات الخاصة بالتعليم، وتتطلب هذه المصادر توخي الحذر في مدى وكيفية توظيفها، لأن هذه المصادر تكون عادة قائمة على رأس مال مقدم من الإدارة العليا للمؤسسة التعليمية بشكل مباشر.

وقد قدم حلس في دراسته عدداً من "النشاطات المضافة إلى مهماتها الأساسية لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من ميزانية الجامعات" (حلس، 2009)، على سبيل المثال:

- تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي.
- التوسع في التعليم المستمر والتدريب.
- التوسع في الدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه).
- فتح باب الدراسات المسائية والتعليم الموازي.

ويرى الباحث أن بإمكان مؤسسات التعليم العالي أن تقوم بعمل عدد من المشاريع التي تعود عليها بالنفع، وهي الخطوة التي أقدم عليها عدد كبير من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الدول الأجنبية لتميل مصادرها المالية، ويقترح الباحث في هذا المجال:

- إنشاء مرافق خاصة، كإنشاء مستشفى خاص يسهم في تدريب طلبة الطب، والتمريض، وغيرها. بهدف توفير التدريب العملي للطلبة، إضافة الى كونها مستشفى خاص لخدمة المجتمع ومصدراً للتمويل.
- تفعيل مراكز الدراسات العلمية والإنسانية ومراكز الإستطلاعات والإحصاءات، والتي تقدم خدماتها الى دوائر الدولة والمجتمع المحلي كما يمكن أن تشكل ومصدراً للتمويل.
- تفعيل المراكز الاستشارية، وخصوصاً تلك المتعلقة بحاجات المجتمع كالهندسة المعمارية، والاستشارات المتعلقة بدراسة الجدوى للمشاريع، وغيرها من الاستشارات التي يحتاجها المجتمع المحلي والتي يمكن أن تشكل ومصدراً للتمويل.

النتائج

- اعتمدت المؤسسات التربوية التي أنشئت في العهود الإسلامية على سياسة تمويلية واضحة ومستقرة مما ساعدها على النجاح في تحقيق أهدافها والاستمرارية.
- المؤسسات التربوية التي أنشئت في العهود الإسلامية كانت ذات نشأة خاصة، تعتمد في تمويلها على أموال الوقف الإسلامي وتقوى بمقدار ازدهار العقارات الموقوفة عليها.
- يمكن اعتماد الوقف الإسلامي بشتى أساليبه، ووسائله مصدراً من مصادر تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني.
- يمكن الاعتماد على أموال الزكاة كصيغة من صيغ تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني.

التوصيات

- أهمية العمل على إعادة دور الوقف الإسلامي كمصدر مهم لتمويل البحث العلمي في المؤسسات التعليمية.
- على الحكومات أن تمارس دورها المنشود في تمويل البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي من خلال توفير مصادر دعم لهذه المؤسسات وتخصيص جزء من ميزانيتها لدعم التعليم.
- ضرورة تشجيع مؤسسات القطاع الخاص لتبني فكرة تمويل البحث العلمي من خلال تقديم تسهيلات لهذه المؤسسات مقابل ما تقدمه من خدمات تمويلية للتعليم.
- يجب على المؤسسات التربوية أن تعمل جاهدة على البحث عن وسائل ذاتية لتوفير التمويل من خلال المشاريع الصغيرة التي يمكن أن توفر التمويل ولو بالحد الأدنى.
- تشجيع البنوك إلى التوجه إلى دعم التعليم كأحد أبرز المصارف المالية لهذه المؤسسات لما يعود ذلك بالنفع على كافة أفراد وطبقات المجتمع.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

القرآن الكريم.

إسماعيل، محمد (1986). أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار، القاهرة: دار النهضة.

الاطرش، عصام، وعساف، محمد (2021). معوقات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة جامعة الاستقلال للبحوث، 6 (1): 55-90

الانصاري، أبي عبد الله (1992). شرح حدود ابن عرفة، المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

أنيس، إبراهيم، ومنصور، عبد الحليم، والصواحي، عطيه، واحمد، محمد (2004)، المعجم الوسيط، (ط4)، مصر: مكتبة الشروق الدولية

الجرجاي، زياد. (2010). التربية في صدر الإسلام، فلسطين: دار المنارة.

حلّس، داود. (2009). مستوى تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ودوره في جودة الإنتاج العلمي، بحث مقدم للمؤتمر التربوي الثالث دور التعليم العالي في التنمية الشاملة، جامعة الأزهر، غزة،

حميد، محمد. (2000). التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال، القاهرة: دار النهضة العربية.

شرعي، بلقيس (2007). دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي: دراسة تحليلية، دراسة مقدمة لمؤتمر الإصلاح المدرسي وتحديات وطموحات، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

سالم، عبد الباقي، ومحمد السيد يحي (2018). معوقات البحث العلمي في العالم العربي: دراسة تحليلية، مجلة المعهد الدولي للدراسة والبحث-جسر، 4(5).

الصائغ، عبد الرحمن (2000)، تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية: أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت.

صبيح، لينا (2005). واقع تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني ومشكلاته»، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة.

الصعيدي، إبراهيم(1981). المصارف الإسلامية، مصادر الأموال واستخداماتها وموقفها من السياسة الائتمانية للبنوك التجارية، مع دراسة المشاكل المحاسبية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة

عرايبي، بلال، (2001)، دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع، مجلة النبأ، (63).

الغفيلي، عبد الله (2008). نوازل الزكاة، الرياض: دار لقمان للنشر والتوزيع.

غنيمة، محمد (1953). تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى، المغرب: دار الطباعة المغربية.

القرضاوي، يوسف (2007). فقه الزكاة، (ط25)، القاهرة: مكتبة وهبة.

القحطاني، منصور (2005). الإنفاق على البحث العلمي الجامعي الواقع والمأمول، ورقة عمل مقدمة لطرق تفعيل وثيقة الآراء للأمر عبد الله آل سعود، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

قحف، منذر (2006). الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، بيروت: دار الفكر المعاصر.

الكبيسي، محمد (1977). أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، بغداد: مطبعة الإرشاد.

أبو ليل، محمود (1997). أثر الاجتهاد في تطور أحكام الوقف، ورقة مقدمة إلى ندوة الوقف الإسلامي كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة.

مجاور، محمد، (1990). تدريس التربية الإسلامية أسسه وتطبيقاته التربوية، (ط4)، الكويت: دار القلم.

مقداد، محمد، وحلس، سالم (2005). دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 13(1): 261-239

المقدسي، ابن قدامه (1992). المغني، مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات، (2010). أهمية البحث العلمي وفوائده، تم الاسترجاع بتاريخ 2022، من:

https://www.manaraa.com/post/2088 /أهمية-البحث-العلمي-وفوائده

موسوعة عريق (د.ت.). المدرسة الإسلامية، تم الاسترجاع بتاريخ 2022، من:

https://areq.net/m/المدرسة_الإسلامية_في_إربد.html

لهليل، أحمد (2006). مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة، بحق مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف: الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

The Holy Quran.

Abu Leil, M. (1997). The impact of ijtiḥad on the development of endowment provisions, a paper presented to the Islamic Endowment Symposium, College of Sharia and Law, United Arab Emirates University, United Arab Emirates.

Ancient Encyclopedia (n.d.). The Islamic School, retrieved on 2022, from:

https://areq.net/m/Islamic_school_in_Irbid.html

Anis, I., Mansour, A., Sawahi, A., & Ahmed, M. (2004). Al-Musateen Lexicon, (4th edition), Egypt: Al-Shorouk International Library

Al-Ansari, A. (1992). Explanation of the limits of Ibn Arafah, Kingdom of Morocco: Ministry of Awqaf and Islamic Affairs.

Al-Atrash, I., & Assaf, M. (2021). Obstacles to scientific research in Palestinian universities in the West Bank from the viewpoint of faculty members, Al-Istiqlal University Journal for Research, 6 (1): 55-90

Al-Ghazeili, A. (2008). Nawazel Zakat, Riyadh: Luqman House for Publishing and Distribution.

Ghanima, M. (1953). History of the Great Islamic Universities, Morocco: Moroccan-Printing House.

Hamid, M. (2000). Finance and financial management in business organizations, Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Hillel, A. (2006). Suggested non-traditional endowment fields for sustainable development, rightfully submitted to the Second Endowment Conference: Developmental Formulas and Future Visions, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah.

Hillis, D. (2009). The level of funding for scientific research in Palestinian universities and its role in the quality of scientific production, research presented to the Third Educational Conference, The Role of Higher Education in Comprehensive Development, Al-Azhar University, Gaza,

Ismail, M. (1986). Fundamentals of management finance and investment decision-making, Cairo: Dar Al-Nahda.

Al-Jerjawi, Z. (2010). Education in the early days of Islam, Palestine: Dar Al-Manara.

Kahf, M. (2006). The Islamic Endowment: Its Development, Management, and Development, Beirut: House of Contemporary Thought.

- Al-Kubaisi, M. (1977). Endowment provisions in Islamic law, Baghdad: Al-Irshad Press.
- Al-Manara Consulting, (2010). The importance and benefits of scientific research, retrieved on 2022, from: <https://www.manaraa.com/post/2088/> The importance of scientific research and its benefits
- Al-Maqdisi, I (1992). Al-Mughni, Egypt: Hajar for printing, publishing and distribution.
- Miqdad, M., & Helles, S. (2005). The Role of Islamic Banks in Financing Economic Development in Palestine, Journal of the Islamic University -Humanitarian Studies Series, 13(1): 239-261
- Mujawar, M. (1990). Teaching Islamic education: its foundations and educational applications, (4th edition), Kuwait: Dar Al-Qalam.
- Orabi, Bilal, (2001), The Role of Voluntary Work in Community Development, Al-Nabaa Magazine, (63).
- Al-Qaradawi, Y. (2007). Fiqh of Zakat, (25th Edition), Cairo: Wahba Library.
- Al-Qahtani, M. (2005). Expenditure on university scientific research, reality and hope, a working paper presented for ways to activate the document of opinions of Prince Abdullah Al Saud, King Abdulaziz University, Saudi Arabia
- Al-Saidi, I. (1981). Islamic banks, sources of funds, their uses and their position on the credit policy of commercial banks, with a study of accounting problems, The Scientific Journal of Economics and Trade.
- Salem, A., & Mohamed, S. (2018). Obstacles to Scientific Research in the Arab World: An Analytical Study, Journal of the International Institute for Study and Research - Jisr, 4 (5).
- Al-Sayegh, A. (2000), Financing University Education in the Kingdom of Saudi Arabia: Dimensions of the Case and Some Possible Alternatives, Scientific Conference accompanying the 33rd Session of the Council of the Association of Arab Universities, Beirut.
- Sharia, B. (2007). The role of community participation in school reform: an analytical study, a study presented to the School Reform Conference: Challenges and Ambitions, United Arab Emirates University.
- Sobeih, L. (2005). The Reality and Problems of Financing Palestinian University Education, Research presented to the First Scientific Conference, Investment and Financing in Palestine between Development Prospects and Contemporary Challenges, Faculty of Commerce at the Islamic University, Gaza.

رؤى نقدية معاصرة في الثوابت الوطنية في الكتب المدرسية الفلسطينية

د. لemy عادل صلاح

قسم بكالوريوس التربية، كلية الأمة الجامعية، فلسطين

Dr. Lama Adel Salah

Education Bachelor's Department, Al-Ummah College University,
Palestine

Lama_salah@ymail.com

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الثوابت الوطنية الفلسطينية في الكتب المدرسية للصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باتباع منهج تحليل المحتوى، مستخدمة أداة تحليل المحتوى التي قامت بإعدادها، والتأكد من صدقها وثباتها، حيث تكونت عينة الدراسة من كتب الصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي في المدارس الفلسطينية التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية للعام الدراسي 2022/2023.

وقد أظهرت النتائج إن هناك تضميناً واضحاً ومقصوداً للثوابت الوطنية الفلسطينية في الكتب المدرسية لهذه الصفوف، وأن هذه الكتب كانت تركز على الجوانب الوطنية للقضية الفلسطينية وحقوق المواطن الفلسطيني.

وبناءً على النتائج خرجت الباحثة بتوصيات عدة أهمها ضرورة اتباع الاستراتيجيات التعليمية/التعلمية الملائمة لتدريس هذه الثوابت من أجل تعميقها في نفوس الطلبة وترسيخها لتصبح الهدف الأسمى للطلبة الفلسطينيين من أجل المحافظة عليها والتمسك بها وصولاً لتحقيقها.

الكلمات المفتاحية: الثوابت الوطنية الفلسطينية، كتب الصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

Contemporary Critical Vision of the National Constants in the Palestinian School's Curricula

Abstract

The purpose of this study is to reveal the Palestinian national constants in the textbooks of the seventh, eighth, and ninth grades in Palestinian schools belong to the Palestinian Ministry of Education for the academic year 2022/2023.

The researcher adopted the content analysis.

The results showed that there is a clear and intentional inclusion of the Palestinian national constants in the textbooks for these classes. Moreover, these books focus on the national aspects of the Palestinian cause and the rights of the Palestinian citizens.

In light of the results, the researcher handed down several recommendations. The most crucial of all is the requirement to employ the proper teaching/learning strategies when imparting these constants to students to reinforce them in their minds and raise their awareness of these values, making them their primary objective to maintain and adhere to in order to achieve them.

Keywords: *Palestinian National Constants, 7th, 8th, and 9th Grade Curricula, Palestinian Ministry of Education, Strategies of Teaching & Learning.*

مقدمة

يشهد العالم اليوم العديد من المتغيرات والتحولات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية وغيرها، والتي وبلا شك تؤثر على المجتمع تأثيراً مباشراً، وتختلف المجتمعات في الأثر الذي تتركه هذه المتغيرات فيها تبعاً لمقومات هذه المجتمعات ومدى مواكبتها للحضارة والتقدم.

لذا من الضروري أن تواكب هذه التغيرات التطورات في الميدان التربوي، لأن النظام التربوي هو الأداة التي تبني الإنسان القادر على التعامل مع معطيات وخصوصيات الألفية الثالثة، ونتيجة لذلك احتلت مسألة التطوير التربوي وإصلاح الواقع التعليمي مركز الصدارة في فكر التربويين وضمن أولوياتهم (سالم، 2007).

ويعدّ المنهاج الدراسي غالباً الأداة التي تستخدمها الأيديولوجيا لتعزيز نظام خاص بمعتقد معين، ويمنح الشرعية لنظام سياسي واجتماعي، حتى في زمن العولمة وثورة الاتصالات والأقمار الصناعية، فالكتب المدرسية تبقى أقوى تكنولوجيا تعليمية وأكثر انتشاراً من غيرها (قراقع، 2007). ذلك أنها تشكل تعليماً أولاً ومرحلة نمائية وفئة عمرية يكون فيها التعليم كالنقش في الحجر والذاكرة طويلة الأمد التي تبقى في ذهن الطلبة خاصة إذا ما احتوت على مبادئ ومعتقدات تتعلق بالدين والوطن ترسخ في نفوسهم وتصبح جزءاً من شخصيتهم كمواطنين صالحين يسعون إلى تحقيق ما تم تعلمه كمخرجات مهمة تضمن ثوابت لا يتنازلون عنها.

وهذه الثوابت الوطنية الفلسطينية ثلاثة وهي: فلسطين عربية وعاصمتها القدس، والمقاومة والكفاح المسلح، وحق اللاجئين في العودة (هريدي، 2015) ، وقامت الباحثة بإضافة بُعد رابع وهو ملف الأسرى وتبييض السجون بسبب ملاحظة احتواء المناهج الفلسطينية عليه ونظراً لأهميته مع تطور التعقيدات السياسية للقضية الفلسطينية بشكل عام.

لذلك كان من أولويات وزارة التربية والتعليم الفلسطينية أن تطور المناهج الفلسطينية وتحديثها في إطار الخطة العامة للوزارة لمواكبة التطورات العالمية على كافة الصعد بما ينسجم مع خصوصية الشعب الفلسطيني الذي يعيش ظروف احتلال يحاول طمس هويته وإقصائه عن ثوابته الوطنية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يواجه الفلسطينيون عقبات كثيرة في التصدي لمشكلاتهم والحد منها من أجل المحافظة على ثوابتهم وقيمهم ومبادئهم بالأخص الوطنية منها المتمثلة في الثوابت الوطنية الفلسطينية، ولأن المنظومة التربوية من أهم مقومات وأسس نجاح وتثبيت أي مفهوم لدى الطلبة لجعلهم مواطنين صالحين محافظين على هويتهم الفلسطينية، ومعالجة قضيتهم، والمحافظة على ثوابتهم حتى لا تضيع في ظل العولمة والتدخل الإسرائيلي والهجوم من قبله على المناهج الفلسطينية فقد جاءت

هذه الدراسة والتي ستحيب عن السؤال الرئيس التالي:

– هل تضمنت الكتب المدرسية في صفوف السابع والثامن والتاسع الثوابت الوطنية الفلسطينية؟

والمنبثق عنه السؤال الفرعي التالي:

– ما نسبة الثوابت الوطنية الفلسطينية في الكتب المدرسية في الصفوف السابع والثامن والتاسع؟

أهداف الدراسة

كشفت هذه الدراسة عن الثوابت الوطنية الفلسطينية في الكتب المدرسية في صفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطيني بصفقتها متطلب ضروري ومهم في الوقت الراهن، وذلك لمعرفة ما تقدمه هذه الكتب في محتواها الدراسي للطلبة الفلسطينيين، في مجموعة الثوابت الفلسطينية التي حددتها الباحثة بالاعتماد على مصادر تاريخية فلسطينية موثوقة باعتبارها فئات للتحليل، حيث تبين بأن الثوابت الوطنية الفلسطينية ثلاثة وهي: فلسطين عربية وعاصمتها القدس، والمقاومة والكفاح المسلح، وحق اللاجئين في العودة، وقامت الباحثة بإضافة بُعد رابع وهو ملف الأسرى وتبييض السجون بسبب ملاحظة احتواء المناهج الفلسطينية عليه ونظراً لأهميته مع تطور التعقيدات السياسية للقضية الفلسطينية بشكل عام.

أهمية الدراسة

تكمن الأهمية النظرية في التأكيد على مبدأ المحافظة الإرثية والتاريخية للشعب الفلسطيني، والتقدير لجهود الآخرين ومبدأ أن تكون أو لا تكون بين الأمم الأخرى من خلال إبراز دور النظام التربوي الفلسطيني في ترسيخ وتدعيم ثوابت القضية الوطنية والمساعدة على الاندماج الهوياتي بالاعتماد على الكتب المدرسية التابعة لوزارة التربية والتعليم.

كما تكمن الأهمية العملية في قيمة الثوابت الوطنية لدى المواطن الفلسطيني من أجل المحافظة على هويته وكيانه وأرضه، ومبادئه، ومعتقداته التي ستقوي لديه حسه الوطني في عدم التنازل عن قضيته الفلسطينية، وعدم إهدار دماء الشهداء، وضياح سنين الأسرى في تضحياتهم التي قدموها.

حدود الدراسة ومحدداتها

يمكن تعميم هذه الدراسة في ضوء المحددات التالية:

- دلالات الدراسة المتعلقة بالمفاهيم الواردة والمحددات المعرفة في مصطلحات الدراسة.
- اقتصرت الدراسة على عينة من كتب المناهج الفلسطينية للصفوف: السابع والثامن والتاسع في المدارس الفلسطينية التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية والمقررة للطلبة الفلسطينيين للعام الدراسي 2022-2023.

- الثوابت الوطنية الفلسطينية من حيث المجالات/ فئات التحليل : فلسطين عربية وعاصمتها القدس الشريف، والعمل المسلح وطرد الأعداء، وحق العودة وقضية اللاجئين، وملف الأسرى، التي حددتها الباحثة باعتبارها فئات للتحليل.
- أداة الدراسة من إعداد الباحثة، لذا فإن درجة دقة النتائج تعتمد على درجة صدق هذه الأداة وثبات التحليل.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

تضمن هذا البحث عدداً من المصطلحات تم تعريفها إجرائياً كما يأتي:

الثوابت الوطنية الفلسطينية: وهي الصورة الذهنية والوجدانية والمعرفية والنفسحركية المتكونة عند الطلبة الفلسطينيين والمتمثلة بمجموعة المبادئ والمعتقدات الوطنية المتعلقة في القضية والشعب الفلسطيني التي تدعو إلى التمسك بها من أجل المحافظة على هويتهم وكيانهم ودولتهم الفلسطينية، وقد حددتها الباحثة بأربع مجالات وهي: فلسطين عربية وعاصمتها القدس الشريف، والعمل المسلح وطرد الأعداء، وحق العودة وقضية اللاجئين، وملف الأسرى.

المناهج المدرسية: وهي الكتب الدراسية للصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي والمقررة من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية والتي يتم تدريسها في المدارس التابعة لها للسنة الدراسية 2022/2023.

الإطار النظري

تعد قضية فلسطين من القضايا الأكثر جدلاً منذ عقود طويلة ولغاية الآن نظراً لما تتضمنه هذه القضية من أبعاد على كافة الصعد المحلية والعالمية منها والمترتبة بقضايا دينية واجتماعية وسياسية مختلفة ومتشابكة في آن. فالنزاع حول فلسطين من أطول النزاعات التي عرفها العالم؛ تجندت من أجله عوامل وقوى دولية ومحلية لمحاولة إخفاء حقيقته، وطمس واقعه وإدخاله في دوامات ومataهات لا نهاية لها لإخضاعه لهيمنة إسرائيلية وأمريكية معادية ذات أبعاد ثقافية وحضارية واقتصادية وتربوية خطيرة.

وفي هذا أشارت عوض (2002) إلى أن الوعي للمعوقات والآفات الصعبة في الحياة العربية تمنعها أن تكون جزءاً فاعلاً من العصر الحديث، والسعي الحثيث والجدي والمسؤول للنهوض من الكبوات التاريخية الحضارية، هما شرطان أساسان لتغيير الصورة في الخارج، لكن العمل الجدي لتغيير تلك الصورة وإعادة صياغتها على وجهها الحقيقي مطلوب اليوم ولا يحتمل الانتظار حتى الانتهاء من ترتيب البيت العربي الداخلي، فلا بد من عمل متواز في المسارين الداخلي والخارجي معاً، الأمر الذي يعتبر مسؤولية تاريخية تقع على عاتق النخبة العربية من المثقفين والمسؤولين وأصحاب القرار، ولطالما كان التغيير في تاريخ الأمم والحضارات من عمل النخب المستتيرة المؤثرة على مخرجات النظم.

وقد بين سالم (2007) بأن الناظر إلى مخرجات التعليم في الوطن العربي يلحظ أن أغلب الخريجين غير قادرين على تحليل وفهم ما يجري حولهم وفي العالم، ومن ثم عدم المقدرة على الرد والتصدي والتحدي، حيث تم تعريض الأجيال الصاعدة لعملية الغزو وغسل الدماغ الذي تمارسه أمريكا لإشاعة النموذج الغربي، بصفته نموذجاً مثالياً، وتصدير قيم غربية نفعية، ومناهج تربوية ثقافية يبيثها التلفزيون وشبكات الإنترنت، أدت إلى تدخل سافر في تشكيل عقول الشباب ونفوسهم عبر غزو ثقافي تكنولوجي يفرض على الجهات المسؤولة التفكير الفوري والسريع في كيفية مواجهة وبناء تربية عربية مستقلة.

ومما لا يدعو للشك أن المتتبع لحال الوطن العربي يلحظ انفصاله عن ماضيه وعن مبادئه وعقائده، فيحس المواطن على أرض وطنه بالغربة والضياع والتمزق بين عقيدة ومبادئ مقتنع بها وواقع يعيشه مغاير وبعيد عنها، لنتجاذبه الأهواء والرغبات والميول، فيقف حائراً بين السبل عاجزاً عن اتخاذ قرار واحد وواضح.

بالرغم من الأهمية البالغة لضرورة معرفة وتمييز الطلبة لتاريخهم السابق وما آلت إليه بالوقت الحاضر، ويأتي هذا في سياقات تعليمية تؤكد على الهوية والمواطنة والكيان الشخصي للطلبة في مرحلة المدرسة الأمر الذي سيؤول بالنهاية إلى تحقيق مصفوفة تعليمية وطنية وواعية. (Cacciatore, 2021).

وهذا يعني أن التغييرات يجب أن تكون في دائرة المحافظة على ما يعتبره المجتمع مهما في الإطار الجذري التاريخي الملتمزم بالمبادئ العامة مع تولد سمات ثقافية فرعية مواكبة لحدائق العصر من جانب، وأن تكون من جانب آخر محافظة ومقيدة بالثقافة والقيم الخاصة بالمجتمع، فتعمل بشكل تكيفي لتجسيد الحضارة مع الأصالة الفكرية والتاريخية والثقافية مضافاً إليها عنصر التكنولوجيا والحدائق. (Listrianti & Mundiri, 2020).

لذلك يسعى كل مجتمع إلى المحافظة على تاريخه الديني، والوطني، والثقافي، والتراثي لدى أبنائه بكل الوسائل الممكنة؛ فتتضافر الجهود لتقديم التعزيز والدعم من أجل تحقيق الأهداف المرومة. وفي هذا الإطار قدمت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية رؤى جديدة في مناهجها التي أقرتها وعملت بها عام «2022» بالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها من بعض المجتمعات الدولية باتهامها ببث الارهاب والعنف في نفوس الطلبة وبأن هذه المناهج تدعو إلى التحريض ضد احتلال فلسفة مناهجه قائمة على الترهيب فقط.

حيث تتبع فلسفة التربية والتعليم الإسرائيلية من آراء فلاسفة وطروحات وكتابات لمفكرين من حملة المفاهيم الصهيونية التي أسهمت مجتمعة في تشكيل الإطار الشامل لبنية الفلسفة التربوية (الإسرائيلية) والتي صيغت بقلب صهيوني، وتحوله من المنظور الديني إلى المنظور السياسي التي غلب عليها طابع الاحتلال والاستعمار والعنصرية وإنكار الآخر والاستيلاء على مقومات

وجوده، وانتباع كل السبل للتخلص من أصحاب الأرض لحل كل ما يسمى بالمسألة اليهودية (Arar, 2012). ويبين سمعان (2010) بأن هذه الأيديولوجيا الموجهة لفلسفة التربية الإسرائيلية تعود إلى مصادر أهمها الحركة الصهيونية القائمة على مذهب ديني وسياسي يدعو إلى تجمع اليهود في أرض فلسطين بصفقتها أرض الميعاد. كذلك الديانة اليهودية من أجل إنشاء أجيال متشعبة بتعاليم التوراة والتلمود لترسيخ مفاهيم عنصرية في نفوس الناشئة اليهودية.

وقد أكد سمعان (2007) أن مسيرة التربية والتعليم الاسرائيلية تسير وفق آلية النظام التعليمي المُسيطر؛ الذي يتخذ من المبدأ الأثني العرقي وعمليات الاحتلال للأراضي العربية أساساً للتعامل وضحاها المقصود (2002) بأنها ذات أبعاد عسكرية تهدف إلى تحقيق الأمن القومي، فالتربية الاسرائيلية هي من أجل الاستعداد الدائم للحرب، والتأكيد على العسكرة والشوفينية في المناهج الدراسية، لذلك تعد الخدمة العسكرية في جيش الدفاع العسكري واجباً مقدساً.

إن الأهداف التي أرادها المتخصصون والقائمون على تصميم المناهج الإسرائيلية من اليهود منذ إنشاء دولتهم ولغاية الآن وضعت لتكرس الرؤية القومية الصهيونية العنصرية، واستبعاد الإنسان العربي من تاريخ فلسطين، والادعاء بالوجود الدائم والمتواصل لليهود فيها، وتسعى إلى إعادة كتابة تاريخها منذ القدم وحتى قيام دولتهم في العصر الحديث لإثبات ارتباطهم بأرض فلسطين عبر العصور وتأسيس هويتهم عليها (حسن، 2003). مستخدمين الكتب المدرسية كأداة فاعلة تهدف إلى غرس الطلبة في أرض اسرائيل وتوضح آلية بلورة العقلية الاسرائيلية بخلق أجيال عنصرية ضد العرب عامة والفلسطينيين خاصة وورثة العنف والإرهاب تجاههم جيلاً بعد جيل لتحقيق سيادتهم على أرض سلبوها بأي وسيلة كانت.

فعملية سلب الحقوق وقتل القيم والمبادئ الفلسطينية عملية ممنهجة من الاحتلال وجزء مهم من سياسته في اسقاط الحقوق وطمس الحقيقة التاريخية للمجمع والدولة الفلسطينية (القدوة، 2020).

واستثناساً بما تقدم كان حق واجب على المؤسسات التعليمية الفلسطينية كافة أن تواجه بكل ما أوتيت من قوة في سبيل المحافظة على الهوية الفلسطينية والثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني من أجل التحرر من الاحتلال واستعادة أرضه وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين إلى أراضيهم الفلسطينية المحتلة، وتبييض السجون من الأسرى البواسل والعمل على هذه المخرجات عبر المقاومة بكل أنواعها المادية منها والمعنوية بالاعتماد على جيل ناشئ متعلم يعلم حقوقه وواجباته تجاه وطنه وقادر على مجابهة الصعوبات والمخاطر لتحقيق آماله وحلمه بنيل الحرية مثله مثل أي مواطن في أي بقعة من العالم ينعم بأدنى الحقوق.

وإن معرفة وفهم واستيعاب الثوابت الوطنية الفلسطينية قضية في غاية الأهمية تقع على رأس هرم الأولويات الوطنية كونها تشكل الحصن المنيع لقيام الدولة الفلسطينية، وهي التعبير الاجتماعي والثقافي الوطني لبقاء فلسطيني مرهون ببقائها.

الدراسات السابقة

تم إلقاء الضوء على أهم الأبحاث والدراسات والمقالات في هذا الصدد، حيث تم عرضها وفق التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم وفيما يأتي تفصيل ذلك.

قدمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2019) دراسة تحليلية لمجموعة الكتب المدرسية من الصف الأول حتى الصف التاسع الأساسي لمعرفة مدى احتوائها على حقوق الإنسان والقيم، مستخدمة استبانيتين كأداة تحليلية لتحقيق الغرض، حيث تبين تكراراً واضحاً لمجموعة القيم وحقوق الإنسان متضمنة في الكتب المدرسية بشكل عشوائي وغير منظم، لذلك أوصت بضرورة اعتماد مصفوفة حقوق الإنسان عند بناء المناهج ودمج هذه الحقوق والقيم بشكل واعٍ وممنهج على أيدي خبراء ومختصين في المجال.

أجرت سليم (2017) دراسة هدفت إلى التعرف على دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، مستخدمة الاستبانة كأداة دراسة على عينة عشوائية من طلبة الجامعة بلغ عددهم (139) طالباً وطالبة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت الدراسة نتائج أهمها أن درجة دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية كانت مرتفعة. كما توصلت للكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغيرات (الجنس، والكلية، والانتماء السياسي، والمستوى الدراسي) كما اظهرت النتائج بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير السكن.

هدفت دراسة العلمي (2015) إلى الوقوف على النظام التعليمي الجزائري وإبراز دوره في تدعيم وترسيخ ثوابت الهوية الوطنية من خلال تناول الأبعاد الثلاث: البعد الإسلامي، والبعد العربي، والبعد الأمازيغي، التي أقرها الدستور الجزائري عام (2002)، كما هدفت إلى التحليل النظري لثوابت الهوية الوطنية من خلال تتبع القانوني والتاريخي لها، وكذا تتبع تطور النظام التعليمي بالجزائر، وإبراز دوره في ترسيخ وتدعيم ثوابت الهوية الوطنية عبر تحليل مضمون الكتب المدرسية للمرحلة الأولى من التعليم الأساسي، باتباع المنهج الوصفي، وبينت النتائج أن تناول النظام التعليمي لأبعاد الهوية الوطنية يجب أن يكون بشكل متوازن، ولا يكون بتناول بعد ما على حساب آخر، لأن هذا من شأنه أن يخلق التحيز والتعصب بين الطلبة، كما أن هذا التناول لا يجب أن يكون بشكل سطحي لأن مثل هذا التناول سيكون عرضة للاجتذاب والاستقطاب وحتى الاستغلال من طرف المتأمرين على البلد.

كما هدف عبد الرحمن (2010) في دراسته الى الكشف عن دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره في التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين، باستخدام أداتين هما الاستبانة والمقابلة، على عينة من الطلبة والعاملين في جامعة النجاح قوامها (411) طالباً وطالبة و(20) من العاملين في الجامعة، وبينت الدراسة أن الدرجة الكلية لدور التعليم في تعزيز الهوية الفلسطينية قد أتى بدور متوسط للتعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية والتنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، وأوضحت نتائج المقابلة مع العاملين في الجامعة أن إدارة الجامعة تقدم مجموعة من الأنشطة والفعاليات من شأنها ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز المشاركة السياسية، وتسهم من خلال بعض المساقات في تعزيز ذلك وأن الفلسفة التربوية للجامعة تهدف إلى ترسيخ الانتماء والولاء وذلك باستثمار الموارد البشرية لتحقيق التنمية المطلوبة في المجتمع.

وقدم هريبد (2006) في دراسته تحديداً للثوابت الفلسطينية كروية شرعية، مستخدماً المنهج التاريخي والتحليل الاستنباطي من خلال النصوص الشرعية من القرآن والسنة وأقوال العلماء والاعتماد على الحقائق السياسية والتاريخية والقانونية، وبينت أبرز النتائج أن ثوابت القضية الفلسطينية هي: الحقوق الدينية والتاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني وللأمة الإسلامية في أرض فلسطين التي لا تقبل التبدل أو التغيير، ولا تسقط بالتقادم، ولا يملك أحد أن يتنازل عنها أو عن أي جزء منها. وأن كل مسلم له حق في فلسطين، وعليه واجب الدفاع عنها وعن أهلها وإن لفلسطين والمسجد الأقصى بمدينة القدس مكانة عظيمة عند المسلمين، وإن حق اللاجئين الفردي أو الجماعي بالعودة إلى ديارهم والعيش في وطنهم هو حق طبيعي وأساسي من حقوق الإنسان، ويستمد مشروعيتها من حقهم التاريخي في وطنهم.

كما سعت دراسة زغول (1992) إلى الكشف عن مدى فاعلية مناهج التاريخ للمرحلة الثانوية في كل من الضفة الغربية وإسرائيل في تحقيق الأهداف التربوية، وهدفت لمعرفة الموضوعات التاريخية التي أقرها منهاج التاريخ للمرحلة الثانوية في الضفة الغربية وإسرائيل، وكيف تناول القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، والكيان الإسرائيلي وقضية تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه عام 1948. متبعاً أسلوب تحليل المحتوى. وأظهرت نتائج الدراسة فيما يخص منهاج التاريخ للمرحلة الثانوية في الضفة الغربية ان موضوعاته إجبارية، تشمل فترات ما قبل الإسلام، والعصر الإسلامي الوسيط والحديث، وتاريخ الحضارة الغربية والعالم المعاصر، وافتقاره للقضية الفلسطينية. في حين منهاج التاريخ للمرحلة الثانوية في المدارس الحكومية الإسرائيلية موضوعاته اختيارية، ومنها إجبارية مثل: فترات من التاريخ الإسرائيلي واليهودي، الفكر الصهيوني وقيام دولة إسرائيل، والصراع العربي الإسرائيلي.

قدمت أبو اسنينه (1976) دراسة هدفت لمقارنة القيم في كتب التربية الوطنية المقدمة للطلبة العرب، والقيم في كتب التربية الوطنية المقدمة للطلبة اليهود في الجامعة الأردنية، مستخدمة

أسلوب تحليل المحتوى، وقد أشارت أبرز النتائج أن إسرائيل تهدف إلى غرس قيمة حب التملك في الناشئة اليهود منذ الصغر، وعمد كتاب التربية الوطنية المقرر في المدارس العبرية إلى تعريف الطالب اليهودي بأرض فلسطين شبراً شبراً في حين لم يهتم كتاب المدرسة العبرية إلا بما يخدم أهداف إسرائيل المنشودة، كما أبرزت الدراسة أن الاتجاه القيمي في كتب التربية الوطنية المقررة للطلبة العرب يخالف الاتجاه القيمي في كتب التربية المقررة للطلبة اليهود، مع أن إسرائيل تعد كلا من اليهود والعرب مواطنين إسرائيليين.

التعقيب على الدراسات السابقة

يلحظ من الدراسات السابقة بأنها تجمع على أهمية تعزيز وترسيخ مفهوم القيم والهوية الوطنية كما في دراسة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2019) ودراسة سليم (2017) ودراسة عبد الرحمن (2010) التي قاما ببيان أثرها الإيجابي على التنمية السياسية، في حين قام العلمي (2015) بتحليل مضامين كتب المرحلة الأساسية لمحتوى الهوية الوطنية ليخلص بضرورة تضمينها بشكل متواز ومتساو؛ أما هريدي (2006) فتحدثت عن الثوابت الوطنية الفلسطينية وضرورة التمسك بها. وعلى صعيد آخر اهتمت دراسة زغلول (1992) بمعرفة مدى فاعلية وموضوعات منهاج التاريخ في تحقيق الأهداف التربوية للمرحلة الثانوية، أما أبو سنيينة (1976) فقد اهتم بالمقارنة فيما بين كتب التربية الوطنية المقدمة للطلبة العرب وتلك المقدمة للطلبة اليهود.

وتأتي هذه الدراسة لتقدم ميزات مهمة في جسم المعرفة العلمية، والبحث التربوي لا ينحصر فقط في تحليل الثوابت الوطنية في مضامين الكتب المدرسية للمناهج الفلسطينية الجديدة وإنما يتعدى ذلك في استخلاص نسبها المئوية وترتيب الصفوف والمباحث لكل صف من صفوف العينة، كما أنها الدراسة الأولى على المناهج الفلسطينية الحديثة التي بحثت في القضية الفلسطينية وثوابتها بحسب علم الباحثة، كما أنها تناولت جميع المباحث للصفوف المدرسية (سابع، ثامن، تاسع) ولم تكتفِ بمبحث واحد فحسب.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

ولإجراء الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل محتوى الكتب المدرسية.

مجتمع الدراسة وعينتها

تألف مجتمع الدراسة وعينتها من كتب الصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي في المدارس الفلسطينية التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطيني للعام الدراسي 2023/2022 لأغراض تحليل المحتوى كما في الجدول (1).

جدول 1: توزيع مجتمع الكتب وعينته

الرقم	الكتاب المقرر	الصف	مكان النشر وتاريخه
	التربية الاسلامية. اللغة العربية. العلوم والحياة. الاجتماعيات. الرياضيات. اللغة الانجليزية. التكنولوجيا.	السابع الأساسي	مركز المناهج/ رام الله/ 2022
	التربية الاسلامية. اللغة العربية. العلوم والحياة. الاجتماعيات. الرياضيات. اللغة الانجليزية. التكنولوجيا.	الثامن الأساسي	مركز المناهج/ رام الله/ 2022
	التربية الاسلامية. اللغة العربية. العلوم والحياة. الاجتماعيات. الرياضيات. اللغة الانجليزية. التكنولوجيا.	التاسع الأساسي	مركز المناهج/ رام الله/ 2022

أداة الدراسة:

أداة تحليل المحتوى

- لأغراض الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس وهو: «هل تضمنت الكتب المدرسية في صفوف السابع والثامن والتاسع الثوابت الوطنية الفلسطينية ؟
- اتبعت الباحث الخطوات الآتية:
- مراجعة الأبحاث والدراسات والدوريات والمقالات والكتب ذات العلاقة بالثوابت الوطنية الفلسطينية، والاستفادة منها في تحديد المجالات لهذه الثوابت.
- مراجعة الأبحاث والدراسات والدوريات والكتب ذات العلاقة بتحليل محتوى مناهج الكتب المدرسية، لتصميم أداة تحليل المحتوى.

- توصلت الباحثة من خلال المراجعة السابقة في تحديد الثوابت الوطنية الفلسطينية إلى أربعة مجالات وهي: فلسطين عربية وعاصمتها القدس الشريف، والعمل المسلح وطرد الأعداء، وحق العودة وقضية اللاجئين، وملف الأسرى.
 - تصميم أداة التحليل والتي تضمنت في شكلها العمودي أربعة مجالات هي: فلسطين عربية وعاصمتها القدس الشريف، والعمل المسلح وطرد الأعداء، وحق العودة وقضية اللاجئين وملف الأسرى، وفي شكلها الأفقي والتي تكونت من قائمة بالصفوف: السابع والثامن والتاسع الأساسي.
 - تحكيم الأداة بصورتها الأولية من مجموعة محكمين وعددهم (5).
 - بعد استعادة الأداة من المحكمين والاطلاع على آرائهم وملاحظاتهم تم تعديل البنود التي أشار المحكمون إلى ضرورة تعديلها.
- تم التحقق من ثبات أداة التحليل بتطبيقها مرتين على عينة عشوائية من المحتوى المطلوب تحليله بفارق زمني مدته ثلاثة أسابيع، حيث بدأت عملية التحليل من 2022/9/10 إلى غاية 2022/10/11. وتمّ حساب ثبات التحليل باستخدام معادلة هولستي. وبلغ معامل الثبات بين تحليل الباحثة الأول والثاني (0.88) وهي نسبة مقبولة لأغراض التحليل.

آلية تحليل المحتوى:

باستخدام أسلوب تحليل المحتوى الذي يُعد أسلوباً فعالاً، للكشف عن مدى توافر الثوابت الوطنية الفلسطينية في الكتب المدرسية في المدارس الفلسطينية للصفوف (السابع، الثامن، التاسع). وقد تم تنفيذ الخطوات الآتية:

- تحديد الهدف من التحليل، وهو التعرف على الثوابت الوطنية الفلسطينية التي تعكسها الكتب المدرسية.
- تحديد مجال التحليل، وهو الكتب المدرسية في المدارس الفلسطينية للصفوف الثلاث.
- تحديد فئات التحليل بالأبعاد الأربع لكل مجال من المجالات الرئيسة للثوابت الوطنية.
- تحديد وحدة التحليل، وهي الفكرة كونها أكثر الوحدات شاملة، ومناسبة لهذا الموضوع.
- تحدّد الباحثة كل فكرة (الصور، الرسومات، الخرائط، الأنشطة، الاسئلة) المذكور فيها الثوابت الوطنية الفلسطينية ويتم حساب عدد تكراراتها وجمعها وإيجاد النسب المئوية لها.

ثبات التحليل:

عبر تحليل الكتب المدرسية للصفوف (السابع، الثامن، التاسع) مرتين تفصل بينهما مدة أربعة أسابيع باستخدام أداة التحليل. تمّ التأكد من ثبات التحليل بتطبيق معادلة هولستي (الهاشمي وعطية، 2007).

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{عدد مرات الاتفاق بين التحليل الأول والثاني للباحث}}{\text{عدد مرات الاتفاق} + \text{عدد مرات الاختلاف}} \times 100\%$$

وقد بلغ معامل ثبات التحليل بين تحليل الباحثة الأول والثاني كما في الجدول (2).

جدول 2: قيم معامل ثبات التحليل

الرقم	الكتاب	قيم معاملات ثبات تحليل الباحثة الأول والثاني
1.	الصف السابع	0.83
2.	الصف الثامن	0.93
3.	الصف التاسع	0.82
	الكلي	0.86

وتعد قيم معاملات ثبات التحليل مناسبة لتحقيق أغراض الدراسة الحالية.

صدق التحليل:

تم التأكد من صدق التحليل بعرض أداة التحليل والنتائج التي تم التوصل إليها على اثنتين من المتخصصين في مجال المناهج وأساليب تدريسها.

المعالجات الإحصائية

للإجابة عن السؤال الرئيس والفرعي تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية التكرارات والنسب المئوية.

مناقشة النتائج والتوصيات

- النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس والذي ينص على: هل تضمنت الكتب المدرسية في صفوف السابع والثامن والتاسع الثوابت الوطنية الفلسطينية؟

- والسؤال الفرعي المنبثق عنه والذي ينص على: ما نسبة الثوابت الوطنية الفلسطينية في الكتب المدرسية في الصفوف السابع والثامن والتاسع؟

للإجابة على هذا السؤال الرئيس والسؤال الفرعي المنبثق عنه، تم حساب التكرارات والنسب المئوية للثوابت الوطنية الفلسطينية في الكتب المدرسية للصفوف (السابع، والثامن، والتاسع)، والجدول (3) يبين ذلك.

جدول 3: التكرارات والنسب المئوية للثوابت الوطنية الفلسطينية في الكتب المدرسية للصفوف (السابع، الثامن، التاسع)

الصفوف ككل		الصف						المباحث	مجالات الثوابت
		التاسع		الثامن		السابع			
النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية لكل صف %	التكرار	النسبة المئوية لكل صف %	التكرار	النسبة المئوية لكل صف %	التكرار		
25.23	181	39.15	83	21.36	44	18.56	54	اللغة العربية	فلسطين عربية/ تاريخية/ القدس عاصمة فلسطين
30.32	215	38.21	81	23.79	49	29.21	85	الرياضيات	
13.96	99	8.02	17	14.08	29	18.21	53	العلوم والحياة	
0.56	4	0	0	0.97	2	0.69	2	التربية الإسلامية	
26.23	186	14.15	30	30.58	63	31.96	93	الدراسات الاجتماعية	
3.39	24	0.47	1	9.22	19	1.37	4	التكنولوجيا	
42.90	709	40.23	212	42.74	206	45.33	291	فلسطين عربية/ تاريخية/ القدس عاصمة فلسطين	المجموع
45.08	266	57.95	113	41.27	78	36.41	75	اللغة العربية	العمل المسلح/ المقاومة/ طرد الأعداء/ تقرير المصير
13.89	82	12.82	25	8.60	16	19.90	41	الرياضيات	
11.53	68	5.13	10	12.17	23	16.99	35	العلوم والحياة	
5.25	31	5.13	10	7.41	14	3.39	7	التربية الإسلامية	
23.22	137	18.46	36	29.10	55	22.33	46	الدراسات الاجتماعية	
1.02	6	0.51	1	1.59	3	0.97	2	التكنولوجيا	
35.74	590	37	195	39.21	189	32.08	206	العمل المسلح/ المقاومة/ طرد الأعداء/ تقرير المصير	المجموع

الصفوف ككل		الصف						المباحث	مجالات الثوابت
		التاسع		الثامن		السابع			
النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية لكل صف %	التكرار	النسبة المئوية لكل صف %	التكرار	النسبة المئوية لكل صف %	التكرار		
42.06	98	50	45	26.87	18	46.05	35	اللغة العربية	حق العودة/ قضية اللاجئين
14.59	34	8.89	8	22.39	15	14.47	11	الرياضيات	
17.59	41	11.11	10	19.40	13	23.68	18	العلوم والحياة	
1.72	4	0	0	5.97	4	0	0	التربية الإسلامية	
22.75	53	30	27	23.88	16	13.16	10	الدراسات الاجتماعية	
1.29	3	0	0	1.49	1	2.63	2	التكنولوجيا	
14.15	233	17.08	90	13.90	67	11.84	76	حق العودة/ قضية اللاجئين	المجموع
56.30	67	86.66	26	20	4	53.62	37	اللغة العربية	ملف الأسرى/ تبييض السجون
5.88	7	0	0	25	5	2.89	2	الرياضيات	
14.29	17	0	0	0	0	24.64	17	العلوم والحياة	
2.52	3	0	0	15	3	0	0	التربية الإسلامية	
21.01	25	13.33	4	40	8	18.84	13	الدراسات الاجتماعية	
0	0	0	0	0	0	0	0	التكنولوجيا	
7.21	119	5.69	30	4.15	20	10.75	69	ملف الأسرى/ تبييض السجون	المجموع
100	1651	100	527	100	482	100	642	الأبعاد ككل	المجموع

أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال أن الثوابت الوطنية في كل مجال من مجالات أداة تحليل محتوى كتب المنهاج الفلسطيني للصفوف (السابع، الثامن، التاسع) جاءت على النحو الآتي:

- جاءت كتب الصف السابع بالمرتبة الأولى، حيث توافرت فيها الثوابت الوطنية بتكرار بلغ (642) وبنسبة مئوية (38.89%)، تلتها بالمرتبة الثانية كتب الصف التاسع بتكرار (527) وبنسبة مئوية (31.92%) وتلتها بالمرتبة الثالثة كتب الصف الثامن بتكرار

- بلغ (482) ونسبة مئوية (29.19%).
- وفيما يتعلق بمجالات الثوابت الوطنية في كل كتاب من كتب المنهاج الفلسطيني للصفوف (السابع والثامن والتاسع) ككل فقد جاءت كما يلي:
- جاء ثابت فلسطين عربية تاريخية والقدس عاصمة فلسطين بالمرتبة الأولى بتكرار بلغ (709)، ونسبة مئوية (42.90%).
 - جاء ثابت العمل المسلح والمقاومة/ طرد الأعداء وحق تقرير المصير بالمرتبة الثانية بتكرار بلغ (590)، ونسبة مئوية (35.74%).
 - جاء ثابت حق العودة وقضية اللاجئين بالمرتبة الثالثة بتكرار بلغ (233)، ونسبة مئوية (14.15%).
 - جاء ثابت ملف الأسرى وتبييض السجون بالمرتبة الرابعة بتكرار بلغ (119)، ونسبة مئوية (7.21%).
- وفيما يتعلق بمجالات الثوابت الوطنية في كل كتاب من كتب المنهاج الفلسطيني للصفوف (السابع والثامن والتاسع)، فقد أظهرت النتائج ما يلي:
- فيما يتعلق بكتب الصف السابع فقد جاء الثابت فلسطين عربية تاريخية والقدس عاصمة فلسطين بالمرتبة الأولى بتكرار بلغ (291)، ونسبة مئوية (45.33%)، وتلاه بالمرتبة الثانية الثابت العمل المسلح والمقاومة/ طرد الأعداء وحق تقرير المصير بتكرار بلغ (206)، ونسبة مئوية (32.08%)، وتلاه بالمرتبة الثالثة الثابت حق العودة وقضية اللاجئين بتكرار بلغ (76)، ونسبة مئوية (11.84%)، وتلاه بالمرتبة الرابعة الثابت ملف الأسرى وتبييض السجون بتكرار بلغ (69)، ونسبة مئوية (10.75%).
 - فيما يتعلق بكتب الصف الثامن فقد جاء الثابت فلسطين عربية تاريخية والقدس عاصمة فلسطين بالمرتبة الأولى بتكرار بلغ (206)، ونسبة مئوية (42.74%)، وتلاه بالمرتبة الثانية الثابت العمل المسلح والمقاومة/ طرد الأعداء وحق تقرير المصير بتكرار بلغ (189)، ونسبة مئوية (39.21%)، وتلاه بالمرتبة الثالثة الثابت حق العودة وقضية اللاجئين بتكرار بلغ (67)، ونسبة مئوية (13.90%)، وتلاه بالمرتبة الرابعة الثابت ملف الأسرى وتبييض السجون بتكرار بلغ (20)، ونسبة مئوية (4.15%).
 - فيما يتعلق بكتب الصف التاسع فقد جاء الثابت فلسطين عربية تاريخية والقدس عاصمة فلسطين بالمرتبة الأولى بتكرار بلغ (212)، ونسبة مئوية (40.23%)، وتلاه بالمرتبة الثانية الثابت العمل المسلح والمقاومة/ طرد الأعداء وحق تقرير المصير بتكرار بلغ (195)، ونسبة مئوية (37%)، وتلاه بالمرتبة الثالثة الثابت حق العودة وقضية اللاجئين

بتكرار بلغ (90)، ونسبة مئوية (17.08%)، وتلاه بالمرتبة الرابعة الثابت ملف الأسرى وتبييض السجون بتكرار بلغ (30)، ونسبة مئوية (5.69%).
كما أظهرت النتائج المتعلقة بهذا السؤال أن الثوابت الفلسطينية في كل مجال من مجالات أداة تحليل محتوى كتب المنهاج الفلسطيني للصفوف (السابع، الثامن، التاسع) كانت على النحو الآتي:
فيما يتعلق بمباحث المنهاج الفلسطيني في الثابت الفلسطيني: فلسطين عربية تاريخية والقدس عاصمتها كانت على النحو الآتي:

- جاء مبحث الرياضيات بالمرتبة الأولى بتكرار بلغ (215) ونسبة مئوية (30.32%) .
 - جاء مبحث الدراسات الاجتماعية بالمرتبة الثانية بتكرار بلغ (186) ونسبة مئوية (26.23%).
 - جاء مبحث اللغة العربية بالمرتبة الثالثة بتكرار بلغ (181) ونسبة مئوية (25.23%) .
 - جاء مبحث العلوم والحياة بالمرتبة الرابعة بتكرار بلغ (99) ونسبة مئوية (13.96%) .
 - جاء مبحث التكنولوجيا بالمرتبة الخامسة بتكرار بلغ (24) ونسبة مئوية (3.39%) .
 - جاء مبحث التربية الإسلامية بالمرتبة السادسة بتكرار بلغ (4) ونسبة مئوية (0.56%) .
- فيما يتعلق بمباحث المنهاج الفلسطيني في الثابت الفلسطيني: العمل المسلح والمقاومة/ طرد الأعداء وحق تقرير المصير كانت على النحو الآتي:
- جاء مبحث اللغة العربية بالمرتبة الأولى بتكرار بلغ (266) ونسبة مئوية (45.08%) .
 - جاء مبحث الدراسات الاجتماعية بالمرتبة الثانية بتكرار بلغ (137) ونسبة مئوية (23.22%).
 - جاء مبحث الرياضيات بالمرتبة الثالثة بتكرار بلغ (82) ونسبة مئوية (13.89%) .
 - جاء مبحث العلوم والحياة بالمرتبة الرابعة بتكرار بلغ (68) ونسبة مئوية (11.53%) .
 - جاء مبحث التربية الإسلامية بالمرتبة الخامسة بتكرار بلغ (31) ونسبة مئوية (5.25%).
 - جاء مبحث التكنولوجيا بالمرتبة السادسة بتكرار بلغ (6) ونسبة مئوية (1.02%) .
- فيما يتعلق بمباحث المنهاج الفلسطيني في الثابت الفلسطيني: حق العودة وقضية اللاجئين كانت على النحو الآتي:

- جاء مبحث اللغة العربية بالمرتبة الأولى بتكرار بلغ (98) ونسبة مئوية (42.06%).
- جاء مبحث الدراسات الاجتماعية بالمرتبة الثانية بتكرار بلغ (53) ونسبة مئوية (22.75%).
- جاء مبحث العلوم والحياة بالمرتبة الثالثة بتكرار بلغ (41) ونسبة مئوية (17.59%) .
- جاء مبحث الرياضيات بالمرتبة الرابعة بتكرار بلغ (34) ونسبة مئوية (14.59%).

- جاء مبحث التربية الإسلامية بالمرتبة الخامسة بتكرار بلغ (4) ونسبة مئوية (1.72%).
 - جاء مبحث التكنولوجيا بالمرتبة السادسة بتكرار بلغ (3) ونسبة مئوية (1.29%).
 فيما يتعلق بمباحث المنهاج الفلسطيني في الثابت الفلسطيني: ملف الأسرى وتبييض السجون كانت على النحو الآتي:

- جاء مبحث اللغة العربية بالمرتبة الأولى بتكرار بلغ (67) ونسبة مئوية (56.30%).
- جاء مبحث الدراسات الاجتماعية بالمرتبة الثانية بتكرار بلغ (25) ونسبة مئوية (21.01%).
- جاء مبحث العلوم والحياة بالمرتبة الثالثة بتكرار بلغ (17) ونسبة مئوية (14.29%).
- جاء مبحث الرياضيات بالمرتبة الرابعة بتكرار بلغ (7) ونسبة مئوية (5.88%).
- جاء مبحث التربية الإسلامية بالمرتبة الخامسة بتكرار بلغ (3) ونسبة مئوية (2.52%).
- جاء مبحث التكنولوجيا بالمرتبة السادسة بتكرار بلغ (0) ونسبة مئوية (0%).

يتبين مما سبق بأن المناهج الفلسطينية للصفوف السابع، والثامن، والتاسع الأساسي تتضمنت الثوابت الوطنية الفلسطينية بشكل مقصود بمجالاتها الأربع كما حددتها الباحثة حيث تصدر الثابت الوطني بأن فلسطين عربية تاريخية وعاصمتها القدس الشريف بالمرتبة الأولى بتكرار بلغ (709)، وبنسبة مئوية (42.90%)، تلاها الثابت الوطني المتعلق بالعمل المسلح وطرد الاعداء وحق تقرير المصير في المرتبة الثانية بتكرار بلغ (590)، وبنسبة مئوية (35.74%). ثم الثابت الوطني المتعلق بحق العودة وقضية اللاجئين في المرتبة الثالثة بتكرار بلغ (233)، وبنسبة مئوية (14.15%). وفي المرتبة الرابعة جاء الثابت الوطني المتعلق بملف الأسرى وتبييض السجون بتكرار بلغ (119)، وبنسبة مئوية (7.21%).

وتعزو الباحثة هذه النتائج والنسب المئوية المتضمنة في الكتب المدرسية إلى ضرورة الفكرة ومدى أهميتها في حياة الشعب الفلسطيني الذي ما يزال يعاني من وطأة الاحتلال الصهيوني ومدى الانتهاكات الصهيونية في حق المنظومة التربوية الفلسطينية على كافة الصعد والتي طالت الطلبة الأطفال على مقاعد دراستهم، لذلك وجب تضمين الكتب المدرسية للقضية الفلسطينية حتى لا تضيق الحقيقة وحتى نخرج أجيالاً قوية تعي حقها المشروع وتستطيع مجابهة السياسة الصهيونية التي تسعى في مناهجها لغرس قيم الارهاب والحرب في نفوس الأجيال الصاعدة.

وبناءً على ما تقدم فإن هذه الدراسة تتفق مع دراسة كل من سليم (2017) ودراسة العلمي (2015) ودراسة عبد الرحمن (2010) في فكرة التعزيز والترسيخ لمبادئ وطنية مهمة، كما أنها اعتمدت على نفس بنود الثوابت الوطنية التي وضحتها دراسة هريبد (2006) في عملية التحليل إلا أنها أضافت فكرة ملف الأسرى كبعد رابع وتم التعامل معه في عملية التحليل كثابت رابع نظراً لأهميته السياسية في القضية الفلسطينية في الوضع الراهن، واتفقت الدراسة كذلك مع دراسة زغول

(1992) التي وضحت فاعلية المناهج في تحقيق الأهداف التربوية ودراسة أبو سنينة (1976) في ضرورة التضمين للقيم الوطنية في الكتب المدرسية.

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتحليلها، فإن الباحثة توصي بالآتي:

- إقامة المسابقات وتنظيم الأنشطة اللامنهجية التي تعنى بتوضيح وتثبيت الثوابت الوطنية الفلسطينية في أذهان الطلبة على مستوى الوطن وتحفيز الطلبة عليها وتقديم الجوائز.
- إلقاء الضوء على التراث الفلسطيني بشكل واقعي فاعل وبيان مدى أهميته للحفاظ عليه، ومن الممكن أن تتضمن كتب التربية المهنية هذا الهدف.
- تضمين الثوابت الوطنية الفلسطينية في كتب اللغة الانجليزية وتعميق المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بها ليستطع الطلبة حفظها ومناقشتها بلغة ثانية تعتبر لغة عالمية.
- مراعاة الاساليب التعليمية/ التعلمية المتبعة في شرح الدروس المتضمنة لمفاهيم الثوابت الفلسطينية من أجل تقديرها من قبل الطلبة وترسيخها في أذهانهم، وحث الطلبة على تقديم المشاريع للمباحث المختلفة في محتواها ثوابت وطنية.
- التأكيد على التواصل والاتصال فيما بين المؤسسات والمدارس في تنمية الوعي السياسي، والمشاركة في عقد الندوات واستضافة أولي الأمر في تخصصات الفلسفة التاريخية للأرض والقضية الفلسطينية.
- إحياء الذكرى للمناسبات الخاصة بالشعب الفلسطيني في محافل عامة بشكل خاص وعام في حضور مجموعات من الطلبة.
- إجراء المزيد من الدراسات التحليلية حول الثوابت الوطنية الفلسطينية في الكتب المدرسية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو اسنينه، عونية (1976)، دراسة مقارنة للقيم في كتب التربية الوطنية للطلبة العرب واليهود في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الأردنية، الأردن.

حسن، محمد (2003). تحليل محتوى كتاب يهود وعرب في دولة إسرائيل، ورقة مقدمة إلى ندوة بناء المناهج: الأسس والمنطلقات بكلية التربية، جامعة الملك سعود، الملكة العربية السعودية.

زغلول، لطفي (1992). مدى فاعلية مناهج التاريخ في المرحلة الثانوية في كل من الضفة الغربية وإسرائيل في تحقيق الأهداف التربوية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

سالم، رائدة. (2007) تطوير المناهج التربوية، الأردن- عمان: مكتبة المجتمع العربي.

سليم، هبة (2017). دور جامعة القدس المفتوحة في تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة، مجلة جامعة الاستقلال، 2(عدد خاص): 175-216.

سمعان، سمير (2010). التربية العنصرية وتشويه الحقائق في مناهج التعليم الإسرائيلية، الأردن- عمان: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.

سمعان، سمير (2007). الأردن وأقطار العالم العربي في المناهج التعليمية الإسرائيلية، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، الأردن.

عبد الرحمن، برهان (2010). دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين جامعة النجاح أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

العلمي، شراد (2015). النظام التعليمي وثوابت الهوية الوطنية طتب المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي نموذجاً، رسالة ماجستير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر.

القدوة، سري (2020) . الحقوق الشرعية والثوابت الوطنية الفلسطينية، جريدة الدستور. استرجعت بتاريخ 2023 من:

https://www.addustour.com/articles/1332908-
الوطنية-الفلسطينية-
الحقوق-الشرعية-والثوابت-

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2019) . تحليل محتوى الكتب المدرسية من منظور حقوق

الإنسان (اللغة العربية، العلوم والحياة) للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية، استرجعت بتاريخ 1 حزيران 2023، من من: https://www.ichr.ps/cached_uploads/download/ichr-files/files/000000869.pdf

عوض، ريتا (2002). صورة العرب والإسلام في الغرب : كيف يعاد تشكيلها؟، مجلة شؤون عربية، (109): -120 129.

قراقع، عيسى (2007). حق العودة في المناهج التعليمية الإسرائيلية، بحث مقدم إلى المؤتمر الفكري والسياسي الثاني للتجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة.

مركز تطوير المناهج (2022). كتاب اللغة العربية للصف السابع، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.

مركز تطوير المناهج (2022). كتاب الرياضيات للصف السابع، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.

مركز تطوير المناهج (2022). كتاب العلوم والحياة للصف السابع، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.

مركز تطوير المناهج (2022). كتاب التربية الإسلامية للصف السابع، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.

مركز تطوير المناهج (2022). كتاب الدراسات الاجتماعية للصف السابع، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.

مركز تطوير المناهج (2022). كتاب التكنولوجيا للصف السابع، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.

مركز تطوير المناهج (2022). كتاب اللغة العربية للصف الثامن، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.

مركز تطوير المناهج (2022). كتاب الرياضيات للصف الثامن، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.

مركز تطوير المناهج (2022). كتاب العلوم والحياة للصف الثامن، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.

مركز تطوير المناهج (2022). كتاب التربية الإسلامية للصف الثامن، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.

مركز تطوير المناهج (2022). كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الثامن، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.

مركز تطوير المناهج (2022). كتاب التكنولوجيا للصف الثامن، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.

- مركز تطوير المناهج (2022) . كتاب اللغة العربية للصف التاسع، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.
- مركز تطوير المناهج (2022) . كتاب الرياضيات للصف التاسع، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.
- مركز تطوير المناهج (2022) . كتاب العلوم والحياة للصف التاسع، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.
- مركز تطوير المناهج (2022) . كتاب التربية الإسلامية للصف التاسع، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.
- مركز تطوير المناهج (2022) . كتاب الدراسات الاجتماعية للصف التاسع، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.
- مركز تطوير المناهج (2022) . كتاب التكنولوجيا للصف التاسع، وزارة التربية والتعليم، فلسطين.
- المقصود، محمد عبد (2002) . اتجاهات الفكر التربوي المعاصر في إسرائيل، مصر - القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع
- الهاشمي، عبد الرحمن، وعطية، محسن (2007) ، تحليل محتوى منهاج اللغة العربية رؤية نظرية تطبيقية، الأردن - عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع.
- هريدي، عاطف (2006) . ثابوت القضية الفلسطينية رؤية شرعية. بحث مقدم إلى مؤتمر جمعية القدس للبحوث والدراسات الإسلامية « ثابوت القضية الفلسطينية الواقع والتحديات».

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Abd Al-Rahman, B. (2010). The Role of Higher Education in Strengthening the Palestinian Identity and Its Impact on Political Development from the Students and Employees View AL-Najah University as a Model. Unpublished Master's Thesis, Al-Najah National University, Palestine.
- Abu Asneneh, A. (1976). A Comparative study of Values in National Education Curriculum for Arab and Jewish students in Palestine. Unpublished Master's Thesis, University of Jordan, Jordan.
- Alalami, Sh.(2015). The Educational System and the Constants of National Identity, the 1st stage of Primary Education as a Model. Published Master's Thesis, University of Staif, Algeria.
- Awad, R. (2002). The Image of Arabs and Islam in the West: How to Reshape? Arab Affairs Magazine, (109): 120-129.
- Curriculum Development Centre (2022). 7th Grade Arabic Book, ministry of Education, Palestine.

- Curriculum Development Centre (2022). 7th Grade Islamic Education Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 7th Grade Mathematics Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 7th Grade Science Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 7th Grade Social Studies Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 7th Grade Technology Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 8th Grade Arabic Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 8th Grade Islamic Education Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 8th Grade Mathematics Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 8th Grade Science Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 8th Grade Social Studies Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 8th Grade Technology Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 9th Grade Arabic Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 9th Grade Islamic Education Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 9th Grade Mathematics Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 9th Grade Science Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 9th Grade Social Studies Book, ministry of Education, Palestine.
- Curriculum Development Centre (2022). 9th Grade Technology Book, ministry of Education, Palestine.
- Al-Hashemi, A., & Attia, M. (2007). A Theoretical and Applied vision Analyzing of the Arabic Language Content Curriculum, Jordan- Amman: Dar Al-Safa for Publishing and Distribution.

- Hassan, M. (2003). Content Analysis of the Jews and Arabs Book in Israel. A paper submitted to the Symposium on Building Curricula: Foundations and Starting Points, College of Education, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia.
- Herbid, A. (2006). A legitimate Vision for the Constants of the Palestinian Cause. A paper presented to the Conference of the Jerusalem Society for Research and Islamic Studies, "The Constants of the Palestinian Cause, Reality and Challenges" .
- The Independent Commission for Human Rights (2019). Analyzing Curriculum Content from a Human Rights Perspective. Palestine. Retrieved 1st June, 2023, from: https://www.ichr.ps/cached_uploads/download/ichr-files/files/000000869.pdf
- Al-Maqsoud, M. (2002). Attitudes of Contemporary Educational Thought in Israel, Egypt- Cairo: Culture for Publication and Distribution,
- Qaraqe, I. (2007). The Right of Return in the Israeli Educational Curriculum. A Paper Submitted to the 2ed Intellectual and Political conference of the Popular Assembly Defense of the Return's Right.
- Al Qudwa, S. (2020). Palestinian National Constants and Legitimacy. Al-Dostour Magazine. . Retrieved 26th December, 2020, from: <https://www.addustour.com/articles/1332908-الحقوق-الشرعية-والتوايت-الوطنية-الفالسطينية>
- Salem, R. (2007). Developing Educational Curriculum, Jordan- Amman: Arab Community Library.
- Salim, H. (2017). The Role of Al-Quds Open University in Promoting the Palestinian National Identity and its Impact on Political Development from the Students' View, Al Istiqlal University Research Journal, 2 (special issue):175-216
- Sam'an, S. (2007). Jordan and Arab Countries World in the Israeli Educational Curriculum, Jordan- Amman: Levant Committee, University of Jordan.
- Samaan, S. (2010). Racist Education and Distortion of Facts in the Israeli Educational curriculum, Jordan- Amman: Dar Jalees Al-Zaman for Publishing and Distribution.
- Zaghloul, L. (1992). The Effectiveness of History Curriculum at the Secondary level in both the West Bank and Israel in Achieving Educational Goals. Unpublished master's thesis, Al-Najah National University, Palestine.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Arar, k. (2012). Israeli Education Policy since 1948 & the State of Arab Education in Israel, Italian Journal of Sociology of Education, 4 (1): 113- 145.
- Cacciatore, G. (2021). Broadening the understanding of equity in the classroom to include citizenship and nationality, Retrieved on on 1st June, 2023 from: <https://www.gse.harvard.edu/news/uk/21/02/exploring-equity-citizenship-and-nationality>
- Lištrianti, F. & Mundiri, A. (2020). Transformation of Curriculum Development Based on Nationality Oriented. Retrieved on 1st June, 2023 from: <https://journal.scadindependent.org/index.php/jipeuradeun/article/view/380/424>

الإعلام الفلسطيني ودوره في التسويق الاجتماعي

أ. محمد سالم أبو شهاب¹، د. شادي رمضان الكفارنة^{2*}

¹ كلية الاعلام، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

² كلية التنمية الاجتماعية الأسرية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

Mohammed AbuShabab¹, Shadi R. Alkafarna^{2*}

¹ College of Media, Al-Quds Open University, Palestine

² College of Social and Family Development, Al-Quds Open University, Palestine

dr.shady.ka@gmail.com

ملخص

هدفت الدراسة التعرف على الإعلام الفلسطيني ودوره في التسويق الاجتماعي الذي تكوّن من وسائل الإعلام الرسميّة (وكالة الأنباء الفلسطينيّة وفا، وقضائية تلفزيون فلسطين، وصحيفة الحياة الجديدة)؛ ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ الاعتماد على المنهج الوصفيّ التحليلي، واختيار العينة العشوائية التي تكوّنت من الأخبار والتقارير والبرامج التلفزيونيّة، وتطبيق أداة تحليل المضمون على هذه الوسائل وهي ضمن الإطار العام للإعلام الفلسطيني، وتطبيق أداة المقابلة الفردية المعمّقة البالغ عددها (6) حالات بقصد من الذكور والإناث من الإعلاميين، ولقد أضفت الدراسة إلى أنّ الإعلام الفلسطيني الرسميّ يسعى إلى تغيير السلوكيات اليومية للأفراد بطريقة تفيدهم وتؤدي إلى تغييرات إيجابية واسعة النطاق في المجتمع، وساهم الإعلام في التسويق الصحيّ التي يمثل الأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى التأثير في الرأي العام وتحقيق الاتصال بالجمهور المستهدف وتحديد حاجاته بهدف تكوين سلوك صحيّ لدى الأفراد عن طريق تحديد قنوات الاتصال وتحسين مستوى الخدمات الصحيّة في كل الفترات، كذلك عمل الإعلام على محاولة التسويق البيئيّ الذي يتطلب الأنشطة التسويقية للتعرف على احتياجات أفراد المجتمع وإشباعها بشكل يؤدي إلى المحافظة على البيئة ومواردها مع الاهتمام بزيادة درجة الوعي والحس البيئيّ لدى المستفيد بمشاكل البيئة وقضاياها، كما عمل الإعلام في التسويق المجتمعيّ للتأثير على مدى قبول أفكار مجتمعيّة والتغيير في سلوكيات أفراد المجتمع بطريقة مستدامة وفعالة، بهدف التحسين وخلق عادات مجتمعيّة تعود على المجتمع بالنفع، وتساهم في الحفاظ على المصلحة العامة، ورفع مستوى الوعي حول القضايا المجتمعيّة، وفي ضوء النتائج لا بدّ من العمل على تقديم المقترحات اللازمة لتحقيق أهداف استراتيجية للإعلام مع مراعاة التسويق الاجتماعيّ في المجتمع الفلسطينيّ.

الكلمات المفتاحية: الإعلام، التسويق الاجتماعيّ، المجتمع الفلسطينيّ.

Palestinian Media and Its Role in Social Marketing

Abstract

The study aimed to identify the Palestinian media and its role in the social marketing of the official media (Wafa Palestinian News Agency, Palestine Television, and Al-Hayat Al-Jadeeda). In order to achieve the study's objectives, the analytical descriptive curriculum and the selection of the random sample consisting of news, reports, and television shows were drawn upon. The researchers apply the content analysis tool to these means within the general framework of the Palestinian media and the 6 in-depth individual interview tools for the purpose of male and female media professionals. The study added that the official Palestinian media sought to change individuals' daily behaviors in a way that benefited them and led to large-scale positive changes in society. The media contributed to health marketing that represents activities and events aimed at influencing public opinion, achieving communication with the target audience, and identifying its needs with a view to creating healthy behaviour among individuals by identifying channels of communication and improving the level of health services at all times. The media also sought to attempt environmental marketing, which requires marketing activities to identify and satisfy the needs of members of society in a way that preserves the environment and its resources while paying attention to increasing the beneficiary's environmental awareness and sense of environmental problems and its issues. The media also worked in community marketing to influence the acceptance of societal ideas and change the behaviors of community members sustainably and effectively, to improve and create societal habits that benefit society and contribute to the preservation of the public interest. It is necessary to work on proposals for achieving strategic objectives for information while taking into consideration social marketing in Palestinian society.

Keywords: Media, Social Marketing, Palestinian Society.

مقدمة

مع تزايد ثورة الاتصالات وتطور تقنياتها، بدأت النظرة التكاملية لتأثير وسائل الاتصال تظهر لدى دوائر البحث الإعلامي والاتصالي؛ إثر التطورات التي شهدتها علم الاتصال، والتحول من الاتصال الأحادي الاتجاه إلى الاتصال التفاعلي والتبادلي، بكل ما ينجم عن ذلك من تأثيرات في مجالات اتجاه التدفق المعلوماتي، ومواقع طرفي العملية الاتصالية المرسل والمتلقي، وأدوارهما وطبيعة تفاعلاتهما (مهنًا، 2002) وأصبح استخدام وسائل الإعلام يتطلب مراعاة أن الاتصال في المجتمع نظام فرعي في إطار نظم متكاملة أعم وأشمل، كما أنه نظام متكامل في حد ذاته، تتفاعل هذه النظم فيما بينها فتؤثر وتتأثر، وتتطوي على العديد من العناصر والمكونات المتفاعلة والمتكاملة معاً (فريد، 2000).

يمثل الإعلام عبر مختلف وسائله ومستوياته أداة ووسيلة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها أو تهميش دورها في المجتمعات، وأصبحت سائل الإعلام في عصرنا الحالي جزءاً من حياة المواطن، أياً كانت خصائصه أو قدراته أو مستواه الاقتصادي والاجتماعي، مما جعل دراسة العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع والإعلام والتنمية والتحديث تبرز كأحد القضايا الأساسية في العصر الحديث، عصر تكنولوجيا المعلومات، وعصر ثقافة الصورة والاتصال عن بعد والاتصال التفاعلي (الحديدي وعلى، 2004)، وفي هذه الدراسة بيان دور الإعلام في عملية التسويق الاجتماعي الذي يعدّ من المفاهيم الحديثة في علم التسويق الذي يختص بالعمليات والأنشطة كافة التي من شأنها أن تحدث نوعاً من التكامل بين إنتاج السلع وتقديم الخدمات وما بين قيم وأهداف المجتمع، حيث أصبح موضوع التسويق الاجتماعي وعلى وجه الخصوص المسؤولية الاجتماعية من الأمور الأساسية المعتمدة عند وضع تلك الخطط والأهداف المستقبلية (أبو رمان وآخرون، 2014)، وفي ظل التطورات المتلاحقة في المجتمع الفلسطيني غير المستقر يقوم الإعلام الفلسطيني بتقديم توجيهات وإرشادات بأدوات مختلفة لتعزيز المفاهيم والقضايا الاجتماعية وتركيزه على القضايا التي تهتم في عمليات التسويق الاجتماعي خاصة في تناول واقع الرعاية الصحية وحماية البيئة وقضايا التوعية المجتمعية، وتسويق تلك القضايا للرأي العام والجمهور المستهدف من عملية الاتصال؛ وبناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على دور الإعلام الفلسطيني في التسويق الاجتماعي بأدواته الإلكترونية والمطبوعة والمرئية.

مشكلة الدراسة

للإعلام الفلسطيني دور في عملية التسويق الاجتماعي، ويرجع الاهتمام بالتسويق الاجتماعي إلى كونه من أساسيات التغيير الاجتماعي الذي يشمل المواقف الاجتماعية التي تتطلب التغيير في سلوك الأفراد لصالح المجتمع، فالتسويق الاجتماعي يقوم على أساس إحداث تغيير مقصود في قيم وأفكار وسلوكيات أفراد المجتمع ولإعلام دور أساسي في إحداث هذا التغيير، وإقناع الأفراد

بالمشاركة في تحقيق الصالح العام، وهنا تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى دور الإعلام في عمليات التسويق الاجتماعي والمشكلات التي تواجهه في تسويق خدمات الرعاية الصحية وحماية البيئة والتوعية بالقضايا المجتمعية التي اختارها الباحثان باعتبارها الأكثر بروزاً وتداولاً في المجتمع الفلسطيني، ومن خلال ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما دور الإعلام الفلسطيني في التسويق الاجتماعي؟ ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

تساؤلات الدراسة

- إلى أي مدى يعزز الإعلام الفلسطيني تسويق خدمات الرعاية الصحية؟
- كيف يسوق الإعلام الفلسطيني حماية البيئة؟
- هل يسوق الإعلام الفلسطيني التوعية بالقضايا المجتمعية؟

أهداف الدراسة

- التعرف على دور الإعلام الفلسطيني في تسويق خدمات الرعاية الصحية.
- الاستدلال على تسويق الإعلام الفلسطيني لحماية البيئة.
- الكشف عن دور الإعلام الفلسطيني في تسويق التوعية بالقضايا المجتمعية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في محاولتها إلقاء الضوء على واقع الإعلام ودوره في التسويق الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، والمعوقات التي يواجهها الإعلام في تحقيق التسويق الاجتماعي، ومعرفة وسائل الإعلام والاتصال الفلسطيني ودورها في التسويق الاجتماعي، وكذلك البحث في موضوع من الموضوعات التي تدعم الإعلام، وتسويق الرعاية الصحية وحماية البيئة والتوعية بالقضايا المجتمعية داخل مجتمع فلسطيني.

حدود الدراسة

الحد الموضوعي: يتمثل الحد الموضوعي في دور الإعلام الفلسطيني في التسويق الاجتماعي.
الحد المكاني: اقتصرت حدود الدراسة من الناحية الجغرافية المتمثلة في المحافظات الشمالية والجنوبية (الضفة وغزة).

الحد الزمني: تم تطبيق هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين (1يناير 2020 إلى 1 يناير 2022).

مصطلحات الدراسة

الإعلام: يُعدُّ الإعلام الجديد عملية تفاعلية إلكترونية تهدف إلى تضيق الرقعة الجغرافية وضمان الاستفادة من جميع المشاركين في هذه العملية، معتمداً في ذلك على العديد من البرمجيات والأساليب

المتطورة المواكبة للتكنولوجيا (فلوس وتومي، 2020)، وكذلك يعد مجموعة من الأساليب والأنشطة الرقمية الجديدة التي تمكننا من إنتاج ونشر المحتوى الإعلامي وتلقيه، بمختلف أشكاله من خلال الأجهزة الإلكترونية (الوسائط) المتصلة أو غير المتصلة بالإنترنت في عملية تفاعلية بين المرسل والمستقبل (الشاميلة وآخرون، 2015)، يمكن القول: إنَّ الإعلام الفلسطيني بأدواته المختلفة استخدم الإعلام الجديد الذي يعتمد على التقنيات الجديدة الرقمية التي بدأت مع اختراع الإنترنت وتطور الهواتف المحمولة، فهو مزيج بين القطاع الإعلامي وقطاع التكنولوجيا والاتصالات.

التسويق الاجتماعي: يُعدُّ التسويق الاجتماعي مجموعة من الأنشطة المتكاملة التي تسعى إلى تطوير ودمج مفاهيم التسويق للتأثير على السلوكيات التي تعود بالنفع على المجتمع من خلال فكرة ضرورة ممارسة التنسيق في استخدام أدوات اتصالية مختلفة لتسويق الفكرة الاجتماعية؛ وتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتشار للموضوع، وأقصى قدر ممكن من التأثير على الجمهور المستهدف (عبد الحميد، 2000)، يمكن القول: إنَّ التسويق الاجتماعي هو استخدام تكنولوجيا التسويق ومبادئه التي تتضمن عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة للتأثير في الرأي العام والجمهور المستهدف من أجل تحسين الرعاية الصحية والحماية البيئية والتوعية بالقضايا المجتمعية، وتعديل وتغيير السلوكيات غير المفيدة، والعمل على توعية المجتمع بخطورة هذا السلوك غير المفيد، أي أن المقوم الأساسي للتسويق الاجتماعي هو تسويق الأفكار الاجتماعية التي تعبر عن مشكلات اجتماعية يعاني منها المجتمع الفلسطيني.

وظائف وسائل الإعلام

لوسائل الاعلام العديد من الوظائف، وهي (الحديدي وعلي، 2004):

- **وظيفة الحث:** تتمثل هذه الوظيفة في البرامج الصممة لإثارة الاهتمام والتنبه، والحث بصفة عامة على تبني الأفكار المستحدثة.
- **وظيفة التقييم:** تتمثل في البرامج الصممة لتقديم المعلومات لهؤلاء المهتمين بموضوع معين، ويبحثون عن مواد إضافية- وصفية أو تحليلية- لكي تساعدهم على تقييم ما يبحثون فيه.
- **وظيفة الإخبار:** وهي الرسالة القصيرة التي يقصد بها تقديم الفقرات الإخبارية البسيطة، مثل: إعطاء معلومات عن وجود مكان العيادات الطبية لتنظيم الأسرة ورعاية الأم والطفل وعدد ساعات العمل بها.
- **وظيفة التعزيز:** للاهتمام بموضوع ما أو للحفاظ على عادة معينة، فإنه يجب أن نقوم بعملية تعزيز، حيث إن التعزيز والتأكيد المستمر أمر مطلوب.
- **الوظيفة المهنية:** هي البرامج الصممة للمجموعات وللأفراد المرتبطين مباشرة بأعمال التنمية،

مثل: البرامج التي تعد للعاملين في ميادين التنمية وللمدرسين والأطباء، وكذلك المقابلات.

أهداف التسويق الاجتماعي

للتسويق الاجتماعي العديد من الاهداف، ومنها (عبيدات، 2011):

- يهدف التسويق الاجتماعي إلى تعميق الأفكار أو الخدمات التي من شأنها خدمة القضايا المجتمعية.
- يهدف التسويق الاجتماعي لتكوين المعرفة وهذا يعني زيادة تعميق الادراك لدى الجمهور بالمشكلة أو الفكرة الجديدة المراد تفعيلها وترسيخها لديهم.
- يهدف التسويق الاجتماعي للتصدي للأفكار والعادات والسلوكيات الاجتماعية غير السليمة والراسخة لدى الجمهور المستهدف لمدة طويلة والتي تؤدي إلى رفض الفرد أو الجمهور للأفكار الجديدة أو أنماط السلوك الصحية والسليمة التي يتلقاها.
- يهدف التسويق الاجتماعي إلى التأثير على السلوك الاجتماعي.
- يهدف التسويق الاجتماعي على تحسين ظروف معيشة الأفراد من خلال تقديم حلول عملية القضايا الاجتماعية السلبية.
- يهدف التسويق الاجتماعي إلى دعم المبادرات المحلية والدولية الهادفة لسن تشريعات لحماية صحة وسلامة الإنسان والبيئة التي يعيش فيها.

الدراسات السابقة

- كشفت دراسة عودة (2020) عن دور التلفزيون والإعلام التربوي في الإنماء المعرفي لدى الباحثين في المجتمع العراقي، وتوصلت الدراسة إلى أنّ المجتمعات العربية ما زالت لم تدرك مجتمعات المعرفة وهي في طور بناء البنية التحتية للمعلومات لديها بل ما زالت مستهلكة للمعرفة، ولم تتمكن من إنتاجها بعد، وهناك الكثير من المفاهيم الحديثة لم يتمكن الباحث العراقي من الإحاطة بها ومعرفتها كالخدمات المعرفية المتوافرة على صفحات الإنترنت التي لم يمتلك المعلومات الكافية في استخدامها والإفادة من خدماتها.
- كشفت دراسة عبد الله (2019) عن العلاقة بين نظرية التسويق والحملات الإعلامية، وتوصلت الدراسة إلى أنّ التسويق الاجتماعي هو استراتيجية للتغيير الاجتماعي من خلال مجموعة من الخطوات المتتابعة لإحداث التغيير السلوكي، وأنه يكون أكثر فاعلية عندما تتحقق مشاركة الأفراد للوصول إلى أفضل تأثير يوجه الأفراد الذين لديهم سبب للاهتمام بموضوع الحملة أو لديهم استعداد للتغيير وأنه يتطلب استخدام عدد كافٍ من المصادر ويعتمد في استراتيجياته الاتصالية القائمة على مفهوم الاتصالات التسويقية المتكاملة والاستراتيجيات المختلفة لإحداث التأثير المطلوب في الاتجاهات والسلوك.

- كشفتُ دراسة مختار (2017) عن مساهمة الإعلام بدرجة كبيرة في نقل الثقافة بين مختلف أفراد المجتمع والتعريف بالتراث الثقافي المادي واللامادي، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ الإعلام همزة وصل في الربط بين الثقافة والجمهور من خلال توظيف مختلف الفنون التحريرية والبرامج السمعية البصرية، وهو وظيفة المحافظة على ثقافة المجتمع من الاندثار والغزو الثقافي، ويعمل على تدعيمها وغرسها في عقول الأفراد، ويساهم إلى حد كبير في التعريف بالخصوصيات الثقافية لدى الشعوب والثقافات الأخرى، وقد ظهر مؤخراً الإعلام الثقافي المتخصص الذي يوجه مضمونه إلى جمهور متخصص ورسالته التي تعد ثقافية محضة.
- كشفتُ دراسة الناجم (2016) عن أن التسويق الاجتماعي مفهوم حديث نسبي في الأدبيات العربية في مجال خدمات الرعاية الاجتماعية وفي الكتابات العلمية في تخصص الخدمة الاجتماعية؛ وتوصّلت الدراسة إلى أنّ التسويق الاجتماعي يمكن الاستفادة منه في تنظيم حملات تسويق اجتماعية تحقق أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية الهادفة؛ وإحداث تغيير اجتماعي يساعد على تحسين مستوى حياة الأفراد والمجتمعات، مع الوقوف على الصعوبات والمعوقات التي قد تقف حائلاً دون تطبيقه في المجتمعات العربية.
- هدفتُ دراسة خطاب وآخرون (2015) التعرف على أثر التسويق الاجتماعي وتطبيق المسؤولية الاجتماعية في تعزيز جودة الخدمات التعليمية في المدارس الخاصة والمراكز الثقافية في مدينة معان، وتوصّلت الدراسة إلى وجود أثر كبير للتسويق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية في تعزيز جودة الخدمات التعليمية، وتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية الذي له أثر إيجابي على الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة وعلى مستوى الخدمات المجتمعية المقدمة للمجتمع وعلى تطوير المجال التعليمي للمعلم، وكذلك ظهور العديد من المزايا الممكن أن تحققها المنظمات بعد تطبيقها لأبعاد المسؤولية الاجتماعية ومنها: تطور وتحسن المجال المادي والتعليمي لها بالإضافة إلى اكتساب السمعة الإيجابية وتحسين صورتها في المجتمع الذي تعمل به.

التعليق على الدراسات السابقة

استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في تحديد خطوات ومراحل البحث العلمي، وخاصة من دراسة عودة في أن الباحث في المجتمعات العربية لم يتمكن من الإنماء المعرفي وامتلاك المعلومات الكافية في استخدامها والإفادة من خدماتها، وكذلك تمت الاستفادة من دراسة عبد الله أنّ التسويق الاجتماعي هو استراتيجية للتغيير الاجتماعي، كما الاستفادة من دراسة مختار في أنّ الإعلام يُعد همزة وصل في الربط بين الثقافة والجمهور، ومن دراسة الناجم في أنّ التسويق الاجتماعي مفهوم حديث نسبي في الأدبيات العربية في مجال خدمات الرعاية الاجتماعية، ولقد تمت الاستفادة أيضاً من دراسة خطاب عن وجود أثر للتسويق الاجتماعي على المسؤولية الاجتماعية.

الإطار المنهجي للدراسة

منهج الدراسة

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته أغراض البحث العلمي، وأنه يهدف إلى تجهيز البيانات والإجابة على التساؤلات، ويعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بتحليل الظاهرة ووصفها وصفاً دقيقاً.

مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من وسائل الإعلام الرسمية (وكالة الأنباء الفلسطينية وفا وفضائية تلفزيون فلسطين وصحيفة الحياة الجديدة)؛ لأنهنّ أكثر شمولاً وانتشاراً من الناحية الجغرافية والمتابعة من الجمهور المستهدف من حملات التسويق الاجتماعي والأكثر إمكانات بشرية ومادية، وذلك لاعتبارات تتعلق بأهمية هذه الوسائل التي تُعدّ النواة الأولى للإعلام الفلسطيني، وتشبيكها وتنسيقها مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات إقليمية ودولية ومحلية تساعد في عملية التسويق الاجتماعي.

عينة الدراسة

تكوّنت عينة الدراسة من الأخبار والتقارير والبرامج التلفزيونية التي تناولتها تلك الوسائل خلال فترة الدراسة، وتم اختيار العينة العشوائية، وذلك لأن هناك تباين في عملية طرح موضوعات التسويق الاجتماعي في وسائل الإعلام الفلسطينية، وذلك لاختلاف الوسيلة الإعلامية وطريقة تناول فهم وإدراك موضوعات التسويق الاجتماعي.

أدوات الدراسة

استند الباحثان بأدوات جمع البيانات والمعلومات بالأسلوب الكيفي التحليلي (النوعي) منها: المقابلات الفردية المعمقة، وتحليل مضمون المادة الإعلامية حتى تتحقق أهداف الدراسة.

المقابلة الفردية المعمقة:

أجرى الباحثان (6) مقابلات فردية معمقة مع ذكور وإناث فاعلين بأنشطة العمل الإعلامي، ومختصين يهتمون ويقدمون خدمات إعلامية ومجتمعية، وقد راعى الباحثان التوزيع الجغرافي للمقابلات، وتمّ إعداد دليل للمقابلات الفردية ضمن موضوع الدراسة؛ لذلك هدفت المقابلات المعمقة التعرف على واقع الإعلام على مناحي الحياة، والوقوف على أهم التحديات التي واجهت الإعلام في دوره في التسويق الاجتماعي.

تحليل المضمون

استعان الباحثان بتحليل المضمون، حيث تم اختيار فئات تحليل المضمون بالأسلوب الكيفي بهدف معرفة تأثير مضمون ودلالات الأخبار والتقارير والبرامج التلفزيونية والمواد الإعلامية المطبوعة والإلكترونية في وسائل الإعلام الفلسطينية على عمليات التسويق الاجتماعي، وتم تصميم استمارة تحليل المضمون لمعرفة القضايا والمواضيع التي تناولتها وسائل الإعلام الفلسطينية موضوع الدراسة.

خطوات العمل الميداني

1. مرحلة الاطلاع على التُّراث النظري

بدأت هذه المرحلة بالاطلاع على الكتب الخاصة بالتُّراث النظري والدراسات السابقة، وعلى أحدث ما وصلت إليه الدراسات في الجوانب الإعلامية التي تخص الإعلام والتسويق الاجتماعي لمسايرة التطور الذي تحتاجه الدراسة الحالية من معرفة طبيعة دور الإعلام في التسويق الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، والاعتماد على السجلات والوثائق الرسمية عن المجتمع مثل: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والدراسات والأبحاث الاستطلاعية وذلك ليتم إعطاء صورة مُعمقة لهذه الظاهرة المدروسة.

2. المرحلة الاستطلاعية:

بدأت هذه المرحلة في إجراء الدراسة الأولية، وجمع المعلومات والبيانات اللازمة عن وسائل الإعلام، وبلورة فقرات استمارة تحليل المضمون الكيفي وأسئلة دليل المقابلة.

3. مرحلة الدراسة المُعمقة

هي المرحلة التي تمَّ فيها تفرغ المادة الميدانية وتصنيفها وفقاً لاستمارة تحليل المضمون الكيفي ودليل المقابلة، الذي تم التركيز فيهما على جمع المادة الميدانية بصورها المُعمقة.

4. مرحلة تصنيف المادة الميدانية

في هذه المرحلة تمَّ تصنيف وتحليل مصادر المادة الميدانية التي اعتمدت على أسس منهجية رصينة، التي تمَّ توظيفها بعد تصنيفها في إطار موضوعات الدراسة، واعتبارها مادة مكملة تجعل رؤية موضوع الإعلام الفلسطيني ودوره في التسويق الاجتماعي، حيث إنَّ المرحلة النهائية لإعداد استمارة تحليل المضمون الكيفي ودليل المقابلة لم تكتمل إلا بعد الانتهاء من كتابة سطور هذه الدراسة، فقد تمَّ تغيير الموضوعات عما كانت عليه في التطبيق الأولي، وذلك وفقاً لما أفرزه الواقع ممَّا أسهم في إضافة بعض الموضوعات أو حذف البعض الآخر، الأمر الذي ساهم بدور فعّال في الجمع الميداني المنضبط.

5. تحليل المادة الميدانية للدراسة:

تتناول هذه الفقرات عرضاً تحليلياً للمادة الميدانية على المستوى النظري والتطبيقي، يمكن ذكرها على النحو التالي:

الإعلام الفلسطيني ودوره في التسويق الاجتماعي

تتناول هذه الفقرات محاولة الكشف عن دور الإعلام الفلسطيني بأدواته ووسائله المختلفة في مضامينه بعملية التسويق الاجتماعي وإبرازها بشكل لافت وإحداث التأثير في الرأي العام والجمهور المستهدف بمضامين وأخبار متنوعة في مجالات الرعاية الصحية والحماية البيئية والتوعية المجتمعية، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

أولاً: تسويق الرعاية الصحية

إنّ التسويق الصحيّ هو نهجٌ جديدٌ للصحة العامة التي تطبق مبادئ ونظريات التسويق جنباً إلى جنب مع الإستراتيجيات العلمية، ويعد التسويق الصحيّ أحد الطرق التي يتم من خلالها إحداث تطورات في المجال الطبي وخدمات الحماية الصحية، كما يتعلق مفهوم التسويق الصحيّ بالإقناع والتأثير حول عدد من القضايا الصحية الملحة التي يكون المجتمع بحاجة إليها سواء بتبني فكرة أو توجيهه أو إرشاد أو تحذير يتم في العادة اللجوء لوسائل الإعلام من أجل الوصول إلى الجمهور المستهدف، كذلك يعد التسويق الصحي مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى تحقيق الاتصال بالجمهور المستهدف وجمع المعلومات عنهم وتحديد حاجاته بهدف تكوين سلوك صحي لدى الأفراد (كافي، 2017)، وفي هذا الصدد بيّنت حالات (عينة) الدراسة التي تم مقابلتها عن دور الإعلام الفلسطيني بكل وسائله وأدواته المختلفة في عملية التسويق الاجتماعي من بينها عملية التسويق الصحي، والتي تقول فيها الحالة رقم (4): «إنّ الإعلام الفلسطيني يتناول في وسائله قضايا الرعاية الصحية بطرق مختلفة، ويركز على القضايا التي تقدم خدمات صحية للأفراد والترويج لها من أجل تعديل سلوكيات وممارسات خطأ نجدها في الأزمات والطوارئ الصحية، والتي أثرت بدورها على مجمل الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين لأنه حق إنساني»، وعلى هذا إنّ وسائل الإعلام تعطي أهمية للتسويق الاجتماعي لدوره الفعال في الرعاية الصحية بمفهومها العام، وهذا ما أشار إليه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الرعاية الصحية في معالجة وتشخيص المرض، والمحافظة على الصحة من خلال الخدمات التي تقدمها المعالجات الطبية، التي تشمل الرعاية الصحية لجميع السلع والخدمات المقدمة لتعزيز الصحة، بما في ذلك التدخلات الوقائية والعلاجية والمسكنة، سواء الموجهة للأفراد أو للسكان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة الصحة الفلسطينية، 2016)، وهنا يُبرز دور التسويق الصحي الذي يهتم بالتحليل والتخطيط والتنفيذ والرقابة على البرامج المعدة بدقة نحو تحقيق قيمة تبادلية اختيارية مع الأسواق المستهدفة بهدف بلوغ ما تسعى إليه المنظمات الصحية من أهداف معتمدة في ذلك على ملاقات حاجات

الأسواق المستهدفة ورغباتها من خلال الاستخدام الفاعل للتسعير والاتصالات والتوزيع، بهدف إعلام السوق وإيجاد الدافع لدى الأفراد وخدمتهم (كورتل، 2009)، وفي هذا السياق يتناول الإعلام الفلسطيني عملية التسويق الاجتماعي من خلال قضايا الرعاية الصحية والتسويق لها كقضية مركزية لها أولويتها في أجندتها ضمن القضايا التي سوقها الإعلام في السلم والأزمات والطوارئ مثل: الصحة العامة، صحة المرأة والطفل، تنظيم الأسرة والإدمان، وفايروس كورونا، التدخين، والحق في العلاج الصحي، وهذا يتوافق مع دراسة عبد الله (2019) في أنّ هناك علاقة بين نظرية التسويق والحملات الإعلامية، وفيما يلي التركيز على أكثر القضايا التي سوقها الإعلام الفلسطيني وروّج لها صحياً:

1. دور الإعلام في التسويق الصحي لوباء كورونا.

تناول الإعلام الفلسطيني من خلال أدواته المختلفة أزمة وباء كورونا بأدوات إعلامية متنوعة لإحداث التأثير على الجمهور كوكالة وفا الفلسطينية التي تبنت الأفكار المستحدثة والسلوكيات التي تعد هي المنتج من خلال متابعة الحملات الإعلامية، كما صممت نظام انفوجرافيك يتم تحديثه يومياً وتصميم ونشر تقارير مصورة تتناول بشكل مستمر التوجيه والإرشاد والتحذير من انتشار وباء كورونا، ونشر الإصدارات والتوجيهات لوزارة الصحة الفلسطينية والمستشفيات إلى الجمهور المستهدف لحمايتهم (وفا، 2021).

مما سبق يتضح أنّ الإعلام الفلسطيني يسوق للرعاية الصحية، ويحاول التركيز على تفاصيل تتعلق في إدارة الأزمات والتسويق للأفكار وطرق الوقاية من الأوبئة بالإمكانات المتوفرة، وتبسيط الضوء على إنجازات الكوادر الطبية في هذا المجال. وفي التحليل لمحتوى لما جاء في صحيفة الحياة الجديدة التي تناولت أكثر الجوانب التي تساهم في نشر أزمة فايروس كورونا والانعكاسات الصحية، حيث تناولت خبر بعنوان: "التدخين يزيد احتمال الإصابة بكورونا" (الحياة الجديدة، 2021)، وجاء نشر هذا الخبر الذي هو عبارة عن دراسة علمية، لتحذير الجمهور المستهدف من طرق انتقال وباء كورونا، والتحذير كذلك من النتائج الصحية الخطيرة لتناول السجائر العادية والإلكترونية وإقناع الجمهور بضرورة اتباع أساليب الوقاية للحماية من فايروس كورونا، وفي دراسة لمنظمة الصحة العالمية تتفق مع ذلك تشير فيها أنّ التدخين يضر بوظائف الرئة، ويؤثر وباء كورونا على الرئتين في المقام الأول (منظمة الصحة العالمية، 2022)، وهذا ما سوقه الإعلام الفلسطيني في الرعاية الصحية، وتلقي الجمهور المستهدف هذه الرعاية المناسبة للمواطنين بمختلف شرائحهم، للوصول لحياة صحية سليمة خالية من السلوكيات الفردية الخاطئة مثل التدخين.

ولقد سوق الإعلام الفلسطيني بأدواته ووسائله المتنوعة تقديم خدمات الرعاية الصحية بكل أشكالها، فتم على سبيل المثال عبر تلفزيون فلسطين الرسمي بث التقارير والتحقيقات والمراسم الرئاسية الخاصة بالتعامل مع وباء كورونا وتمديد حالات الطوارئ المحلية، بالإضافة للتوجيه

والإرشاد في التعامل مع وباء كورونا للحد من الوفيات والإصابات، وتخصيص كل يوم زاوية تتعلق بالتوجيه والإرشاد للجمهور في كيفية التعامل مع وباء كورونا ومنها على سبيل المثال: زاوية نصائح للأم المرضعة في ظل أزمة كورونا، وهذه الزاوية هدفت لتوجيه الأمهات والتسويق الإعلامي للرضاعة الصحية الآمنة من قبل أخصائيين النساء والولادة، والتعريف بالطرق الآمنة لذلك من أجل حماية المرأة وطفلها من وباء وكورونا وانعكاساته الصحية على الأسرة (تلفزيون فلسطين، 2020)، وبالتالي ينبغي التوضيح أن الإعلام الفلسطيني يروج للرعاية الصحية بكل الوسائل والطرق الآمنة من أجل حماية صحة الإنسان والمرأة والطفل في أسرة المجتمع الفلسطيني، ويسعى إلى رفع الوعي بمشكلة وسبب الأمراض والأوبئة، بهدف إقناع الجمهور المستهدف بتغيير سلوكياتهم باستخدام تقنيات التسويق التقليدية والحديثة، كما ويسوق الإعلام سلوكاً أو أسلوباً للحياة الصحية لينفع أفراد المجتمع، ويحدث التغيير المنشود، حيث حاول التسويق الاجتماعي منافسة الأفكار أو السلوكيات التي تتعارض مع طبيعة المجتمع الفلسطيني.

وفي البرنامج التلفزيوني عبر تلفزيون فلسطين بعنوان: "شو أجابهم" الذي سلط الضوء على عملية التسويق للجمهور المستهدف والطرق الصحية للعناية بصحة المرأة والتسويق لذلك باستخدام النموذج للتأثير، وهنا يتبين وجود عملية إبراز لجهود تسويق وسائل الإعلام المختلفة في رعاية صحة المرأة من خلال توفير الخدمات الصحية اللازمة للمرأة، وعرض تلك الجهود المسوقة للارتقاء بالصحة العامة، وكذلك توعية المرأة بأهمية تنظيم الأسرة ومكافحة أمراض سوء التغذية (تلفزيون فلسطين، 2020)، ويتضح من خلال ما سبق أن وسائل الإعلام الفلسطينية تسوق بكل الأدوات لتقديم الدعم والمساندة اللازمة لوحدات الرعاية الصحية الأساسية وضرورة انخراط القطاع الخاص في تقديم الخدمات التي تتعلق بصحة الإنسان العامة وصحة المرأة الإيجابية وخدمات تنظيم الأسرة ورعاية الطفل، وهذا يتوافق مع دراسة الناجم (2016) في أن التسويق الاجتماعي يمكن الاستفادة منه في تنظيم حملات تسويق اجتماعية تحقق أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية الهادفة.

2. دور الإعلام في التسويق الصحي في ظل سلطات الاحتلال الإسرائيلي

تركز وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية على التأثير في الرأي العام لقضية تجاهل سلطات الاحتلال الإسرائيلي حق الفلسطينيين في الحصول على الرعاية الطبية اللازمة في المستشفيات والإجراءات المفروضة على قطاع غزة والضفة الغربية التي تسببت بآثار على صحة الإنسان الفلسطيني، وقد نشرت وكالة وفا تقريراً روجت فيه الإجراءات الإسرائيلية ضد قطاع غزة التي تعد انتهاكاً لحق الإنسان في الحصول على علاج الأطفال القاصرين؛ مما تسبب في وفاة العديد من الأطفال لعدم تمكنهم من الحصول على العلاج؛ بسبب رفض سلطات الاحتلال الإسرائيلية لسفرهم، وعرقلة خضوعهم لعلاج طبي في مستشفيات شرقي القدس والضفة الغربية، والأردن،

واقترح الجيش الإسرائيلي للمستشفيات في مناطق متعددة ومنع المرضى من التنقل والاعتداءات على الطواقم الطبية، ومنع وصول إمدادات الأدوية للمستشفيات (وفا، 2022)، وهذا ما سوقته وسائل الإعلام حول مدى معاناة الإنسان الفلسطيني للحصول على خدمة علاجية صحية متكاملة، وفي تأكيد ذلك قدم مركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة ورقة حقائق تناولت الوضع الصحي في ظل الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية التي أعاققت شحنة تحوي 50000 جرعة من لقاح مما أدى لتلفها وحرمان المرضى منها“ (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2022)، وكذلك تناولت صحيفة الحياة الجديدة موضوع إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتحذير من تداعيات الحصار على قطاع غزة، وإلحاق الأذى بالمرضى، وخصوصاً القاصرين منهم“ (الحياة الجديدة، 2022).

وبناءً على ما سبق يمكن القول: إن الإعلام الفلسطيني يسوق للرأي العام إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك القوانين الدولية من خلال نشره عبر أدواته المتعددة وإظهار تلك المعاناة للمجتمع الدولي، وتسويق حقيقة تلك الإجراءات وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني من خلال حرمانه من أبسط حقوقه الإنسانية.

وتؤكد الحالة رقم (2) قائلة: ”يحاول الإعلام الفلسطيني التأثير في الجمهور المستهدف، ولكن هذا يتطلب افراد مساحات مناسبة للقضايا الصحية بما يشمل ضمان عملية التوجيه والإرشاد وهي أحد أهم وظائف الإعلام “ لذلك إن الإعلام الفلسطيني يحاول بكل الأدوات المتنوعة تسويق كل الإجراءات التي تمارس ضد حقه في الحصول على رعاية صحية.

وفي ضوء ذلك ركزت وكالة وفا على قضية معالجة قضايا الإدمان بالتعاون مع مراكز تأهيل، وكتبت في تقرير لها أن المركز الوطني للعلاج والتأهيل الفلسطيني يستقبل مدمنين، حيث تمت متابعتهم على البرامج المختلفة مثل: (فطام، تأهيل، متابعة من خلال العيادات خارجية، علاج بالبدائل الأفيونية)“ (وفا، 2021) داعية لتضافر كل الجهود من أجل محاربة آفة المخدرات التي تعرض الشباب لخطر الحياة، وهنا ينبغي القول: إن الإعلام الفلسطيني يحاول الترويج لمعالجة كل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الأشخاص للإدمان، والتحذير المستمر منها عبر التوعية وذلك من خلال الإعلام لخطورة هذه الظاهرة التي أثرت على المجتمع الفلسطيني.

كما حازت ظاهرة انتشار التدخين في صفوف الشباب على اهتمام وسائل الإعلام الفلسطينية، وتناول برنامج في تلفزيون فلسطين بعنوان ”صحتك بصيامك“ ظاهرة ارتفاع ظاهرة التدخين في فلسطين بنسب مرتفعة خاصة في صفوف الشباب، وحث البرنامج أولياء الأمور والمدارس للتوعية المستمرة للخطورة الصحية لظاهرة التدخين، وانسجمت تلك المعطيات مع دراسة لمركز الإحصاء الفلسطيني التي أشارت لارتفاع نسبة الأفراد 18 سنة فأكثر الذين يدخنون منتجاً أو أكثر من منتجات التبغ المدخن مثل: (السجائر المصنعة، والسجائر الملفوفة يدوياً، والسيجار، والنرجيلة) في فلسطين إلى نحو 31% من إجمالي الأفراد 18 سنة فأكثر في العام 2021 (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2022).

وهنا ينبغي القول: يساهم الإعلام الفلسطيني بشكل فعّال في عملية تسويق الرعاية الصحية خلال الأزمات التي مرّ بها القطاع الصحي، واستخدام تقنيات الذكاء الصناعي لإحداث عملية التأثير لمحتوى ومضمون رسالة التسويق، وذلك بتوجيه وإرشاد الجمهور المستهدف للتعامل الفعال مع القرارات الخاصة بالتسويق الصحي على الرغم من الصعوبات التي واجهت هذا الإعلام في عملية التسويق الاجتماعي بفعل عوامل متعددة تتعلق بالجانب اللوجستي وعمليات التسويق والإقناع وتبني الأفكار المستحدثة للمنتج الاجتماعي التي تصطدم في بعض الأحيان بعوامل اقتصادية وثقافية، ومن الجوانب البارزة في عملية تسويق الرعاية الصحية في الإعلام الفلسطيني مراعاة الجانب الجغرافي، والخصوصية التي يعيشها المواطن الفلسطيني مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتركيز على القضايا الصحية التي تهّم الجمهور، ومحاولة إحداث تأثير يخدم الصحة العامة التي أخذت أولوية في عمليات التغطية والمعالجة الإعلامية، وتتنوع الأساليب الإقناعية في عملية التسويق الاجتماعي بما يراعي اختلاف البيئة خاصة بين قطاع غزة والضفة الغربية، واستخدام أسلوب النموذج في إحداث التأثير في الجمهور المستهدف، خاصة في الحملات الإعلامية التي يتم استخدامها في التسويق الصحي الاجتماعي، وإدخال واستخدام كل تقنيات الذكاء الصناعي في إحداث تغير وتأثير في محتوى الرسالة للوسيلة الإعلامية.

ثانياً: دور الإعلام في تسويق حماية البيئة

تعد البيئة المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويقوم فيه بعملية الإنتاج ويحتوي على مواد حية وغير حية، وتتحكم فيه العوامل الاجتماعية والاقتصادية وهو يتكون من المحيط الطبيعي والاجتماعي، أو هي كل ما يحيط بالإنسان أو الحيوان أو النبات من مظاهر وعوامل تؤثر في نشأته وتطوره ومختلف مظاهر حياته (بوربيغ، 2010)، ومن خلال التحليل للمادة على المستوى النظري والتطبيقي تبين أن التسويق البيئي يتطلب مجموعة من الأنشطة التسويقية للتعرف على احتياجات أفراد المجتمع وإشباعها بشكل يؤدي إلى المحافظة على البيئة ومواردها، ويعدّ التسويق البيئي مجموعة الأنشطة التسويقية التي تتبعها منظمات الأعمال لإنتاج بيئة خضراء تحافظ على الموارد الطبيعية، واستخدامها الاستخدام الأمثل لإشباع احتياجات كل أنواع الكائنات الحية وتقديم حياة صحية لهم ونظيفة وأمنة حالياً ومستقبلاً (رضوان، 2004).

وأشارت حالات (عينة) الدراسة من خلال مقابلتها أنّ وسائل الإعلام الفلسطينية لها دور في عملية التسويق الاجتماعي، وتقول الحالة رقم (3): "يتطرق الإعلام الفلسطيني إلى القضايا البيئية التي تشكل ضرراً على حياة المواطن، مع محاولة إظهار التنوع الحيوي في ظل انخفاض المساحات الخضراء، وتهديد الحياة البيئية، والمحافظة على البيئة بكل مكوناتها"، وبالتالي يساهم الإعلام في عملية التسويق للقضايا البيئية من خلال تسويق للأفكار البيئية التي تحت الأفراد على الحفاظ على البيئة والتسويق للأفكار، والخطط الاجتماعية التي تدعو لبيئة نظيفة خالية من التلوث

وإستخدام الأدوات والطرق الصديقة للبيئة، ولكن للإعلام الفلسطيني خصوصية للحفاظ على البيئة والتسويق لأفكار والحملات الإيجابية في ظل وجود سلطات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته ضد الشعب الفلسطيني وإستخدامه لكل وسائل التلوث البيئي المحرمة دولياً التي ألحقت الضرر بالإنسان والبنيان وأضررت بالطبيعة وتلوثها بالقنابل العنقودية والأسلحة وإستخدام الفوسفور الأبيض في الحروب على قطاع غزة، وتلويث المياه من خلال عملية ضخ المستوطنات للمياه العادمة باتجاه المزارع والحقول في الضفة الغربية المحتلة، وفيما يلي التركيز على أكثر القضايا التي سوقها الإعلام الفلسطيني وروّج لها بيئياً:

1. تسويق الإعلام للقضايا البيئية التي تمس الحياة اليومية للمواطنين:

تناول الإعلام الفلسطيني الرسمي عملية التسويق البيئي من خلال تناول وكالة وفا موضوع البيئة والحفاظ عليها من خلال نشر الأفكار والحملات التي تحث على الحفاظ على البيئة وتحدثت في خبر لها "عن دور الإعلام الفلسطيني في الحفاظ على البيئة، وما يجب عمله من إعداد تقارير وبرامج تربية وتنقيفية للتأثير في سلوكيات المواطنين، وضرورة تكاتف جهود كافة المؤسسات الرسمية والأهلية لتبني مشاريع تنمية تهدف إلى نشر الوعي البيئي، وبناء سياسات جديدة تحد من ظاهرة الفوضى البيئية ومنها إطلاق الحملة الوطنية للتوعية البيئية" (وفا، 2022).

وبيّنت وكالة وفا في حملة إعلامية للتسويق الاجتماعي كيفية التخلص من النفايات المنزلية، وكتبت في خبر لها "بلغ متوسط إنتاج الأسرة الفلسطينية اليومية (متوسط حجم الأسرة إلى 5.0 أفراد) من النفايات المنزلية في فلسطين لعام 2015 حوالي 2.9 كغم، وقد تباين هذا المتوسط ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغ المتوسط 3.2 كغم في الضفة الغربية مقابل 2.4 كغم في قطاع غزة، وقد بلغت الكمية التقديرية من النفايات المنزلية المنتجة في فلسطين حوالي 2,551.0 طن يومياً لعام 2020، بواقع 1,835.0 طن في الضفة الغربية، و716.0 طن في قطاع غزة (وفا، 2021)، وبهذا بيّن الإعلام الفلسطيني عملية التسويق البيئي لموضوع النفايات المنزلية في عملية التسويق في إطارين: الإطار الأول يتعلق بالأضرار الصحية والبيئية للنفايات المنزلية على حياة الناس، والإطار الثاني يتعلق بالفائدة الاقتصادية التي تعود على الاقتصاد والبيئة في آن واحد حال تم إعادة تدوير تلك النفايات والعائد الاقتصادي منه.

2. تسويق الإعلام للقضايا البيئية التي سببتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي

حذرت وانتقدت وكالة وفا نتائج عملية تلويث المستوطنات الإسرائيلية للمياه والبيئة الفلسطينية وإظهار ذلك للرأي العام وكتبت في خبر لها: "سياسة سلطات الاحتلال الممنهجة والمتمثلة بتدمير البنية التحتية للمياه وحرمان المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الوصول إلى المصادر المائية" (وفا، 2022).

وتشير الإحصائيات بالأرقام عملية تلويث المستوطنات للبيئة بضخ 25 مليون متر مكعب من المياه العادمة صوب المزارع وآبار المياه، والتي تسببت بآثار على المياه والزراعة، والمطالبات الفلسطينية بضرورة أن يكون هناك دور فاعل للمجتمع الدولي (أريج ، 2022) وتكشف بيانات سلطة جودة البيئة أنه خلال الأعوام الثلاثة السابقة ولغاية العام 2021، تم ضبط 67 حالة تهريب نفايات صلبة وسائلة وخطرة، تمثلت بشاحنات تحمل نفايات صلبة قادمة من المناطق الإسرائيلية، وصهاريج نضح نفايات سائلة، بالإضافة إلى النفايات الكيميائية وإطارات السيارات المستعملة والبلستيك وغيرها من النفايات الخطرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

وبهذا يمكن القول: أظهر الإعلام الفلسطيني في عملية التسويق لحماية البيئة انحيازاً لعملية الحفاظ على البيئة، وإرشاداً للمواطنين في كيفية الحفاظ على بيئة خالية من التلوث، وضرورة التزام كل الطرق العملية، ولكن غاب في عملية التسويق الاجتماعي تناول موضوع البيئة كزاوية خاصة في عملية النشر بشكل مستمر البيئة، والترشيد في كيفية التعامل مع الأزمات ، وإظهار ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الضارة بالبيئة، وإن عملية تسويق حماية البيئة بشكل سليم يضمن الحفاظ على البيئة وسلامة الحياة العامة، والتسويق لفكرة الاستفادة من النفايات المنزلية وعملية تدويرها، وهذا يعود بالنفع على المجتمع في المجالات كافة ، وبالتالي يتضح مما سبق أن عملية تسويق حماية البيئة الصحية عملية تمر بمراحل تبدو صعبة في ظل عمليات الإقناع التي لا تمر مراحل كافية؛ وذلك لقلة الموارد والطاقات المتخصصة في هذا المجال.

أما تلفزيون فلسطين فتناول عملية التسويق الاجتماعي للحفاظ على البيئة من خلال برامج وتقارير تتضمن حث الجمهور على الحفاظ على البيئة، وكذلك عملية التوجيه والإرشاد في التعامل مع القضايا البيئية، وقد أطلق تلفزيون فلسطين أفلام وجوائز من أجل الحفاظ على البيئة، وكان أول فيلم وثائقي عن البيئة بعنوان "وادي القلط حكاية لم ترو" ، وبرنامج " نفاياتنا ثروة مهددة " (تلفزيون فلسطين، 2022)، وهذا يعني أن الإعلام الفلسطيني يتضمن خطأً للتسويق الاجتماعي للأفكار والحملات الإعلامية المدروسة من خلال التوعية والإرشاد للحفاظ على البيئة وإظهار الانتهاكات الإسرائيلية لها للرأي العام.

وقد أظهرت دراسة علمية بحثية وتقارير دولية تم تناولها من "تلفزيون فلسطين" و«صحيفة الحياة الجديدة»، من خلال تقارير وتحقيقات وبرامج أن نقص المياه وتسرب المياه العادمة والاستخدام المفرط للمخصبات الزراعية ومبيدات الآفات الزراعية قد أدى لزيادة نسبة الأملاح في مياه الخزان الجوفي، حيث تعاني المياه الفلسطينية خصوصاً في قطاع غزة من تزايد الأملاح، إذ ازدادت عن النسبة الموصى بها دولياً من منظمة الصحة العالمية وهي 250 ملجم /لتر، فحوالي 96% من مياه الخزان الجوفي في القطاع تتراوح فيها نسبة الأملاح ما بين 250 ملجم/لتر - 2000 ملجم/لتر، وهذه النسبة تجعل مياه قطاع غزة غير صالحة للشرب حيث أدى الضخ الزائد

لمياه الجوفية في القطاع واعتراض المياه الواردة إلى الخزان الجوفي من الشرق، عن طريق حفر إسرائيل لسلسلة من الآبار ذات القدرة العالية على استخراج المياه وحدوث عجز مائي كبير في الخزان الجوفي الساحلي، وهذا العجز أدى إلى انخفاض مستوى المياه في الخزان الجوفي، الذي أصبح عاجزاً عن مقاومة تسرب مياه البحر إليه (وفا، 2001).

وتقول الحالة رقم (1): " يحاول الإعلام الفلسطيني تسويق المحتوى البيئي ولكن ليس بالشكل المطلوب لأن الإعلام يركز على قضايا أولوية فيها إجراءات ضد حياة المواطن الفلسطيني، وتعد البيئة جزءاً من عملية التغطية وليس ضمن الأولويات، وعملية اعتماد برامج تلفزيونية وحملات إعلامية منظمة يمكن أن تحدث تأثيراً في الجمهور المستهدف من ناحية، وتحرك الرأي العام الدولي من جهة أخرى، ولفت انتباهه لممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الخطيرة بحق البيئة الفلسطينية» وهنا يمكن القول: من خلال عملية التحليل غياب فقرة برامجية يومية في تلفزيون فلسطين للتوجيه والإرشاد للبيئة خاصة للمزارعين وهم الفئة الأكثر استخداماً للمبيدات الزراعية وأصحاب المصانع والمحاجر الصخرية باعتبار تلك الفئات الأكثر تلويثاً للبيئة.

أما صحيفة الحياة الجديدة فقد ركزت من خلال التسويق الاجتماعي على خطورة وجود المصانع بالقرب من منازل المواطنين، والتي تنبعث منها المواد السامة وخطورتها على البيئة، ودعت في تحقيقات وتقارير نشرتها لتشكيل رأي عام ضاغط لنقل تلك المصانع بعيداً عن السكان (الحياة الجديدة، 2020)، وهنا ينبغي القول: إن صحيفة الحياة الجديدة كشفت عن المخاطر لأهم مسببات التلوث خاصة في المناطق السكنية، وتبنت رؤية إبعاد مئات المصانع الملوثة للبيئة عن المناطق السكنية، لنفاذي مخاطر صحية وبيئية حال استمرار هذه الظاهرة التي ستكون لها انعكاسات على المنظومة البيئية الفلسطينية، حيث يتناول الإعلام الفلسطيني الرسمي قضايا البيئة بطرق مختلفة بهدف الوصول لتوعية بيئية تحافظ على كمّها ونوعها، وتتناول الإعلام الفلسطيني أيضاً التسويق الاجتماعي للقضايا البيئية للموضوعات الساخنة الآنية، حيث يساهم في التسويق لخطورة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي على البيئة الفلسطينية، ودعوته للمجتمع الدولي بوقف الانتهاكات الإسرائيلية لها، ولكن هناك ضعف في المتابعة المستمرة للقضايا البيئية، وذلك لتركيز الإعلام على القضايا العاجلة والملحة، وهذا يتوافق مع دراسة عودة (2020) في أنّ المجتمعات العربية ما زالت لم تدرك مجتمعات المعرفة، وهي في طور بناء البنية التحتية للمعلومات لديها بل ما زالت مستهلكة للمعرفة، ولم تتمكن من إنتاجها نتيجة التحديات التي تواجهها.

ثالثاً: تسويق التوعية بالقضايا المجتمعية:

تناول الإعلام الفلسطيني كيفية معالجة القضايا التوعية المجتمعية بأشكالها المختلفة، وتلبية وظيفة مهمة من وظائف الإعلام وهي التوعية والمساعدة في الحفاظ على مجتمع متماسك، وتحقيق توعية مجتمعية، حيث كثف الإعلام الفلسطيني من عملية التسويق الاجتماعي باستخدام

أساليب متعددة من الإقناع والتوجيه والإرشاد، وكذلك التحذير والترغيب، تقول الحالة رقم (5): "تتداول الإعلام الفلسطيني قضايا تخص عملية التوعية المجتمعية، لكن هذه القضايا تبقى حبيسة الجدران لطبيعة تركيب وتكوين بنية المجتمع الفلسطيني للنمط العائلي (العشائري)، بالرغم من وجود المفاهيم والأفكار والسلوكيات التي تواكب الثورة التكنولوجية خاصة في مجال الإعلام الذي كان له دور رائد في عملية التسويق الاجتماعي»، وهنا نقول: إنَّ الإعلام الفلسطيني يتناول عملية التسويق الاجتماعي لأنه أداة فعّالة لنشر الوعي بالقضايا المجتمعية، مما يعود بالنفع العام على المجتمع، وذلك من خلال دمج مفاهيم التسويق المختلفة مع مفاهيم اجتماعية وأخلاقية لتقديم برامج تغيير مجتمعي ذات كفاءة وفعالية واستدامة، وتدار مثل هذه الحملات عادةً بواسطة المنظمات غير الربحية إضافة إلى المنظمات الحكومية لنشر الوعي في مختلف المجالات الصحية والبيئية والمجتمعية للارتقاء بالمجتمع.

يساهم الإعلام الفلسطيني من خلال وكالة وفا في إنجاح حملة "لا تسامح مطلقاً مع العنف ضد النساء والفتيات" (وفا، 2019)، بمشاركة مع دول عربية وأجنبية، وذلك في محاولة لترسيخ القيم القانونية والاجتماعية والأخلاقية التي تجرم العنف ضد النساء، وتشير تقارير نسوية أن ظاهرة العنف ضد النساء من الظواهر الخطيرة التي تهدد الأسرة والمجتمع الفلسطيني لذا أطلقت العديد من حملات التوعية بالشراكة مع وسائل الإعلام الفلسطينية من أجل التثقيف والتحذير من خطورة هذه الظاهرة على المجتمع الفلسطيني وسجلت مراكز الشرطة المئات من حالات العنف الجسدي واللفظي ضد النساء وآلاف قضايا العنف ضد المرأة بقيت حبيسة الجدران، وتناولت وكالة وفا في معالجتها ظواهر في المجتمع مثل: ارتفاع نسب الطلاق وأسبابه، وارتفاع نسب الهجرة في صفوف الشباب وأسبابها، ونشرت في أخبارها وتقاريرها سلسلة من الفعاليات والأنشطة التي ينظمها المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، وهذا يتوافق مع دراسة خطاب وآخرون (2015) في أن للتسويق الاجتماعي أثراً في تطبيق المسؤولية الاجتماعية وفي تعزيز جودة الخدمات التعليمية، وتحسين صورتها في المجتمع الذي تعمل به..

وقد ركزت وكالة وفا في تناولها لقضايا التوعية المجتمعية على القضايا التي تتعلق بالفرد والأسرة، وكذلك قضايا العنف ضد المرأة التي تقول الوكالة أن مثل هذه القضايا تصاعدت بشكل لافت في ظل غياب قوانين رادعة وذلك لعدم وجود مجلس تشريعي فلسطيني يقر ويفعل القوانين الخاصة بحماية المرأة وارتفاع نسب العنف.

بناء على ما ذكر آنفاً يتبين أن الإعلام الفلسطيني يحاول بكل إمكاناته التسويق الاجتماعي للقضايا المجتمعية التي تُعد تسويقاً مضمماً لإحداث تغيير اجتماعي، بتسويق الفكرة الاجتماعية، وتسويق القضايا العامة، والتسويق المجتمعي للأفكار، من أجل إحداث التأثير في المجتمع سواء بتبني أو رفض فكرة أو تعديل سلوك وممارسات خاطئة من قبل بعض أفراد المجتمع.

كذلك ركزت وكالة وفا على ظاهرة الهجرة المتنامية في صفوف الشباب في قطاع غزة نتيجة الفقر والبطالة في صفوف الشباب التي وصلت لأرقام قياسية، مما دفع البعض من هؤلاء إلى الهجرة للبحث عن حياة أفضل، وكتبت في تقرير لها أنه " وبالرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية فلسطينية حول عدد المهاجرين من قطاع غزة، إلا أن تقارير صحفية كشفت النقاب عن أنه منذ عام 2007 حتى 2021 فإن 860.632 ألف شخص غادروا القطاع دون عودة، بينما قدر مختصون آخرون أن عدد المهاجرين من القطاع يقدر بأكثر من ذلك، قضى بعضهم في حوادث غرق لقوارب الهجرة غير الشرعية، بسبب طمع عصابات التهريب، وكذلك عدم قدرة المراكب التي كانوا على متنها على الإبحار لمسافات بعيدة" (وكالة وفا، 2022)، وبهذا الخصوص تناول الإعلام الفلسطيني هجرة الشباب والعقول إلى بلدان أكثر ملاءمة وأكثر تطوراً، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وميل الشباب للبحث عن بدائل في الخارج بسبب البحث عن عمل، وعدم الاستقرار السياسي والسعي إلى نوعية الحياة الأفضل.

وتقول الحالة رقم (6): " تتميز الظواهر الاجتماعية بالتباين في المجتمع الفلسطيني الذي هو مزيج من مكونات مختلفة، هذه المكونات صعبت من عملية التسويق الاجتماعي لعادات متوارثة مثل: ظاهرة الثأر والقتل، وحالات الطلاق وأخذ القانون باليد، وهذا بدون شك يؤثر على السلم المجتمعي»، وهنا نقول: إن الإعلام الفلسطيني تبنى في تغطيته وتناوله لقضايا التوعية المجتمعية التسويق لحملات التوعية، وحث الجمهور على اتباع الطرق السليمة في معالجة القضايا والمشكلات الاجتماعية، ونشرت في تقاريرها إرشادات ومعلومات وتوجيهات للمواطنين، وهذا يتوافق مع دراسة مختار (2017) في أنه قد ظهر مؤخراً الإعلام الثقافي المتخصص الذي يوجه مضمونه ورسائله الثقافية المحضة إلى جمهور متخصص.

أما قضية الهجرة والبطالة وارتفاع حالات الانتحار تناولها الإعلام الفلسطيني بشكل لافت، وأخذت مساحة واسعة من التغطية في صحيفة الحياة الجديدة واستندت الصحيفة في عملية التسويق لحملات التوعية حول ظاهرة الانتحار للأرقام المرتفعة لهذه الظاهرة حيث أشارت الصحيفة إلى أعداد الحالات التي أقدمت على الانتحار بين عام 2015-2019، حيث سجل العام 2015، 2015 انتحار 10 أشخاص فيما حاول الانتحار نحو 553، فيما شهد العام 2016 تسجيل 16 حالة انتحار ومحاولة 626 شخصاً الانتحار، بينما سجل العام 2017 تسجيل 23 حالة انتحار، وحاول 566 شخصاً الانتحار، وسجل العام 2018 20 حالة انتحار فيما حاول 504 الانتحار ولم ينجحوا، فيما سجل العام 2021 انتحار 22 شخصاً (19 ذكور 3 إناث) وحاول الانتحار نحو 133 شخصاً مقسمين 89 ذكور، و44 إناث (الحياة الجديدة، 2021).

مما ذكر آنفاً يتبين أن الصحيفة ركزت في عملية التسويق الاجتماعي على قضايا البطالة في صفوف الشباب وارتفاع نسب الانتحار في صفوف الفلسطينيين والتي عزتها لحالة التراجع في

المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما وتناول تلفزيون فلسطين في برامجه اليومية ونشراته الإخبارية مجموعة من القضايا الاجتماعية وعمل على التسويق الاجتماعي والترجيح لها وتناول برنامج "حواديث الناس" تلفزيون فلسطين، (2022) وهو برنامج اجتماعي يسلط الضوء على قضايا الانتحار والبطالة، وعمليات القتل، والقضايا التي تتجاوز القانون، وارتكاب الجريمة، وعزا المشاركون في البرنامج أن ارتفاع الظواهر السلبية في المجتمع وكيفية معالجتها والحد منها لحماية المجتمع.

وقد ظهر اهتمام تلفزيون فلسطين بقضايا "السلم المجتمعي" وخصص حلقات تلفزيونية مختلفة تدعو إلى السلم المجتمعي، والتركيز على أهمية الجانب الديني في التزام بالسلم المجتمعي وفي برنامج "مع الريان"، حث الناس على الحفاظ على تماسك المجتمع وعدم الانجرار ما يهدد أمن وسلامة وحياة المجتمع (تلفزيون فلسطين، 2022).

يتضح من خلال ما سبق أن وسائل الإعلام الفلسطينية تناولت عملية التسويق المجتمعي بشكل متباين؛ وهذا يعود لطبيعة ونوع الوسيلة الإعلامية وعملية الإشراف على المحتوى، وقدرة القائم على الاتصال لاختيار المواضيع التي تتعلق بعملية التسويق المجتمعي، خاصة تلك التي تتعلق بالحملات الاجتماعية لمناهضة العنف ضد المرأة، وارتفاع ظاهرة الإدمان وتناول المواد المخدرة.

وتقول الحالة رقم (6): "تناول الإعلام الفلسطيني للقضايا المجتمعية في وسائله لأنها جزء من واقع المواطن الفلسطيني الذي يعاني صعوبات وتحديات في حياته اليومية، ويسعى إلى أن تتغير" وهذا يعني أن التسويق الاجتماعي للقضايا المجتمعية التي يعاني منها الإنسان في بيئته يسعى فيها تغيير اجتماعي تنظمها مجموعة من الأفراد والتي يطلق عليها اسم القائم على حملات التسويق الاجتماعي بهدف إقناع الآخرين وهم الجمهور المستهدف وذلك بقبول أو تغيير أو التخلي عن سلوكيات، أو عادات أو أفكار معينة» (Kolodinsky & Reynolds، 2009).

تناول الإعلام الفلسطيني عملية التسويق للتوعية المجتمعية بمجموعة من المحددات منها : عمليات التوجيه والإرشاد التي أخذت الطابع المميز في عملية التسويق المجتمعي خاصة في قضايا المرأة وظاهرة الانتحار، كذلك عمليات الهجرة ومتابعة وتغطية حملات التوعية المجتمعية بهدف الوصول لأكبر قاعدة من الجماهير لتبني فكرة معينة، وكذلك تشعب القضايا المجتمعية وتداخلها تسبب في ضعف التغطية ومعالجتها وتسويقها في بعض الأوقات، كما تناول الإعلام القضايا التي من الممكن أن تؤثر على السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي، واهتمت وسائل الإعلام بأسباب زيادة انتشار مشكلات الفقر والبطالة وتأثيرها على المجتمع الفلسطيني، وكذلك بينت التغيرات التكنولوجية وتأثيرها على القيم والعادات والتقاليد المجتمعية.

النتائج:

- أظهرت النتائج أن الإعلام الفلسطيني الرسمي استخدم كل أدوات الإعلام الجديدة في عملية التسويق الاجتماعي، والتركيز على استخدام المصطلحات والعبارات والدلالات وفق نظرية الأثر الخبرية وذلك لإحداث عملية التأثير في الرأي العام والجمهور المستهدف لتحقيق الأهداف التسويق الاجتماعي.
- كشفت النتائج عن تباين في الإعلام الفلسطيني في التركيز على الموضوعات المستهدفة من عملية التسويق الاجتماعي، وهذا يعود حسب نتائج تحليل المضمون لاختلاف الوسيلة والجمهور المستهدف ونوع الحملات الإعلامية التي تقوم بها كل وسيلة على حدة سواء كانت مرئية أو إلكترونية أو مكتوبة.
- أظهرت النتائج أن تسويق الرعاية الصحية من أولويات أجندة مضمون ومحتوى وسائل الإعلام الفلسطينية.
- كشفت النتائج عن استخدام وسائل الإعلام عمليات الإقناع المختلفة في التوجيه والإرشاد للرأي العام والجمهور المستهدف؛ لتسويق الأفكار والسلوكيات في المجتمع الفلسطيني.
- أظهرت النتائج أن الإعلام الفلسطيني لم يدرج قضايا التسويق البيئي ضمن الأولويات على الرغم من أهميتها في حياة الإنسان؛ ولم تعط المساحات الكافية في عملية التسويق للقضايا البيئية الملحة، لأسباب متعددة تتعلق بالقائم بالاتصال والجمهور.
- أكدت النتائج تنوع اهتمامات وسائل الإعلام الفلسطيني في تغطية ومعالجة القضايا البيئية نظراً لعوامل تتعلق بالإمكانات والكوادر الإعلامية المتخصصة في هذا المجال، حيث الخبرة في مجال البيئة غير ناضجة بالمستوى الذي يسمح بالقيام بحملات إعلامية منظمة وذات تسويق اجتماعي يؤثر في الجمهور المستهدف.
- بينت النتائج عن اختلاف ترتيب المواضيع في الإعلام الفلسطيني وفق نظرية ترتيب الأولويات والأجندة من الأهم إلى الأقل أهمية في حملات التسويق الاجتماعي للقضايا المجتمعية.
- أوضحت النتائج إجماع وسائل الإعلام الفلسطينية أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تشكل عائقاً ومانعاً في نجاح بعض عمليات التسويق الاجتماعي، وإحداث عملية التأثير المطلوب نظراً لانعكاسات إجراءاته القسرية وغير الإنسانية على مجمل حياة المجتمع الفلسطيني.
- أشارت النتائج أن حملات التسويق الاجتماعي تحتاج لتركيز وتغطية إعلامية بشكل مستمر لإحداث التأثير في الرأي العام والجمهور المستهدف.
- أظهرت النتائج أن الجمهور المستهدف يعتمد على وسائل الإعلام للاطلاع والمتابعة للقضايا المتعلقة بالتسويق الصحي والبيئي والتوعية المجتمعية.

- توصيات الدراسة
- دعوة إلى رفع مستوى الاهتمام بالقضايا الصحية في وسائل الإعلام الفلسطيني، واستخدام أسلوب النموذج في عملية التثقيف والإرشاد الصحي بما يخدم الصحة العامة وإدخال عمليات التسويق الاجتماعي في مضمون نشرات الأخبار والبرامج والتحقيقات والتقارير الإعلامية.
- ضرورة استحداث نظام إعلامي متفق يضمن الحرص بشكل يومي أن تتضمن وسائل الإعلام الفلسطينية قضايا تتعلق بالبيئة والتسويق لها.
- ضرورة الاهتمام بقضايا التوعية المجتمعية في عملية التسويق الاجتماعي في وسائل الإعلام بما يضمن تغطية كل جوانبها، وليس بشكل موسمي وذلك لضمان التأثير في الجمهور المستهدف، وإحداث التسويق المطلوب في عملية التغيير.
- الاهتمام بنقل تجربة الدول المتقدمة في برامج التوعية البيئية والاهتمام بها، وتشكيل حلقة اتصال مع المنظمات الدولية ووسائل الإعلام الدولية من أجل إظهار خطورة الوضع الصحي في فلسطين في ظل ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

بوربيح، جمال (2010). الكوارث الطبيعية والتضامن الاجتماعي زلزال 21 مايو 2003 ببومرداس نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاخوة منتوري-قسنطينة1، الجزائر.
تلفزيون فلسطين (د.ت.). الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، استرجعت بتاريخ 2022، من: <https://www.pbc.ps/network/>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016). وزارة الصحة الفلسطينية، الحسابات الصحية الفلسطينية، "التقرير الإحصائي، الحسابات الصحية الفلسطينية، شباط/ فبراير، فلسطين.
الحياة الجديدة (د.ت.). مؤسسة صحفية فلسطينية تصدر صحيفة يومية شاملة، استرجعت بتاريخ 2022، من: <https://www.alhaya.ps/ar>

خطاب، سليمان، وعبد الله، محمد، والدرأوشة، عبد الله، وأبو شريعة، إسلام (2015). أثر التسويق الاجتماعي وتطبيق المسؤولية الاجتماعية في تعزيز جودة الخدمات التعليمية: ميدانية على المدارس الخاصة والمراكز الثقافية في مدينة معان، مجلة دراسات- العلوم الإدارية، 42(2): 443-460.

رضوان، فاروق (2004). إدارة التسويق، كلية التجارة، جامعة طنطا.

أبو رمان، أسعد، والحديد، أنس، والبرق، عباس، والعمادي، همسة (2014). مبادئ التسويق، (ط4)، عمان: اثناء للنشر والتوزيع.

الشمالية، ماهر، واللحام، محمود، وكافي، مصطفى (2015). الإعلام الرقمي الجديد، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

عبد الحميد، محمد (2000). نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، (ط2)، القاهرة: عالم الكتب.

عبد الله، مروة (2019). العلاقة بين نظرية التسويق والحملات الإعلامية دراسة تحليلية، مجلة البحث العلمي في الآداب، 20 (20): 1-18.

عبيدات، محمد (2011). التسويق الاجتماعي (الأخضر والبيئي)، (ط2)، عمان: دار وائل.

عودة، وثبة (2020). دور التلفزيون والإعلام التربوي في الانماء المعرفي لدى الباحثين، مجلة دراسات تربوية، 13(52): 287-312.

فريد، كريمان محمد (2000). تطبيقات الاتصالات التسويقية وانعكاساتها على فعالية التوعية المرورية، دراسة مسحية على طلاب جامعة الإمارات، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام،

1(3): 134-172.

- فلوس، مسعودة، وتومي، الخنساء (2020). الإعلام الجديد يهدد الصحة النفسية للمجتمعات في ظل أزمة كورونا، مجلة الدراسات الإعلامية-المركز الديمقراطي العربي، (11): 482-495.
- كافي، مصطفى (2017). الإعلام والتسويق الصحي، (ط1)، عمان: دار الابتكار.
- كورتل، فريد (2009). تسويق الخدمات، (ط 1)، الأردن: دار كنوز المعرفة.
- مختار، جلولي (2017). الإعلام والثقافة مقارنة نظرية، مجلة متون، 10(2): 224-236.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان (2022). ورقة حقائق، غزة بين فايروسين الاحتلال وكورونا، سبتمبر، غزة.
- معهد الأبحاث التطبيقية "أريج" (2022). تقرير رصد الانتهاكات الإسرائيلية على الحق في المياه والصرف الصحي وارتباطه بحقوق الإنسان الأخرى، يوليو القدس، فلسطين.
- منظمة الصحة العالمية (2022). تقرير: مرض فيروس كورونا (كوفيد 19-)، التبغ، مايو.
- مهنا، فريال (2002). علوم الاتصال والمجتمعات النامية، (ط1)، دمشق، دار الفكر المعاصر.
- الناجم، مجيدة (2016). التسويق الاجتماعي في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 13(1): 62-89.
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية «وفا» (د.ت.). استرجعت بتاريخ 2022، من: <https://www.wafa.ps>

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Abdul Hamid, M. (2000). *Media Theories and Influence Trends*, (2nd edition), Cairo: World of Books.
- Abdullah, M. (2019). The Relationship between Marketing Theory and Media Campaigns Analytical Study, *Journal of Scientific Research in Literature*, 20 (20): 118-.
- Abu Ruman, A., al-Hadid, A., al-Barak, A., & al-Emadi, H. (2014). *Marketing Principles*, (4th edition), Oman: Enrichment for Publishing and Distribution.
- Awda, W. (2020). The role of television and educational media in researchers' cognitive development, *Journal of Educational Studies*, 13 (52): 312 -287.
- Burbeh, J. (2010). Natural disasters and social solidarity 21 May 2003 earthquake in Boumerdes Model, unpublished master's thesis, University of Brothers-Montori-Constantine 1, Algeria.
- Caused, G. (2016). Social Marketing in the Social Service Profession, Sharjah University *Journal of Humanities and Social Sciences*, 13 (1): 62- 89.
- Floos, M., & Tommy, G. (2020). The new media threatens the mental health of societies in the light of the coronavirus crisis, *Journal of Media Studies - Arab Democratic Center*, (11): 482495-.
- Fred, K. (2000). Marketing Communications Applications and Implications for Traffic Awareness Effectiveness, Survey Study on UAE Students, *Egyptian Journal of Public Opinion Research*, 1 (3): 134172-.
- Al-Hadidi, M., & Ali, S. (2004). *Media and Society*, (1st edition), Cairo/; Egyptian House of Lebanon.
- Al-Haia A. (d. t.). Palestinian press organization publishes a comprehensive daily newspaper, retrieved in 2022 from: <https://www.alhaya.ps/ar>.
- Institute for Applied Research "Arig" (2022). Report Monitoring Israeli Violations of the Right to Water and Sanitation and Its Link to Other Human Rights, Jerusalem, Palestine.
- Kafi, M. (2017). *Health Media & Marketing*, (1st edition), Oman: Innovation House.
- Khatib, S., and Abdullah, M., Waldaroushah, A., & Abu Sha 'ria, Is. (2015). Impact of social marketing and the application of social responsibility in enhancing the quality of educational services: field to private schools and cultural centres in the city of Ma 'an, *Journal of Studies - Administrative Sciences*, 42 (2): 443 – 460.

- Kurtel, F. (2009). *Marketing Services*, (1st edition), Jordan: Knowledge Treasures House.
- Al-Mezan Centre for Human Rights (2022). *Fact Sheet, Gaza Between the Occupation and Corona Virusin*, September, Gaza.
- Muhanna, F. (2002). *Communication Sciences and Developing Communities*, (1st edition), Damascus: House of Contemporary Thought.
- Mukhtar, G. (2017). *Media and Culture Theoretical Approach*, *Meton Magazine*, 10 (2): 224236-.
- Obaidat, M. (2011). *Social Marketing (Green & Environmental)*, (2nd edition), Oman: Dar Wattle.
- Palestinian Central Bureau of Statistics (2016). *Palestinian Ministry of Health, Palestinian Health Accounts*, "Statistical Report, Palestinian Health Accounts, February, Palestine. Palestinian News and Information Agency "Wafa" (d.t). "Wafa", retrieved in 2022, from: <https://www.wafa.ps/>.
- Palestine Television (d.t.). *The General Authority for Palestinian Radio and Television*, retrieved in 2022 from: <https://www.pbc.ps/network/>
- Radwan, F. (2004). *Marketing Department*, Faculty of Commerce, Tanta University.
- Al-Shamaila, M., Al-Iham, M., & Kafi, M. (2015). *New Digital Media*, Oman: Typhoon Scientific Publishing and Distribution House.
- World Health Organization (2022). *Report: Coronavirus Disease (COVID-19): Tobacco*, May.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Kolodinsky, J. & Reynolds,T (2009) Segmentation of overweight Americans and opportunities for social marketing International journal of Behavioral Nutrition Physical Activity, 6(13): 111-

مستوى علم النفس الإيجابي لدى لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية

أ.د. زين العابدين محمد بني هاني¹، أ. أسامه سالم طيبشات¹

¹كلية علوم الرياضة، جامعة مؤتة، الأردن

Zainalabedin mohammad banihani^{1*}, Osama Salem Tbabyshat¹

College of Sports Sciences, Mutah University, Jordan

Handball@mutah.edu.jo

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مستوى علم النفس الإيجابي لدى لاعبي أندية محترفي كرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية وكذلك تبعاً لمتغيرات (صفة اللاعب / مركز اللعب) وتكونت عينة الدراسة من (85) لاعباً تم اختيارهم بالطريقة العمدية، ولتحقيق أهداف البحث استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق مقياس علم النفس الإيجابي المستخدم في دراسة (ختنانة 2021) بعد إجراء التعديلات المطلوبة لتناسب وأهداف البحث الحالي وتكون من أربعة محاور وهي: (تشجيع الذات، توكيد الذات، الرقابة والسيطرة الذاتية، الثقة وقبول الذات).

أظهرت نتائج الدراسة أنّ مستوى علم النفس الإيجابي جاء بدرجة مرتفعة وكذلك عدم وجود فروق بين لاعبي أندية المحترفين إقليم الشمال تعزى لمتغيرات الدراسة، وفي ضوء نتائج الدراسة واستنتاجاتها يوصي الباحثان بتعزيز مبادئ علم النفس الإيجابي لدى محترفي كرة القدم والمحافظة على الجوانب الإيجابية لديهم.

كلمات مفتاحية: علم النفس الإيجابي، محترفي كرة القدم، أندية شمال المملكة.

The Level of Positive Psychology among Professional Football Club Players in The North of the Hashemite Kingdom of Jordan

Abstract

This study aimed to identify the level of positive psychology among players of professional soccer clubs in the north of the Hashemite Kingdom of Jordan, as well as according to the variables (player status /playing position). The study sample consisted of (85) players who were chosen by the intentional method. The researchers used the descriptive analytical approach, and the positive psychology scale used in the study of (Khatina 2021). It was applied after making the required adjustments to suit the objectives of the current research and consisted of four axes, namely (self-encouragement, self-affirmation, self-monitoring, self-control, confidence, and self-acceptance).

The study's results showed that the level of positive psychology came with a high degree, as well as the absence of differences between the players of professional clubs in the northern region due to the study's variables.

Keywords: *Positive Psychology, Soccer Professionals, Clubs in the North of the Kingdom.*

مقدمة

يعد إبراهيم ماسلو أول من استخدم عبارة علم النفس الإيجابي عام (1945) واستخدمت مرة أخرى عام (1998) عندما تولى مارتن سلجمان رئاسة الجمعية الأمريكية لعلم النفس ويعد علم النفس الإيجابي أحد فروع علم النفس الحديثة ويعرف بأنه الدراسة العلمية لنقاط القوة والفضائل التي تمكن الأفراد والمجتمعات من الازدهار ويعتبر الأحدث في مجال العلوم النفسية وهو مجال يتطور بسرعة ويتركز طموحه في تحقيق البحوث التجريبية في مناطق مثل: التدفق والسعادة والرفاهية ونقاط قوة الشخصية والحكمة والإبداع والصحة النفسية والخصائص النفسية للجماعات والمؤسسات (سيد، ومحمود، 2013).

فالتفكير الإيجابي من متغيرات علم النفس الإيجابي الذي يركز على ما في الإنسان من مكامن قوة وفضائل إنسانية ويتعهدا بالرعاية والاهتمام، كما يدعو إلى التفاؤل والسعادة فتفكير الفرد هو السبيل إما للسعادة أو الشقاء حيث أنّ الفارق بين الأشخاص هو الطريقة التي اختارها كل فرد للتفكير الإيجابي فالفرد الإيجابي ينظر للجانب المشرق من الحياة مما يجعل حياته مليئة بالإيجابية والتفاؤل والسعادة والإنجاز (أحمد، 2016).

وترى (الختاتنة، 2021) أنّ المتغيرات النفسية الإيجابية تلعب دوراً فاعلاً في التأثير على أفكار وسلوكيات الأفراد، وهي تُعد محصلة لما يعترضهم من متغيرات نفسية في حياتهم، وهي التي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين في العلوم النفسية بوصفها مؤشراً واضحاً لإصلاح وسعادة حياة الأفراد.

ومع ازدياد الاهتمام بالحياة الطبية الإيجابية وخصائصها النفسية، من خلال ظهور العديد من البرامج البحثية التي تهتم بفهم المتغيرات الإيجابية، ودراسة الانفعالات الإيجابية للوصول إلى المتغيرات التي تُسهم بمعرفة تلك الجوانب في شخصية الأفراد والابتعاد عن الدراسة التقليدية للانفعالات السلبية كالخوف، والغضب، والحزن، وجاء الاهتمام بعلم النفس الإيجابي بصورة فاعلة مع بداية القرن الحادي والعشرين (يونس، 2011).

إنّ علم النفس الإيجابي قد حقق تطوراً واضحاً في البنية المعرفية والتطبيقية خلال العقدين الماضيين وهي الفترة التي واكبت تأسيس علم النفس الإيجابي كأحد فروع علم النفس الأكثر حداثة، وأصبح يلعب دوراً فاعلاً في الإنجاز والتميز الرياضي من خلال ما يتم توفيره من برامج تدريبية للجوانب العقلية والمهارات النفسية وبالتالي المساهمة في تطوير برامج التدريب النفسي للرياضيين. (راتب، 2015).

إنّ العديد من المتخصصين في مجال علم النفس الإيجابي، قد تميزوا في دراسة كافة القوى النفسية لدى الأفراد، ودراسة كل ما له تأثير على جوانبهم النفسية والسلوكية، وذهبوا باتجاه دراسة

العوامل الفردية والمجتمعية التي يمكن لها أن تسهم في جعل حياة الإنسان أكثر إيجابية، وبالتالي إمكانية أن يضع قدماً في طريق النجاح، ويصبح تفكيره إيجابياً ينعكس على معظم شؤون حياته (السلطاني، 2010).

إنَّ تمييز الفرد في سماته الشخصية بالاتجاه نحو الإيجابية يدفعه إلى إظهار قدراته ومهاراته في كافة النواحي البدنية والعقلية والنفسية وكذلك إمكانية تعديل سلوكه وتطور إمكاناته نحو الأفضل للوصول إلى أفضل المستويات الأدائية وانعكاس ذلك على مستوى الإنجاز لديهم. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال أنَّ لكل فرد خصائص وسمات نفسية إيجابية أو سلبية تميزه عن غيره، ويمتلك من الاستعدادات البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية ما يُؤهله لممارسة الأنشطة الرياضية بأشكالها المختلفة، وتؤكد (الختانتة، 2021) أنَّ دراسة الجوانب النفسية للرياضيين وخاصة تلك الجوانب الإيجابية من شخصيتهم يُعد من الأهمية لما لذلك من انعكاس على بقية جوانبهم الفنية والمهارية والبدنية وبالتالي إمكانية التعرف على تلك الجوانب الإيجابية وإمكانية الاستفادة منها في الارتقاء بالمستويات الرياضية.

وعلم النفس الإيجابي هو التفكير الذي يجعل الإنسان يرى الجوانب الحسنة في الأشياء ويتوقع الأفضل دائماً وينتظر النتائج الطبية باستمرار، كما أنه يُعلم الصبر ويثري التجربة الإنسانية ويرتقي بالفكر ويرفع الروح المعنوية فصاحبه يرى الأشياء غير المرئية ويشعر بالأشياء غير الملموسة ويحقق المستحيل (كمال، 2013).

مشكلة الدراسة

أصبحت موضوعات علم النفس الإيجابي بؤرة تركيز البحوث والدراسات النفسية في الآونة الأخيرة حيث ظهر حديثاً على الساحة العلمية العديد من الدراسات التي تُركز على التوجهات الأساسية لعلم النفس الإيجابي ومن أبرزها التركيز على الجوانب الإيجابية للشخصية بدلاً من التركيز على الاضطرابات والجوانب السلبية، ويعتبر التفكير الإيجابي بصفة عامة أداة لرؤية الجانب الإيجابي من الأشياء بدلاً من الجانب السلبي وهو الميل الذي يجعل العقل يتقبل الأفكار والصور والكلمات التي تُبسِّط كل ما هو معقد بحيث يتوقع الفرد نتائج إيجابية تؤدي إلى النجاح فيما يريد أو يفكر فيه في المستقبل أو الحاضر (عبد الحميد، 2012). ويلعب علم النفس الإيجابي دوراً فاعلاً في التأثير على الجوانب الإيجابية لدى الرياضيين وقد يُسهم في تحسين مستوى الأداء لديهم، وبالتالي يُؤثر ذلك على طريقة تفكيرهم وينعكس على خصائصهم وسماتهم النفسية، ولذلك فإن امتلاك لاعبي كرة القدم بعض الجوانب النفسية الإيجابية كالتفكير الإيجابي والثقة بالنفس والإرادة القوية وسرعة اتخاذ القرار من المهارات التي قد تساعدهم على تحقيق إنجازاتهم التي يسعون إليها وكذلك تحقيق أهدافهم المختلفة والتي يمكن أن تقودهم للفوز بالبطولات والحصول على مستويات رياضية مرتفعة. وبناءً على ذلك فإن الباحثان يهدفان من هذه الدراسة إمكانية الوقوف على مستويات علم النفس

الإيجابي لدى لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية والتعرف إلى مستوى علم النفس الإيجابي لديهم كون علم النفس الإيجابي يعكس شخصية اللاعب الإيجابية أي يؤثر على سلوكه في مختلف المواقف سواء داخل أو خارج الملعب.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية

- يعتبر موضوع التفكير الإيجابي من أهم المواضيع التي استحوذت على اهتمام الباحثين وتتنوع النظريات التي تناولتها ويعتبر علم النفس الإيجابي من التوجهات التي تطرقت لهذا الموضوع المهم وبالتالي جاءت هذه الدراسة مدعومة للجانب الإيجابي لدى لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في الشمال وهو علم النفس الإيجابي والتعرف إلى مستويات وأثر علم النفس الإيجابي على الجانب المعرفي.
- زيادة الوعي بين اللاعبين بأهمية الجانب العقلي للوصول إلى أفضل المستويات الرياضية بحيث يتطلب الإبداع والتطور والتفوق في المجال الرياضي التكامل التام بين العقل والجسم.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى

- التعرف إلى مستوى علم النفس الإيجابي لدى لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية.
- التعرف إلى مستوى علم النفس الإيجابي لدى لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية تبعاً لمتغيرات (النادي ، صفة اللاعب ، مركز اللعب).

تساؤلات الدراسة

هدفت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية

- ما مستوى علم النفس الإيجابي لدى لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية ؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى علم النفس الإيجابي لدى لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية تبعاً لمتغيرات (النادي، صفة اللاعب، مركز اللعب)؟

محددات الدراسة

- المحددات المكانية: إربد - الرمثا - المفرق
- المحددات الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في الفترة ما بين 2022/8/3 إلى 2022/8/11

- المحددات البشرية: لاعبو أندية المحترفين لكرة القدم في الشمال (الحسين إريد، الرمّثا، الصريح، مغير السرحان).

مصطلحات الدراسة

علم النفس الإيجابي: إنّ الدراسة العلمية للخبرات الإيجابية والسمات الشخصية الإيجابية والمؤسسات الإيجابية التي تيسر الارتقاء بالحياة الإنسانية وتجويد نوعيتها (أبو حلاوة، والشربيني، 2016).

الدراسات السابقة

- قامت (الختاتنة، 2021) بدراسة هدفت التعرف على مستوى علم النفس الإيجابي لدى لاعبي كرة اليد في الأردن، تبعاً لمتغيرات (النادي، صفة اللاعب، سنوات الخبرة، خط اللعب)، تم استخدام المنهج الوصفي وتكونت عينة الدراسة من جميع لاعبي أندية الدرجة الأولى لكرة اليد، والمسجلين لدى الاتحاد الأردني لكرة اليد للموسم الرياضي 2020/2021، وبلغت (113) لاعباً، وتم تصميم إستبانة تقيس علم النفس الإيجابي وتكونت من: أربعة مجالات، و(24) فقرة، وأوضحت نتائج الدراسة أنّ مستوى علم النفس الإيجابي جاء بدرجة مرتفعة لدى لاعبي كرة اليد في الأردن، وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى علم النفس الإيجابي لدى لاعبي الدرجة الأولى لكرة اليد تبعاً لمتغيرات (الصفة وسنوات الخبرة وخط اللعب).

- أجرى (طفاح، 2017) دراسة هدفت للتعرف إلى مستوى التفكير الإيجابي، وبعض السمات الشخصية لدى لاعبي كرة اليد في الأردن والتعرّف إلى الاختلاف في مستوى التفكير الإيجابي وبعض السمات الشخصية تبعاً لبعض المتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات اللعب) وأيضاً الكشف عن نوع العلاقة بين التفكير الإيجابي، وبعض السمات الشخصية لدى لاعبي كرة اليد، استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي وتكونت عينة الدراسة من (264) لاعباً ولاعبةً من لاعبي كرة اليد ولجمع البيانات تم استخدام مقياس التفكير الإيجابي من إعداد (تسوتس يوفوجيوارا) ومقياس السمات الشخصية من إعداد (سوتو وجون) وأظهرت النتائج أنّ مستوى التفكير الإيجابي لدى عينة الدراسة جاء مرتفعاً بدرجة كبيرة جداً، وهناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التفكير الإيجابي لدى لاعبي كرة اليد في الأردن، وكذلك وُجدت علاقة ارتباطية بين التفكير الإيجابي والسمات الشخصية لدى لاعبي كرة اليد في الأردن.

- وأجرى (غانم، 2005) دراسة بعنوان التفكير الإيجابي والسلبي لدى طلبة الجامعة تهدف إلى التعرف على مستوى التفكير الإيجابي والسلبي لدى طلبة الجامعة في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية والتحصيّل الدراسي، اختار الباحث عينة مكونة من (200) طالب وطالبة

واستخدم مقياس التفكير الإيجابي والسلبي لدى طلبة الجامعة وكانت نسبة (45%) من أفراد الدراسة قد أظهرها نمطاً من التفكير الإيجابي منهم (40%) من الذكور و(59%) من الإناث مع وجود فروق دالة بين الطلاب في التفكير الإيجابي.

- قام كل من (Panahi, et al., 2016) دراسة تهدف إلى الكشف عن العلاقة بين التفكير الإيجابي والسعادة والأداء الأكاديمي، تكونت عينة الدراسة من (130) طالباً من طلاب المدارس الثانوية، تمّ استخدام المنهج الوصفي ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع الإستبانة على عينة الدراسة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أنّ مهارات التفكير الإيجابي لها أثر كبير على السعادة والأداء الأكاديمي لدى طلاب المدارس الثانوية.

- في حين قام من أونسال، وأوزان (2008) بدراسة بعنوان : تحديد العلاقة بين توجهات الشخصية الرياضية ومستويات التفكير الإيجابي للرياضيين المنخرطين في مختلف الفروع الرياضية والهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن العلاقة بين توجهات الروح الرياضية ومستويات التفكير الإيجابي للرياضيين في فروع الفرق الرياضية وتمّ استخدام مقياس التوجيه متعدد الأبعاد ومقياس مهارات التفكير الإيجابي كأدوات لجمع البيانات ونتيجة لذلك تقرر أنّ هناك علاقة إيجابية بين درجات التفكير الإيجابي للرياضيين والالتزام بالأعراف الإجتماعية واحترام القواعد والمسؤولين واحترام المنافس وتم تحديد أنّ درجة التفكير الإيجابي للاعبي كرة القدم أفضل من بقية الرياضيين في نطاق الدراسة وفي ضوء البيانات يمكن القول أنّ لاعبي كرة القدم لديهم أفكار أكثر إيجابية تجاه المشاكل التي يواجهونها.

- كما قام كل من كوري، وموتوكو (2015) دراسة بعنوان : العلاقة بين التفكير الإيجابي والفروق الفردية للاعبي كرة القدم وتطوير مقياس التفكير الإيجابي لكرة القدم ودراسة العلاقة بين التفكير الإيجابي والخصائص الفردية بما في ذلك درجة إظهار القدرة وقلق المنافسة والتوجه نحو الهدف، وهل هناك اختلافات في التفكير الإيجابي لكرة القدم بناءً على الخصائص أو الفروق الفردية للاعبين تم إجراء إستبيان التفكير الإيجابي على 247 من لاعبي كرة القدم الذكور وأظهرت النتائج أنّ اللاعبين الذين يعانون من شغف المنافسة العالية يستخدمون التوجيه الذاتي والتحكم في التفكير والتوجه نحو المهمة.

إجراءات الدراسة

تتمثل إجراءات الدراسة الحالية وطريقتها في التالي:

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي أسلوب الدراسات المسحية لملاءمته طبيعة هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينته

تكون مجتمع البحث من جميع لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في الشمال المسجلين في الموسم الرياضي لعام 2021/2022 والبالغ عددهم (90) لاعباً. وتمّ اختيار عينة البحث بالطريقة العمدية حيث تم توزيع (90) استبياناً، وتمّ استرداد (85) استبانة وهم يمثلون عينة الدراسة.

جدول 1: وصف أفراد عينة البحث حسب متغيرات الدراسة (ن=85)

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
صفة اللاعب	لاعب نادي	51	60%
	لاعب منتخب وطني	34	40%
	المجموع	85	100%
مركز اللعب	مهاجم	30	35.3%
	وسط	22	25.9%
	مدافع	23	27.1%
	حارس مرمى	10	11.8%
	الكلي	85	100%

أداة الدراسة

قام الباحثان بالإجراءات التالية للوصول إلى أداة الدراسة:

1. تمّ الاطلاع على العديد من الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بعلم النفس الإيجابي كدراسة (الختانتة، 2021؛ طلفاح 2017؛ Panahi, et al., 2016).
2. تمّ مراجعة العديد من الأدوات المستخدمة في قياس علم النفس الإيجابي في عدد من الأبحاث العربية والأجنبية، وتمّ اختيار مقياس التفكير الإيجابي من إعداد (tsutsui and fujiwara, 2015، المستخدم في دراسة (طلفاح، 2017) بعد إجراء التعديلات المناسبة ليتلاءم وأهداف الدراسة الحالية وتكون من أربعة مجالات ملحق (أ).
3. قام الباحثان باعتماد المقياس بصورته الأولية والذي اجتمع على أربعة مجالات و 24 فقرة ملحق رقم (أ) وتمّ عرضه على السادة المُحكّمين والبالغ عددهم 6 محكمين ملحق (ب).
4. تم استرجاع الإستانات من السادة المُحكّمين وبعد الأخذ بملاحظاتهم تم وضع الإستانة بصورتها النهائية ملحق (ج).

وبالتالي أصبحت الإستبانة بصورتها النهائية على النحو الآتي:

المجال الأول: تشجيع الذات (9 فقرات).

المجال الثاني: توكيد الذات (6 فقرات).

المجال الثالث: الرقابة والسيطرة الذاتية (6 فقرات).

المجال الرابع: الثقة وقبول الذات (3 فقرات).

- وتمّ اعتماد المتغيرات الديمغرافية التالية لأفراد عينة البحث (صفة اللاعب، مركز اللعب).

- تمّ تقسيم الإستبانة إلى جزئين:

- الجزء الأول : يشمل البيانات المتعلقة بالمعلومات الديمغرافية للاعبين .

- الجزء الثاني : يشمل مقياس علم النفس الإيجابي ويتكون من (24) فقرة موزعة على أربعة مجالات.

- تمّ استخدام سلم التدرج الخماسي للإجابة على فقرات أداة الدراسة وعلى النحو التالي:

الإجابة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق بدرجة كبيرة	غير موافق بدرجة كبيرة جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

وبعد ذلك تمّ توزيع الإستبيانات على أفراد عينة الدراسة وقد تمّ جمع البيانات وتحليلها، ثم عمل المعالجات الإحصائية اللازمة لها.

المعاملات العلمية لأداة الدراسة

1. الصدق

قام الباحثان باستخدام الصدق الظاهري (الخبراء) للتأكد من صدق أداة الدراسة، من خلال عرضها على مجموعة من السادة المحكمين والمتخصصين في مجال علم النفس الرياضي وكرة القدم والقياس والتقويم، ملحق (ب) من أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية الرياضية في الجامعات الأردنية، وذلك للحكم على مدى مناسبة فقرات المقياس لمجالاته وأهداف البحث وفرضياته، حيث تمّ الأخذ بملاحظاتهم من حيث الحذف أو التعديل أو الإضافة باتفاق %75 من السادة المحكمين.

2. ثبات الأداة

تمّ استخراج معامل الثبات عن طريق تطبيق الاختبار وإعادة تطبيقه (Test –Re–Test) بفواصل زمني قدره 10 أيام وذلك في 2022/7/7 إلى 2022/7/17 على عينة عشوائية من

مجتمع الدراسة بلغ عددها (15) لاعباً. وقد تمّ استبعادهم من عينة الدراسة الأصلية. حيث بلغ معامل الثبات الكلي (0.91) وهذا يشير إلى درجة ثبات عالية.

وقام الباحثان بوضع درجات الحكم للحكم على تساؤلات الدراسة من خلال معالجة إحصائية وعلى النحو الآتي:

جدول 2: معيار الحكم على المتوسطات الحسابية

الدرجة / المستوى	المتوسط الحسابي
منخفض	أقل من 1.8
أقل من متوسط	من 1.8 - أقل من 2.6
متوسط	من 2.6 - أقل من 3.4
أعلى من متوسط	من 3.4 - أقل من 4.2
مرتفع	من 4.2 - 5

خطوات تطبيق أدوات البحث

بعد أن تمّ اختيار أداة الدراسة واعتمادها بصورتها النهائية قام الباحثان بإجراء الخطوات التالية:

- تمّ إعداد (90) نسخة ورقية من إستبانة الدراسة لتوزيعها على محترفي كرة القدم في أندية شمال المملكة.

- قام الباحثان بالحضور لأماكن تدريبات الأندية بعد التنسيق المسبق مع إدارات الأندية وأخذ الموعد المناسب لتوزيع الإستمارات على اللاعبين، وتمت زيارة كل فريق في أماكن تدريبهم قبل موعد المباراة، وتوضيح أهداف الدراسة أهميتها وطريقة الإجابة عن الإستبانة وتوضيح أنّ إجاباتهم ستعامل بسرية تامة.

- تمّ استعادة (90) إستبانة ورقية من أفراد عينة الدراسة.

- تمّ استبعاد (5) إستبانات لعدم مطابقتها للشروط العلمية واكتمال الإجابات لأفراد العينة وبالتالي فإن عينة الدراسة أصبحت (85) لاعباً

- قام الباحثان بتفريغ الإستبانات وتم إجراء المعالجات الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS).

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: وله مستويان:

- صفة اللاعب: (لاعب نادي / لاعب منتخب وطني)

- مركز اللعب: (مهاجم / وسط / دفاع / حارس مرمى)

المتغير التابع: مستوى التفكير الإيجابي لدى لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية.

المعالجة الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تمّ استخدام برنامج SPSS للإجابة عن أسئلة الدراسة حيث قام الباحثان بالإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الثنائي للكشف عن الفروق.

عرض نتائج البحث ومناقشتها

السؤال الأول: ما مستوى التفكير الإيجابي لدى لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب علامات تقديرات أفراد عينة الدراسة على مستوى التفكير الإيجابي لدى لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية، وبين الجدول (3) ذلك.

جدول 3: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستوى لدى لاعبي المحترفين لكرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية.

محاوّر الدراسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الرتبة
التوجيه الذاتي	85	4.71	5.1	مرتفع	1
توكيد الذات	85	4.51	6.2	مرتفع	3
الرقابة والسيطرة الذاتية	85	4.46	6.1	مرتفع	2
الثقة وقبول الذات	85	4.42	7	مرتفع	4
الكلّي	85	4.56	5.2	مرتفع	

يبين الجدول (3) أنّ المتوسطات الحسابية لمستوى علم النفس الإيجابي لدى لاعبي كرة القدم في أندية المحترفين في شمال المملكة الأردنية الهاشمية جاء على المستوى الكلي بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.56)، أما على مستوى المجالات فقد جاء مجال التوجيه الذاتي بالمرتبة

الأولى بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (4.71)، وفي المرتبة الثانية مجال توكيد الذات بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (4.51)، وفي المرتبة الثالثة، مجال الرقابة والسيطرة الذاتية بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (4.46)، وفي المرتبة الأخيرة، مجال الثقة وقبول الذات بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (4.42).

تعد لعبة كرة القدم من الألعاب الجماعية التي يعتمد أداء اللاعبين فيها على زملاءهم بالفريق، وبالتالي فإن نجاح الفريق يتطلب وجود عمل جماعي، وأن سلوك اللاعبين وأدائهم داخل الملعب يؤثر بصورة مباشرة على تشجيع بقية اللاعبين على تقديم أفضل مستويات الأداء له، وبالتالي ينعكس ذلك على الحالة النفسية الجيدة للفريق، حيث إن الجوانب الإيجابية تسعى بصورة فاعلة في تعزيز الثقة بالنفس، ويأتي ذلك من خلال قدرة اللاعبين على تحليل الأخطاء ومواقف اللعب وبالتالي إمكانية توجيه ذاتهم بما يتلاءم والتغيرات التي تجري خلال المنافسات وذلك أن بقاء اللاعب ضمن صفوف النخبة يتطلب منه إمكانيات بدنية ومهارية ونفسية عالية وهذا ينعكس على بقية اللاعبين وعلى منظومة الفريق ككل، وهذا يتفق مع ما أشار إليه (علاوي، 2009) أن ممارسة الأنشطة الرياضية تُنمي العلاقات الاجتماعية وتعزز مستوى الطموح لدى اللاعبين لتحقيق أفضل المستويات الأدائية، وكلما تعززت قدرات اللاعب بذاته انعكس على بقية زملاءه من خلال قدرته على اتخاذ القرارات، والإلمام بالمهام والواجبات، المطالب بها.

وكذلك فإن لاعبي كرة القدم المحترفين يستطيعون اكتشاف مزاياهم وعيوبهم ومميزات الفرد وقدراته وإمكانياته وكلما امتلك اللاعب إمكانية قبول ذاته وقبول خصائصه وصفاته كلما انعكس ذلك على إمكانية نجاحه، حيث تشير (الختاتنة، 2021) نقلاً عن (Alexander & Shelron, 2014) أن قبول الذات من المفاهيم المهمة التي من خلالها يسهم الفرد بقبول ذاته وميزاته وتنميتها وتعديل عيوبها والاستفادة من إمكانياته وبالتالي نمو شخصيته، وبالتالي فإن قبول اللاعب لذاته يسهم بصورة فاعلة بالرضا عن نفسه، وبالتالي فإنه لا يتأثر بصورة سلبية بنتائج المباريات والأخطاء، والتي يقع فيها وزملائه؛ لأنه يمتلك اعتقاداً بإمكانية تعديله ذلك، وتجاوزه بصورة فاعلة، وخاصة أن قبول الذات يعتمد على اللاعب نفسه ومدى الاستفادة من الظروف المحيطة به بصورة فاعلة، وبالتالي انعكاس ذلك على أدائهم خلال المباريات.

السؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى علم النفس الإيجابي لدى لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية لمتغيرات (صفة اللاعب، مركز اللعب)؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الانحدار على مستوى التفكير الإيجابي لدى لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية تبعاً لمتغيرات (صفة اللاعب، مركز اللاعب) والجداول (4، 5) تبين ذلك.

جدول 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى علم النفس الإيجابي لدى لاعبي المحترفين في أندية الشمال تبعاً لمتغير صفة اللاعب ومركز اللعب

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئة	المتغير
0.60	4.52	51	لاعب نادي	صفة اللاعب
0.38	4.62	34	لاعب منتخب وطني	
0.52	4.56	85	الكلي	
0.65	4.45	30	مهاجم	مركز اللعب
0.31	4.69	22	وسط	
0.56	4.56	23	مدافع	
0.29	4.64	10	حارس مرمى	
0.52	4.56	85	الكلي	

تشير البيانات الواردة في الجدول (4) إلى وجود فروقات ظاهرية في المتوسطات الحسابية لمستوى علم النفس الإيجابي لدى لاعبي أندية المحترفين لكرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية تعزى لمتغيرات (صفة اللاعب، مركز اللعب) وللكشف فيما إذا كانت هذه الفروقات ذات دلالة إحصائية تم استخدام تحليل التباين الثنائي (2way- ANOVA) والجدول رقم (5) يوضح نتائج ذلك.

جدول 12: نتائج تحليل التباين الثنائي للكشف عن الفروق في تقديرات أفراد عينة البحث لمستوى علم النفس الإيجابي لدى لاعبي محترفي كرة القدم في شمال المملكة تعزى لمتغيرات (صفة اللاعب، مركز اللعب)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
صفة اللاعب	334.	1	334.	1.218	273.
مركز اللعب	883.	3	294.	1.072	366.
الخطأ	21.944	80	274.		
الكلي	1796.427	85			

a. R Squared = .988 (Adjusted R Squared = .987)

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (5) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتقديرات لاعبي محترفي أندية كرة القدم في شمال المملكة الأردنية الهاشمية لمستوى علم النفس الإيجابي لمتغيرات (صفة اللاعب، مركز اللعب) ويعزو الباحثان ذلك بأن

محترفي كرة القدم رغم وجود تغيرات مختلفة مرتبطة بصفة اللاعب، أو مركز اللعب؛ إلا أنهم يؤمنون بصورة متشابهة لدور علم النفس الإيجابي وتأثيره عليهم وعلى أدائهم وسلوكهم خلال المباريات، وأن وصولهم لهذا المستوى من الأداء الفني والبدني لا يمكن أن يحدث لولا امتلاكهم لجوانب نفسية وتطويرها وهذا ينعكس على مدى نظرة اللاعب لذاته ورضاه عنها وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع ما جاءت به نتائج دراسة (الختاتنة، 2021 ؛ وطفاح، 2017) على الرغم من اختلاف نوع الرياضة إلا أنهم يتشابهون بأنها رياضة جماعية.

الاستنتاجات

في ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها يستنتج الباحثان الآتي:

- محترفي كرة القدم في أندية الشمال يمتلكون معرفة إيجابية عالية عن دور علم النفس الإيجابي في المجال الرياضي.
- أهمية ودور علم النفس الإيجابي لدى محترفي كرة القدم لا يتأثر بطبيعة المركز أو اختيار اللاعب ليكون في المنتخبات الوطنية.

التوصيات

في ضوء أهداف الدراسة ونتائجها يوصي الباحثان بالتوصيات الآتية:

- تعزيز مبادئ علم النفس الإيجابي لدى محترفي كرة القدم والمحافظة على الجوانب الإيجابية لديهم.
- دعوة الأندية لتبني ورشات ودورات لتطوير السمات النفسية الإيجابية لدى لاعبيها من خلال البرامج التدريبية المختلفة.
- عمل دراسات موسعة على جميع لاعبي الألعاب الرياضية الجماعية والفردية لمعرفة تأثير علم النفس على الجوانب الحياتية المختلفة مع دراسة متغيرات جديدة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أحمد، ريم (2016). التفكير الإيجابي، المجلة العلمية لكلية رياض الأطفال، 3(2): 127 - 150
راتب، أسامة (2015). الدعم النفسي للناشئين، مصر: دار الفكر العربي.
- أبو حلاوة، محمد، والشربيني، عاطف (2016). علم النفس الإيجابي نشأته وتطوره ونماذج
قضاياها، (ط1)، مصر: عالم الكتب للطباعة والنشر.
- الختاتة، عبير (2021). علم النفس الايجابي وعلاقته بمستوى الإنجاز لدى لاعبي كرة اليد في
الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- السلطاني، عظيمة عباس (2010)، تأثير منهج ارشادي لتنمية التفكير الإيجابي على التصور
الذهني للاعبين الشباب لكرة السلة، مجلة علوم التربية الرياضية، 3(3): 93-137.
- سيد، مصطفى، ومحمود، علي (2013). علم النفس الإيجابي، (ط1)، الرياض: دار الزهراء للنشر
والتوزيع.
- طلفاح، ياسر (2017). العلاقة بين التفكير الايجابي وبعض السمات الشخصية لدى لاعبي كرة
اليد في الاردن. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الاردنية، الأردن
- غانم، زياد (2005). التفكير الإيجابي والسلبي لدى طلبة الجامعة دراسة مقارنة في ضوء المتغيرات
الديمغرافية والتربوية، مجلة دراسات عربية في علم النفس، العدد 4(3): 85 - 138.
- كمال، إيهاب (2013). كن فعالا وايجابيا، القاهرة: دار الحرم للتراث.
- علاوي، محمد (2009). علم النفس الرياضي والممارسة الرياضية، ط(1)، القاهرة: مركز الكاتب
الحديث.
- يونس، مرعي (2011). علم النفس الايجابي للجميع، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

ثانياً: المراجع العربية المترجمة:

- Abu Halawa, M., & El-Sherbiny, A. (2016). Positive Psychology: Its Origin, Development, and Cases Models, (1st edition), Egypt: World of Books for Printing and Publishing.
- Ghanem, Z. (2005). Positive and negative thinking among university students, a comparative study in the light of demographic and educational variables, Journal of Arab Studies in Psychology, Issue 4(3): 85 - 138
- Kamal, E. (2013). Be active and positive, Cairo: Dar Al-Haram for Heritage.
- Al-Khatna, A. (2021). Positive psychology and its relationship to the level of achievement among handball players in Jordan, an unpublished master's thesis, College of Graduate Studies, Mutah University, Karak, Jordan.
- Osama,R. (2015). Psychological support for young people, Egypt: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
- Sayed, M., & Mahmoud, A. (2013). Positive Psychology, (1st edition), Riyadh: Dar Al-Zahraa for Publishing and Distribution.
- Al-Sultani, A. (2010). The effect of a prescriptive approach to developing positive thinking on the mental perception of young basketball players, Journal of Physical Education Sciences, 3 (3): 93-137.
- Talfah, Y. (2017). The relationship between positive thinking and some personal traits of handball players in Jordan, Ph.D. thesis, University of Jordan, Jordan.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Panahi. M., Panahi. H. & Sobhani. H. (2016). Impacts of positive thinking skills on happiness and academic performance of first-level high school girls of Shirvan, International Academic Journal of Innovative Research. 3(6).1-8.
- Tsutsui, k., & fujiwara, M. (2015). The Relationship between positive thinking and individual characteristics: development of the soccer positive thinking scale, football sciences, 12: 74-83.
- Tazegual, U. & Esmer O. (2018): The Delamination of the Relationship between Sportsperson ship Orientations and Positive Thinking Levels of the Athletes Engaged in Different Sports Branches, Universal Journal of Educational Research, 6(8): 1755-1759.

مدى التزام صانع المحتوى في وسائل التواصل الاجتماعي بالتشريعات الصحفية الفلسطينية من وجهة نظر القائم بالاتصال

د. أحمد يونس محمد حمودة

قسم الإعلام، كلية الإتصال واللغات، جامعة غزة

Ahmed Younes Mohamed Hamouda

Media Department, Faculty of Communication and Languages,

Gaza University

Ahmed.yh20@hotmail.com

ملخص

سعت هذه الدراسة إلى قراءة النص الوطني، خاصة في ظل الإشكاليات التي تواجه صحافة صانع المحتوى ونقدها. إذ أتضح للباحث بأن هناك إشكالية رئيسة تتمثل في غياب التشريعات المنظمة للعمل الإعلامي والصحفي الفلسطيني في بيئة الاتصال الجديدة، ذلك بسبب ما ورثته فلسطين من القوانين والتشريعات نتيجة التباين والاختلاف في الأنظمة السياسية التي استعمرتها واحتلتها، والتي أثرت على مختلف جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني وتشريعاته وقوانينه التي لم توضع أصلاً لخدمة مصالح الشعب واحتياجاته المختلفة، إنما وضعت كما هو ثابت من نصوصها وأحكامها لخدمة مصالح الدول المستعمرة ورعاية حقوق أفرادها ومؤسساتها. وتبعاً لذلك وجدت السلطة الفلسطينية أمامها إرثاً بالياً من القوانين التي خلفتها الأنظمة السياسية التي حكمتها وأثرت بشكل أو بآخر على البيئة التشريعية لقوانين الإعلام، وتندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي اتبعت منهج المسح، وتمثلت العينة في 15 رئيس تحرير.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المنظومة القانونية الفلسطينية الخاصة بقطاع تعتمد على قوانين قديمة ومقتصرة على مجالات إعلامية محددة، إذ لا يوجد من القوانين ما يتعلق بالعمل الإعلامي بشكل مباشر سوى قانون المطبوعات والنشر الصادر عام 1995، وهو قانون خاص بالمطبوعات والنشر أي بالصحف والمجلات الورقية، ونظام ترخيص المحطات الإعلامية الذي صدرت نسخته في عام 2018 والذي ينظم جزئياً عمل الإعلام المرئي والمسموع. وحتى مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة الذي أقره مجلس الوزراء الفلسطيني عام 2013، وكان من المفترض أن يتم التوقيع عليه وإقراره من قبل المجلس التشريعي والرئيس الفلسطيني، بقي حبراً على ورق ولم يرَ النور للعديد من الاعتبارات السياسية الداخلية على وجه التحديد. هذا إضافة إلى صدور قانون الجرائم الإلكترونية التي احتوت نصوصه على كثير من القيود على حرية الرأي والتعبير بوجه عام، وعلى الحرية الإعلامية بوجه خاص، مما أثار العديد من ردود الأفعال الراضية للقانون من المجتمع ومن الصحفيين الفلسطينيين.

الكلمات المفتاحية: صحافة صانع المحتوى، التشريعات الإعلامية الفلسطينية، وسائل التواصل الاجتماعي، البيئة الاتصالية الجديدة.

The Extent of Content Creators' Commitment in Social Media to Palestinian Journalistic Legislation from the Caller's Point of View

Abstract

This study aimed to examine the national text, especially in light of the challenges facing content creators and their criticism in journalism. The researcher found that there is a major problem in the absence of organized legislation for Palestinian media and journalism in the new communication environment due to the variation and differences in the political systems that colonized and occupied Palestine. This has an impact on numerous facets of Palestinian society's life as well as its laws and legislation, which were not originally developed to serve the interests and needs of the people but were established as a fixed text to serve the interests of the occupying countries and protect the rights of their individuals and institutions. As a result, the Palestinian Authority found itself with an outdated legacy of laws left by the political systems that ruled it and affected the legislative environment of media laws. This study falls within the descriptive and analytical studies that followed the survey method. The sample consisted of 15 editors-in-chief.

Among the most prominent results that the study reached is that the Palestinian legal system for the media sector relies on old and limited laws in specific media fields. There is no direct law related to media work, except for the Press and Publication Law issued in 1995, which is specific to printed media such as newspapers and magazines, and the licensing system for media stations issued in 2018, which partially regulates the work of visual and audible media. Although the Right to Access Information Bill, which the Palestinian Cabinet authorized in 2013 and which the Legislative Council and the Palestinian President were expected to sign and approve, remained just on paper and never came to pass because of numerous internal political concerns. This is in addition to the Electronic Crimes Law, which was passed and met with widespread opposition from Palestinian society and journalists since it placed numerous limitations on both media freedom and freedom of speech in general.

Keywords: *Content Creator Journalism, Palestinian Media Legislation, Social Media, the New Communication Environment.*

مقدمة

تحيلنا البيئة الإعلامية الجديدة إلى ما ستؤول إليه مهنة الصحافة من زعزعة لمرجعياتها الكلاسيكية، ولن يكون الحديث عن الموضوعية بشكلها الكلاسيكي بل الحديث عن الأخلاقيات في بيئة التواصل الاجتماعي الرقمي، وأمام هذا الزخم في تدفق الأخبار في عصر وسائل الاتصال الحديثة، أصبحت مسألة الأخلاقيات تطرح بشدة كجملة من المبادئ والضوابط يتعلق بالتعايش المشترك، وخاصة احترام مجموعة من الواجبات ضمن قواعد المسؤولية الاجتماعية (حيوني، 2017) وللإشارة سعت منظمة مراسلون بلا حدود إلى نشر دليل لتنظيم ممارسات المدونين (2018، Reportes Sans Frontieres) وهو قائمة من التوجيهات تهدف إلى إرشادهم ومساعدتهم في تبني سلوك معين في أعمالهم الصحفية عندما يواجهون مشاكل أخلاقية في عملهم الصحفي، وهذا ينطبق على الإعلام الفلسطيني. وفي عصر وسائل التواصل الاجتماعي الذي بين بأن الدخول في علاقة تكاملية بين صحافة صانع المحتوى ووسائل الإعلام التقليدية في فلسطين يصطدم في أغلب المؤسسات الإعلامية الفلسطينية بغياب مدونات السلوك عند التعاطي مع المضمون الذي يؤمن به المواطن العادي في تغطيته للأحداث الواقعة زمن الأزمات. ويثير هذا الأمر عدة تساؤلات حول قضايا وإشكاليات التعدي على الحقوق والحريات الفردية جراء الاستخدام المفرط لصانع المحتوى دون ضوابط أو حدود واضحة أو دون خبرة إعلامية - خاصة في المجتمع الفلسطيني-. فبينما يتوفر للمؤسسات الإعلامية التقليدية موثيق وضوابط مهنية وأخلاقية، إلا أنه لا تتوفر ذات الموثيق أو الضوابط للعاملين في البيئة الجديدة للميديا الاجتماعية، وهو ما يدعو وبالبحاح لصياغة موجّهات أخلاقية تتناسب معها.

الإطار المنهجي للبحث

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التشريعات المنظمة للعمل الإعلامي والصحفي الفلسطيني، التي تنحصر في قانون المطبوعات والنشر لسنة 1995، وهو قانون خاص بالمطبوعات والنشر؛ أي بالصحف والمجلات الورقية (وفا، 2023)، ونظام ترخيص المحطات الإعلامية الذي صدرت نسخه في عام 2018 والذي ينظم جزئياً عمل الإعلام المرئي والمسموع (ديوان الفتوى والتشريع، 2018). وحتى مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة الذي أقره مجلس الوزراء الفلسطيني عام 2013، وكان من المفترض أن يتم التوقيع عليه وإقراره من قبل المجلس التشريعي والرئيس الفلسطيني، بقي حبراً على ورق، ولم يرَ النور للعديد من الاعتبارات السياسية الداخلية على وجه التحديد. هذا إضافة إلى صدور قانون الجرائم الإلكترونية التي احتوت نصوصه على كثير من القيود على حرية الرأي والتعبير بوجه عام وعلى الحرية الإعلامية بوجه خاص، مما أثار العديد

من ردود الأفعال الراضية للقانون من المجتمع ومن الصحفيين الفلسطينيين. ووفقاً لدراسة علمية تبين أن 85% من الصحفيين الفلسطينيين لم يطلعوا على القوانين المنظمة للعمل الإعلامي بمعنى أنهم لم يطلعوا على قانون المطبوعات والنشر، ليحددوا واجباتهم وحقوقهم التي أقرها القانون، أو المواد القانونية التي تحدثت عن حرية الرأي والتعبير (معروف، 2016). وبناءً على كل ما تقدم يتضح بأن هناك إشكالية رئيسية، تتمثل في غياب التشريعات المنظمة للعمل الإعلامي والصحفي الفلسطيني، باستثناء قانون المطبوعات والنشر الذي لم يطرأ عليه منذ إقراره أي تعديل، بما يواكب التغييرات التي تشهدها البيئة الجديدة للاتصال. وربما يكون ذلك بسبب ما ورثته فلسطين من القوانين والتشريعات نتيجة التباين والاختلاف في الأنظمة السياسية التي استعمرتها واحتلتها، والتي أثرت على مختلف جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني وتشريعاته وقوانينه التي لم توضع أصلاً لخدمة مصالح الشعب واحتياجاته المختلفة، إنما وضعت كما هو ثابت من نصوصها وأحكامها لخدمة مصالح الدول المستعمرة ورعاية حقوق أفرادها ومؤسساتها. وتبعاً لذلك وجدت السلطة الفلسطينية أمامها إرثاً بالياً من القوانين التي خلفتها الأنظمة السياسية التي حكمتها وأثرت بشكل أو بآخر على البيئة التشريعية لقوانين الإعلام؛ لذلك تسعى هذه الدراسة إلى قراءة النص الوطني الفلسطيني، خاصة في ظل الإشكاليات التي تواجه صحافة صانع المحتوى ونقدها في سياق البيئة الاتصالية الجديدة.

لذا تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن موازنة حرية صحافة صانع المحتوى للتشريعات الصحفية الفلسطينية في عصر وسائل التواصل الاجتماعي؟

ويتفرع عن مشكلة الدراسة عدة تساؤلات لعل أهمها:

- ما مدى التزام لصانع المحتوى بالنشر على سائل التواصل الاجتماعي وفق القانون الدولي؟
- ما الوسائل المعتمدة لإدارة المحتوى الوافد من صحافة صانع المحتوى في ظل غياب القوانين المنظمة للتغطية الخيرية والملاحقة الأمنية عند النشر والبيث في عصر وسائل التواصل الاجتماعي؟
- ما الرؤية المستقبلية لضبط معايير أخلاقية لمدونة «سلوك المواطن الصحفي في فلسطين»؟
- ما التعديلات الضرورية في قانون الإعلام في ظل التطورات التي تشهدها البيئة الاتصالية الجديدة؟
- كيف يتم تأطير الموضوعات التي يتناولها صانع المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي من ناحية قانونية في المشهد الإعلامي الفلسطيني؟

منهجية الدراسة

سنتبع في دراستنا منهجية تحليل النصوص مدعّمة بمقابلات مع رؤساء تحرير في الإعلام الفلسطيني للحديث بعمق عن تجربته (Liamputtong, 2013)، كما وتندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية من خلال مراجعة الأدبيات وقراءة في القانون الأساسي الفلسطيني والقانون الدولي.

مجتمع الدراسة

يتحدد مجتمع البحث في الصحفيين المسجّلين في نقابة الصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية بأنماطها كافة في قطاع غزة، والبالغ عددهم (735) صحفياً (الأسطل، 2021)، وحاولت الدراسة مراعاة أن يشمل المجتمع المدروس على الفئات ذات التأثير في المجتمع الفلسطيني، وتم تحديدها من الممارسين للعمل حتى تكون النتائج أكثر موضوعية، ويمكن تعميم النتائج على المجتمع بأكمله. وللإجابة عن الإشكالية المطروحة اخترنا العينة العمدية أو الملائمة (Wimmer & Dominick, 2006). ويقوم هذا الأسلوب على اختيار الأفراد الذين يمكن الوصول إليهم؛ بحيث يمثلون عينة الدراسة.

عينة الدراسة

فقد حدّدنا عينة عمدية تكوّنت من (15) مبحوثاً تتمثّل في رؤساء تحرير في الإعلام الفلسطيني ومديرين في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية، بالإضافة إلى نقيب الصحفيين الفلسطينيين في قطاع غزة. وقد راعينا في اختيارنا لهذه العينة المتغيرات التالية: المنصب، وسنوات الخبرة، وطبيعة الوسيلة الإعلامية، والنوع الاجتماعي.

● وسنحاول في هذا الجزء من الحديث الإجابة على أسئلة الدراسة:

1. ما الرؤية المستقبلية لضبط معايير أخلاقية لمدونة «سلوك المواطنة الصحفية في فلسطين؟

إنّ الدخول في علاقة تكاملية بين صانع المحتوى ووسائل الإعلام التقليدية في فلسطين يصطدم في أغلب المؤسسات الإعلامية الفلسطينية بغياب مدونات السلوك عند التعاطي مع المضمون الذي يؤمّنه صانع المحتوى في تغطيته للأحداث الواقعة زمن الأزمات. ويثير هذا الأمر عدة تساؤلات حول قضايا وإشكاليات التعدي على الحقوق والحريات الفردية جرّاء الاستخدام المفرط لصانع المحتوى دون ضوابط أو حدود واضحة أو دون خبرة إعلامية -خاصةً في المجتمع الفلسطيني-. فبينما يتوافر للمؤسسات الإعلامية التقليدية موثيق وضوابط مهنية وأخلاقية سواء مكتوب أو غير مكتوب، إلا أنه لا تتوفر ذات الموثيق أو الضوابط للعاملين في البيئة الجديدة، وهو ما يدعو وبإلحاح لصياغة موجهات أخلاقية تتناسب معها، وبعد مقابلة مديري المؤسسات الإعلامية الفلسطينية صرّحوا بعدم وجود مدونة سلوك للمؤسسات الإعلامية الفلسطينية تختصّ

بالضوابط المهنية والأخلاقية عند الاستفادة من مضامين المواطن العادي. وأمام غياب مدونة سلوك موحدة تتضمن كيفية التعاطي مع المضامين التي ينتجها صانع المحتوى زمن الأزمات، سعى الصحفيون المهنيون في المؤسسات الإعلامية التقليدية الفلسطينية إلى تنويع طرق التفاعل مع هذه المضامين قبل بثها أو نشرها، كل حسب ضوابطه الذاتية. وانطلاقاً من فكرة أن الإعلام الفلسطيني التقليدي يستمد قواعده الأساسية من الأخلاقيات التي توطّر العمل الصحفي في مجالات الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية، فإن حقل صحافة صانع المحتوى بمواصفاته التكنولوجية والتواصلية الجديدة بات يفرض التفكير في منظومة أخلاقيات خاصة به تتفاعل مع التحولات المشار إليها، فضلاً عن الحاجة الملحة لتطوير آليات التنظيم الذاتي والرصد، بالشراكة مع جمهور مستخدمي صحافة صانع المحتوى، وذلك انسجاماً مع مفهوم التفاعلية الذي يطبع هذه الصناعة، كما أن اندماج الوسائط الإعلامية معاً يخلق حافزاً جديداً للتفكير في أخلاقيات عمل ناجمة عن طبيعة هذا الاندماج وإمعان النظر في تأثيراته المهنية. الأمر الذي يدفعنا إلى التفكير في ابتكار الأخلاقيات المدمجة Integrated Ethics في عصر التقارب الإعلامي؛ لأنّ الصحفي المهني أصبح مطالباً بتطبيق محتوى قوانين الإعلام من ناحية، ومدونات السلوك من ناحية أخرى. فالطبيعة الكونية أو الشمولية للوسائط الجديدة العاملة في البيئة الإعلامية الجديدة تدعو إلى التفكير في صياغة ضوابط ومعايير أخلاقية ذات سمات عامة من ناحية الأفكار والصياغة والمتطلبات، نظراً لتغير طبيعة هذه البيئة من فترة لأخرى، وإمكانية تطبيقها على جميع الإعلاميين العاملين في هذه البيئة الجديدة، ولطبيعة الوسيلة نفسها (بخيت، 2011). وأمام عدم وجود مدونة سلوك موحدة لكل وسائل الإعلام التقليدية الفلسطينية تلجأ نسبة هامة من الإعلاميين إلى البحث عن مصدر آخر - ولو كان مواطناً- للثبّت من صحة محتوى مصدر الخبر المتأتي من صانع المحتوى إلا أن طريقة الثبّت من الخبر بهذه الطريقة تبدو في اعتقادنا غير مطمئنة؛ لأنه إذا كان المصدر الثاني مواطناً ألا يمكن هو أيضاً أن يقوم بتحريف الوقائع وتزييفها. إذ يتولى رؤساء التحرير العاملين في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية إعادة صياغة الأخبار الواردة عليها من صحافة صانع المحتوى وفقاً للضوابط المهنية المتعلقة بصياغة الخبر، فإن ذلك قد يضيف عليها مزيداً من المقرئية لكن لا يقيها من تسرب أخبار قد يشوبها الكذب أو التهويل، وإلخ... وفي بعض المؤسسات الأخرى، صرح أغلب مديري المؤسسات الإعلامية الفلسطينية: بأنهم يلجؤون إلى استشارة رئيس التحرير قبل نشر ما يرد عليهم من صانع المحتوى، وقد يعود ذلك لسببين اثنين: أولهما الاعتقاد بأن العمل الصحفي في أي مؤسسة إعلامية هو بالأساس عمل جماعي. أما السبب الثاني فهو البحث عن غطاء مؤسساتي يجنب الصحفي التعرض للمحاسبة لو ثبت عدم صحة الخبر. هذا بالإضافة إلى أن المستجوبين أشاروا بأنهم يستغلون مضامين صانع المحتوى بعد تحويلها لفريق خاص من المهنيين المتدربين على الثبّت من سلامة هذه المضامين ومعالجتها، إذ يستخدم هذا الفريق أدوات رقمية تمكّنه من معالجة التسجيلات المصورة مفرطة التحيز، والمعطيات التي تمّ التلاعب بها، والتي

من شأنها أن تحدث لبساً أو أخباراً زائفة قد تؤدي إلى الاضطراب الإعلامي. وهذا ما يقودنا إلى دعوة المؤسسات الإعلامية الفلسطينية إلى ضرورة إدراج «صحافة التحريّ (Fact checking)» صلب هيكلتها التنظيمية، لمكافحة الأخبار الكاذبة وتصحيح المعلومات المغلوطة التي تروج عبر مواقع التواصل الاجتماعي جراء الانفلات الاستخداماتي للصحافة في عصر الديجتال الرقمي. وفي بعض المؤسسات الأخرى أجاب المدراء: بأنهم نشروا المضامين المتأثية من المواطن فوراً لضمان السبق الصحفي، وذلك لرغبتهم في الحصول على أكبر عدد من المتابعات والإعجابات من الجمهور. الأمر الذي أوقعهم في نشر الأخبار الخاطئة وتغريدات الإثارة الإعلامية، ودفعهم نحو تقديم الاعتذار من الجمهور والرأي العام الفلسطيني. وبناءً على ما تقدّم نلاحظ بأنّ اعتذار الصحفيين المهنيين المشتغلين في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية أمر في غاية الأهمية بالنظر إلى ضعف ثقافة الاعتذار في ثقافة الإعلام الفلسطيني. وفي هذا الإطار بيّنت نقابة الصحفيين الفلسطينيين بأنّها تنظم من وقت إلى آخر دوراتٍ تدريبية وورش عمل تتعلق بأخلاقيات المهنة الصحفية لخريجي كليات الإعلام، إذ تطالبهم بضرورة مراجعة وفسخ كافة المصادر الواهية والضعيفة لديهم (نزال، 2021). ويستلزم الوضع القائم مواءمة القوانين المحلية مع التشريعات الدولية؛ لأن حرية الرأي مكفولة في إطار القيم الأساسية للمجتمع، ومن ذلك إقرار قوانين جديدة لحماية المواطن الصحفي بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة السبّاقة بتنظيم مهنية عمل صحافة صانع المحتوى في بيئة الاتصال الجديدة.

2. مدى التزام صانع المحتوى بالنشر على سائل التواصل الاجتماعي وفق القانون الدولي؟

من المتعارف عليه أنّه حين يتمكّن المواطن في أيّ بلدٍ من ممارسة حرّية الرأي والتعبير التي كفلتها المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، 1948). فإنّ ذلك يعدّ مؤشراً على حرية الإعلام في ذلك البلد، وركناً مهماً من أركان الديمقراطية المتطورة، إذ تمكّن حرية الإعلام المواطنين من تكوين آراءٍ مطلّعةٍ حول ما يتعلّق بمصلحتهم الشخصيّة. فمُنذ القرن السّابع عشر الميلاديّ أصدر البرلمان البريطانيّ عام 1689 «قانون حرّية الكلام في البرلمان، ثم جاءت الثورة الفرنسيّة لتصدر «إعلان حقوق الإنسان والمواطن Declaration of the Rights of Man and of the Citizen in France, 1789»، وتشير المادة (11) من هذا الإعلان الفرنسي إلى حرّية نشر الأفكار والآراء، كما تؤكد على حقّ كلّ مواطنٍ في الكلام، والكتابة والطباعة بشكلٍ حرّ (حسين، 2021) وقد أعلنت محكمة العدل الأميركيّة لحقوق الإنسان في هذا الصّدّد ما يلي: «تمثّل حرّية التعبير حجر الزاوية الذي يرتكز عليه جوهر وجود كلّ مجتمع ديمقراطيّ». أمّا المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان فقد أقرّت بما يلي: «تمثّل حرّية التعبير أساساً من الأسس الجوهرية في المجتمع الديمقراطيّ، وأحد الشّروط الأساسية اللازمة لتقدّم هذا المجتمع ولتنمية كلّ إنسان». وتلتزم الدّول باحترام الحقّ في الخصوصية لجميع الأفراد المنصوص عليه في المادة (12) من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، والمادة (17) من العهد الدوليّ الخاصّ

بالحقوق المدنية والسياسية، اللتان تتصان على أنه لا يجوز التّدخل التّعسفيّ في خصوصيات الفرد أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، وأنّ لكلّ شخص الحقّ في حماية القانون من مثل هذا التّدخل أو تلك الحملات. كذلك المادة (19) من العهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي نصّت على أنّ يتمتع الصحفيّون بالحرية التي يتمتع بها الجميع «في اعتناق الآراء دون أيّ تدخّل» وفي «حرية التعبير التي تتضمن» حرية السعي وراء المعلومات وتلقّيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية، وذلك إمّا شفهيّاً أو خطيّاً أو طباعةً أو بشكلٍ فنيّ أو من خلال أيّ نوع آخر يختاره من وسائل الإعلام. ومن ناحية أخرى نلاحظ بأنّه لا توجد إلاّ إشارتان صريحتان في القانون الدوليّ الإنسانيّ تتعلقان بالصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، وتحديداً المادة (79) من البروتوكول الإضافيّ الأوّل لاتفاقيات جنيف والمتعلّق بحماية ضحايا المنازعات الدوليّة، حيث اعتبرت الصحفيين الذين يباشرون مهاماً مهنيّةً خطيرةً في مناطق النزاع المسلّح أشخاصاً مدنيين وتوجب حماية حياتهم وسلامتهم البدنية، واحترام إشارة الصحافة بموجب القانون الدوليّ الإنسانيّ، شريطة ألاّ يقوموا بأيّ عملٍ يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين (اتفاقيات جنيف، 1977)، وذلك دون الإخلال بحقّ المرسلين الحربيين المعتمدين لدى القوات المسلّحة في الاستفادة من الوضع المنصوص عليه في المادة 4 (أ-4) من اتفاقية جنيف الثالثة المتعلّقة بمعاملة أسرى الحرب «واتفاقية جنيف الثالثة» بشأن مراسلي الحرب» (اتفاقية جنيف الثالثة، 1949). هذا المفهوم يشمل عدّة فئات من بينها المرسلون الحربيّون شريطة أن يكون لديهم تصريح من القوات المسلّحة التي يرافقونها، وهذا يعني أنّ المرسلين الحربيين يحقّ لهم الاستفادة من وضع «أسير حرب» إذا ما وقعوا في أيدي العدو، وبذلك تسري على الصحفيين الأحكام المتعلّقة بحماية المدنيين جميعها في اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها الإضافية. ونلاحظ بأنّ الأحكام القانونيّة السابقة تضمنت صبغةً تمييزيّةً مُقتنعةً لصالح حماية الصحفي العامل في المؤسسات الإعلاميّة التقليديّة لتمتعه بالتكوين والتدريب والتأهيل الذي يكفل له المقدرة على تقادي المخاطر وفق قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 24/15 الصادر في 8 أكتوبر 2013 والمرتكز على تعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان للإعلاميين والصحفيين، في حين تخلو هذه الأحكام من توفير الحماية الخاصة للمواطن الصحفي بصفته الإنسانيّة مما يتطلب بالضرورة العمل على توفير هذه الحماية. ورغم أن العديد من الاتفاقيات تضمنت في نصوصها توفير الحماية الخاصة للصحفيين، إلاّ أن هذه الاتفاقيات لم تتعرض للتعريف بمن هو الصحفي (حامد، 2014) وبالتالي لا يوجد وضوح في تحديد مدلول الصحفي في الوثائق الدوليّة باستثناء ما ورد في مشروع اتفاقية الأمم المتحدة من أنّ الصحفي هو: «كل مراسل ومخبر صحفي ومصور فوتوغرافي ومصور تلفزيوني ومساعدوهم الفنيون السينمائيون والإذاعيون والتلفزيونيون، الذين يمارسون النشاط المذكور وبشكل معتاد (عمار، 2016). وهذا بالتأكيد ما يميّز به الصحفي العادي به عن المواطن الصحفي. أما بخصوص الصحفيين العاملين في مناطق التماس والاشتباك وهم بخلاف المرسلين الحربيين المعتمدين لدى

القوات المسلحة- لم يستفيدوا من الحماية القانونية في بداية التقنين الدولي الإنساني حتى تم إقرار هذه الحماية في المادة (79) من البرتوكول الإضافي الأول 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1977)، والتي لا تغطي بعض أنواع الصحفيين العاملين في مناطق النزاعات المسلحة والمكلفين بمهام خطيرة، وفي الحقيقة فإن المادة (79) لم تقدم هي الأخرى تعريفاً للصحفي المستقل الأمر الذي يمكن معه استغلال غياب هذا التعريف لتوسيع مفهوم الصحفي ليشمل كل من يمكن أن يكون له دورا في المجال الإعلامي، وفي ذلك تغليب للاعتبارات الإنسانية وتوسيع الحماية المقررة للصحفيين. ومن جهة أخرى من خلال التمعن في واقع حماية الصحفيين في ميادين النزاعات المسلحة نلاحظ بشكل جلي ضعف هذه الحماية وعدم فعاليتها، نظراً للفاتورة الإنسانية التي يقدمها الصحفيين بشكل عام، والصحفيين الفلسطينيين بشكل خاص عند تغطيتهم للأحداث الواقعة في فلسطين، إذ بالرغم من وجود بعض النصوص والأحكام في القانون الدولي فإن حرية العمل للصحفي الفلسطيني تبقى إبان النزاعات المسلحة في خطر دائم، لعدم احترام دول الاحتلال لهذه النصوص والتحايل عليها لاتهام الصحفي الفلسطيني بالإرهاب (هشام، 2019). وعليه، وفي ضوء ما نشهده من حداثه ومن تطور في فكرة المواطن الصحفي، أصبح من الضروري العمل على إقرار منظومة من القوانين التي تكفل حماية واستمرار عمل صحافة صانع المحتوى، وتشجيعها بعيداً عن مخاوف الصحفيين المحترفين والمؤسسات الإعلامية الكبرى، فمن المهم أن يعمل إعلام المواطن والإعلام التقليدي جنباً إلى جنب من أجل تحقيق الديمقراطية وحرية الوصول للمعلومات. فالصحفيون وبحكم مهنتهم ودورهم في ضمان حماية بعض الحقوق لا سيما حرية التعبير والرأي. وهما حقان مترابطان ارتباطاً وثيقاً لا غنى عنهما لأي تطور ديمقراطي في أي مجتمع، ومن ثم تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمحاسبة التي تقوم عليها المجتمعات الحرة مما يؤدي إلى ترسيخ منظومة الحقوق والحريات في المجتمع (المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 2011) ومن جهتها كانت قد أوصت منظمة مراسلون بلا حدود يوم 22 أيلول 2005 بضرورة وجود نصوص تشريعية في كل دولة توفر الحماية لكتاب الإنترنت باعتبار أن صحافة صانع المحتوى يجب أن ينظر إليها على أنها تشكل خدمة ضرورية لأي مجتمع، فهي تزود الأفراد والمجتمع ككل بالمعلومات الضرورية التي تسمح لهم بتطوير أفكارهم الخاصة والوصول بحرية إلى اهتماماتهم وآرائهم (الأمم المتحدة، 2021). واعتماداً على ما سلف بيانه، نعتقد بأن لكل مواطن الحق في تنمية مواهبه الفكرية والإبداعية ومواكبة عصر الحداثه ومجاراة التّقدم بتصنيفاته العلمية، ومن حقّه كذلك حماية حقوقه المعنوية والفكرية الناجمة عن منتج علمي أو فني أو أدبي من إخراج، بما لا يتعارض مع القيم الأساسية للمجتمع وحقوق الآخرين التي كفلها القانون، وبالتالي العيش في مناخ فكري حرّ، والمشاركة في الحياة الثقافية. وفي هذا السياق نشدد على ضرورة أن للصحفيين والمواطنين الفلسطينيين حقّ الحصول على الأنباء والمعلومات بشفافية ومسؤولية طبقاً

للأوضاع التي ينظمها القانون، ونسعى من خلال دراستنا إلى الحثّ على ديمقراطية منظومة الإعلام الفلسطينيّ والنّهوض بالخدمة العموميّة، والبحث عن ترسيخ قيم التعدديّة وحرية التعبير والإعلام، فضلاً عن دراسة الأطر القانونيّة والضوابط الأخلاقيّة لتنظيم صحافة صانع المحتوى، لكنّ المشكلة فيما يخصّ العنف المستمرّ والمتزايد ضدّ الصحفيين ليست غياب المعايير القانونيّة بل غياب التّطبيق للمعايير والأعراف الموجودة، (الأمم المتحدة، 2008) فمن التحدّيات التي تواجه حقوق الصحفيين، إطار العمل التشريعيّ غير المناسب في العديد من الدول، والذي يُعيق حرية التعبير المكفولة في القانون الدوليّ لحقوق الإنسان لا سيّما المادة 19 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسّياسيّة. يترافق ذلك مع عدم مصادقة الدول على الوثائق الدوليّة الخاصّة بحقوق الإنسان والقيود الدستوريّة والتشريعيّة التي تهدّد سلامة الصحفيين (اليونسكو، 2014). خلاصة القول نرى بأنّ الأحداث الواقعة في فلسطين مثال جيد يوضح الخطر المتنامي الذي يواجهه الصحفيون العاملون في مناطق النزاع منذ عشرات السنين، مما يبرز أهمية الدعوة مجدداً للانتباه إلى أن الهجمات الموجهة ضد الصحفيين والمعدات الإعلامية هجمات غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني، الذي يحمي الأشخاص المدنيين والأعيان المدنية ما داموا لا يشاركون مشاركة فعالة في العمل العسكري. ولا يمكن أن تعد وسائل الإعلام هدفاً مشروعاً حتى وإن استخدمت لأغراض الدعاية، ما لم تُستغلّ للتحريض على ارتكاب مخالفات خطيرة للقانون الإنساني. ويستفيد الصحفيون والإعلاميون من التدابير الاحترازية- التي لا تقتصر عليهم دون سواهم- مثل مبدأ التناسب ووجوب إصدار تحذير مسبق، إلّا أن هناك حاجة شديدة لإصدار وثيقة جديدة لتحسين القانون القائم وتكييفه لمتطلبات اليوم بإرساء قواعد قانونية جديدة لحماية "المواطن الصحفي"، في ظل تطورات البيئة الجديدة للإعلام وظهور المستخدم المبتكر (*UGC: User Generated Content*) التي سمحت له التطورات الرقمية بإنتاج المحتوى الإخباري وتغطية الأحداث الواقعة عبر محامل ذكية رقمية. وفي سياق تعاضد أدوار صحافة صانع المحتوى وفعاليتها في المشهد الإعلامي، يقودنا هذا الأمر للتطرق والبحث حول مدى توفر الحماية لهذه الصحافة في القوانين الفلسطينية.

3. كيف يتم تأطير الموضوعات التي يتناولها صانع المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي من ناحية قانونية في المشهد الإعلامي الفلسطيني؟

تشكو المنظومة القانونيّة الفلسطينية الخاصّة بقطاع الإعلام، الكثير من الإشكاليات، إذ لا يوجد من القوانين ما يتعلق بالعمل الإعلامي بشكل مباشر سوى قانون المطبوعات والنشر الصادر عام 1995، وهو قانون خاصّ بالمطبوعات والنشر أي بالصحف والمجلات الورقيّة (وفا، 2023)، ونظام ترخيص المحطات الإعلاميّة، الذي صدرت نسخته في عام 2018، والذي ينظم جزئياً عمل الإعلام المرئي والمسموع (ديوان الفتوى والتشريع، 2021). وحتى مشروع قانون الحقّ في الحصول على المعلومة الذي أقرّه مجلس الوزراء الفلسطينيّ عام 2013 (قانون حق الحصول على

المعلومات، 2013) وكان من المفترض أن يتم التوقيع عليه وإقراره من قبل المجلس التشريعي والرئيس الفلسطيني، بقي حبراً على ورق، ولم يرَ النور للعديد من الاعتبارات السياسية الداخلية على وجه التحديد. هذا إضافة إلى صدور قانون الجرائم الإلكترونية التي احتوت نصوصه على كثير من القيود على حرية الرأي والتعبير بوجه عام وعلى الحرية الإعلامية بوجه خاص، مما أثار العديد من ردود الأفعال الراضية للقانون من المجتمع ومن الصحفيين الفلسطينيين. ووفقاً لدراسة علمية تبين أن 85% من الصحفيين الفلسطينيين لم يطلعوا على القوانين المنظمة للعمل الإعلامي بمعنى أنهم لم يطلعوا على قانون المطبوعات والنشر؛ ليحددوا واجباتهم وحقوقهم التي أقرها القانون، أو المواد القانونية التي تحدت عن حرية الرأي والتعبير (معروف، 2016). وبالتالي يُضح بأن هناك إشكالية رئيسية، تتمثل في غياب التشريعات المنظمة للعمل الإعلامي والصحفي الفلسطيني، باستثناء قانون المطبوعات والنشر الذي لم يطراً عليه منذ إقراره أي تعديل، بما يواكب التغييرات التي تشهدها البيئة الجديدة للاتصال. وربما يكون ذلك بسبب ما ورثته فلسطين من القوانين والتشريعات نتيجة التباين والاختلاف في الأنظمة السياسية التي استعمرتها واحتلتها، والتي أثرت على مختلف جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني وتشريعاته وقوانينه التي لم توضع أصلاً لخدمة مصالح الشعب واحتياجاته المختلفة، إنما وضعت كما هو ثابت من نصوصها وأحكامها لخدمة مصالح الدول المستعمرة ورعاية حقوق أفرادها ومؤسساتها. وتبعاً لذلك وجدت السلطة الفلسطينية أمامها إرثاً بالياً من القوانين التي خلفتها الأنظمة السياسية التي حكمتها وأثرت بشكل أو بآخر على البيئة التشريعية لقوانين الإعلام. لقد بذلت السلطة الوطنية الفلسطينية جهوداً من أجل حماية الحريات وتعزيز حقوق المواطن الفلسطيني، إذ تم إنشاء الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بقرار/ مرسوم من الرئيس ياسر عرفات صادر بتاريخ 1993/9/30. وقد نشر قرار الإنشاء لاحقاً في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية)، تحت رقم (59) لعام 1995. وأقر القانون الأساسي الفلسطيني الذي أقره المجلس التشريعي عام (1997) وصدر ونشر في العام (2002) والمعدل في العام 2003 وتعديلاته لعام 2005 للحريات الإعلامية نصاً دستورياً خاصاً خلافاً للاتجاه الدولي وعدداً من الدساتير المقارنة التي تدمج الحريات الإعلامية ضمن حرية الرأي والتعبير باعتبارها أحد أشكالها، ما يعني وجود أهمية وحماية دستورية خاصة للحريات الإعلامية في القانون الأساسي الفلسطيني (عابدين، 2016) نبيها على النحو الآتي:

أولاً: نصت المادة (10) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 على أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام (القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، 2021)، ويتضح من نص المادة أن المشروع الدستوري الفلسطيني أكد على إلزامية ووجوب احترام الحقوق والحريات العامة من قبل السلطات العامة في الدولة والأفراد، لحقتها المادة (11) والتي نصت بأن الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مكفولة لا تمس، ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر قضائي وفقاً لأحكام القانون، مع التأكيد

في المادة (19) على أنه لا مساس بحريّة الرأي، ولكلّ إنسان الحقّ في التّعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التّعبير أو الفنّ مع مراعاة أحكام القانون. وقد يعتبر ردود الوزارات على تصريحات الصحفيين بطريقة سلطويّة وغير لائقة مساً بحريّة التّعبير، كما أنّ قانون المطبوعات والنّشر الفلسطينيّ في المادة (25) أورد كيفية الردّ في حالات حريّة التّعبير عن الرّأي، علماً بأنّ بعض الدّول تحظر الردّ بتاتاً على انتقادات المواطنين؛ حفاظاً على حريّة التّعبير المكفولة في القوانين المحليّة والمواثيق الدّوليّة.

ثانياً: فيما يتعلّق بحقوق وسائل الإعلام وحريّاتها جاء نصّ المادة (27) على النحو الآتي:

- للجميع الحقّ في تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام، وهو حقّ مكفول بالقانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها للرقابة والقانون.
- حريّة وسائل الإعلام المرئيّة والمسموعة والمكتوبة وحريّة الطّباعة والنّشر والتّوزيع والبتّ، وحريّة العاملين فيها مكفولة وفقاً لهذا القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة.
- تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها أو فرض قيودٍ عليها إلاّ وفقاً للقانون وبموجب حكمٍ قضائيّ.

ورغم تقديم القانون الفلسطينيّ لمواد تعزز الحريات العامة، إلاّ أنّه لم يوفر نصوصاً قانونيّة تتعلّق بالحفاظ على الحريات الخاصة بـ«صانع المحتوى»، بما يتماشى مع القوانين الدساتير المقارنة. وبناءً على ما تقدّم فإنّ الواقع الفلسطينيّ الحاليّ يبقى محفوفاً بالمخاطر في ظلّ تطوّر البيئة الجديدة للاتصال، لذا فمن الضرورة الملحة إيجاد قواعد قانونيّة جديدة لحمايته، خصوصاً وأنّ المستندات القانونيّة تركز على مفاهيم قديمة وأساليب ووسائل تقليديّة تقتصر إلى الإلمام والمقدرة على حمايته، وأنّ نستفيد من تجارب الدّول المتقدّمة السّباقة في تنظيم صحافة صانع المحتوى سواء بشكلٍ صريحٍ أو بشكلٍ ضمنيّ خلال القوانين المنظّمة لتكنولوجيّات الاتّصال الحديثة وضرورة التّوصّل لإيجاد ميثاق شرفٍ خاصّ بـ«حريّة صحافة صانع المحتوى»، وبناء منظومة إعلاميّة حديثة ومستقلّة ومهنيّة ذات أفقٍ وطنيّ ديمقراطيّ تحرريّ وضرورة العمل بشكلٍ جدّيّ من أجل النهوض بصحافة صانع المحتوى، وتوفير الظروف المواتية للمواطنين الصحفيين للعمل بكلّ حريّة وبعيداً عن انتهاك حقّهم (مسارات، 2018).

يؤكد العرض السابق للبيئة القانونيّة الإعلاميّة توفير الحماية القانونيّة اللازمة لكفالة حقّ المواطنين الصحفيين في الوصول إلى مصادر معلوماتهم وضمان حقّهم في الحفاظ على سرّيّتها، وتوفير الحماية الفعّالة لهم، وكذلك وضع مواثيق الشّرف الأخلاقيّة الخاصّة بممارسة عملهم حتّى يتجنّب الصحفيون الآثار السّلبية للرقابة الدّاتيّة في ممارستهم الصحفيّة، فالصحفيون سواء كانوا رجالاً أو نساءً يقدّمون المعلومات كأخبار لجماهير الصّحف والمجلاّت والقنوات الإذاعيّة والتلفزيونيّة والإنترنت، ويشمل ذلك جميع موظّفي الإعلام وموظّفي الدّعم فضلاً عن الموظّفين

في الوسط الإعلامي و«المواطنين الصحفيين» حين تأديتهم هذا الدور بشكل مؤقت (اليونسكو، 2014). وبناءً على ما تقدم فإنه يتوجب على المشرع الفلسطيني تعديل القوانين السارية وصياغة قوانين جديدة للاتصالات الرقمية تُكرّس التغيير الحاصل في مفهوم دور الدولة في تنظيم قطاعات الاتصال والمعلومات وإدارتها، وتنظيم مسالك التواصل والاحترام المتبادل وحقوق الملكية الفكرية للجميع لمواكبة التطورات الرقمية. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد في فلسطين قانون إعلام، بل مجموعة قوانين لها علاقة بمهنة الصحافة أبرزها قانون المطبوعات والنشر لسنة 95 وقانون الجرائم الإلكترونية لعام 2018، وكلاهما لا يتعامل مع صانع المحتوى. وعموماً ينبغي إيجاد بديل لقانون إعلام عصري حديث يأخذ بالاعتبار ما وصل إليه العالم وحقل الاتصال من تطورات، ومغادرة عقلية كتم الأفواه وفرض القيود والممنوعات. في الخلاصة، ولحين صدور المنظمومة التشريعية التي تنظم صحافة صانع المحتوى، وتوفر الحماية الخاصة للمواطن الصحفي؛ تنتمي تلك الصحافة إلى حرية الرأي والتعبير ويشكل الأساس القانون لحرية الرأي والتعبير ذات الأساس القانوني لصحافة صانع المحتوى. وبالتالي تخضع لذات القيود الواردة على حرية الرأي والتعبير وتتمتع بذات الحماية التي تتمتع بها هذه الحرية.

نتائج الدراسة

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تبين للباحث أنّ المنظمومة القانونية الفلسطينية الخاصة بقطاع الصحافة تعتمد على قوانين قديمة ومقتصرة على مجالات إعلامية محددة، إذ لا يوجد من القوانين ما يتعلق بالعمل الإعلامي بشكل مباشر سوى قانون المطبوعات والنشر الصادر عام 1995، وهو قانون خاص بالمطبوعات والنشر أي بالصحف والمجلات الورقية، ونظام ترخيص المحطات الإعلامية الذي صدر نسخته في عام 2018 والذي ينظم جزئياً عمل الإعلام المرئي والمسموع. وحتى مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة الذي أقره مجلس الوزراء الفلسطيني عام 2013، وكان من المفترض أن يتمّ التوقيع عليه وإقراره من قبل المجلس التشريعي والرئيس الفلسطيني، بقى حبراً على ورق ولم يرَ النور للعديد من الاعتبارات السياسية الداخلية على وجه التحديد. هذا إضافة إلى صدور قانون الجرائم الإلكترونية التي احتوت نصوصه على كثير من القيود على حرية الرأي والتعبير بوجه عام وعلى الحرية الإعلامية بوجه خاص، مما أثار العديد من ردود الأفعال الراضة للقانون من المجتمع ومن الصحفيين الفلسطينيين.

- تنتمي صحافة صانع المحتوى إلى حرية الرأي والتعبير ويشكل الأساس القانون لحرية الرأي والتعبير ذات الأساس القانونية لصحافة صانع المحتوى، وبالتالي تخضع صحافة صانع المحتوى لذات القيود الواردة على حرية الرأي والتعبير وتتمتع بذات الحماية التي

تتمتع بها هذه الحرية. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد في فلسطين مجلة إعلام، بل مجموعة قوانين لها علاقة بمهنة الصحافة أبرزها قانون المطبوعات والنشر لسنة 95، وقانون الجرائم الإلكترونية لعام 2018، وكلاهما لا يتعامل مع صحافة صانع المحتوى. وعموماً ينبغي إيجاد بديل قانوني حديث يأخذ بالاعتبار ما وصل إليه العالم وحقل الاتصال والصحافة والإعلام من تطورات، ومغادرة عقلية كتم الأفواه وفرض القيود والممنوعات.

- إن مواقع التواصل الاجتماعي مليئة بالتحيزات الكامنة ذات التوجهات التجارية والإيديولوجية والسياسية، في مقابل مستخدمين غير مؤهلين نهائياً لقيادة استخدامات واعية ومتحررة من تلك التوجهات الخفية. ولا يرتبط ذلك فقط بتوجه مواقع التواصل الاجتماعي نحو شرائح اجتماعية واسعة ذات مستوى بسيط من التعليم؛ وإنما يعود ذلك أساساً إلى تصميم مواقع التواصل الاجتماعي بشكل يضمن إدمان المستخدمين، ويوجههم نحو أشكال بعينها من الاستخدام تغذي التوجهات التجارية لتلك المنصات. وباستثناء بعض القيود المعروفة على تداول محتويات بعينها (إباحية أو عنيفة مثلاً...)، فإننا نلاحظ غياب قواعد أخلاقية واضحة لتنظيم استخدام منصات التواصل الاجتماعي خصوصاً. وهي فوضى أخلاقية مقصودة، تسهل على الفاعلين الكبار مهمة استغلال الأفراد وبيع خصوصياتهم تجارياً. كما يمكن وصف الضوابط الأخلاقية الحالية «بأخلاقيات المحتوى»، إذ تقوم على تعبير أو حذر تبادل ونشر أنواع معينة من المحتويات. وأفترض أن الاجتهاد في تطوير أخلاقيات ضمن هذا التوجه هو مهم لكنه غير كافٍ نهائياً لتأسيس أخلاقيات فاعلة لمنصات التواصل الاجتماعي.

- في زمن شبكات التواصل الاجتماعي أنشأ صانع المحتوى لنفسه عالماً رقمياً، يبحر ويتجول عبره بهوية افتراضية يتفاعل بها مع من يريد وبالشكل الذي يرغب دون أن يراه الآخر من خلاله، لكن، ربما قد يجهل أو يتجاهل أنه أصبح أسير تلك الشبكات وفوق عرضه لذاته، فهي التي تفرض عليه قوانين الاستخدام وشروطه، وهي التي تدفعه إلى صياغة علاقات اجتماعية مقترحة في سياق رقمي مختلف عن ذلك الحقيقي (وهم المشاركة)، إذا فهي شبكة شديدة التعقيد تقوم بنسج علاقات ومؤسسات رقمية منمطة حسب أهدافها وغاياتها.

- تبقى خصوصيات صانع المحتوى آخذة في التآكل بقوة، وتتأرجح بين الانتهاك والاختراق لفائدة مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تتمثل في استغلالها في الإعلان والتسويق وتتعداها إلى جوانب أمنية أخرى، وللتقليل من النفاذ إلى خصوصياتنا وجب على صانع المحتوى الحذر مما ينشره من محتويات ويتبادلها ويتفاعل معه بالتعليق والمشاركة والإعجاب على هذه المواقع، لأن ما ينشره اليوم وفي هذه الظروف التي تشهدها فلسطين سيعود إليه في مراحل لاحقة من حياته وفي ظروف مختلفة عن تلك السابقة.

- ينطلق البحث من إبراز حاجة منصات التواصل الاجتماعي إلى أخلاقيات استخدام ملائمة؛ ثم يقترح البحث أفقاً أخرى للتفكير في أخلاقيات منصات التواصل الاجتماعي، يمكن الاصطلاح عليه بالتصميم الأخلاقي لمنصات التواصل الاجتماعي، والذي يسهل على صانع المحتوى استخدام تلك المنصات بشكل أخلاقي أو على الأقل بشكل لا يعرضهم للضرر والاستغلال.
- أمام مستخدمين غير مؤهلين بشكل عادل، وأمام منصات تواصل اجتماعي مصممة بشكل غير بريء وغير أخلاقي، فإن الاقتصار فقط على ضوابط استخدام تستند إلى أخلاقيات المحتوى سيخدم في نهاية المطاف التوجه التجاري لتلك المنصات، ولن يسفر عن تغييرات عميقة الأثر في نتائج الاستخدام والاستغلال التجاري للمستخدمين.

توصيات الدراسة

- التفكير في أخلاقيات منصات التواصل الاجتماعي، ويمكن الاصطلاح عليه «بالتصميم الأخلاقي لمنصات التواصل الاجتماعي»، والذي يسهل على الأفراد استخدام تلك المنصات بشكل أخلاقي أو على الأقل بشكل لا يعرضهم للضرر والاستغلال.. طرح رؤية جديدة بتأسيس هيئة تسهر على مراقبة أخلاقيات المهنة في سياق تصادق فيه نسق انتشار الاخبار الزائفة وانتهاك أخلاقيات الصحافة في فلسطين، لذلك سيكون من الضروري أن تكون الهيئة قادرة على أداء دورها في تعزيز أخلاقيات الصحافة وتمكين الجمهور من حقه في الحصول على المعلومة، ومن خلال تعزيز حرية الصحافة في فلسطين، مما يساعد على الرقي بالقيمة الاحترافية للمؤسسات الإعلامية الفلسطينية في عصر وسائل التواصل الاجتماعي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب (1949).
- الأمم المتحدة (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، استرجعت من: http://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (1977). الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب / أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة.
- بخيت، السيد (2011). أخلاقيات العمل الصحفي، العين، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.
- تمار، يوسف (2017). مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الإعلامية والاتصالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حامد، محمد (2014). الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في ضوء القانون الدولي الإنساني: دراسة تطبيقية على قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- حيوني، وليد (2017). الميديا الجديدة والأخلاقيات الصحفية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنار، تونس.
- ديوان الفتوى والتشريع (2018). الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية)، (151)، فلسطين، استرجعت من: <https://www.lab.pna.ps/ar/Category/20> / الجريدة الرسمية?page=5
- عابدين، عصام (2012). ورقة قانونية تحليلية حول إنتهاكات حرية الرأي و التعبير و الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله: مؤسسة الحق.
- عمار، جبالة (2016). الحماية الخاصة للصحفيين في القانون الدولي الإنساني، مجلة دراسات وأبحاث، (25).
- المذكرة الإيضاحية لمقترح مشروع قانون حق الحصول على المعلومات (2013). استرجعت من: https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/migrated-files/itemfiles/721f41c30fcdc9eb88af312aa14453f1.doc
- المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات (2018). مسودة وثيقة الرؤية الوطنية الفلسطينية، فلسطين

معروف، سلامة (2016). واقع حصول الصحفيين الفلسطينيين على المعلومات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (2011). المادة ١٩: التعبير وحرية الرأي حرية هشام، لؤي (2019). إسرائيل لا تفرق بين صحفي ومواطن، كيف تعيش الصحافة الفلسطينية تحت الاحتلال؟ تم الاسترجاع بتاريخ 2022، من: <https://raseef22.net/article/1076101-إسرائيل-لا-تفرق-بين-صحافيومواطن-كيف-تعيش-الصحافة-الفلسطينية-تحت-الاحتلال>

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية الرسمية وفا (2023). قوانين وقرارات - قانون رقم (9) لسنة 1995 بشأن المطبوعات والنشر، استرعت بتاريخ 2023، من: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2428

اليونسكو (2014). الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير الإعلام: نظرة عامة عن المنطقة العربية.

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

Abdeen, E. (2012). An analytical legal paper on violations of freedom of opinion and expression and media freedoms in the areas of the Palestinian National Authority, Ramallah: Al-Haq Foundation.

Ammar, J. (2016). Special Protection for Journalists in International Humanitarian Law, Journal of Studies and Research, (25).

Bakhit, a. (2011). Journalistic Work Ethics, Al-Ain, United Arab Emirates: University Book House.

Explanatory Note to the Proposal for the Right to Information Draft Law (2013). Retrieved from:

https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/migrated-files/itemfiles/721f41c30fc9eb88af312aa14453f1.doc

The Fatwa and Legislation Office (2018). The Palestinian Gazette (The Official Gazette), (151), Retrieved from: <https://www.lab.pna.ps/ar/Category/20/الجمهورية-الرسمية?page=5>

Hamed, M. (2014). Journalists and media organizations in the light of international humanitarian law: an applied study on the Gaza Strip, an unpublished master's thesis, Al-Azhar University, Gaza, Palestine.

- Hayyouni, W. (2017). New Media and Journalistic Ethics, unpublished Ph.D. thesis, Al-Manar University, Tunisia.
- Hisham, L. (2019). Israel does not differentiate between a journalist and a citizen. How does the Palestinian press live under occupation? Retrieved 2022, from: <https://raseef22.net/article/1076101-إسرائيل-لا-تفرق-بين-صحافيو-مواطن-كيف-تعيش-الصحافة-الفلسطينية-تحت-الاحتلال>
- International Committee of the Red Cross (1977). Additional Protocol I to the Geneva Conventions of August 12, 1949, relating to the protection of victims of international armed conflicts.
- International Institute on Civil and Political Rights (2011). Article 19: Expression and freedom of opinion are freedom.
- Marouf, S. (2016). The Reality of Palestinian Journalists Obtaining Information, Unpublished Master's Thesis, Islamic University, Gaza, Palestine.
- The official Palestinian News and Information Agency - Wafa (2023). Laws and Decisions - Law No. (9) Of 1995 Concerning Publications and Publishing, retrieved on 2023, from: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2428
- The Palestinian Center for Policy Research and Strategic Studies - Masarat (2018). Draft Palestinian National Vision Document, Palestine
- Tamar, Y. (2017), Research Methods and Techniques in Media and Communication Studies, People's Democratic Republic of Algeria: University Press Office.
- Third Geneva Convention relative to the Treatment of Prisoners of War (1949).
- United Nations (1948). Universal Declaration of Human Rights, retrieved from: http://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf
- UNESCO (2014). Global trends in freedom of expression and media development: an overview of the Arab region.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Declaration of the Rights of Man and the Citizen in France (1789), Code of the New Revivalism, retrieved on 2023, from: <https://neorevivalism.com/>
- Liamputtong, P. (2013). Qualitative Research Methods, (4th edition), Oxford University Press.
- Wimmer, R. & Dominick, J. (2006). Mass Media Research an Introduction,(8th edition), CA: Thomson Wadsworth.

العلاقة بين مهارات الاتصال والتواصل وجودة الخدمة المقدمة في المعابر الفلسطينية: دراسة حالة معبر الكرامة الفلسطيني

(بحث مستل عن رسالة ماجستير)

أ. محمود حماده^{1*}، د. عبد اللطيف أبو عودة¹

¹قسم الإدارة العامة، جامعة الاستقلال، فلسطين

Mahmoud Hamadah^{1*}, Abdallatif Abuowda¹

¹Administration Department, Faculty of Administrative Sciences, Al-Istiqlal University,

Mahmoudirhamada2019@gmail.com

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين مهارات الاتصال والتواصل (اللفظية، وغير اللفظية) وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين في المعابر الفلسطينية. وقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في معبر الكرامة الفلسطيني بوظائف إدارية (180 موظف وموظفة)، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث وزعت الاستبانة على عينة الدراسة التي بلغ حجمها (122) موظفا وموظفة، وتم استرجاع (108) استبانات قابلة للتحليل والدراسة، بنسبة استرجاع بلغت (88.5%)، وتم استخدام برنامج النمذجة الهيكلية Smart PLS V3.3 بغرض بناء النموذج الرئيسي للدراسة واختبار فرضياتها. خرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها: وجود علاقة قوية بين مهارات الاتصال والتواصل وبين جودة الخدمات المقدمة لدى معبر الكرامة، وأن مهارات الاتصال والتواصل تسهر ما نسبته (82.2%) من التباين الحاصل في جودة الخدمات المقدمة في معبر الكرامة. وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها على مستوى إدارة المعبر، التركيز بشكل أكبر على تنمية مهارات الاتصال والتواصل اللفظية وغير اللفظية لدى العاملين بكافة مستوياتهم، وذلك بعد أن تم التحقق من تأثير هذه المهارات على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، كذلك العمل على تعزيز دور التكنولوجيا الحديثة في التخفيف من ضغط العمل خاصة في أوقات الزحام واستخدام الطرق الأكثر ملائمة خاصة ل كبار السن والمرضى خلال هذه الأوقات. كما أوصت الدراسة على المستوى العام بضرورة إجراء دراسات مستقبلية تتناول عوامل مختلفة وعلاقتها مع جودة الخدمة، وكذلك قياس العلاقة من وجهة نظر متلقي الخدمة والعاملين على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: مهارات الاتصال والتواصل، جودة الخدمة العامة، معبر الكرامة.

The relationship between Communication Skills and the Quality of Service: A Case Study of the Palestinian Al-Karama Crossing

Abstract

The study aimed to identify the relationship between communication skills (verbal and non-verbal) and the quality of services provided to citizens at Al-Karama crossing. The study employed the descriptive analytical approach, and the study population consisted of workers at the Palestinian Karama crossing with administrative positions (180 male and female employees). It used the questionnaire as a tool for collecting data from the study sample. (108) questionnaires were retrieved for analysis and study, with a recovery rate of (88.5%). The structural modeling program Smart PLS V3.3 was used to build the main model of the study and test its hypotheses. The study revealed several results, the most significant of which is the existence of a significant association between effective communication skills and the quality of services offered at Al-Karama Crossing. Furthermore, communication skills account for 82.2% of the variation in service quality at Karama Crossing. The study presented various recommendations as a conclusion. The most crucial of which, at the level of crossing management, is to concentrate more on developing verbal and non-verbal communication skills among employees at all levels after confirming the impact of these skills on the quality of services provided to citizens. Additionally, working to enhance the role of modern technology in reducing work pressure, especially in times of crowding, and using the most appropriate methods, especially for the elderly and patients during these times. Moreover, the study made a broad recommendation about the need for future research on a range of topics related to the relationship between different variables and service quality, as well as how to assess this relationship from both the perspectives of service recipients and staff.

Keywords: *Communication Skills, Quality of Service, Karama Crossing.*

مقدمة

يُعد الاتصال والتواصل أحد أهم المواضيع التي بذل ومازال يبذل فيها الباحثون والدارسون وقتاً وجهداً كبيراً، فالإتصال يساعد على نقل البيانات والمعلومات والإحصاءات والمفاهيم وأداء الأعمال بطريقة أفضل وجعل المعلومات والأفكار تُفهم بوضوح مما يسهم في رفع فاعلية العملية الادارية برمتها ويعزز من قدرة الإدارات على صنع السياسات واتخاذ القرارات المناسبة في سبيل تحقيق أهداف المنظمة المرجوة.

شهدت العقود الأخيرة تطوراً في مجال الخدمات العامة التي أصبحت تشكل أهمية كبيرة في اقتصادات الدول، مما خلق منافسة شديدة بين مقدميها، ولا بد أن تكون هذه الخدمات متمتعاً بقدر من الجودة، ومن أجل النمو والتطور أصبحت إدارة الجودة وتلبية احتياجات وتحقيق رضا المواطنين ورفاهيتهم وتوقعاتهم هاجساً للإدارة العامة، خاصة وأن ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية مكنت المواطنين من المفاضلة بين الخدمات حسب رغباته واختياراته. وهذا ما دفع كثير من الدول إلى تحسين جودة خدماتها منافسة بذلك القطاع الخاص، وإخرى فضلت الذهاب الى خصخصة بعض القطاعات وإحالتها الى شركات خاصة قادرة على إدارتها بكفاءة عالية (الجمال، 2016).

ونظراً لأهمية المعابر الفلسطينية في التسهيل على المسافرين وما تتطلبه من مهارات للتسهيل على المسافرين وتحسين جودة الخدمة المقدمة، وتوجهات المسافرين تجاه نوعية وجودة الخدمة المقدمة، جاءت هذه الدراسة للتعرف على مستوى مهارة الاتصال والتواصل وأثرها على جودة الخدمة للمسافرين من وجهة نظر موظفي المعابر الفلسطينية.

مشكلة الدراسة

اشارت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تحسين جودة الخدمات بالقطاع الحكومي الفلسطيني، مثل دراسة كبسة (2015) أن هناك قصور في مستوى جودة الخدمة في القطاع الحكومي العام وظهرت في النتائج بدرجة متوسطة وبوزن نسبي (63.53 %)، كما أظهرت دراسة المطور والعيصة (2020) والتي أجريت عن واقع جودة الخدمات العامة في فلسطين، والتي أظهرت تدني الاهتمام بجودة الخدمات لكثرة الضغوطات التي تواجه موظفي الخدمة المدنية في فلسطين، إضافة إلى قلة الموارد، وبعض الثقافات السائدة. ونظراً لأهمية معبر الكرامة، كونه المنفذ الوحيد الذي يقدم خدماته لما يقارب (3,120,448) فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وفقاً للإحصائيات الرسمية حتى منتصف العام 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021)، فإن جودة الخدمة التي تقدمها الطواقم العاملة في هذا المعبر تصبح ذات أهمية كبرى، والجودة تعتمد بشكل كبير على مقدميها من العاملين والعاملات في معبر الكرامة.

وبناءً على نظرية الدعم التنظيمي المدرك، ونظرية التبادل الاجتماعي، فإن مهارات الاتصال الحيدة تؤدي بالضرورة الى مخرجات جيدة مثل أداء الموظفين ونتاجيتهم وكذلك جودة العمليات التي يقومون بها. والعكس صحيح، حيث وجود قصور في مهارات الاتصال والتواصل لدى العاملين ربما يكون سببا أساسيا في تدنى مستوى الخدمة وتوجهات الأفراد السلبية تجاهها، خاصة في سياق المعابر حيث يتطلب العمل تواصل واحتكاك عال بين الموظفين والمسافرين على المعابر. ولكي تتمكن المنظمة من الارتقاء بخدماتها المقدمة باستمرار، وعليه تتمثل الفجوة البحثية في التساؤل عن العلاقة بين مستوى مهارات الاتصال والتواصل لدى العاملين في المعابر الفلسطينية وجودة الخدمة المقدمة للمسافرين؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

● الأهمية النظرية:

تتبع أهمية الدراسة في التعبير عن مستوى جودة الخدمات المقدمة للمسافرين ومدى توافقها مع رغباتهم وحاجاتهم وذلك من أجل معرفة توجهاتهم من الخدمات المقدمة من قبل الادارة بهدف تطويرها ورفع مستواها بما يحقق رغبات وحاجات المسافرين، كما يُتوقع لهذه الدراسة أن تحقق اضافة علمية متواضعة في مجال تحسين جودة الخدمات، وإثراء البحث العلمي بما يفيد في مجال تنمية مهارات التواصل لدى العاملين على معبر الكرامة وأثرها على جودة الخدمة المقدمة.

ويتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في فتح مجال جديد لإجراء دراسات أخرى حول تطبيق مهارات الاتصال والتواصل وجودة الخدمة على جميع المستويات الإدارية في فلسطين.

● الأهمية التطبيقية

قد تسهم نتائج هذه الدراسة في وضع تصور لدى الإدارة العليا في المعابر الفلسطينية حول أهمية مهارات الاتصال والتواصل ورفع مستوى جودة الخدمة المقدمة للجمهور، ويمكن لها التعرف على جوانب الضعف والقوة في مهارات التواصل لدى موظفي المعابر ومن ثم العمل على علاج هذا الضعف وتعزيز جوانب القوة من خلال إعادة توزيع العمل بما يضمن تقديم الخدمة بجودة عالية، كما أنها مهمة في تنمية الوعي لدى الإدارة والعاملين بأهمية مهارات التواصل للقيام بواجباتهم الوظيفية على أكمل وجه.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدفين الرئيسيين التاليين:

- التعرف على العلاقة بين مهارات الاتصال والتواصل لدى العاملين في المعابر الفلسطينية

وجودة الخدمة المقدمة.

- إضافة إلى ذلك فإن الدراسة تسعى لتحقيق عدة أهداف وهي:
- التعرف على مستوى مهارات الاتصال والتواصل المتمثلة في (المهارات اللفظية، والمهارات غير اللفظية) لدى العاملين في المعابر الفلسطينية.
- الوقوف على واقع جودة الخدمة المقدمة في المعابر الفلسطينية من حيث (الملموسية، الاستجابية، الاعتمادية، الأمان، والتعاطف).

أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤالين الرئيسيين التاليين:

1. هل هناك علاقة بين مهارات الاتصال والتواصل لدى العاملين في المعابر الفلسطينية وجودة الخدمة المقدمة؟

كما تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- السؤال الأول للدراسة: ما مستوى مهارات الاتصال والتواصل المتمثلة في (المهارات اللفظية، والمهارات غير اللفظية) لدى العاملين في المعابر الفلسطينية؟
- السؤال الثاني للدراسة: ما واقع جودة الخدمة المقدمة في المعابر الفلسطينية من حيث (الملموسية، الاستجابية، الاعتمادية، الأمان، والتعاطف)؟

مصطلحات الدراسة

الخدمات العامة: كل وظيفة يكون أداؤها مضموناً ومضبوطاً ومراقباً من طرف الحاكمين، لأن تأدية هذه الوظيفة يعد أمراً ضرورياً لتحقيق وتنمية الترابط الاجتماعي وهي من طبيعة لا تجعلها تتحقق كاملة إلا بفضل تدخل قوة الحاكمين (ميساوي وآخرون، 2020).

الاتصال والتواصل: عملية اجتماعية تفاعلية تبادلية بين الأطراف المشتركة (المرسل والمستقبل) ومن خلالها يتم التعبير عن الذات والأفكار والمشاعر، كما يتم نقل الأفكار والمعلومات والخبرات والمعارف، وهي عملية تؤدي إلى إشاعة الفهم وتطوير العلاقات وتحقيق المنفعة والأهداف المنشودة للأطراف المشاركة (سليمان، 2014).

الجودة: «قدرة مجموعة من الخصائص الجوهرية على تلبية المتطلبات»، وتعرفها المنظمة الأوروبية للرقابة على الجودة EOQC بأنها «مجموعة من الصفات التي يتميز بها منتج أو خدمة معينة تحدد قدراته لتلبية حاجات الزبائن» (الحبيب، 2019، 13).

فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة الفرضية التالية:

H_1 : يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين مهارات الاتصال والتواصل (اللفظية، وغير اللفظية) لدى العاملين في المعابر الفلسطينية وبين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين من حيث (الملموسية، الاستجابة، الاعتمادية، الأمان، والتعاطف).

أدبيات الدراسة والإطار النظري

الاتصال والتواصل

يعرف الاتصال بأنه عملية منظمة ونظمية وعفوية، تتمثل في إرسال وتحويل المعلومات والبيانات من جهة إلى أخرى، بشرط أن تكون هذه البيانات والمعلومات المحولة مفهومة ومستساغة من قبل المستهدفين بها (العلاق والطائي، 2020). ويعرف بأنه «عملية إنتاج وتبادل المعلومات والأفكار والآراء والمشاعر من شخص إلى آخر بقصد التأثير فيه وإحداث استجابة» (العتيبي، 2021، 24). ويمكن القول بأن الاتصال هو العملية التي يتم من خلالها نقل المعلومات والأفكار والعواطف والمهارات وغيرها، من خلال استخدام الرموز والكلمات والصور والأشكال والرسوم البيانية... الخ (Gurav، 2020). فيما يرى حريم (2015) بأن الاتصال في المنظمات لا يقتصر على إرسال المعلومات من طرف لآخر، وإنما هو عملية اجتماعية تبادلية، تتضمن تقاسم الفهم والإدراك بين أطراف العملية الاتصالية، كما تتضمن التأثير في سلوك الأفراد بغية تحقيق أهداف المنظمة، ويحدد الهدف من الاتصال في قبول المستقبل للرسالة الموجهة إليه من المرسل، والتصرف وفقاً لما جاء في الرسالة.

مهارات الاتصال والتواصل

تقسم مهارات الاتصال والتواصل في هذه الدراسة سيتم تقسيمها إلى قسمين: مهارات الاتصال اللفظي، ومهارات الاتصال غير اللفظي.

أولاً: مهارات الاتصال والتواصل اللفظي

ويعتمد هذا النوع على الكلمة المنطوقة التي يلفظها أطراف الاتصال خلال العملية، ويستخدم بشكل لغة تعبر عن الحقائق المنطقية والمجردة، ويجب أن تكون جميع مقاطع الكلام واللفظ في الرسالة مفهومة للمستقبل، ومن المهارات التي يجب على أطراف الاتصال امتلاكها في الجانب اللفظي (أبو حمرة، 2015):

- مهارة الاستماع: تعد مهارة الإصغاء من المهارات الهامة لنجاح التفاعل مع الآخرين، كونه يعبر عن فهمنا وتقبلنا لرسائل الآخرين، والتي تحتوي على انفعالات ومواقف (أبو حمرة،

(2015). وتمر عملية الاستماع بعدة مراحل وهي مرحلة استقبال المعلومات من المرسل ومن ثم فهم المعلومات واستيعابها، ويليهما تفسير المستقبل لرموز الرسالة وفق خبراته السابقة، ومن ثم قيام المستقبل بتقييم الرسالة في ضوء مقارنتها واتجاهاته وقيمه ومعتقداته ثم تأتي مرحلة الاستجابة ورد الفعل أو رجح الصدق والتي تظهر من قبل المستقبل وأخيراً مرحلة التذكر وهي تذكر الرسالة التي فهمها المستقبل (رمضان، 2018).

- مهارة التحدث: وهي عملية نقل الأفكار والمشاعر والاتجاهات إلى الآخرين عن طريق كلمات منطوقة، وهي عملية تبادلية بين المرسل والمستقبل تشير إلى القدرة على التعبير الشفهي عن طريق المشاعر أو المواقف الاجتماعية والسياسة والثقافية بطريقة وظيفية أو إبداعية مع حسن النطق (ابو حمرة، 2015).

- مهارة السؤال: السؤال أداة ايجابية للحصول على المعارف والمعلومات في مختلف أنشطة الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها..، وعليه فإن منح الموظف أو الطرف الآخر في عملية الاتصال من السؤال والاستفسار يعتبر شرطاً لتحقيق فعالية الاتصال (حمدي، 2015).

- مهارة القراءة: وهي تمكن الفرد من القراءة والفهم، وتحقق القراءة التواصل بين أفراد المجتمع الواحد من خلال الوقوف على أفكار الآخرين واتجاهاتهم ويتعرف الأفراد من خلالها على التراث الثقافي للمجتمع وهي وسيلة لاتصال المجتمعات مع بعضها البعض وهي تعمل على تنمية الأفراد وتزويدهم بالمعارف البشرية لمسايرة التقدم العالمي (أبو زيادة، 2017).

- مهارة الكتابة: وهي المهارة التي تساعد الفرد على توصيل المعلومة بطريقة واضحة ومفهومة بواسطة الكتب الرسمية والنشرات والتعليمات المكتوبة (أبو زيادة، 2017).

- مهارة الاقناع: وهي عملية فكرية وشكلية يحاول فيها أحد طرفي الاتصال التأثير على الآخر وإقناعه بفكرة أو رأي ما، ولا بد من توافر عدة ميزات لدى المرسل لنجاحه هذه المهارة من أبرزها معرفة أحوال المستقبلين وقيمهم. والقدرة على نقل المبادئ والأفكار بإتقان. (سليمان، 2014).

ثانياً: مهارات الاتصال والتواصل غير اللفظي

يتضمن الاتصال غير اللفظي عدة مهارات أهمها:

- مهارة الاتصال الصوتي: وهي مهارة يستخدم فيها المرسل صوته وتنوع طبقاته ونبراته لإيصال الرسائل بالمعنى الذي يريده، فأحياناً تكون نبرة الصوت لها دلالة أخرى غير الدلالة التي تريدها الرسالة (العتيبي، 2021).

- مهارات الاتصال غير اللفظية: يمكن تحديد مهارات الاتصال غير اللفظي في عدة مهارات

(Lamichhane,2016) أهمها: ملائمة التوقيت الزمني لعملية الاتصال، وعلم الحركة والمسافة واللمس وكذلك الاتصال البصري والروائح، والمظهر الجسدي، والنظر للمساحة الشخصية، والصمت: الاشارات الرمزية.

جودة الخدمة العامة

باتت الجودة تفرض نفسها على العمل الحكومي، وأصبحت الجودة مطلباً لا بد من توافره في كل وظيفة من وظائف المؤسسة الحكومية، وباتت الجودة هدفاً تسعى إليه المؤسسات الحكومية لكسب رضا المواطنين عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة الحكومة في الوقت المناسب وبأقل كلفة ممكنة على المواطن، إضافة إلى تلبية احتياجاته وإشباعها (علاونة، 2019). وتعرفها الجمعية الأمريكية لمراقبة الجودة بأنها «مجمّل السمات والخصائص لمنتج أو خدمة تحمل القدرة على تلبية احتياجات العميل المعلنة أو الضمنية» (حمودي وحواس، 2013، 147). وهي مؤشر للمزايا والخصائص الخاصة بالمنتج أو الخدمة والتي تساهم في إشباع رغبات المستهلكين (الدرادكة والشبلي، 2002).

أبعاد جودة الخدمة

تباينت الأدبيات والدراسات حول أبعاد الجودة، لكنها تتفق على خمسة أبعاد رئيسة للجودة كما بينها Kotler & Clarke، التي تتلخص فيما يلي:

- الاعتمادية Reliability: هي القدرة التي تمتلكها المؤسسة لأداء الخدمة وإنجازها وفقاً لما تم تحديده والتخطيط له مسبقاً وبدقة (علي، 2020). وفي المجال الحكومي هي عدم الفشل من نواح متعددة، فمن حيث الفعالية يمكن أن ينتج الفشل من عدم تطبيق الأدلة، ومن حيث التوقيت من خلال عدم تقديم الخدمات واتخاذ الإجراءات في وقتها المناسب، ومن حيث متلقي الخدمة في حالة عدم الامتثال لقيم وتفضيلات متلقي الخدمة (Nolan & et al., 2004).

- الاستجابة Responsiveness: وهي تعبر عن سرعة الاستجابة لطلبات المستفيدين واستفساراتهم، إضافة إلى أنها تعكس رغبة أو رضا مقدم الخدمة في مساعدة المستفيد وتقديم الخدمة السريعة له، كما تبين الاستجابة المرنة في التعامل والإجراءات والوسائل المتبعة في تقديم الخدمة (محمد، 2020).

- الأمان Assurance: وهو عملية التأكد من أن جميع العمليات والأنشطة والمهام التي تم التخطيط لها والمرتبطة بمطابقة منتوج الخدمة هي كما يرغب ويطلب المستفيد، وأن الأنشطة تقوم على أساس منع وقوع الأخطاء إلى أقصى درجة ممكنة تقترب إلى الصفرية عند تقديم الخدمات (الدويك، 2018).

- التعاطف Empathy: وهو اهتمام مقدمي الخدمة بالمستفيدين اهتماماً شخصياً بالتساوي مع

الجميع، وتفهم حاجاتهم وملاءمة ساعات عمل المؤسسة مقدمة الخدمة ليتناسب مع جميع المستفيدين من الخدمة، وحرص المؤسسة على مصلحتهم العليا مع الفهم الكامل والدراية باحتياجاتهم (وهبة، 2018).

- الملموسية Tangibles: تشير إلى التسهيلات والإمكانيات المادية والبشرية والاتصالية التي يمكن لمسها والشعور بها لدى مقدم الخدمة، (السيد، 2016).

الدراسات السابقة ونموذج الدراسة:

تناولت العديد من الدراسات مهارات الاتصال والتواصل لدى الموظفين كأحد شروط وجود مخرجات ادارية على المستوى الفردي والجماعي والمنظمة ككل. على سبيل المثال، دراسة Kapur (2020) التي تناولت بالدراسة أهم مهارات الاتصالات اللازمة لنجاح العمل. وكذلك دراسة (Hee & et al. 2019) التي حاولت استكشاف تأثير الاتصالات على أداء العاملين. وكذلك، دراسات اجريت بواسطة كل من لفةز وحمدي (2018)، وعلي (2018)، وتيناوي (2019) و الناصري (2021) و خليل (2021) أكدت على أهمية استخدام تقنية الاتصال الرقمي، و توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة الاتصالات المؤسسة الرقمية لما لها دور مهم في تحسين الاداء الاداري ورفع مستوى الاداء الأفراد ورضا الجمهور وبالتالي أداء المؤسسة ككل. غير أن دراسات أخرى اشارت لأهمية الاتصال والتواصل في الأزمات وتحديد دراسة اجريت بواسطة أبيهي (2021) التي أكدت على ضرورة وجود مهارات الاتصال والتواصل لضمان أداء أفضل زمن كورونا.

كما تناولت دراسات أخرى، أهمية جودة الخدمة، على سبيل المثال مطور والعيصة (2020) ودراسة (Lukman & et al. 2021) والتي أكدت أهمية جودة الخدمة وعلاقتها برضا المستهلكين، ودراسة حططاش (2017) التي درست جودة الخدمة العامة في ظل الحكومة الإلكترونية الذكية كذلك دراسة زبدة (2018) التي حاولت تقييم مستوى جودة الخدمات البريدية وعلاقتها برضا العملاء من وجهة نظرهم. وهذه المعطيات تدعم الربط بين المهارات اللفظية وغير اللفظية التي يتمتع بها الموظفون خلال تقديمهم للخدمة العامة للمواطن خاصة في معبر حدودي وتأثير هذه المهارات على جودة الخدمة التي يتلقاها المواطن.

التعقيب على الدراسات السابقة:

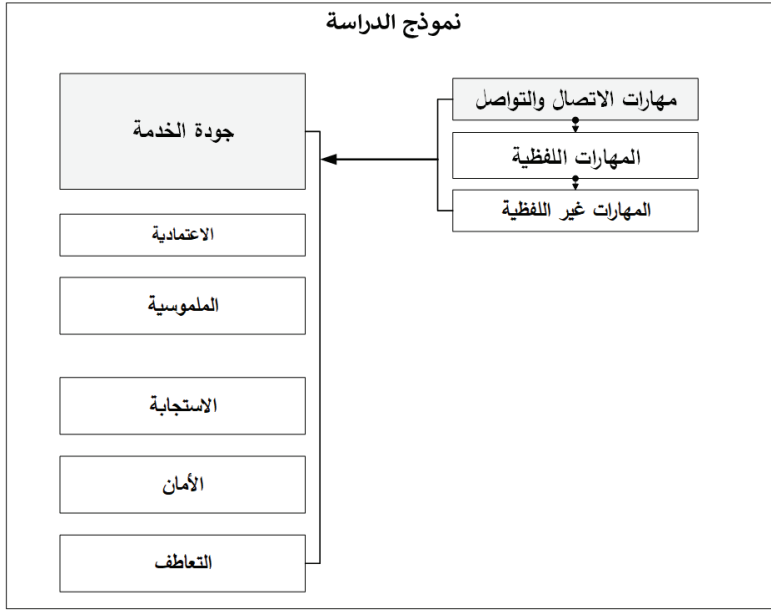
من حيث الهدف فقد اهتمت الدراسة الحالية بدراسة العلاقة بين مهارات الاتصال والتواصل وبين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتتقارب بذلك الهدف مع دراسة عبد العزيز (2018) والتي تناولت العلاقة بين التدريب والتطوير وجودة الخدمة، كذلك دراسة محمد (2015) التي هدفت للتعرف على دور الإثراء الوظيفي كمتغير وسيط في العلاقة بين تنمية المهارات والقدرات الابتكارية وتحسين جودة الخدمات البنكية، كذلك دراسة علي (2018) التي هدفت إلى التعرف على دور

الاتصال الإداري في تحسين جودة الأداء الوظيفي، كذلك دراسة غواري (2021) التي هدفت إلى التعرف على واقع التدريب وأثره على جودة خدمات الرعاية الصحية في الجزائر، ودراسة الجعفري (2019) التي اهتمت بدراسة أثر التدريب على تطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء خدمة التعليم الجامعي.

الكثير من الدراسات العربية السابقة التي تم الاعتماد عليها حول دراسة متغيرات لها علاقة بالدراسة الحالية، فقد اهتمت دراسة جابر (2021) بدراسة دور التدريب في تطوير أداء العاملين في المؤسسات الحكومية، كذلك اهتمت دراسة مطور والعيسة (2020) بدراسة واقع جودة الخدمات العامة في فلسطين باستخدام مقياس PPSQM الخماسي، كذلك دراسة زبدة (2018) التي حاولت تقييم مستوى جودة الخدمات البريدية وعلاقتها برضا العملاء من وجهة نظرهم، كذلك دراسة الزعبي (2005) التي درست علاقة وتأثير توافر مهارات الاتصال والرسائل غير اللفظية على فاعلية الاتصال الإداري في الأجهزة الحكومية، كذلك دراسة الحري (2013) التي درست فعالية البرامج التدريبية في تنمية مهارات الاتصال لدى المرشدين الطلابيين، ودراسة لفرزة وحمدى (2018) التي تناولت أساليب وتقنيات الاتصال الإداري ودورها في تحسين الأداء الوظيفي، كذلك دراسة أبيهي (2021) التي تناولت الاتصال والتواصل في زمن كورونا في المغرب، ودراسة خليل (2021) التي درست توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة الاتصالات المؤسسية الرقمية، ودراسة الناصري (2021) التي تناولت توظيف تقنية الاتصال الرقمي في العلاقات العامة الحكومية، ودراسة حطاش (2017) التي درست جودة الخدمة العامة في ظل الحكومة الإلكترونية الذكية، ودراسة تيناوي (2019) التي تناولت دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المقدمة في شركات الاتصالات.

تعد بيئة العمل الحكومي والخدمات الحكومية العامة المقدمة للمواطنين بكافة أعراقهم واثماتهم وبكافة اختلافاتهم هي البيئة التي تتم فيها الدراسة الحالية، والتي تشابهت مع كثير من الدراسات السابقة العربية والتي حاولت تبين طبيعة المتغيرات ودراستها في ظل البيئة الحكومية، إضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت بعض متغيرات الدراسة الحالية في القطاع الخاص أو الربحي، واختلفت الدراسة الحالية من حيث الهدف مع دراسة (Lukman & et al. 2021)

والتي تناولت دراسة جودة الخدمة وعلاقتها برضا المستهلكين، وكذلك دراسة (Kapur 2020) التي تناولت بالدراسة أهم مهارات الاتصالات اللازمة لنجاح العمل، وكذلك اختلفت مع دراسة (Rathee & Rajain 2018) والتي تناولت دور مهارات الاتصال لطلاب الإدارة وتبين أهم هذه المهارات اللفظية وغير اللفظية.



شكل 1: نموذج الدراسة (المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على الدراسات السابقة)

منهجية الدراسة:

لغاية تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وفي هذا السياق تم استخدام أسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية Modeling Equation Structural من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي المتقدم Smart PLS للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. وتكون مجتمع الدراسة من العاملين بوظائف إدارية في معبر الكرامة والممثلين في الفئات التالية: (كادر هيئة المعابر والحدود، كادر شركات النقل والحافلات، كوادر المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في المعبر)، والذين يبلغ عددهم الإجمالي (180) موظفاً وموظفة وذلك وفقاً للبيانات التي تم تزويدنا بها من قبل إدارة المعبر. تم اختيار عينة عشوائية بلغ حجمها (122) مفردة بحثية اعتماداً على معادلة ستيفن (Thompson, 2012)، تم استرجاع (108) استبانات قابلة للدراسة والتحليل من عينة الدراسة، وتشكل نسبة الاسترجاع (88.5%) وهي نسبة مناسبة لإجراء الدراسة. تم التحقق من الصدق المنطقي للأداة من خلال عرضها على محكمين من ذوي الاختصاص للتأكد من ملاءمة فقرات الأداة، وسلامة صياغتها وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه.

تحليل نموذج الدراسة

تم تحليل نموذج الدراسة من خلال مرحلتين، المرحلة الأولى تم فيها تقدير النموذج القياسي والمرحلة الثانية التي يتم فيها تحليل النموذج البنائي، وذلك كما يلي:

تقدير النموذج القياسي Measurement Model Assessment

تم تقدير قبول النموذج القياسي من خلال قياس كل من الصدق التقاربي Convergent Validity والصدق التمايزي Discriminant Validity لأداة الدراسة:

الصدق التقاربي لأداة الدراسة Convergent Validity

حيث تم تقييم صدق النموذج من خلال قياس التشبع لفقرات النموذج Factor Loading وكذلك معامل الثبات المركب Composite Reliability ومتوسط التباين المستخرج AVE، وتشير النتائج إلى أن تشبع جميع فقرات نموذج الدراسة كانت أعلى من (0.5) وهو المستوى المقبول (Hair, et al., 2010)، باستثناء حذف فقرتين لم تحققا المعيار المطلوب. وتم حذف بعض الفقرات للوصول إلى نسبة مقبولة في متوسط التباين AVE، ليصبح مجموع الفقرات التي تم حذفها (7) فقرات بنسبة بلغت (10.7%) وهي نسبة لم تتجاوز النسبة المسموح بها إجرائياً هو الحذف لغاية (20%) من فقرات أداة الدراسة (Baglou, et al., 2017). وبذلك تم تحقيق معايير الصدق التقاربي، حيث بلغت قيم متوسط التباين المستخرج AVE لجميع عوامل نموذج الدراسة أكبر من (0.5)، وتجاوزت قيم معيار الثبات المركب لجميع العوامل (0.7) (Hair, et al., 2021).

الصدق التمايزي لنموذج الدراسة Discriminant Validity

تم استخدام معيار Fornell- Larcker Criterion والتشبعات المتقاطعة Cross Loadings، للتحقق من الصدق التمايزي. ويقاس معيار Fornell - Larcker مدى ارتباط المؤشرات بالمتغير (Hair, et al., 2017). وعليه تم إجراء اختبار Cross Loading وكانت النتائج كما تبين مصفوفة التشبعات المتقاطعة Cross Loading في الجدول (1) التالي:

جدول 1: نتائج اختبار Cross Loading للتشبعات المتقاطعة لفقرات الدراسة (Source: Smart PLS Analysis)

العامل المؤشر	مهارات غير اللفظية	مهارات لفظية	الاعتمادية	التعاطف	الاستجابة	الملموسية	الأمان
A1	0.745	0.503	0.459	0.402	0.437	0.355	0.542
A10	0.822	0.696	0.59	0.526	0.594	0.383	0.7
A12	0.651	0.427	0.409	0.209	0.396	0.438	0.454
A3	0.649	0.391	0.345	0.34	0.38	0.305	0.531
A4	0.716	0.54	0.421	0.376	0.363	0.223	0.42
A5	0.691	0.592	0.524	0.623	0.568	0.327	0.554
A7	0.701	0.427	0.475	0.37	0.309	0.19	0.425
A8	0.782	0.554	0.46	0.248	0.487	0.285	0.36

الأمان	الملموسية	الاستجابة	التعاطف	الاعتمادية	مهارات لفظية	مهارات غير اللفظية	العامل المؤشر
0.407	0.269	0.432	0.249	0.433	0.488	0.695	A9
0.495	0.248	0.456	0.617	0.498	0.624	0.49	B2
0.562	0.422	0.51	0.4	0.495	0.709	0.557	B3
0.639	0.455	0.652	0.619	0.648	0.81	0.557	B4
0.584	0.478	0.663	0.753	0.66	0.819	0.54	B5
0.634	0.5	0.671	0.493	0.611	0.832	0.67	B6
0.415	0.509	0.662	0.409	0.575	0.698	0.407	B7
0.577	0.525	0.704	0.55	0.709	0.831	0.627	B8
0.585	0.574	0.697	0.716	0.791	0.839	0.597	B9
0.617	0.55	0.716	0.703	0.849	0.732	0.577	C1
0.49	0.502	0.574	0.598	0.762	0.615	0.346	C2
0.391	0.45	0.536	0.573	0.763	0.597	0.384	C3
0.455	0.376	0.502	0.622	0.676	0.574	0.363	C4
0.476	0.569	0.464	0.262	0.624	0.456	0.549	C5
0.584	0.627	0.615	0.405	0.733	0.581	0.599	C6
0.528	0.495	0.672	0.852	0.698	0.668	0.471	D1
0.443	0.353	0.553	0.827	0.602	0.562	0.387	D2
0.534	0.465	0.654	0.846	0.686	0.678	0.512	D3
0.284	0.152	0.292	0.636	0.372	0.288	0.188	D4
0.587	0.336	0.553	0.828	0.542	0.564	0.362	D5
0.591	0.393	0.644	0.747	0.561	0.633	0.483	D6
0.448	0.456	0.708	0.515	0.564	0.562	0.369	E1
0.486	0.537	0.775	0.483	0.582	0.632	0.509	E2
0.459	0.672	0.779	0.522	0.608	0.594	0.431	E3
0.607	0.494	0.763	0.646	0.586	0.679	0.566	E4
0.512	0.629	0.736	0.378	0.515	0.571	0.543	E5
0.485	0.352	0.663	0.652	0.55	0.551	0.346	E6
0.303	0.412	0.635	0.522	0.546	0.525	0.354	E7
0.429	0.73	0.6	0.439	0.491	0.459	0.241	F2
0.507	0.707	0.432	0.476	0.58	0.415	0.226	F3
0.279	0.67	0.472	0.17	0.406	0.359	0.259	F5
0.553	0.735	0.554	0.359	0.531	0.498	0.494	F6
0.402	0.775	0.491	0.264	0.497	0.439	0.31	F7
0.758	0.535	0.604	0.548	0.456	0.602	0.507	G1
0.64	0.517	0.353	0.319	0.451	0.362	0.31	G2
0.649	0.382	0.396	0.245	0.427	0.419	0.49	G3
0.811	0.473	0.526	0.455	0.55	0.64	0.6	G4
0.698	0.325	0.359	0.475	0.474	0.442	0.344	G5
0.844	0.449	0.556	0.605	0.616	0.683	0.643	G6
0.798	0.498	0.569	0.602	0.592	0.586	0.6	G7

ومن خلال الجدول (1) السابق، نجد بأن جميع المؤشرات كانت تشبعاتها هي الأعلى في مجال العوامل المنتمية إليها، وبالتالي يمكن القول بأن نموذج الدراسة قد حقق الصدق التمايزي بناء على معيار Cross Loading. كما تم اختبار الصدق التمايزي اعتماداً على معيار Fornell-Larcker والجدول رقم (2) يبين نتائج هذا الاختبار فيما يلي:

جدول 2: نتائج اختبار الصدق التمايزي وفق معيار Fornell -Larcker (source: Smart PIs Analysis)

الأمان	الاستجابة	الاعتمادية	التعاطف	الملموسية	مهارات غير لفظية	مهارات لفظية
0.746						
0.657	0.813					
0.688	0.778	0.81				
0.638	0.731	0.744	0.793			
0.61	0.707	0.696	0.482	0.724		
0.683	0.621	0.641	0.525	0.429	0.724	
0.73	0.725	0.738	0.738	0.604	0.719	0.774

ومن الجدول السابق، نجد بأن كل متغير لديه أعلى قيمة ارتباط وتقدير مع نفسه مقارنة بالمتغيرات الأخرى، وهو ما يعني عدم وجود تداخل بين المتغيرات فيما يخص الفقرات (المؤشرات) لكل متغير. ومن خلال ما تقدم، يمكن القول بأن النموذج قد حقق الصدق التقاربي والتمايزي وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه في الدراسة.

توزيع عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على نسبة (76.9%) من الذكور، من حيث الفئة العمرية، شكلت الفئة العمرية (25 عام - أقل من 40 عام) الأعلى، حيث بلغت نسبتهم (65.7%)، بينما الفئة العمرية (55 عام فأكثر) بواقع (2.8%) الأقل. من حيث الدرجة العلمية، فقد كانت النسبة الأكبر للحاصلين على درجة البكالوريوس، بنسبة (66.7%) فيما شكلت نسبة من يحملون مؤهل التوجيهي وما دون (23.1%). الذين يشغلون وظائف مدنية في المعبر، بلغت نسبتهم (90.7%)، فيما بلغت نسبة من يعملون بوظائف أمنية أو عسكرية (9.3%). من حيث الخبرة العملية، فقد كانت النسبة الأكبر في عينة الدراسة لمن لديهم سنوات خبرة (5 سنوات فأقل) حيث بلغت نسبتهم (36.1%) فيما كانت النسبة الأقل لمن لديهم سنوات خبرة (51 سنة فأكثر) وبلغت نسبتهم (18.5%) من عينة الدراسة،

نتائج اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية

تقدير النموذج البنائي: Structural Model Assessment

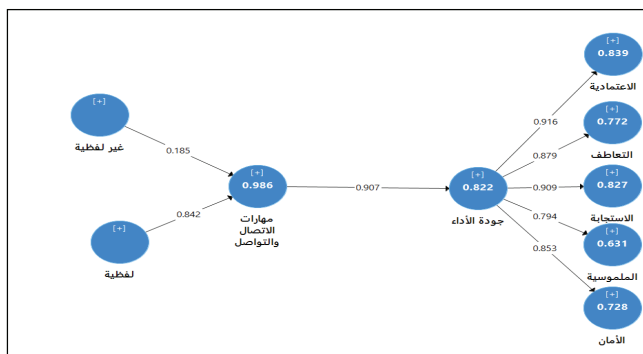
من خلال اختبار فرضية الدراسة الرئيسية H_1 التي تفترض وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستوى مهارات الاتصال والتواصل (اللفظية، وغير اللفظية) لدى العاملين في المعابر الفلسطينية، وبين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين من حيث (الملموسية، الاستجابة، الاعتمادية، الأمان، والتعاطف)، تم تقدير النموذج البنائي لها، وبالتالي يتم التأكد من صحة أو خطأ الفرضية، كما بينت النتائج في الجدول رقم (3) التالي:

جدول 3: نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية للدراسة وفق تقدير النموذج البنائي

الفرضية	العلاقة	Original Sample (O)	T Statistics (O/STDEVI)	P Values
H11	مهارات الاتصال والتواصل < جودة الخدمة	0.752	9.074	0.000

ولاختبار الفرضية الرئيسة للدراسة، ومن خلال نتائج تقدير النموذج البنائي، يمكن القول بأنّ هناك علاقة ارتباطية بين مستوى مهارات الاتصال والتواصل (اللفظية، وغير اللفظية) مجتمعة، وبين جودة الخدمات بأبعادها والمقدمة للمسافرين في معبر الكرامة، حيث بلغت قيمة الارتباط بين المتغيرين (0.907)، كذلك نجد بأنّ قيمة t كانت أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (1.96)، وكانت دلالتها الإحصائية أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) حيث بلغت قيمة دلالة العلاقة (0.000) وهي موجبة وقوية. ومن خلال قيمة R-Square والظاهرة في الشكل (2) التالي، يمكن القول بأنّ مهارات الاتصال والتواصل (اللفظية، وغير اللفظية) تنعسر ما نسبته (82.2%) من التباين الحاصل في جودة الخدمات المقدمة للمسافرين في معبر الكرامة وهو ما يعني أنّ مهارات الاتصال والتواصل (اللفظية، وغير اللفظية) تمثل (82.2%) من أسباب حدوث أيّ تحسنٍ بطراً على الجودة، وهي قيمة مرتفعة وفقاً لمعيار تفسير R^2 المعتمد.

شكل 2: قيمة R-Square وفقاً للنموذج البنائي (المصدر: الباحث من خلال برنامج Smart-PLS)



نتائج اختبار فرضيات الدراسة الفرعية

تم تقسيم الفرضية الرئيسية الأولى إلى عدة فرضيات فرعية، كما هو موضح في الجدول (4) ونتائج التقدير البنائي لنموذج الدراسة، فإن نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية كانت كما يلي:

- تبين صحة الفرضية H11-1، حيث أظهرت النتائج في الجدول (4) وجود علاقة ضعيفة جداً بين مهارات الاتصال والتواصل غير اللفظية وبين جودة الخدمة المقدمة، حيث تعتبر قيمة R ضعيفة إذا تراوحت بين (0.19-0.33) (Chin, 1998)، حيث بلغ الارتباط بين المتغيرين (0.14) وكانت قيمة t المحسوبة تساوي تماماً قيمة t الجدولية، وكانت دلالتها تساوي مستوى الدلالة المقبول (0.05).

- من خلال قيمة الارتباط بين مهارات الاتصال غير اللفظية بين أبعاد جودة الخدمة المقدمة المتمثلة في (بعد الأمان، الاستجابة، والتعاطف) وهي ما تمثل الفرضيات H11-2، H11-3، H11-5، فإن قيم الارتباط بين المتغيرات المذكورة وبين مهارات الاتصال غير اللفظية كانت غير دالة على وجود علاقة، وهو ما بينته قيم t المحسوبة لهذه العلاقات والتي كانت أقل من قيمة t الجدولية (1.96) ودلالتها كانت أعلى من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي تم رفض الفرضيات H11-2، H11-3، H11-5، المتقرعة عن الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة والقبول بالفرضيات الصفرية لها.

- نتيجة لاختبار الفرضية الفرعية H11-4، ومن خلال الجدول السابق، يتبين وجود علاقة دالة بين مهارات الاتصال غير اللفظية وبين بعد الاعتمادية كأحد أبعاد جودة الخدمة، حيث بلغت قيمة الارتباط بين المتغيرين (0.128) وكانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، فيما كانت دلالتها أقل من مستوى الدلالة المقبول حيث بلغت قيمتها (0.047) وهو ما يعني علاقة ضعيفة بين المتغيرين.

- نتيجة لاختبار الفرضية H11-6، ومن النتائج في الجدول (4) التالي، فقد أظهرت النتائج صحة الفرضية الفرعية H11-6، حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة بين مهارات الاتصال غير اللفظية وبين الملموسية كأحد أبعاد جودة الخدمة المقدمة، حيث كانت قيمة t المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية (1.96)، وكانت دلالتها الإحصائية (0.047) وهي تدل على علاقة ضعيفة بين المتغيرين.

- من خلال اختبار الفرضية الفرعية H11-7، فقد تبين صحة الفرضية المذكورة، فمن خلال البيانات في الجدول (4)، يلاحظ وجود ارتباط بدرجة قوية بين مهارات الاتصال اللفظية وجودة الخدمة، بلغت قيمته (0.633) وكانت قيمة t أعلى من قيمتها الجدولية (1.96) وهو ما يظهر من خلال الدلالة الإحصائية للعلاقة والتي بلغت (0.000) وهي دلالة قوية.

- من خلال اختبار الفرضيات الفرعية H11-7, H11-8, H11-9, H11-10, H11-11, H11-12، فقد تم التحقق من صحة الفرضيات الفرعية المذكورة، حيث تبين وجود علاقة بين مهارات الاتصال اللفظية وبين كل من أبعاد جودة الخدمة (الأمان، الاستجابة، الاعتمادية، التعاطف، والملموسية)، وقد كان ارتباط متغير مهارات الاتصال والتواصل اللفظية بهذه الأبعاد ارتباطاً دالاً، وكانت جميع قيم t المحسوبة لهذه العلاقات أعلى من قيمتها الجدولية (1.96) وكانت جميع الدلالات الإحصائية لها تساوي (0.000) وهي دلالة إحصائية قوية، وبالتالي تم قبول الفرضيات الفرعية H₁₁-7, H₁₁-8, H₁₁-9, H₁₁-10, H₁₁-11, H₁₁-12.

جدول 4: نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى وفقاً لتقدير النموذج البنائي للدراس

P Values	T Statistics (IO/STDEV)	Original Sample (O)	العلاقة	الفرضية
0.050	1.961	0.14	غير لفظية -> جودة الخدمة	1-H11
0.0546	1.9264	0.1196	غير لفظية -> الأمان	2-H11
0.0513	1.9533	0.1273	غير لفظية -> الاستجابة	3-H11
0.048	1.9746	0.1282	غير لفظية -> الاعتمادية	4-H11
0.051	1.9512	0.1227	غير لفظية -> التعاطف	5-H11
0.047	1.9902	0.1114	غير لفظية -> الملموسية	6-H11
0.000	5.9669	0.6333	لفظية -> جودة الخدمة	7-H11
0.000	5.3925	0.5409	لفظية -> الأمان	8-H11
0.000	5.5643	0.5761	لفظية -> الاستجابة	9-H11
0.000	5.53	0.5799	لفظية -> الاعتمادية	10-H11
0.000	5.2546	0.5551	لفظية -> التعاطف	11-H11
0.000	6.0257	0.5043	لفظية -> الملموسية	12-H11

الاستنتاجات

خرجت الدراسة بعدة استنتاجات أهمها:

- هناك علاقة قوية وطردية بين مهارات الاتصال والتواصل لدى العاملين في معبر الكرامة وبين جودة الخدمة المقدمة للمسافرين عبر المعبر، وبالتالي كلما كانت العاملون يمتلكون مستويات أعلى من مهارات الاتصال والتواصل كلما أثر ذلك على تحسين مستويات جودة

الخدمة المقدمة في المعبر، ويتوافق ذلك مع ما خلصت إليها دراسة تيناوي (2019) التي بينت وجود علاقة معنوية بين استخدام التكنولوجيا وبين جودة الخدمة، كما أيدت نتائج دراسة لفزة وحميدي (2018) هذا الاستنتاج من خلال ما خلصت إليه الدراسة من نتائج بينت أنّ هناك مردود كبير لوسائل الاتصال والتواصل وخاصة التكنولوجيا منها على أداء العمل، وأيضاً دراسة علي (2018) التي أكدت وجود علاقة بين مستوى الاتصال والتواصل الإداري وبين جودة الأداء الوظيفي.

- بشكل عام هناك علاقة قوية وطردية بين مهارات الاتصال اللفظية بشكل منفرد وبين جودة الخدمات المقدمة بمعدلها العام وكذلك بأبعادها التي تمت دراستها بشكل منفرد، وهي علاقة دلالتها قوية ومؤثرة، ويلتقي هذا الاستنتاج مع ما خلصت إليه دراسة الزعبي (2005) والتي أظهرت أنّ أكثر مهارات الاتصال والتواصل تأثيراً على فاعلية الاتصال الإداري هما مهارة التحدث والاستماع، وهي مهارات لفظية.

- بشكل منفرد، فإنّ مهارات الاتصال والتواصل غير اللفظية بشكل منفرد تتسم بعلاقة ضعيفة جداً مع جودة الخدمات المقدمة بمعدلها الكلي، غير أنّها لا ترتبط بأي علاقة مع أبعاد الجودة: الأمان، الاستجابة، والتعاطف، وتتعارض هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة (Kapur, Radhika (2020) التي أظهرت أنّ أهم المهارات هي الاستماع والتواصل غير اللفظي والود والثقة والتعاطف وغيرها من الصفات غير اللفظية.

التوصيات

اعتماداً على استنتاجات الدراسة، توصي الدراسة بما يلي:

- الاستفادة من نتائج الدراسة بالتركيز بشكل أكبر على تنمية مهارات الاتصال والتواصل اللفظية وغير اللفظية لدى العاملين بكافة مستوياتهم، وذلك بعد أن تم التحقق من تأثير هذه المهارات على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

- ضرورة العمل على تعزيز دور التكنولوجيا الحديثة في عمل المعابر للتخفيف من ضغط العمل خاصة في أوقات الزحام واستخدام الطرق الأكثر ملائمة خاصة لكبار السن والمرضى خلال هذه الأوقات.

- ضرورة ان تضع ادارة المعابر خطة لتعزيز الاتصال مع الجمهور ورفع قدرات الموظفين المحدد في مهامهم التواصل مع الجمهور، وإلزامهم بلبس زي رسمي واستخدام بطاقات تعريفية بأسمائهم تسهل على المواطنين التعرف عليهم والتواصل معهم.

- إعادة توزيع الموظفين بما يتلاءم مع طبيعة العمل وبخاصة الموظفين الذين يملكون مهارات الاتصال والتواصل بالوظائف التي تستوجب التعامل مع الجمهور

- أخذ مهارات الاتصال كعنصر هام خلال ممارسات الموارد البشرية مثل الاستقطاب والاختيار والتعيين للموظفين المطلوب منهم التواصل مع الجمهور أو تنطوي مهامهم على مزيد من التواصل مع زملائهم.
- تطبيق نتائج هذه الدراسة وتوصياتها على كافة المؤسسات الحكومية العامة التي تقدم خدماتها للمواطنين، وبالتالي يوصي الباحث بطرح نتائج الدراسة وتوصياتها على المستوى الحكومي الفلسطيني.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابو حمرة، مهى (2015). فاعلية برنامج مقترح لتنمية مهارتي الحوار في اللغة العربية لدى غير الناطقين بها، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
- أبو زيادة، إسماء. (2017). أثر توظيف استراتيجية (ليد) في تنمية مهارات سرعة وفهم القراءة لدى طلبة الصف الرابع الأساسي في غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبيهي، محمد (2021). الاتصال والتواصل بالمغرب زمن كورونا: تحولات جذرية في ظل الجائحة، مجلة ليكسوس، (39): 113-122.
- تيناوي، عمار (2019). دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المقدمة في شركات الاتصالات (MTN & Syriatel)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). عدد السكان المقدر في فلسطين منتصف العام حسب المحافظة 1997-2021، استرجعت بتاريخ 11 تموز 2022، من: https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A7%D8%85%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%html.2010-8A%2097%AA%20%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9
- حريم، حسن (2015). مهارات الاتصال في عالم الاقتصاد وإدارة الأعمال، (ط 2)، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- حططاش، نشيدة (2017). جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية الذكية: تجربة حكومة دبي، مجلة رؤى الاقتصادية، 7(12): 451-467.
- حمدي، عبير (2015). فن الاتصال الفعال، القاهرة: دار سما للنشر والتوزيع.
- حمودي، رابع، وحواس، مولود (2013). أهمية جودة الخدمات في تحقيق ولاء المستهلك. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 3: 145-164.
- خليل، إنجي (2021). توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة الاتصالات المؤسسية الرقمية: دراسة تحليلية في المستوى الثاني، المجلة العربية للإعلام والاتصال، 25: 113-152.

الدرادكة، مأمون، الشبلي، طارق. (2002). الجودة في المنظمات الحديثة. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الدويك، أنيسة (2018). مستوى جودة الخدمات المقدمة من شركات المصاعد الفلسطينية وسبل تطويرها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين.

رمضان، علياء (2018). مهارات الاتصال، الاسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.

زبدة، زكي (2018). تقييم مستوى جودة الخدمات البريدية وعلاقتها بالرضا من وجهة نظر متلقي الخدمة (البريد الفلسطيني أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

الزعبي، خالد (2005). أثر توافر مهارات الاتصال والرسائل غير اللفظية على فاعلية الاتصال الإداري: دراسة ميدانية في مراكز الأجهزة الحكومية في محافظة الكرك، دراسات- العلوم الإدارية، 2 (32): 371-353.

سليمان، سناء (2014). سيكولوجية الاتصال الانساني ومهاراته، القاهرة: عالم الكتب.

السيد، رضا محمد (2016). أساسيات الجغرافيا السياحية، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

العتيبي، ضرار (2021). مهارات الاتصال، عمان: مجموعة اليازوري للنشر والتوزيع.

العلاق، بشير، والطائي، حميد (2020). أساسيات الاتصال نماذج ومهارات، عمان: مجموعة اليازوري للنشر والتوزيع.

علاونة، عقبة (2019). واقع جودة الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية في مدينة سلفيت من وجهة نظر متلقي الخدمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

علي، بحار سعد (2020). تأثير المزيح الترويجي على الخدمات الصحية، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

علي، نايفة (2018). دور الاتصال الإداري في تحسين جودة الاداء الوظيفي لجامعة طرطوس من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية -دراسة ميدانية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، 2 (16): 290-248.

كبسة، فادي. (2015). دور إدارة الهدم الخلاق في تحسين جودة الخدمات بالقطاع الحكومي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، فلسطين.

لحبيب، بلية (2019). إدارة الجودة الشاملة المفهوم - الأساسيات- شروط التطبيق، القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

لفزة، سلمى، وحمدي، محمد (2018). أساليب وتقنيات الاتصال الإداري ودورها في تحسين

- الأداء الوظيفي بالمؤسسات الاقتصادية. دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز- فرع جيجل-أنموذجاً،
المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، 3: 21-33.
- محمد، أيوب (2020). أثر جودة الخدمة في تحقيق ولاء الزبون، المجلة العربية للنشر العلمي،
18: 70-92.
- مطور، نور، والعيصة، جهاد (2020). واقع جودة الخدمات العامة في فلسطين باستخدام مقياس
PPSQM الخماسي، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، 2 (6): 184-216.
- ميساوي، عبد الباقي، وهزري، طارق، وبن مسعود، عطا الله. (2020). نحو تحسين الخدمة
العمومية من خلال تفعيل الريادة الداخلية: دراسة ميدانية لعينة من أجهزة الدعم والمرافقة بولاية
الجلفة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 02(11): 419-437.
- الناصرى، شعبان (2021). استخدام تقنية الاتصال الرقمي في العلاقات العامة الحكومية: دراسة
تحليلية للقيادة العامة لشرطة الشارقة انموذجاً، شؤون اجتماعية، 150 (38): 49-88.
- الجمال، هشام (2016). الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية. مجلة كلية
الشريعة والقانون بطنطا، 31(4): 1686-1749.
- وهبة، ألفت (2018). دور أبعاد المنظمة الأخلاقية في تحسين جودة الخدمات المقدمة بالمنظمات
غير الحكومية - المحافظات الجنوبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، فلسطين.

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Abihi, M. (2021). Communication and Communication in Morocco in the Time of
Coronavirus: Radical Transformations in the Shadow of the Pandemic, Journal of
Lexus, (39), 113-122.
- Abu Hamra, M. (2015). Effectiveness of a proposed program to develop the two skills of
dialogue in Arabic among non-native speakers, unpublished doctoral thesis, Damascus
University, Syria:
- Abu Ziada, I. (2017). The impact of employing the LEED strategy on the development of
reading speed and comprehension skills among fourth-grade students in Gaza. Gaza,
unpublished master's thesis, Islamic, Palestine.
- Al-Alaq, B, & Al-Taie, H. (2020). Fundamentals of Communication Models and Skills.
Oman: Al Yazouri Group for Publishing and Distribution.
- Alawneh, O. (2019). The reality of the quality of services provided by government
institutions in the city of Salfit from the point of view of the recipients of the service,
Unpublished Master's thesis, Al-Quds University, Palestine.

- Ali, N. (2018). The Role of Administrative Communication in Improving the Quality of Job Performance of Tartus University from the Perspective of Faculty Members – A Field Study, *Journal of the Association of Arab Universities for Education and Psychology*, 2(16): 248-290.
- Ali, S. (2020). The impact of the promotional mix on health services, Alexandria: University Education House.
- Almtor, N, & Al-Issa, J. (2020). The reality of the quality of public services in Palestine using the PPSQM pentathlon, *Journal of the Arab American University*, 2(6): 184-216.
- Alsayed, R. (2016). *Fundamentals of Tourism Geography*, Oman: Academics for Publishing and Distribution.
- Daradka, M, & Shibli, T. (2002). *Quality in Modern Organizations*, Amman: Safaa House for Publishing and Distribution.
- Dweik, A. (2018). The level of quality of services provided by Palestinian elevator companies and ways to develop them, Unpublished Master's thesis, Hebron University, Palestine.
- Hamdi, A. (2015). *The Art of Effective Communication*. Cairo: Sama House for Publishing and Distribution.
- Hammoudi, R, & Hawass, M. (2013). The importance of quality of services in achieving consumer loyalty, *Journal of the Performance of Algerian Institutions*, 3: 145-164.
- Harem, H. (2015). *Communication skills in the world of economics and business administration*, (2nd edition), Amman: Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.
- Hattash, N. (2017). Quality of Public Service under Smart E-Government: The Experience of the Government of Dubai. *Journal of Economic Insights*, 7(12): 451-467.
- Al-Jamal, H. (2016). Public-private partnership as a tool for development. *Journal of the Faculty of Sharia and Law of Tanta*, 31(4): 1686-1749.
- Kabsa, F. (2015). The Role of Creative Demolition Management in Improving the Quality of Services in the Palestinian Government Sector, unpublished master's thesis, Al-Aqsa University, Palestine.
- Khalil, E. (2021). Employing social media in Digital Corporate Communication Management: An Analytical Study at Level II. *Arab Journal of Media and Communication*, 25: 113-152.
- Lafza, S, & Hamdi, M. (2018). Methods and techniques of administrative communication and their role in improving the job performance of economic institutions, A field study at Sonelgaz Foundation - Jijel Branch - as a model. *Algerian Journal of Research and Studies*, 3: 21-33.

- Lehbeb, B. (2019). Total Quality Management Concept - Fundamentals - Conditions of Application, Cairo: Modern Academy of University Textbooks.
- Maysawi, A, Hazrashi, T, & Ibn Mas'ud, A. (2020). Towards Improving the Public Service by Activating Internal Leadership: A Field Study of a Sample of Support and Escort Devices in Djelfa Governorate, *Journal of Economic Issue Studies*, 02(11): 419-437.
- Muhammad, J. (2020). The impact of quality of service on achieving customer loyalty, *Arab Journal of Scientific Publishing*, 18: 70-92.
- Nasiri, S. (2021). The Use of Digital Communication Technology in Government Public Relations: An Analytical Study of the Sharjah Police General Headquarters as a Model, *Social Affairs*, 150(38): 49-88.
- Otaibi, D. (2021). Communication skills, Oman: Al Yazouri Group for Publishing and Distribution.
- Palestinian Central Bureau of Statistics (2021). Estimated population in Palestine mid-year by governorate 1997-2021, retrieved on July 11, 2021, from:
https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A7%D8%AA%20%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%2097-2010.html
- Ramadan, A. (2018). Communication skills, Alexandria: Horus International Foundation for Publishing and Distribution.
- Suleiman, S. (2014). The psychology and skills of human communication, Cairo: The World of Books.
- Tinawi, A. (2019). The role of the use of information technology in improving the quality of services provided in telecommunications companies (MTN& Syriatel, unpublished master's thesis, Syrian Virtual University, Syrian.
- Wahbeh, O. (2018). The role of the organization's ethical dimensions in improving the quality of services provided by NGOs - Southern Governorates, Unpublished Master's thesis, Al-Aqsa University, Palestine.
- Zobdah, Z. (2018). Evaluation of the level of quality of postal services and their relationship to satisfaction from the point of view of the recipients of the service (Palestine Post as a model), unpublished master's thesis, Al-Quds University, Palestine.
- Zoubi, K. (2005). The Impact of Communication Skills and Non-Verbal Messages on the Effectiveness of Administrative Communication: A Field Study in Government Agencies Centers in Karak Governorate, *Studies - Administrative Sciences*, 2(32): 353-371.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- Baglou, M., Ghoddousi, P., & Saeedi, M. (2017). Evaluation of Building Materials Based on Sustainable Development Indicators, *Journal of Sustainable Development*, 10(4): 143-154.
- Gurav, A. (2020). *Basic Concepts and Need of Communication*. Kolhapur, Shivaji University, India.
- Hair, J., Ringle, C., Danks, N., M.Hult, G., Sarstedt, M., & Ray, S. (2021). *Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) Using R*. Gewerbestrasse: Springer Nature Switzerland.
- Hair, J., Black, W., & Babin, B. (2010). *Multivariate Data Analysis: A Global Perspective*. London: Pearson Education.
- Hair, J., M. Hult, G., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2017). *A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM)*, (2nd ed.), Los Angeles: SAGE Publications, Inc.
- Hee, O., Qin, e., Kowang, T., Husin, M., & Ping, L. (2019). Exploring the Impact of Communication on Employee Performance, *International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE)*, 8(3S2): 654-658.
- Kapur, R. (2020). *Communication Skills for Workplace Success*, University of Delhi, India:
- Lamichhane, Y. (2016). Non-verbal Skills: Unavoidable in Communication, *REPOSITIONING The Journal of Business and Hospitality*, 1: 91-97.
- Lukman, L., Sujianto, A., Waluyo, A., & Yahya, M. (2021). Service Quality and Consumer Satisfaction: An Empirical Study in Indonesia, *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(5): 971-977.
- Nolan, T., & et al. (2004). *Improving the Reliability of Health Care*, Institute for Healthcare Improvement, Cambridge.
- Palestinian Central Bureau of Statistics. (2021, 07 11). *Estimated Population in Palestine Mid-Year by Governorate, 1997-2021*. Retrieved from Palestinian Central Bureau of Statistics
- Thompson, S. K. (2012). *Sampling*, New Jersey: A John Wiley & Sons, Inc., Publication.

مدى تطبيق أندية المحترفين في كرة القدم لفلسفة التدريب الرياضي الحديث في فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني

إسماعيل أحمد زكارنة^{1*}، بشير محمد الطلول²

¹عميد شؤون الطلبة، جامعة الاستقلال، فلسطين

² قسم التربية الرياضية، كلية الآداب، جامعة القدس، فلسطين

Ismail Zakarneh^{1*}, Bashir Mohammed Al-Tloul

¹ Dean of Student Affairs, Al Istiqlal University, Palestine

²Department of Physical Education, College of Arts, Al-Quds University,
Palestine

ismailzk@pass.ps

ملخص

هدف البحث التعرف الى مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين، وتكون مجتمع البحث من طاقم الجهاز الفني والإداري لدى أندية كرة القدم للمحترفين وللحتراف الجزئي في فلسطين (المحافظات الشمالية) والبالغ عددهم (54) مديرا فنيا ومساعد مدير وإداري فريق، ولقد قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي بصورته المسحية نظراً لملاءمته لأغراض البحث وتم اختيار العينة بطريقة عمدية وقام الباحثان ببناء استبانة كأداة للبحث، تضمنت (24) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي: مجال التخطيط الحديث في التدريب الرياضي، مجال الامكانيات والايهزة والادوات، مجال التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة، وتم التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها بالطرق التربوية والإحصائية المناسبة فقد استخدم الباحثان المعالجات الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وأظهرت نتائج البحث أن أندية كرة القدم المحترفين في فلسطين. تتمتع بفلسفة تدريبية حديثة بنسبة متوسطة وهي أقل من (73.2%) ، وجاء تطبيق فلسفة التدريب الحديث لأندية المحترفين في مجال التخطيط الحديث من وجهة نظر الصفة الشخصية للجهاز الفني ضعيفة وهي (0.46)، وبنسبة متوسطة في مجالي الإمكانيات وهي (0.64) والأجهزة والتطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة وهي (0.79)، وأيضا لا توجد فروق تعزى لمتغيرات سنوات الخبرة ودرجة النادي للجهاز الفني في تطبيق فلسفة التدريب الحديث لأندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين. وفي ظل هذه النتائج أوصى الباحثان بضرورة العمل الجيد على بناء المجال التخطيطي الحديث لكل المستويات في ما يتعلق بأندية المحترفين في فلسطين وتشجيع الاستخدام النوعي للإمكانيات المادية بشكل أكبر مما عليه الآن، وضرورة الربط المعنوي والمادي بين الجهاز الإداري والفني والفريق ككل، وضرورة بناء خطة استراتيجية للعملية الإدارية والتدريبية.

الكلمات المفتاحية: كرة القدم ، دوري المحترفين ، فلسفة التدريب.

The Extent to which the Philosophy of Modern Sports Training in Palestine is applied in Professional Football Clubs.

Abstract

The current research aimed to identify the extent to which professional football clubs apply the philosophy of modern sports training in Palestine from the point of view of the technical staff. The research community consisted of the technical staffs of football clubs for professional and partial professional clubs in Palestine, which are (54) technical director, assistant director and administrative team. The researchers used the descriptive analysis in the survey due to its suitability for research purposes. The sample was chosen intentionally. The researchers built a questionnaire as a research tool. It included (24) items distributed on three areas: the field of modern planning in sports training, the field of capabilities, equipment and tools, and the field of technological development and modern technologies. The validity of the study tool was verified and proven by the appropriate educational and statistical methods. The researchers used the appropriate statistical treatments using the SPSS program.

The results of the research showed that professional football clubs in Palestine have a modern training philosophy at an average rate of less than 73.2%. Furthermore, the application of the modern training philosophy to professional clubs in the field of modern planning came from the viewpoint of the personal capacity of the technical staff is weak 46% , and an average rate in the areas of capabilities, devices, technological development and modern technologies of 79%. There are no differences due to the variables of years of experience and the club's degree for the technical staff in applying the modern training philosophy for professional football clubs in Palestine. In light of these results, the researcher recommended the need for good work on empowering the modern planning field for all levels in relation to professional clubs in Palestine and encouraging the qualitative use of material capabilities more than it is now. In addition to, the need for moral and material linkage between the administrative and technical apparatus and the team as a whole. Moreover, there is a need to build a strategic plan for the administrative and training process.

Keywords: Football, Professional League, Training Philosophy.

مقدمة

يعد التدريب الرياضي الحديث من أصعب المهن لما يتطلب من تركيز وخبرة عالية وإمكانيات كبيرة مبنية على أسس علمية واستخدام وسائل تقنية وتكنولوجية حديثة، وتتطلب كفاءة مهنية وإدارية فردية وجماعية عالية للوصول الى تحقيق الاهداف المرجوة منها ألا وهي الإنجاز وتحقيق البطولات في مختلف الالعاب الرياضية سواء الجماعية والفردية منها. (Brian,2008).

ويرى علاوي (1990) أن التدريب الرياضي هو عملية تربوية وتعليمية منظمة تخضع للأسس والمبادئ العلمية، وتهدف أساساً إلى اعداد الفرد لتحقيق أعلى مستوى رياضي ممكن في المنافسات الرياضية أو في نوع معين من أنواع الرياضة. ويتفق من جانب آخر مفتي (2001) أن التدريب الرياضي مبني على أسس ومبادئ علمية حديثة، فكانت الموهبة الفردية قديماً في الثلاثينيات والأربعينيات تلعب دوراً أساسياً في وصول الفرد إلى أعلى المستويات الرياضية دون ارتباطها بالتدريب الرياضي العلمي الحديث والذي كان أمراً مستبعداً، ويؤكد أن التدريب الرياضي الحديث يقوم على المعارف والمعلومات والمبادئ العلمية المستمدة من العديد من العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، كالطب الرياضي، والميكانيك الحيوية وعلم الحركة، وعلم النفس الرياضي، وعلم وظائف الاعضاء، والتربية، وعلم الاجتماع الرياضي وغيرها من العلوم.

التدريب الحديث في كرة القدم

أصبح من المهم اليوم تطوير الجوانب البدنية والعقلية للاعبين الشباب الذين لديهم طرق تدريب وبرامج رياضية أكثر دقة وثبات للعب كرة القدم على مستوى عالي، حيث ان التدريبات البدنية في كرة القدم تحتاج مراعاة عاملين أساسيين الأول يجب أن تكون الكرة موجودة قدر الإمكان في التدريبات لأنها الأداة الأساسية للاعب كرة القدم والثاني يكمن في سرعة قدرة اللاعب على تحمل الأداء حيث يعتبران مفاتيح التدريب البدني في كرة القدم (Selmi, et., al 2017).

يشير شرعب (2011) بأن كرة القدم هي أحد أكثر الألعاب الجماعية التي لاقته اهتماماً كبيراً من قبل العلماء والباحثين، لتصبح من أكثر الالعاب الرياضية انتشاراً في أنحاء العالم، وهذا الانتشار والتطور السريع والكبير لهذه اللعبة لم يأت إلا من خلال الاسلوب العلمي المبني على البحوث والدراسات التدريبية الحديثة والمتطورة من أجل النهوض بمستوى اللاعبين والفرق والأندية، حيث أصبحت الدول تبذل جهوداً كبيرة، وتعمل على توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية والعلمية وتعتمد على أسس تدريبية حديثة واستخدام منظومة متكاملة من الجوانب جميعها للوصول إلى مراكز متقدمة في لعبة كرة القدم.

ويؤكد الباحثان على أن القدرة على الإبداع واستخدام العديد من الوسائل الحديثة والمبتكرة أثناء التدريب الرياضي، وكذلك التشكيل المتنوع للبرامج التدريبية والقدرة على إبراز أنواع متجددة ومبتكرة

في مجال عملية التدريب الرياضي تعتبر من بين أهم العوامل التي تظهر قدرة المدرب الرياضي على الإبداع، حيث أشار (Duda & Khramov, 2018) أهمية تطوير الأساليب الحديثة لتدريب كرة القدم مع التركيز على المكون الفكري. وأن الإبداع يهدف إلى إعداد رياضي لتحقيق الفائدة العظمى من اللعبة بناء على التطبيق الأمثل للقدرات البدنية ضمن رؤية نظرية مثالية للواقع.

ويرى الرياضي (2004) أن التطور الذي طرأ على كرة القدم في أغلب دول العالم في الآونة الأخيرة من حيث استخدام فلسفات تدريبية حديثة ومتطورة من حيث التنوع في استخدام وسائل وأجهزة ومعدات متطورة ونوعية في تدريب اللاعبين واعتماد المدربين على وسائل وخطط تدريبية نوعية تخدم العملية التدريبية وتساهم في الارتقاء بالفرق والاندية للوصول إلى مصاف المنافسة والانجاز في البطولات، من خلال استثمار فروع العلوم الإنسانية والفسولوجية والميكانيكا الحيوية ووضعها في خدمة العملية التدريبية الحديثة المبنية على أسس ومبادئ علمية حديثة. وهذا ما يؤكد عليه الباحثان بأن على كل مدرب أن يكون ذو مستوى علمي ومقدرة عالية في فهم عالم التدريب الحديث، والذي بدوره يتطلب إمكانيات كبيرة وذكاء في تحليل المواقف الصعبة خاصة مع فئة الناشئين والشباب.

كما يرى الباحثان أن عملية التدريب الرياضي الحديث في كرة القدم تتطلب دور قيادي للمدرب في العملية التدريبية والتي يقودها من خلال تنفيذ واجبات وجوانب وأشكال تدريب متنوعة ومحبة، والعمل على تربية اللاعبين بالاعتماد على علم النفس والاستقلال في التفكير و الابتكار المستمر للوسائل التدريبية الحديثة واستخدام التكنولوجيا الرياضية من ادوات وأجهزة متطورة تخدم عملية تدريب اللاعبين وتتمى جميع الجوانب البدنية والمهارية والخططية والنفسية لديهم من خلال مواكبة كل ما هو جديد في عالم تدريب كرة القدم، والعمل على خلق فلسفة تدريبية مميزة وحديثة من خلال الاستفادة من البرامج التدريبية الحديثة في عالم كرة القدم والاطلاع على كل ما هو جديد ومواكبته وتسخير الإمكانيات المادية والمعنوية جميعها بهدف الارتقاء بمستوى اللاعبين للوصول إلى المستويات العليا.

أشار الجبالي (2003) أن حجر الأساس في العملية التعليمية والتدريبية يعتبر المدرب، والذي يساهم في بناء اللاعبين لتحقيق أعلى المستويات، وقد ثبت من خلال أداء ونتائج العديد من الدراسات النفسية والتربوية بأن نجاح عملية التعليم والتدريب يرجع (60%) منها للمدرب وحده وقد يكون إرجاع هذه الأهمية إلى فعالية الدور الذي يقوم به بحكم وضعه القيادي في عملية التدريب. ويؤكد (زكارنة، 2016) بأن مدرب كرة القدم كشخصية تربوية يتولى مهنة المعلم والمدرب معاً كما أنه يؤثر تأثيراً مباشراً في تطوير شخصية اللاعبين وفي تنمية قدراتهم البدنية والفسولوجية، كما أن من أهم العوامل التي تساعد على الوصول باللاعب لأعلى المستويات الرياضية، فالتدريب في كرة القدم يحتاج إلى مدرب كفء يستطيع أن يكون قائداً ناجحاً لديه القدرة على العمل التعاوني

الجماعي فيما يتعلق باللاعبين والأجهزة المعاونة الفنية والإدارية والطبية التي تعمل معه كما أن له سلوكا يعد من العوامل المؤثرة على زيادة حدة الانفعالات أو خفضها بالنسبة للاعب.

ويشير الباحثان بأن إعداد مدرب كرة القدم لمهنة التدريب يعد من أهم الجوانب الأساسية للارتقاء والتقدم بالعملية التدريبية، فالتفوق الرياضي هو محصلة لعدة عوامل من أهمها انعكاس الفلسفة التدريبية للمدرب ذي الخبرات العلمية والمعرفية والفنية في انتقاء اللاعبين وإعدادهم لمستويات البطولة في ضوء الإمكانيات المتاحة لذا يجب أن يلم مدرب كرة القدم بأحدث التطورات المعرفية والفنية التي يحتاجها أثناء عمله في مهنة التدريب.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

- تسليط الضوء من خلاله على حقيقة عملية التدريب الرياضي الحديث بكرة القدم في فلسطين (أندية المحافظات الشمالية).
- يعد من الأبحاث القليلة حسب علم الباحثين الذي يسلط الضوء على مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث على أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين (المحافظات الشمالية) من وجهة نظر الجهاز الفني والإداري .
- يؤمل من البحث الحالي تطوير كرة القدم في فلسطين (المحافظات الشمالية) ووضع استراتيجية فلسفية حديثة في التدريب الرياضي المبني على أسس علمية حديثة.
- الارتقاء بالمستوى التدريبي والعمل على تغيير واقع التدريب الحالي إن كان هناك قصور من خلال تحديث البرامج التدريبية ومواكبة كل ما هو جديد من تكنولوجيا ووسائل تدريب حديثة.
- مساعدة مدربي الأندية على تغيير وتطوير قدراتهم وزيادة خبراتهم وتغيير فكرهم التدريبي من خلال الاستعانة بالبرامج التدريبية الحديثة المبنية على أسس علمية ومواكبة التطور .
- الوقوف عند مواطن الخلل وتصويبها والعمل على ابتكار خطوات علاجية مبنية على نماذج وخبرات أندية وبرامج تدريبية لأندية عالمية.

مشكلة الدراسة

في لعبة كرة القدم تلعب الفلسفة الحديثة في التدريب الرياضي المبنية على أسس علمية وتقنية ومن خلال استخدام الأدوات والأجهزة الحديثة والأساليب والطرق المبتكرة والنوعية من قبل الإدارة والمدرب لها الدور الرئيس في تحقيق البطولات والوصول بالأندية لمستويات الانجاز الرياضي. ومن خلال اطلاع ومشاهدات الباحثين والخبرة في مجال التدريب الرياضي لكرة القدم والعمل مع العديد من أندية المحترفين و الاحتراف الجزئي في الضفة الغربية، لاحظنا أن هناك قصورا بطريقتة تدريب اللاعبين من خلال الاعتماد على الوسائل والأدوات التقليدية والبسيطة في عملية التدريب، الأمر

الذي سبب عدم تطور كاف لدى الفريق من جوانب كثيرة كالجانب البدني والخططي والمهاري وأيضاً النفسي وشح الأجهزة الحديثة والوسائل التدريبية بمختلف أنواعها، ومن هنا ظهرت المشكلة لدى الباحثين من أجل الوقوف على مدى تطبيق أندية المحترفين بكرة القدم لفلسفة التدريب الرياضي الحديث من وجهة نظر الجهاز الفني ومعرفة مواطن الخلل من أجل تصويبها وتعديلها للأفضل.

أهداف البحث

هدف هذا البحث التعرف إلى:

- مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني.
- الفروق في مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين تبعاً للمتغيرات (صفة الجهاز الفني، سنوات الخبرة، درجة النادي).

أسئلة البحث

سعى البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في من وجهة نظر الجهاز الفني والإداري ؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في من وجهة نظر الجهاز الفني والإداري تبعاً لمتغيرات (صفة الجهاز الفني ، سنوات الخبرة ، درجة النادي) ؟

حدود البحث

- الحد البشري: الجهاز الفني (مدير فني، مساعد مدير فني، إداري فريق) لأندية الاحتراف الكلي والاحتراف الجزئي في فلسطين
- الحد المكاني: المحافظات الشمالية - فلسطين
- الحد الزمني: تم توزيع الاستبانة على أعضاء الجهاز الفني للأندية بتاريخ 3-3-2017 وتم جمعها بتاريخ 15-3-2017.

مصطلحات البحث

التدريب الرياضي الحديث: هو العملية التعليمية والتنموية التربوية التي تهدف إلى تنشئة اللاعبين والفرق الرياضية من خلال التخطيط العلمي والقيادة التطبيقية والميدانية بهدف تحقيق أفضل مستوى ونتائج ممكنة في الرياضة التخصصية والعمل على تنميتها وتطويرها (البيك وآخرون، 2009).

التدريب الرياضي الحديث: هو الوسائل والإمكانات والأجهزة الحديثة جميعها المستخدمة في عملية التدريب والتخطيط المبني على أساس علمي متطور ومواكبة كافة التطورات العالمية في إعداد اللاعبين وتجهيزهم لمختلف المنافسات الرياضية من خلال برامج تدريبية علمية حديثة.

الدراسات السابقة

أجرى قشطة (2004) دراسة بعنوان التخطيط الاستراتيجي للاتحادات الرياضية الفلسطينية لقطاع البطولة والتي هدفت إلى التعرف على دور التخطيط في تحقيق بعض أهداف الاتحادات الرياضية الفلسطينية لقطاع البطولة بدورة فلسطين. وتكونت العينة من (50) عضواً يمثلون أربعة اتحادات رياضية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي أدوات جمع البيانات المقابلة الشخصية والاستبيان، وتوصلت نتائج الدراسة بوجود قصور في التخطيط وعدم وضوح الأهداف، وقصور في السياسات وتوزيع الاختصاصات، وقلة كفاية الإمكانيات المادية والبشرية، وعدم وجود برامج زمنية واضحة لعمل الاتحادات الرياضية، وقصور في البرامج الدورية للمدربين التي تعدها الاتحادات الرياضية الفلسطينية، وعدم وجود فرص لاكتشاف الموهوبين والتميزين في اللعبة، وأيضاً عدم وجود نظام لتطوير المسابقات حتى يمكن النهوض بالمستوى الرياضي للعبة وعدم الاستعانة بنتائج الأبحاث العلمية المتعلقة بعملية التدريب الرياضي للعبة، وعدم وجود جهاز إداري خاص بالاتحادات الرياضية الفلسطينية يقوم بدور كمركز للمعلومات لتطوير مستوى اللعبة.

ومن جهة أخرى قام باكير وآخرون (2014) بدراسة بعنوان مدى نجاح التجربة الأردنية في تطبيق نظام الاحتراف في كرة القدم من وجهة نظر اركان اللعبة والتي هدفت إلى التعرف على آراء العاملين في مجال كرة القدم حول مدى نجاح تجربة الاحتراف بالأردن، ومدى اختلاف استجابات آراء أفراد عينة الدراسة العاملين في المجال باختلاف المتغيرات التالية (عضو مجلس ادارة، حكم، لاعب، مدرب، اعلامي)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراستهم، وبلغ عدد افراد العينة (153) فرداً من العاملين في مجال كرة القدم. وأسفرت نتائج الدراسة على أن وجهة نظر العاملين في مجال كرة القدم جاءت بدرجة متوسطة على محاور الدراسة جميعها وأن هناك درجة رضا عالية عند كل من الحكام واللاعبين على تجربة الاحتراف، كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود اختلاف في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير المهنة والمؤهل العلمي ودرجة النادي. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالنتائج المتحصلة من هذه الدراسة والمترتبة بتحليل وتقييم تجربة الاحتراف في الأردن وتوعية العاملين بمجال كرة القدم بأهمية الاحتراف ومردوده ومتطلباته وتشجيع المؤسسات الوطنية العامة والخاصة برعاية الأندية التي تمارس الاحتراف.

كما وأجرى محمد (2014) دراسة بعنوان "التخطيط الاستراتيجي لدى المدربين وتأثيره على المردود الرياضي للاعبين كرة القدم (فئة الأشبال)" والتي هدفت الى التعرف على أهمية دور التخطيط في التدريب كطريقة حديثة لتحسين المردود الرياضي في كرة القدم لدى فئة الأشبال،

إعطاء اقتراحات ميدانية لتعميم واستعمال التخطيط في التدريب كمنهج علمي في الحصص التدريبي، توضيح العلاقات بين التخطيط الاستراتيجي والرياضة، وجعل الدراسة مرجعا مساعدا للباحثين في الميدان الرياضي، وتكونت عينة الدراسة من مدرب من ثمانية أندية على مستوى ولاية الشلف أولمبي الشلف - شباب بو قاديير، شباب سنجاس، نجم واد سلي، سباب وادي الفضة، آمال الغيرم، نجم رياضي بلدية (الشطية، امال عين امران)، وكان اختيار عينة البحث بطريقة قصدية أي العمدية. وتوصلت الدراسة للنتائج التالية :

- تحديد وتقسيم التوقيت الزمني لمراحل التخطيط وتسطير برامج التدريب تأثير على المردود الرياضي.
- أكد معظم المدربين أن التخطيط هو الأسلوب الأفضل للوصول إلى الأداء المهاري الجيد.
- جل المدربين يتقنون في عملية التخطيط في التدريب وتسطير الأهداف.
- إن الأسلوب المتبع من طرف المدرب يؤثر بشكل كبير على عملية الرفع من مستوى الأداء الرياضي للممارسين وتحسين المردود الرياضي. وأوصت الدراسة على مدربي كرة القدم لفئات الأشبال إعطاء وتحديد التوقيت المناسب والملائم لعملية التدريب.

وقام محمد (2014) بإجراء دراسة بعنوان " واقع القياسات الفسيولوجية والإمكانات والأجهزة والأدوات بأندية دوري كرة القدم السوداني الممتاز " (هدف الدراسة إلى التعرف إلى واقع القياسات الفسيولوجية والإمكانات والأجهزة المتوفرة في اندية دوري كرة القدم السوداني الممتاز. استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم اختيار العينة بالطريقة العمدية (القصدية) من المدربين العاملين بأندية دوري كرة القدم السوداني الممتاز وكان عددهم (30) فرداً وتكونت الاستبانة من محورين وكل محور به (12) فقرة. وجاءت النتائج على النحو التالي: أن القياسات الفسيولوجية الميدانية هي الأكثر استخداماً بأندية دوري كرة القدم السوداني الممتاز - عدم توفر الأجهزة والادوات الخاصة بإجراء الاختبارات والقياسات الفسيولوجية وعدم توفر والمدربين المتخصصين الذين يقومون بالقياسات الفسيولوجية للاعبين بأندية الدوري الممتاز. وكانت اهم التوصيات: أن تستعين الأندية بالاختصاصيين ممن يختصون في التربية البدنية وعلم التدريب الرياضي. الاهتمام بالاختبارات والقياسات الفسيولوجية قبل التخطيط لوضع خطة التدريب. توفير صالات الجهد البدني بأندية كرة القدم والهيئات الرياضية وأيضاً توفير الأدوات والأجهزة المعملية لإجراء القياسات القلبية والبنية والبعدية خلال الموسم الرياضي. كما يمكن الاستفادة من الخبرة التي يكتسبها المدربون في مجال التدريب عند القيام بعملية التخطيط في التدريب-. لا بد على المدربين الالتزام بالتخطيط في التدريب كمنطلق في العملية التدريبية، والقيام بعدة بحوث مختصة في هذا المجال . الأداء المهاري الجيد والتخطيط الأمثل لا يمكن تحقيقهما في غياب الأهداف المسطرة من طرف المدرب . كما لا بد ان يراعي عند عملية التخطيط

كل الجوانب) الجانب البدني، الجانب النفسي، الجانب التقني، الجانب التكتيكي) وأخذها بعين الاعتبار في العملية التدريبية.

إجراءات الدراسة

منهج البحث

استخدم الباحثان المنهج الوصفي لملاءمته وطبيعة هذه الدراسة.

مجتمع البحث

تكون مجتمع الدراسة من طاقم الجهاز الفني لدى أندية كرة القدم للمحترفين وللاحتراف الجزئي في فلسطين والبالغ عددهم (54) مديرا فنيا ومساعد مدير وإداري فريق.

عينة البحث

تكونت عينة الدراسة من (54) فردا يمثلون الجهاز الفني لأندية كرة القدم للمحترفين، مدير فني ومساعد وإداري الفريق، تم اختيارها بالطريقة العمدية.

صدق الأداة:

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال التربية الرياضية، وقد طُلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكمون بضرورة تعديل بعض الفقرات لتكون في مجال واحد، وحذف بعض فقرات وردت مضامينها في فقرات أخرى، ولقد تم الأخذ برأي المحكمين.

ثبات الأداة:

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، والجدول (1) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها، وقبل البدء بتوزيع الاستبانات تم إجراء دراسة استطلاعية طبقت على عدد (10) أفراد وذلك للتأكد من وضوح العبارات وصحتها ومدى فهم الأفراد لها، وتم استثنائهم لاحقاً من عينة الدراسة ليصبح عدد أفراد العينة المطبق عليها الدراسة (54) فرداً، ويمثلون المدراء الفنيين ومساعدتهم وإدارات الفرق.

جدول (1): معاملات الثبات لأداة الدراسة وأبعادها

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
1	مجال التخطيط الحديث في التدريب الرياضي	8	0.81
2	مجال الامكانيات والاجهزة والادوات	8	0.84
3	مجال التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة	8	0.87
	الثبات الكلي	24	0.92

ويتضح من الجدول رقم (1) أن معاملات الثبات لأبعاد أداة الدراسة قد تراوحت بين (0.81-0.87) في حين بلغ الثبات الكلي (0.92)، وهو معامل ثبات عالٍ يفي بأغراض البحث العلمي.

متغيرات البحث

اشتمل البحث على المتغيرات الآتية:

1. المتغيرات المستقلة

- **صفة الجهاز الفني:** وله ثلاث صفات (مدير فني ومساعد مدرب واداري الفريق).
- سنوات الخبرة في المجال: ولها ثلاث مستويات هي: (5 سنوات فأقل، و5-10 فأقل ، وأكثر من 10 سنوات).
- درجة النادي: وله مستويان (احتراف كلي واحتراف جزئي).

2. المتغير التابع:

ويتمثل في استجابة أفراد عينة الدراسة على الاستبانة المستخدمة لمعرفة مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني والاداري.

المعالجة الإحصائية

من أجل الاجابة عن تساؤلات الدراسة استخدم الباحثان برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الاحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
2. تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، لمعرفة الفروق في مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني والاداري.
3. معادلة كرونباخ - ألفا (Alpha-Cronbach) لتحديد ثبات الأداة المستخدمة.

أداة قياس البحث

استخدم الباحثان الاستبانة كأداة لجمع البيانات ، واستخدما المقياس التالي لتقدير مستوى الاتجاه :

أقل من 2.33 (46.6%) مستوى منخفض.

من 2.34 - 3.66 (46.8% 73.2%) مستوى متوسط.

3.67 فأعلى (73.4%) مستوى كبير.

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول للدراسة: والذي نصة: ما مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني والاداري؟

الجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث لمجال التخطيط ن=54

المجال	متغير الصفة للجهاز الفني	الفقرات	متوسط	الانحراف	المستوى
مجال التخطيط (n=54)	المدير الفني (N=22)	أطبق مبادئ التخطيط الحديث في التدريب الرياضي	1.59	0.66	منخفض
		أقوم بالتخطيط بما يتناسب مع الإمكانيات	1.40	0.59	منخفض
		أضع ضمن أولوياتي التخطيط لموسم كامل	1.59	0.79	منخفض
		أستبعد فكرة التخطيط لمواسم متتالية	2.18	1.09	منخفض
		أقوم بالتخطيط الاستراتيجي في العملية التدريبية	1.59	0.59	منخفض
		أستند على تجارب ونماذج ناجحة في التخطيط	1.5	0.59	منخفض
		لدى القابلية على الاتصال والتواصل بين مختلف المستويات الفنية والادارية	1.27	0.45	منخفض
		أحب العمل التشاركي في العملية التخطيطية	1.45	0.67	منخفض
		الدرجة الكلية	1.57	0.51	منخفض

المستوى	الانحراف	متوسط	الفقرات	متغير الصفة للجهاز الفني	المجال
منخفض	0.5	1.3	أطبق مبادئ التخطيط الحديث في التدريب الرياضي	مساعد المدير الفني (N=16)	مجال التخطيط (n=54)
منخفض	0.5	1.37	أقوم بالتخطيط بما يتناسب مع الإمكانيات		
منخفض	0.89	1.56	أضع ضمن أولوياتي التخطيط لموسم كامل		
منخفض	1.12	2.06	أستبعد فكرة التخطيط لمواسم متتالية		
منخفض	0.51	1.5	أقوم بالتخطيط الاستراتيجي في العملية التدريبية		
منخفض	0.71	1.62	أستند على تجارب ونماذج ناجحة في التخطيط		
منخفض	0.5	1.37	لدى القابلية على الاتصال والتواصل بين مختلف المستويات الفنية والإدارية		
منخفض	0.44	1.25	أحب العمل التشاركي في العملية التخطيطية		
منخفض	0.40	1.51	الدرجة الكلية		
منخفض	0.73	2	أطبق مبادئ التخطيط الحديث في التدريب الرياضي	اداري الفريق (N=16)	مجال التخطيط (n=54)
منخفض	0.51	1.56	أقوم بالتخطيط بما يتناسب مع الإمكانيات		
منخفض	1.26	2	أضع ضمن أولوياتي التخطيط لموسم كامل		
منخفض	1.06	2.25	أستبعد فكرة التخطيط لمواسم متتالية		
منخفض	0.63	2	أقوم بالتخطيط الاستراتيجي في العملية التدريبية		
منخفض	0.75	1.81	أستند على تجارب ونماذج ناجحة في التخطيط		
منخفض	0.62	1.56	لدى القابلية على الاتصال والتواصل بين مختلف المستويات الفنية والإدارية		
منخفض	0.51	1.56	أحب العمل التشاركي في العملية التخطيطية		
منخفض	0.41	1.84	الدرجة الكلية		

يتضح من الجدول رقم (2) أن مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني لمجال التخطيط كانت بمستوى منخفض على جميع فقرات المجال وتراوحت النسبة المئوية أقل من (46%).

الجدول(3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث لمجال الامكانيات والاجهزة والادوات ن=54

المستوى	الانحراف	متوسط	الفقرات	متغير الصفة للجهاز الفني	المجال
منخفض	0.67	1.54	أعتمد على التنوع واستخدام الأدوات الحديثة في عملية التدريب	المديرالغني (N=22)	الامكانيات (N=54)
منخفض	1.15	1.90	أستخدم أحدث الأجهزة ذات الصلة في عملية التدريب		
منخفض	0.92	1.77	أقوم بعملية التدريب على ملاعب حديثة		
متوسط	1.34	3	أستخدم صالات رياضية مجهزة بأحدث التقنيات في العملية التدريبية		
منخفض	0.63	1.86	أعتمد على أدوات تتناسب مع الطرق التدريبية الحديثة		
كبير	1.03	3.72	قلة استخدامي لوسائل تدريبية حديثة خلال التدريب		
متوسط	1.04	3.04	أهتم باستخدام أجهزة طبية متقدمة		
متوسط	1.26	3.22	أستعين بأدوات استشفاء حديثة في التدريب		
متوسط	0.61	2.51	الدرجة الكلية		

المجال	متغير الصفة للجهاز الفني	الفقرات	متوسط	الانحراف	المستوى
الامكانيات (N=54)	مساعد المدير الفني (N=16)	أعتمد على التنوع واستخدام الأدوات الحديثة في عملية التدريب	1.62	0.71	منخفض
		أستخدم أحدث الأجهزة ذات الصلة في عملية التدريب	2.06	0.92	منخفض
		أقوم بعملية التدريب على ملاعب حديثة	1.87	0.88	منخفض
		أستخدم صالات رياضية مجهزة بأحدث التقنيات في العملية التدريبية	3.37	1.31	متوسط
		أعتمد على أدوات تتناسب مع الطرق التدريبية الحديثة	2	0.89	منخفض
		قلة استخدام بالوسائل تدريبية حديثة خلال التدريب	3.68	0.60	كبير
		أهتم باستخدام أجهزة طبية متقدمة	3.25	1.18	متوسط
		أستعين بأدوات استشفاء حديثة في التدريب	3.31	1.40	متوسط
		الدرجة الكلية	2.64	0.63	متوسط
الامكانيات (N=54)	اداري الفريق (N=16)	أعتمد على التنوع واستخدام الأدوات الحديثة في عملية التدريب	1.81	0.65	منخفض
		أستخدم أحدث الأجهزة ذات الصلة في عملية التدريب	2.25	1.12	منخفض
		أقوم بعملية التدريب على ملاعب حديثة	2.06	0.85	منخفض
		أستخدم صالات رياضية مجهزة بأحدث التقنيات في العملية التدريبية	3.18	1.32	متوسط
		أعتمد على أدوات تتناسب مع الطرق التدريبية الحديثة	2.12	0.88	منخفض
		قلة استخدام وسائل تدريبية حديثة خلال التدريب	3.43	0.81	متوسط
		أهتم باستخدام أجهزة طبية متقدمة	3.43	1.41	متوسط
		أستعين بأدوات استشفاء حديثة في التدريب	3.62	1.317	متوسطة
		الدرجة الكلية	2.74	0.71	متوسطة

يتضح من الجدول رقم (3) إن مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين وجهة نظر الجهاز الفني والاداري للمجال الثاني (مجال الامكانيات والاجهزة والادوات) كان مستواها متوسط حيث تراوحت النسبة المئوية الكلية للمجال بين (46.8% 73.2%).

الجدول(4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث لمجال التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة ن=54

المستوى	الانحراف	متوسط	الفقرات	متغير الصفة للجهاز الفني	المجال
متوسط	1.31	2.72	أعتمد على التنوع واستخدام الأدوات الحديثة في عملية التدريب	المدير الفني (N=22)	التطور التكنولوجي (N=54)
متوسط	1.26	2.5	أستخدم أحدث الأجهزة ذات الصلة في عملية التدريب		
متوسط	1.24	3.31	أقوم بعملية التدريب على ملاعب حديثة		
كبير	1.32	3.68	أستخدم صالات رياضية مجهزة بأحدث التقنيات في العملية التدريبية		
كبير	1.13	3.95	أعتمد على أدوات تتناسب مع الطرق التدريبية الحديثة		
متوسط	1.14	2.40	قلة استخدامي لوسائل تدريبية حديثة خلال التدريب		
متوسط	0.94	3.13	أهتم باستخدام أجهزة طبية متقدمة		
متوسط	1.37	2.90	أستعين بأدوات استشفاء حديثة في التدريب		
متوسط	0.82	3.07	الدرجة الكلية		

المجال	متغير الصفة للجهاز الفني	الفقرات	متوسط	الانحراف	المستوى
التطور التكنولوجي (N=54)	مساعد المدير الفني (N=16)	أعتمد على التنوع واستخدام الأدوات الحديثة في عملية التدريب	2.75	1.18	متوسط
		أستخدم أحدث الأجهزة ذات الصلة في عملية التدريب	2.37	1.14	متوسط
		أقوم بعملية التدريب على ملاعب حديثة	3.87	1.08	كبير
		أستخدم صالات رياضية مجهزة بأحدث التقنيات في العملية التدريبية	4.18	1.10	كبير
		أعتمد على أدوات تتناسب مع الطرق التدريبية الحديثة	4.43	0.89	كبير
		قلة استخدامي لوسائل تدريبية حديثة خلال التدريب	2	1.15	منخفض
		أهتم باستخدام أجهزة طبية متقدمة	3.56	0.96	متوسط
		أستعين بأدوات استشفاء حديثة في التدريب	3.31	1.44	متوسط
		الدرجة الكلية	3.31	0.61	متوسط
التطور التكنولوجي (N=54)	اداري الريق (N=16)	أعتمد على التنوع واستخدام الأدوات الحديثة في عملية التدريب	2.93	1.34	متوسط
		أستخدم أحدث الأجهزة ذات الصلة في عملية التدريب	2.56	1.20	متوسط
		أقوم بعملية التدريب على ملاعب حديثة	4	1.31	كبير
		أستخدم صالات رياضية مجهزة بأحدث التقنيات في العملية التدريبية	4.06	1.48	كبير
		أعتمد على أدوات تتناسب مع الطرق التدريبية الحديثة	4.31	1.35	كبير
		قلة استخدامي لوسائل تدريبية حديثة خلال التدريب	2	1.26	منخفض
		أهتم باستخدام أجهزة طبية متقدمة	3.31	0.87	متوسط
		أستعين بأدوات استشفاء حديثة في التدريب	3.43	1.09	متوسط
		الدرجة الكلية	3.32	0.92	متوسط

يتضح من الجدول رقم (4) إن مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني (المدير الفني والمساعد والإداري) للمجال الثالث (مجال التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة) كان مستواها متوسطا حيث تراوحت النسبة المئوية الكلية للمجال بين (46.8%، 73.2%)

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى التقييم لجميع مجالات أداة الدراسة والدرجة الكلية لكل منها تبعا لمتغير الصفة للجهاز الفني ن=54

متغير الصفة للجهاز الفني	المجالات	المتوسط	الانحراف	المستوى (للتطبيق)
مدير فني	التخطيط	1.57	0.51	منخفض
	الإمكانات	2.51	0.61	متوسط
	التطور التكنولوجي	3.07	0.82	متوسط
مساعد مدير	التخطيط	1.51	0.40	منخفض
	الإمكانات	2.64	0.63	متوسط
	التطور التكنولوجي	3.31	0.61	متوسط
إداري فريق	التخطيط	1.84	0.41	منخفض
	الإمكانات	2.74	0.71	متوسط
	التطور التكنولوجي	3.32	0.92	متوسط

يتضح من الجدول رقم (5) إن مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني (المدير الفني والمساعد والإداري)، جاءت كالتالي للمدير الفني كانت في مجال التخطيط مستوى التطبيق (منخفض) بنسبة وصلت أقل من (46%) وفي مجال الإمكانيات والتطور التكنولوجي كان مستوى التطبيق (متوسط) بنسبة تراوحت ما بين (46.8%، 73.2%)، في حين جاء مستوى التطبيق لمساعد المدير الفني (منخفض) في مجال التخطيط بنسبة تراوحت (46%)، وأيضا في مجال الإمكانيات والتطور التكنولوجي كان مستوى التطبيق (متوسط) بنسبة تراوحت ما بين (46.8%، 73.2%)، كما جاء بالنسبة لإداري الفريق مستوى التطبيق في مجال التخطيط (منخفض) بنسبة تراوحت (46%)، وأيضا في مجال الإمكانيات والتطور التكنولوجي كان مستوى التطبيق لدى الإداري الفريق (متوسط) بنسبة تراوحت ما بين (46.8%، 73.2%).

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ومستوى التقييم لمجالات أداة الدراسة والدرجة الكلية لها ن=54

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقييم
1	مجال التخطيط	1.63	0.46	منخفض
2	مجال الامكانيات	2.62	0.64	متوسط
3	مجال التكنولوجيا	3.22	0.79	متوسط
	الدرجة الكلية لأبعاد أداة البحث	2.49	0.56	متوسط

يتضح من الجدول (6) أن مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني (المدير الفني والمساعد والاداري) كان (متوسطاً) على جميع مجالات أداة الدراسة وعلى الدرجة الكلية لها، إذ حصل على متوسط حسابي بلغ (2.49) بانحراف معياري (0.56) ونسبة مئوية تراوحت ما بين (46.8% - 73.2%). أما فيما يتعلق بترتيب المجالات، فقد حصل المجال الخاص بالتكنولوجيا على المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (3.22)، بينما حصل المجال الخاص بالإمكانيات والأجهزة والأدوات على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.62)، وجاء مجال التخطيط في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (1.63).

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
التخطيط الحديث في التدريب الرياضي	بين المجموعات	1.00	2	0.50	2.43	0.09
	خلال المجموعات	10.56	51	0.20		
	المجموع	11.57	53			
الإمكانيات والأجهزة والأدوات	بين المجموعات	0.51	2	0.25	0.59	0.55
	خلال المجموعات	21.79	51	0.42		
	المجموع	22.31	53			

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة	بين المجموعات	0.75	2	0.37	0.58	0.56
	خلال المجموعات	32.98	51	0.64		
	المجموع	33.73	53			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.57	2	0.28	0.90	0.41
	خلال المجموعات	16.29	51	0.313		
	المجموع	16.87	53			

الجدول (7) نتائج تحليل التباين الأحادي، لفحص دلالة الفروق في مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني والاداري تبعا لمتغير سنوات الخبرة ودرجة النادي.

يتضح من الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات في مدى تطبيق أندية المحترفين في كرة القدم لفلسفة التدريب الرياضي الحديث في فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني تبعا لمتغير سنوات الخبرة ودرجة النادي. ويظهر ذلك من خلال قيم مستوى الدلالة للدرجة الكلية لأداة الدراسة ولكافة مجالاتها، إذ جاءت هذه القيمة أكبر من (0.05).

مناقشة النتائج

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني والاداري؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ثلاثة عناصر مرتكز عليها البحث وهي مجال التخطيط الحديث والامكانيات المتوفرة والتطور التكنولوجي وهذه العناصر مفتاح البحث الرئيسية.

أولاً: المجال التخطيط الحديث (متغير الصفة للجهاز الفني) كانت منخفضة حسب توزيع العناصر الثلاث وهم المدير الفني (N=22) ومساعد المدير الفني واداري الفريق (N=16) بنسبة 2.13 اي اقل من 46.6%. حسب الجدول رقم (2)

المجال	متغير الصفة للجهاز الفني	الفقرات	متوسط	الانحراف	المستوى
المدير الفني (N=22)		أطبق مبادئ التخطيط الحديث في التدريب الرياضي	0.66	0.59	منخفض
		أقوم بالتخطيط بما يتناسب مع الإمكانيات	0.79	1.09	منخفض
		أضع ضمن أولوياتي التخطيط لموسم كامل	0.59	0.59	منخفض
		أستبعد فكرة التخطيط لمواسم متتالية	0.45	0.67	منخفض
		أقوم بالتخطيط الاستراتيجي في العملية التدريبية	1.59	0.67	منخفض
		أستند على تجارب ونماذج ناجحة في التخطيط	1.5	0.59	منخفض
		لدى القابلية على الاتصال والتواصل بين مختلف المستويات الفنية والإدارية	1.27	0.45	منخفض
		أحب العمل التشاركي في العملية التخطيطية	1.45	0.67	منخفض
مساعد المدير الفني (N=16)	مجال التخطيط (n=54)	الدرجة الكلية	1.57	0.51	منخفض
		أطبق مبادئ التخطيط الحديث في التدريب الرياضي	1.3	0.5	منخفض
		أقوم بالتخطيط بما يتناسب مع الإمكانيات	1.37	0.5	منخفض
		أضع ضمن أولوياتي التخطيط لموسم كامل	1.56	0.92	منخفض
		أستبعد فكرة التخطيط لمواسم متتالية	2.06	1.12	منخفض
		أقوم بالتخطيط الاستراتيجي في العملية التدريبية	1.5	0.51	منخفض
		أستند على تجارب ونماذج ناجحة في التخطيط	1.62	0.71	منخفض
		لدى القابلية على الاتصال والتواصل بين مختلف المستويات الفنية والإدارية	1.37	1.34	منخفض
أحب العمل التشاركي في العملية التخطيطية	1.25	0.44	منخفض		
اداري الفريق (N=16)		الدرجة الكلية	1.51	0.51	منخفض
		أطبق مبادئ التخطيط الحديث في التدريب الرياضي	1.37	0.73	منخفض
		أقوم بالتخطيط بما يتناسب مع الإمكانيات	1.37	0.51	منخفض
		أضع ضمن أولوياتي التخطيط لموسم كامل	2.06	1.5	منخفض
		أستبعد فكرة التخطيط لمواسم متتالية	2.25	1.06	منخفض
		أقوم بالتخطيط الاستراتيجي في العملية التدريبية	2	0.63	منخفض
		أستند على تجارب ونماذج ناجحة في التخطيط	1.81	0.75	منخفض
		لدى القابلية على الاتصال والتواصل بين مختلف المستويات الفنية والإدارية	1.56	0.62	منخفض
أحب العمل التشاركي في العملية التخطيطية	1.56	0.51	منخفض		
الدرجة الكلية	1.9	0.78	منخفض		

ويعزو الباحثان ذلك إلى قلة تركيز الجهاز الفني على مبادئ التخطيط الحديث في التدريب الرياضي وعلى قلة العمل غالباً على الاتصال والتواصل مع المستويات الفنية والإدارية والعمل على التطبيق من الحديث إلى الأحدث مقدراته كافة ووسائله لوضع أولويات التخطيط المستقبلي، كما أكد على ذلك كل من (كحيل، 2016) بضرورة التركيز على استراتيجيات حديثة في التخطيط وبناء التواصل والاتصال ما بين الإدارات الفنية والإدارية للمؤسسات الرياضية من أجل التخطيط الحديث للارتقاء بعمل الأندية الكروية خصوصاً أندية كرة القدم للمحترفين.

ثانياً: الإمكانيات حسب ثلاثتهم بما ورد في التحليل الاحصائي أظهرت النتائج ارتفاعاً للنسبة المئوية من درجة الانخفاض إلى الدرجة الوسطى بما معدله (3.42) بدرجة ما بين 46.8-73.2 % حسب الجدول رقم (3) .

المجال	متغير الصفة للجهاز الفني	الفقرات	متوسط	الانحراف	المستوى
التطور التكنولوجي (N=54)	المدير الفني (N=22)	أعتمد على التنوع واستخدام الأدوات الحديثة في عملية التدريب	2.72	1.31	متوسط
		أستخدم أحدث الأجهزة ذات الصلة في عملية التدريب	2.5	1.26	متوسط
		أقوم بعملية التدريب على ملاعب حديثة	3.31	1.24	متوسط
		أستخدم صالات رياضية مجهزة بأحدث التقنيات في العملية التدريبية	3.68	1.32	كبير
		أعتمد على أدوات تتناسب مع الطرق التدريبية الحديثة	3.95	1.13	كبير
		قلة استخدامي لوسائل تدريبية حديثة خلال التدريب	2.40	1.14	متوسط
		أهتم باستخدام أجهزة طبية متقدمة	3.13	0.94	متوسط
		أستعين بأدوات استشفاء حديثة في التدريب	2.90	1.37	متوسط
		الدرجة الكلية	3.07	0.82	متوسط

متوسط	1.18	2.75	أعتمد على التنوع واستخدام الأدوات الحديثة في عملية التدريب	مساعد المدير الفني (N=16)	التطور التكنولوجي (N=54)
متوسط	1.14	2.37	أستخدم أحدث الأجهزة ذات الصلة في عملية التدريب		
كبير	1.08	3.87	أقوم بعملية التدريب على ملاعب حديثة		
كبير	1.10	4.18	أستخدم صالات رياضية مجهزة بأحدث التقنيات في العملية التدريبية		
كبير	0.89	4.43	أعتمد على أدوات تتناسب مع الطرق التدريبية الحديثة		
منخفض	1.15	2	قلة استخدامي لوسائل تدريبية حديثة خلال التدريب		
متوسط	0.96	3.56	أهتم باستخدام أجهزة طبية متقدمة		
متوسط	1.44	3.31	أستعين بأدوات استشفاء حديثة في التدريب		
متوسط	0.17	3.31	الدرجة الكلية		
متوسط	1.34	2.93	أعتمد على التنوع واستخدام الأدوات الحديثة في عملية التدريب	اداري الفريق (N=16)	التطور التكنولوجي
متوسط	1.20	2.56	(N=54)		
كبير	1.31	4	أقوم بعملية التدريب على ملاعب حديثة		
كبير	1.48	4.06	أستخدم صالات رياضية مجهزة بأحدث التقنيات في العملية التدريبية		
كبير	1.35	4.31	أعتمد على أدوات تتناسب مع الطرق التدريبية الحديثة		
منخفض	1.26	2	قلة استخدامي لوسائل تدريبية حديثة خلال التدريب		
متوسط	0.87	3.31	أهتم باستخدام أجهزة طبية متقدمة		
متوسط	1.09	3.43	أستعين بأدوات استشفاء حديثة في التدريب		
متوسط	0.92	3.32	الدرجة الكلية		

ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الجهاز الفني له رؤية متطورة الى حد ما يتعلق بمجال الامكانيات والاجهزة الحديثة ولديه الرغبة في التوجه نحو استخدام أحدث المواصفات القياسية والقابلية على تطوير استخدام الوسائل الحديثة في التدريب من خلال استخدام أجهزة طبية حديثة والعمل على تنظيم الساحات والصالات الرياضية بشكل أوسع. وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة (كحيل، 2016) بخصوص التطور الملحوظ في استخدام الجهاز الفني وتوافقه على استخدام الامكانيات والاجهزة الحديثة في عملية التدريب ولكن بشكل متوسط لدخول الاندية الفلسطينية مجال الاحتراف الكروي للأندية، واختلفت مع دراسة (قشطة، 2004) التي جاءت فيها بأنه يوجد قصور واضح وكبير في الاعتماد على الاجهزة الحديثة لتدريب الفرق وشح الامكانيات الحديثة في عمليات التدريب.

ثالثاً: التطور التكنولوجي حسب ثلاثتهم بما ورد في التحليل الاحصائي تبين ان النسبة المئوية استقرت في حالة الوسط بما معدله (3.5) بدرجة ما بين 46.8-73.2%. حسب الجدول رقم (4).

المجال	متغير الصفة للجهاز الفني	الفقرات	متوسط	الانحراف	المستوى
التطور التكنولوجي (N=54)	المدير الفني (N=22)	أعتمد على التنوع واستخدام الأدوات الحديثة في عملية التدريب	2.72	1.31	متوسط
		أستخدم أحدث الأجهزة ذات الصلة في عملية التدريب	2.5	1.26	متوسط
		أقوم بعملية التدريب على ملاعب حديثة	3.31	1.24	متوسط
		أستخدم صالات رياضية مجهزة بأحدث التقنيات في العملية التدريبية	3.68	1.32	كبير
		أعتمد على أدوات تتناسب مع الطرق التدريبية الحديثة	3.95	1.13	كبير
		قلة استخدامي لوسائل تدريبية حديثة خلال التدريب	2.40	1.14	متوسط
		أهتم باستخدام أجهزة طبية متقدمة	3.13	0.94	متوسط
		أستعين بأدوات استشفاء حديثة في التدريب	2.90	1.37	متوسط
		الدرجة الكلية	3.07	0.82	متوسط

متوسط	1.18	2.75	أعتمد على التنوع واستخدام الأدوات الحديثة في عملية التدريب	مساعد المدير الفني (N=16)	التطور التكنولوجي (N=54)
متوسط	1.14	2.37	أستخدم أحدث الأجهزة ذات الصلة في عملية التدريب		
كبير	1.08	3.87	أقوم بعملية التدريب على ملاعب حديثة		
كبير	1.10	4.18	أستخدم صالات رياضية مجهزة بأحدث التقنيات في العملية التدريبية		
كبير	0.89	4.43	أعتمد على أدوات تتناسب مع الطرق التدريبية الحديثة		
منخفض	1.15	2	قلة استخدامي لوسائل تدريبية حديثة خلال التدريب		
متوسط	0.96	3.56	أهتم باستخدام أجهزة طبية متقدمة		
متوسط	1.44	3.31	أستعين بأدوات استشفاء حديثة في التدريب		
متوسط	0.61	3.31	الدرجة الكلية		
متوسط	1.34	2.93	أعتمد على التنوع واستخدام الأدوات الحديثة في عملية التدريب	إداري الفريق (N=16)	
متوسط	1.20	2.56	أستخدم أحدث الأجهزة ذات الصلة في عملية التدريب		
كبير	1.31	4	أقوم بعملية التدريب على ملاعب حديثة		
كبير	1.48	4.06	أستخدم صالات رياضية مجهزة بأحدث التقنيات في العملية التدريبية		
كبير	1.35	4.31	أعتمد على أدوات تتناسب مع الطرق التدريبية الحديثة		
منخفض	1.26	2	قلة استخدامي لوسائل تدريبية حديثة خلال التدريب		
متوسط	0.87	3.31	أهتم باستخدام أجهزة طبية متقدمة		
متوسط	1.09	3.43	أستعين بأدوات استشفاء حديثة في التدريب		
متوسط	0.92	3.32	الدرجة الكلية		

ويعزو الباحثان ذلك إن متغيري الصفة للجهاز الفني له أثر كبير على زيادة قابلية التطورات الجديرة بالذكر وتوفير المعدات والأدوات الحديثة التي نحتاجها بزيادة في التدريب والوصول الى تحقيق الأهداف المرجوة من أعلى الدرجات والتحقق من جميع الأدوار .

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
التخطيط الحديث في التدريب الرياضي	بين المجموعات	1.00	2	0.50	2.43	0.09
	خلال المجموعات	10.56	51	0.20		
	المجموع	11.57	53			
الإمكانات والأجهزة والأدوات	بين المجموعات	0.51	2	0.25	0.59	0.55
	خلال المجموعات	21.79	51	0.42		
	المجموع	22.31	53			
التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة	بين المجموعات	0.75	2	0.37	0.58	0.56
	خلال المجموعات	32.98	51	0.64		
	المجموع	33.73	53			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.57	2	0.28	0.90	0.41
	خلال المجموعات	16.29	51	0.313		
	المجموع	16.87	53			

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تطبيق أندية المحترفين في كرة القدم لفلسفة التدريب الرياضي الحديث في الضفة فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني تبعاً لمتغير سنوات الخبرة ودرجة النادي؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات الاستجابات في مدى تطبيق فلسفة التدريب الرياضي الحديث في أندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين من وجهة نظر الجهاز الفني تبعاً لمتغير سنوات الخبرة ودرجة النادي. ويظهر ذلك من خلال قيم مستوى الدلالة للدرجة الكلية لأداة الدراسة ولكافة مجالاتها، إذ جاءت هذه القيمة أكبر من (0.05). ويعزو الباحثان ذلك لتقارب المستويات التدريبية بين الأندية الفلسطينية ضمن الإمكانيات المحدودة والمتاحة حيث لم يلعب عامل الخبرة أو درجة النادي في إحداث تغيير جذري في فلسفة تدريبية حديثة ونحو نهج متطور في علم تدريب كرة القدم في فلسطين وجميع المستويات مقارنة فيما بينهم.

الاستنتاجات

1. تتمتع أندية كرة القدم المحترفين في فلسطين بفلسفة تدريبية حديثة متوسطة.
2. جاء تطبيق فلسفة التدريب الحديث لأندية المحترفين في مجال التخطيط الحديث من وجهة نظر الصفة الشخصية للجهاز الفني ضعيفة.
3. لا توجد فروق تعزى لمتغيرات سنوات الخبرة ودرجة النادي للجهاز الفني في تطبيق فلسفة التدريب الحديث لأندية المحترفين بكرة القدم في فلسطين.

التوصيات

1. ضرورة العمل الجيد على بناء المجال التخطيطي الحديث لكل المستويات فيما يتعلق بأندية المحترفين في فلسطين.
2. تشجيع الاستخدام النوعي للإمكانيات المادية بشكل أكبر مما عليه الآن.
3. التطور التكنولوجي ملحوظ بشكل جيداً لذا يجب العمل أكثر للمحافظة على هذا العنصر المهم في خدمة الرياضة بشكل عام والكروية الفلسطينية بشكل خاص.
4. العمل بشكل تشاركي مع المؤسسات الحكومية والدولية لتوفير كل ما يلزم من مستلزمات تتعلق بالأندية الفلسطينية لبناء جيل رياضي قادر على المنافسة محلياً وعالمياً.
5. تشجيع العمل التشاركي والتطوعي في خدمة الكرة الفلسطينية.
6. الربط المعنوي والمادي بين الجهاز الإداري والفني والفريق ككل.
7. لاتصال والتواصل القائم على الاحترام المتبادل.
8. ضرورة بناء خطة استراتيجية للعملية الادارية والتدريبية.
9. ربط العملية التدريبية بالتقنيات المستحدثة عالمياً.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية:

- البيك، علي، وأبو زيد، عماد، و خليل، محمد (2009). طرق قياس القدرات اللاهوائية والهوائية، سلسلة الاتجاهات الحديثة في التدريب الرياضي «نظريات - تطبيقات، جمهورية مصر العربية- الإسكندرية: منشأة المعارف.
- الجبالي، عويس (2003). التدريب الرياضي- النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، (ط4)، جمهورية مصر العربية- القاهرة
- الربضي، كمال (2004). التدريب الرياضي للقرن الحادي والعشرين، (ط2)، الأردن-عمان: المكتبة الوطنية للطباعة والنشر.
- باكير، محمد، ومنسي، تيسير، والاسكر، وليد (2014). مدى نجاح التجربة الاردنية في تطبيق نظام الاحتراف في كرة القدم من وجهة نظر أركان اللعبة، مجلة دراسات: العلوم التربوية، 41(2): 729-745.
- شرعب، عمر (2011). بناء مستويات معيارية لبعض المتغيرات البدنية والمهارية لدى ناشئي أندية المحترفين لكرة القدم في الضفة الغربية - فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- علاوي، محمد (1990). علم التدريب الرياضي، (ط11) جمهورية مصر العربية- القاهرة: دار المعارف.
- قشقة ، عمر (2007). ادارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير ادارة عملية التدريب الرياضي باتحادي العاب القوى وكرة القدم بدولة فلسطين، رسالة دكتوراه غير منشورة.
- زكارنة، إسماعيل . (2016). أثر برنامج تدريبي مقترح باستخدام تدريبات الفارتك على بعض المتغيرات البدنية والفسيوولوجية لدى لاعبي كرة القدم في كلية التربية الرياضية في جامعة النجاح الوطنية / نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- كحيل ، محمود (2016). متطلبات تطبيق استراتيجيات تدريب الموارد البشرية في كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة الاسكندرية.
- مفتي، إبراهيم (2001). التدريب الرياضي الحديث(تخطيط وتطبيق وقيادة)، (ط2)، جمهورية مصر العربية- القاهرة، دار الفكر العربي.

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Allawi, M. (1990). The science of sports training, (11th edition), Egypt- Cairo: Almaaref publishing House.
- Bakir, M., Mansi, T., & Alasker, W. (2014). The extent of the success of the Jordanian experience in applying the professional football system from the point of view of the pillars of the game, Alderasat Journal: Educational Sciences, 41(2): 729-745.
- Al-Beik, A., Abu Zaid, I., and Khalil, M. (2009). Methods for measuring anaerobic and aerobic capacities, a series of recent trends in sports training “theories - applications”, Egypt- Alexandria, Munshaat Almaaref.
- Jabali, O. (2003). Athletic training - theory and practice, (4th edition), Egypt- Cairo: Dar Alfekr Alarabi.
- Kahil, M. (2016). Requirements for applying the human resources training strategy in the College of Physical Education for Girls, Alexandria University.
- Mufti, I. (2001). Modern sports training (planning, implementation and leadership), Egypt- Cairo: Dar Alfekr Alarabi.
- Qeshta, O. (2007). Total quality management as an introduction to developing the management of the sports training process in the athletics and football federations in the State of Palestine, an unpublished doctoral dissertation.
- Rabadi, K. (2004). Athletic Training in the 21st Century, (2nd edition), Jordan- Amman: National Library for Printing and Publishing.
- Sharaab, O. (2011). Constructing standard levels for some physical and skill variables among junior soccer professional clubs in the West Bank - Palestine. Unpublished thesis. An-Najah National University, Palestine
- Zakarneh, I. (2016). The effect of a proposed training program using fartlek exercises on some physical and physiological variables for soccer players in the Faculty of Physical Education at An-Najah National University / Nablus, unpublished thesis, Faculty of Physical Education, An-Najah National University, Palestine.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Brian, M.(2008). Fartlek Training alternation between various running speed/ intensities, [http:// www. Ncru.org/fitness,htm](http://www.Ncru.org/fitness,htm).
- Duda, H. &Khramov, V. (2018). Creativity- Modern Requirements for Football Training. Human. Sport. Medicine, 18(S): 104-108.
- Selmi,O., Ben Khalifa, W., Zouaoui, M., Sehli, H., Zghibi, M., & Bouassida, A. (2017) . Modeling in Football Training: The Effect of Two Methods of Training Based on Small Sided Games and Repeated Sprints on Mood and Physical Performance among Footballers. Science research and publishing, 7(3): 354-365.

Articles

Guarantees of the Accused during the Preliminary Investigation Stage a Comparative Study: (In Light of Palestinian Legislation and the Statute of the International Criminal Court)/ Dr. Saeed Abu fara	1
The Impact of leadership skills on the digital transformation of Palestinian civil society institutions (Women's Affairs Centre-Gaza Model)/ Dr. Mohammed Abed Eshtiewy	25
The Sources of Funding and Spending on Scientific Research in Higher Education Institutions from an Islamic Point of View/ Mr. Feras Mohammed Odah	59
Contemporary Critical Vision of the National Constants in the Palestinian School's Curricula/ Dr. Lama Adel Salah	83
Palestinian Media and Its Role in Social Marketing/ Mr. Mohammed AbuShabab, Dr. Shadi R. Alkafarna	109
The Level of Positive Psychology among Professional Football Club Players in The North of the Hashemite Kingdom of Jordan/ Prof. Zainalabedin mohammad banihani, Mr. Osama Salem Tbabyshtat	137
The Extent of Content Creators' Commitment in Social Media to Palestinian Journalistic Legislation from the Caller's Point of View/ Dr. Ahmed Younes Mohamed Hamouda	155
The relationship between Communication Skills and the Quality of Service: A Case Study of the Palestinian Al-Karama Crossing/ Mr. Mahmoud Hamadah, Dr. Abdallatif Abuowda	175
The Extent to which the Philosophy of Modern Sports Training in Palestine is applied in Professional Football Clubs/ Dr. Ismail Zakarneh Dr. Bashir Mohammed Al-Tloul	201

Advisory Board of Al-Istiqlal University Research Journal:

Professor Nour Abu-Rub (Chief)

Rector of Al-Istiqlal University, Palestine

Professor Ahmad Najm Al-Deen

Rector of Al Hassan 1st Morocco

Professor Anmar Ameen Al Bardary

Mosul University – Iraq

Professor Abra'eem Samiah

L arbi Ben M'hidi University – Algeria

Professor Zafer Al-Sarayrah,

Mutah University-Jordan

Professor Abderrahman Azzi,

Sharjah University- United Arab Emirat

Professor Abed Al-Rahmman Al Sha'er

Deputy President of Naif University for Security Sciences – Saudi

Arabia Kingdom

Professor Adnan Shiqeer

Bethlehem University- Palestine

The Editorial Board of the Journal:

Editor in Chief	Editorial Board Members
Dr. Nayef Jarrad Vice President for Academic Affairs B. O. :10 Phone: +970-2-2322194 Fax: +970-2-2322197 Email: fgs_iuj@pass.ps	Dr. Khairiya Yahya (Managing Editor) Dr. Iyad Abu Zniat Dr. Rehab Al-Sa'dy Dr. Muhammad Al -Bidousi Dr. Mohammed Saaida Mrs. Nariman Shakoura

Journal technical follow-up committee

Dr. Sameh Al-Qubbaj (Chief)

Mr. Ibrahim Al-Shouli

Mrs. Haneen Rizk

Mr. Fayez Abdel Hafeez

Design & Production::

Maher Sabri Dwekat

Coordinator:

Mohammad Bani-odeh

Proofreading:

Dr. Muaath shtayyeh, Dr. Khaled Masoud

ISSN: (Print) 2518 – 5756
ISSN: (Online) 2707 – 4854



جامعة الاستقلال
AL-ISTIQLAL UNIVERSITY

Al Istiqlal University Research Journal

**and Scientific Research by the Faculty of Higher
Studies A scientific refereed journal issued**

Volume 8 (1)

June 2023